



أم الأم

من تبتدى اقرأ المثقافى
www.al-alam-montada.com
نزيه قريش

مِنْ مِظُورٍ مَقَاصِدِ الشَّرِيعَةِ

رَبِّهِ مُحَمَّدٌ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ
أَوَّلُهُ وَالْمَكْتَبَةُ الْأَمَامِيَّةُ

دَارُ السَّلَامِ

لِلطَبَاعَةِ وَالنَّشْرِ وَالتَّوْزِيعِ وَالْمُرَاجَعَةِ

لتحميل انواع الكتب راجع: (مُنْتَدَى إِقْرَأَ الثَّقَافِي)

پرای دانلود کتابهای مختلف مراجعه: (منتدی اقرا الثقافی)

بۆدابه زانندنی جوهرها کتیب: سەردانی: (مُنْتَدَى إِقْرَأَ الثَّقَافِي)

www.iqra.ahlamontada.com



www.iqra.ahlamontada.com

للكتيب (كوردی , عربي , فارسي)

افضل الامم
من منظور مقاصد الشريعة

كَافَّةُ حُقُوقِ الطَّبْعِ وَالنَّشْرِ وَالتَّرْجُمَةِ مَحْفُوظَةٌ

لِلْمُنَاشِرِ

دَارُ السَّلَامِ لِلطَّبَاعَةِ وَالنَّشْرِ وَالتَّوْزِيعِ وَالتَّرْجُمَةِ

لصاحبها

عبدelfادرمحمودالبكار

الطَّبَعَةُ الْأُولَى

١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م

بطاقة فهرسة

فهرسة أثناء النشر لإعداد الهيئة المصرية العامة لدار
الكتب والوثائق القومية - إدارة الشؤون الفنية

الجميل ، أحمد محمد عبد العظيم .

أمن الأمة من منظور مقاصد الشريعة / إعداد أحمد محمد

عبد العظيم الجميل . - ط ١ . - القاهرة : دار السلام

للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة ؛ ٢٠٠٨ م .

٢٤٠ ص ٢٤٤ سم .

تملك ٢ ٦٥٧ ٣٤٢٠ ٩٧٧

١ - الإسلام - مبادئ عامة .

أ - العنوان .

٢١١

جمهورية مصر العربية - القاهرة - الإسكندرية

الإدارة : القاهرة : ١٩ شارع عمر لطفي موانئ لشارع عباس العقاد خلف مكتب مصر للطيران

عند الحديقة الدولية وأمام مسجد الشهيد عمرو الشربيني - مدينة نصر

هاتف : ٢٢٧٠٤٢٨٠ - ٢٢٧٤١٥٧٨ (٢٠٢ +) فاكس : ٢٢٧٤١٧٥٠ (٢٠٢ +)

المكتبة : فرع الأزهر : ١٢٠ شارع الأزهر الرئيسي - هاتف : ٢٥٩٣٢٨٢٠ (٢٠٢ +)

المكتبة : فرع مدينة نصر : ١ شارع الحسن بن علي مفرغ من شارع علي أمين امتداد شارع

مصطفى النحاس - مدينة نصر - هاتف : ٢٤٠٥٤٦٤٢ (٢٠٢ +)

المكتبة : فرع الإسكندرية : ١٢٧ شارع الإسكندر الأكبر - الشاطبي بجوار جمعية الشبان المسلمين

هاتف : ٥٩٣٢٢٠٥ فاكس : ٥٩٣٢٢٠٤ (٢٠٣ +)

بريدًا : القاهرة : ص.ب ١٦١ الفورية - الرمز البريدي ١١٦٣٩

البريد الإلكتروني : info@dar-alsalam.com

موقعنا على الإنترنت : www.dar-alsalam.com

دَارُ السَّلَامِ

للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة
ش.م. ٢٠٠

تأسست الدار عام ١٩٧٣ م وحصلت

على جائزة أفضل ناشر للتراث لثلاثة

أعوام متتالية ١٩٩٩ م ، ٢٠٠٠ م ،

٢٠٠١ م هي عمر الهجرة تنويها لعقد

ثالث مئى في صناعة النشر

أَيْنَ الْمَثَرِ
نُورِي

مِنْ مَنَظُورٍ مِقَاصِدِ الشَّرِيعَةِ

إِعْدَادُ

أَمِيرِ مُحَمَّدٍ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْمَلِكِ

الرَّئِيسِ بِالْمَحْكَمَةِ الْأَيْدِيَّةِ

دَارُ السَّلَامِ

لِلطَّبَاعَةِ وَالنَّشْرِ وَالتَّوْزِيعِ وَالتَّرْجُمَةِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ إِنَّ اللَّهَ بِأَمْرٍ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَايَ ذِي الْقُرْبَى وَيَتَعَنَّى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالنُّكْرِ وَالْبَغْيِ يُعْطِيكُمْ لِمَ لَكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴾ وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدْتُمْ وَلَا تَنْقُضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا وَقَدْ جَعَلَهُ اللَّهُ عَلَيْكُمْ كَيْدًا إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا تَفْعَلُونَ ﴾ وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِي نَقَضَتْ غَزْلَهَا مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ أَنْكَا تَتَّخِذُونَ ائِمَّنَكُمْ دَخَلًا بَيْنَكُمْ أَنْ تَكُونَ أُمَّةٌ هِيَ أَرْبَى مِنْ أُمَّةٍ إِنَّمَا يَبْلُوكُمُ اللَّهُ بِهِ وَلَيُبَيِّنَنَّ لَكُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ مَا كُنْتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ ﴿ [النحل: ٩٠ - ٩٢] .



فَهْرِسُ الْمُحْتَوَيَاتِ

١٣	مقدمة
١٧	فصل تمهيدي : أمن الأمة : المفهوم والمحتوى
١٩	تمهيد
٢٠	المبحث الأول : تعريف الأمة
٢٠	المطلب الأول : تعريف الأمة في اللغة
٢٠	المطلب الثاني : تعريف الأمة في الاصطلاح
٢٣	المطلب الثالث : الأمة في الحضارة الإسلامية
٢٥	المطلب الرابع : الأمة ونفي الفرقة
٢٧	المبحث الثاني : تعريف الأمن
٢٧	المطلب الأول : تعريف الأمن في اللغة
٢٧	المطلب الثاني : تعريف الأمن في الاصطلاح
٣٠	المطلب الثالث : حاجة الناس إلى الأمن
٣٢	المطلب الرابع : واجب الإمام نحو أمن الأمة
٣٣	المطلب الخامس : عناصر الأمن الاجتماعي للأمة
		البَابُ الْأَوَّلُ
٣٩	الحفاظ على النفس
٤١	الفَصْلُ الْأَوَّلُ : الحفاظ على النفس من جانب الوجود (الجانب الإيجابي)

٤١	معنى النفس
٤٥	الفصل الثاني : حدُّ الحُرابة : الحفاظ على النفس من جانب العدم (الجانب السلبي)
٤٥	معنى الحُرابة
٤٦	جزاء الحُرابة
٤٧	المحارب
٥٢	عقوبة المحاربين
٥٥	كيفية تنفيذ العقوبة
٥٧	ما تثبت به الحُرابة
٥٨	ضمان المال والجراحات بعد إقامة الحدِّ
٥٨	سقوط عقوبة الحُرابة

البَابُ الثَّانِي

٦١	الحفاظ على الدين
٦٣	الفصل الأول : الحفاظ على الدين من جانب الوجود (الجانب الإيجابي)
٦٣	معنى الدين
٦٩	الفرق والمثل
٦٩	القاديانية
٧٠	البهائية
٧٣	الدين وحرية الفكر
٧٩	الفصل الثاني : حدُّ الرَّذَّة : الحفاظ على الدين من جانب العدم (الجانب السلبي)
٧٩	معنى الرَّذَّة
٧٩	شروط الرَّذَّة
٨١	ما تقع به الرَّذَّة
٨٢	ما يوجب الردة من الاعتقاد
٨٢	حكم سبِّ الله تعالى
٨٢	حكم سبِّ الرَّسول ﷺ
٨٣	حكم سبِّ الأنبياء

٨٣	حكم من قال لمسلم : يا كافر.....
٨٤	ترك الصلاة.....
٨٦	الارتداد الجماعي.....
٨٧	ثبوت الردة.....
٨٨	استتابة المرتد.....
٨٨	كيفية توبة المرتد.....
٨٩	قتل المرتد.....
٩٠	أثر الردة على مال المرتد وتصرفاته.....
٩١	أثر الردة على الزواج.....
٩٢	حكم زواج المرتد بعد الردة.....
٩٢	مصير أولاد المرتد.....
٩٢	إرث المرتد.....
٩٣	أثر الردة في إحباط العمل.....

الباب الثالث

٩٥	الحفاظ على النسل.....
٩٧	الفصل الأول : الحفاظ على النسل من جانب الوجود (الجانب الإيجابي).....
٩٧	معنى النسل.....
١٠٢	الأمراض الجنسية.....
١٠٨	السُّدُود.....
١١٢	الاضطرابات الجنسية.....
١١٦	الزنى والإنترنت.....
١١٨	الفصل الثاني : حدُّ الزنى : الحفاظ على النسل من جانب العدم (الجانب السلبي).....
١١٨	معنى الزنى.....
١١٩	تفاوت إثم الزنى.....
١٢٠	أركان الزنى.....
١٢١	مقدار حدِّ الزنى.....

١٢٣ شروط حدِّ الزَّنى
١٢٣ أَوَّلًا : الشُّروط المتَّفَق عليها
١٢٣ أ - إدخال الحشفة أو قدرها من مقطوعها
١٢٣ ب - أن يكون من صدر منه الفعل مكلفًا
١٢٣ ج - أن يكون من صدر منه الفعل عالمًا بالتَّحريم
١٢٤ د - انتفاء الشُّبهة
١٢٥ هـ - أن يكون من صدر منه الفعل مختارًا
١٢٦ ثانياً : الشُّروط المختلف فيها
١٢٦ أ - اشتراط كون الموطوءة حيَّةً
١٢٦ ب - كون الموطوءة امرأةً
١٢٦ وطء البهيمة
١٢٧ ج - كون الوطء في القبل
١٢٨ د - كون الوطء في دار الإسلام
١٢٨ هـ - أن يكون من صدر منه الفعل مسلمًا
١٢٩ و - أن يكون من صدر منه الفعل ناطقًا
١٢٩ ثبوت الزَّنى
١٣٣ إقامة حدِّ الزَّنى
١٣٤ مُسْقِطَات حدِّ الزَّنى

البَابُ الرَّابِعُ

١٣٩ الحفاظ على العقل
١٤١ الفَصْلُ الْأَوَّلُ : الحفاظ على العقل من جانب الوجود (الجانب الإيجابي)
١٤١ معنى العقل
 الفَصْلُ الثَّانِي : حدُّ الشرب (الخمر) : الحفاظ على العقل من جانب العدم
١٤٦ (الجانب السلبي)
١٤٦ أنواع الأَشربة المسكرة وحقيقة كلِّ نوعٍ
١٤٧ النوع الأول : الخمر

١٤٨	النوع الثاني : الأشربة المسكرة الأخرى
١٥٠	أحكام الخمر
١٥٠	الأول : تحريم شربها قليلا وكثيرها
١٥٢	شرب دردي الخمر
١٥٣	حكم المطبوخ من العنب أو عصيره
١٥٦	الثاني : أنه يكفر مستحلها
١٥٧	الثالث : عقوبة شاربها
١٥٨	ضابط السكر
١٥٨	طرق إثبات السكر
١٥٨	حرمة تملك وتمليك الخمر
١٥٩	حكم الانتفاع بالخمر

البَابُ الْخَامِسُ

١٦٥	الحفاظ على العرض
١٦٧	الفصل الأول : الحفاظ على العرض من جانب الوجود (الجانب الإيجابي)
١٦٧	معنى العرض
١٧٠	الفصل الثاني : حد القذف : الحفاظ على العرض من جانب العدم (الجانب السلبي)
١٧٠	معنى القذف
١٧١	صيغة القذف
١٧٢	حكم التعريض
١٧٣	شروط حد القذف
١٧٣	أ - شروط القاذف
١٧٤	ب - شروط المقدوف
١٧٥	ثبوت حد القذف
١٧٦	مقدار حد القذف
١٧٧	ما يسقط به حد القذف
١٧٩	التعزير في القذف

١٨٠	تكرار القذف
١٨٢	حقُّ الورثة في المطالبة بحدِّ القذف

البَابُ السَّادِسُ

١٨٧	الحفاظ على المال
١٨٩	الفَصْلُ الْأَوَّلُ : الحفاظ على المال من جانب الوجود (الجانب الإيجابي)
١٨٩	معنى المال
١٩٦	الفَصْلُ الثَّانِي : حَدُّ السَّرِقَةِ : الحفاظ على المال من جانب العدم (الجانب السلبي)
١٩٦	معنى السرقة
١٩٦	أركان السرقة
١٩٧	الرُّكْنُ الْأَوَّلُ : السَّارِق
٢٠٣	الرُّكْنُ الثَّانِي : المسروق منه
٢٠٦	الرُّكْنُ الثَّلَاث : المال المسروق
٢١١	الرُّكْنُ الرَّابِع : الأخذ خفيةً
٢١٥	مقدار حدِّ السرقة
٢١٦	إثبات السرقة
٢١٨	تكرُّر القطع بتكرُّر السرقة
٢١٩	الخاتمة
٢٢١	التوصيات
٢٢٧	مصادر ومراجع الكتاب
٢٣٧	السيرة الذاتية للمؤلف

مُقَدِّمَةٌ



إن الحمد لله ، نحمده ونستعينه ونستغفره ونتوب إليه ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ، ومن سيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ، ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَلْتَنْظُرْ نَفْسٌ مَّا قَدَّمَتْ لِإِعَادٍ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ ۝ وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ نَسُوا اللَّهَ فَأَنسَاهُمْ أَنفُسَهُمْ أُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ۝﴾ [الحشر: ١٨، ١٩] .

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ۝ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ۝﴾ [الأحزاب: ٧٠، ٧١] .
﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَجِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ۝﴾ [النساء: ١] .
أما بعد :

لقد خلق الله ﷻ الخلق ، واقتضت حكمته ألا يدعهم إلى أهوائهم تحكم حياتهم ، فعلم أزلًا - وأعلمهم على لسان رسله - أنه لا يوجد من هو أضل ممن اتبع هواه بغير علم ، فأنزل لهم شرعًا دينًا قيمًا حنيفًا ، وأكد أن شرعه هو الذي سيهدي الناس إلى التي هي أقوم ، فهو شفاء ونور وصراط مستقيم .
وهو وحده الذي يجب تحكيمه فيما شجر بين الناس ، مهما زاغت بهم الأهواء ،

وتفرقت بهم السبل : ﴿ أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ وَمَا نَزَلَ مِنْ آلَمِهِ وَلَا يَكُونُوا كَالَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلُ فَطَالَ عَلَيْهِمُ الْأَمَدُ فَقَسَتْ قُلُوبُهُمْ وَكَثِيرٌ مِنْهُمْ فَيَسْقُوتُ ﴾ [الحديد: ١٦] .

فالشريعة الإسلامية خير للعباد ، وهي المحافظ الأساسي على مصلحتهم ، والله يعلم المفسد من المصلح ، فخير الأرض ومن عليها هو بتطبيق الشريعة الإسلامية ، وما ظهر عليها من فساد فمن ما كسبت أيدي الناس بإعراضهم عن تطبيقها . ولنا في التاريخ عبرة ، فقد جرّبت البشرية الأنظمة والقوانين المختلفة التي هي من وضع البشر فلم تزد المجتمع إلا خسارًا وانهايارًا .

ويظهر ذلك بجلء فيما تطالعنا به الصحف كل يوم من حوادث شتى وأخبار عن تفجيرات مختلفة راح ضحيتها مئات الأبرياء ، دون ذنب أو جريرة اقترفوها ، حتى أصبح المواطن العادي فيها غير آمن على نفسه أو ماله أو عرضه ، واستحل البعض تلك الدماء التي صارت رخيصة متناسين قول الرسول ﷺ ، الذي قاله يَوْمَ التَّخْرِ يَنْ الْجَمْرَاتِ فِي الْحُجَّةِ الَّتِي حَجَّ فِيهَا - : « أَيُّ يَوْمٍ هَذَا ؟ » ، قَالُوا : يَوْمُ التَّخْرِ ، قَالَ : « فَأَيُّ بَلَدٍ هَذَا » ، قَالُوا : هَذَا بَلَدُ اللَّهِ الْحَرَامِ ، قَالَ : « فَأَيُّ شَهْرٍ هَذَا ؟ » ، قَالُوا : شَهْرُ اللَّهِ الْحَرَامِ ، قَالَ : « هَذَا يَوْمُ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ وَدِمَاؤُكُمْ وَأَمْوَالُكُمْ وَأَعْرَاضُكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ ، كَحُرْمَةِ هَذَا الْبَلَدِ فِي هَذَا الشَّهْرِ فِي هَذَا الْيَوْمِ » ، ثُمَّ قَالَ : « هَلْ بَلَّغْتُ ؟ » ، قَالُوا : نَعَمْ ، فَطَفِقَ النَّبِيُّ يَقُولُ « اللَّهُمَّ اشْهَدْ » ثُمَّ وَدَّعَ النَّاسَ فَقَالُوا : هَذِهِ حُجَّةُ الْوَدَاعِ .

ناسين ذلك إلى الإسلام - والدين منهم براء - وفريضة الغائبة وهي الجهاد ، وتؤدي هذه الحوادث إلى التساؤل عن مفهوم الأمن الاجتماعي للأمة الإسلامية ، وبيان ذلك أن لكل أمة من الأمم دعائم خاصة يقوم عليها وجودها ، وتمتاز بها شخصيتها عن غيرها ، وتأخذ بها مكانتها ، وتحدد منزلتها ، من الرفعة أو الضعة بين جميع الأمم ، وليست الأمة الإسلامية بدعًا من الأمم ، باعتبارها مجرد أمة اجتماعية ، بل لأنها بوصفها الديني يجب أن تتميز عناصر وجودها وبميزاتها عن سواها من الأمم غير الإسلامية .

وقد كثر الحديث عن الأمة الإسلامية ومدى الحاجة إليها مؤخرًا بعد ظهور ما يسمى بالعمولة ، وهو ما أدى إلى خوف الغرب من الإسلام والمسلمين ، ويمكن أن

تلمس بداية تخلق مشاعر الخوف من الإسلام لدى الغرب ، ابتداءً من نجاح الثورة الإسلامية في إيران في عام (١٩٧٩ م) ، وما صاحبها من احتلال للسفارة الأمريكية في طهران ، واحتجاز عدد من الدبلوماسيين والعاملين في السفارة .

ورغم ذلك فقد كان الأمل يحدونا مع تصاعد الصحو الإسلامية في كافة أرجاء العالم الإسلامي ، أن نفيق من سباتنا العميق ، وأن ننفض عن كواهلنا غبار الزمن بكل ما يحمله من مخالقات تذكي عوامل الفرقة والشقاق ، في ظل الأحداث الجسام التي تمر بها أمتنا الإسلامية في الوقت الراهن والتي تكاد تعصف بمقدراتها ومصالح شعوبها وتهدد دينها وعقيدتها في الصميم ، وفي ظل التجارب المريرة التي خاضتها الأمة خلال القرنين السابق والحالي والتي أدت إلى تصدع البنيان وانهيار العديد من الأركان .

وفي تصوري أن الأمن الاجتماعي للأمة - في ضوء مقاصد الشريعة - يتحقق بتطبيق العقوبات الشرعية ، التي تقوم بالمحافظة على الضروريات التي تقوم عليها الحياة البشرية بصفة عامة ، فهي تحافظ على النفس ، الدين ، النسل ، العرض ، العقل ، وعلى المال .

وفي هذا البحث نحاول التوصل إلى عناصر الأمن الاجتماعي للأمة ، وذلك من خلال فصل تهيدي نعرف فيه المقصود بالأمة وبالأمن وعناصر كل منهما ، ونلحقه بستة أبواب نتحدث :

فسي الأول : عن حفاظ الإسلام على النفس وتطبيقه لحد الحرابة .

وفي الثاني : عن حفاظ الإسلام على الدين وحد الردة .

وفي الثالث : عن حفاظ الإسلام على النسل وتطبيقه لحد الزنى .

وفي الرابع : عن حفاظ الإسلام على العقل وتطبيقه لحد شرب الخمر .

وفي الخامس : عن حفاظ الإسلام على العرض وتطبيقه لحد القذف .

وفي السادس : عن حفاظ الإسلام على المال وتطبيقه لحد السرقة .

أمن الأمة

مِنْ مَنظُورٍ مَّقَاصِدِ الشَّرْعِيَّةِ

فصل تمهيدي

أمن الأمة

المفهوم والمحتوى

ويشتمل على تمهيد ومبحثين :

المَبْحَثُ الْأَوَّلُ : تعريف الأمة .

المَبْحَثُ الثَّانِي : تعريف الأمن .



تمهيد



من المقرر عقلاً وشرعاً أن الحكم على الشيء فرع عن تصوره ، فتصور الأمور وبيان حقيقتها يعطي قناعة بمعرفتها ، ومن ثم إنزال الحكم المناسب على الوقائع المختلفة ، وبسبب اختلاف جهات النظر في تقرير وصف مصطلح « الأمة » ومن ثم الحكم عليه ، فلا بد من التوصيف الشرعي الموضح لهذا المسمى .

فالأمة شأنها شأن كثير من القضايا التي ينبغي أن تكون لها الضوابط الشرعية واللغوية والقانونية بما يميز هذا المصطلح ويوضح ماهيته .

وهو ما سنحاول بحثه في هذا الفصل ، وذلك على النحو التالي :

تعريف الأمة



المَطْلَبُ الْأَوَّلُ : تعريف الأمة في اللغة :

تحدث عنها المعاجم في مادة (أ م م) ، وجمعها « أمم » ، والأُمُّ ، بالفتح : القُصْدُ ، أُمُّهُ يَوْمُهُ أَمَّا إِذَا قُصِدَ وَأُمُّهُ وَأُتِمُّهُ وَتَأَمَّمَهُ وَيَمَّمُهُ وَتَيَمَّمَهُ ، وَتَيَمَّمْتُهُ : قَصَدْتَهُ ، ومنها جَمَلٌ مِثْمٌ : ذَلِيلٌ هَائِلٌ ، وناقَة مِثْمَةٌ كذلك ، وكلُّهُ من القُصْدِ ؛ لِأَنَّ الدَّلِيلَ الهادي قاصِدٌ .

والأُمَّةُ : الشَّرعَة والدِّينُ ، وفي التنزيل العزيز : ﴿ إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَى أُمَّةٍ ﴾ [الزخرف : ٢٢] .

قال أبو إسحق في قوله تعالى : ﴿ كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ ﴾ [البقرة : ٢١٣] ، أي كانوا على دين واحد ، قال أبو إسحق : وقال بعضهم في معنى الآية : كان الناس فيما بين آدم ونوح كُفَّارًا فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّينَ يُبَشِّرُونَ مِنْ أَطَاعَ بِالْجَنَّةِ وَيُنْذِرُونَ مِنْ عَصَى بِالنَّارِ ، وقال آخرون : كان جميع مَنْ مع نوح في السفينة مؤمنًا ثم تفرَّقوا من بعد عن كُفْرٍ فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّينَ ، وقال آخرون : النَّاسُ كانوا كُفَّارًا فَبَعَثَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ وَالنَّبِيِّينَ مِنْ بَعْدِهِ .
والأُمَّةُ : الطريقة والدين ، يقال : فلان لا أُمَّةَ له أي لا دينَ له .

المَطْلَبُ الثَّانِي : تعريف الأمة في الاصطلاح :

وردت كلمة « أمة » (Nation) في القرآن الكريم (٤٩) مرة ، منها (٤٣) آية

مكية ، وبقيتها آيات مدنية ، كما وردت كلمة « أمة » (١١) مرة ، منها (١٠) آيات مكية (وواحدة فقط) مدنية ، مع ملاحظة أن لفظ « الأمة » في الآيات المكية إنما يعود إلى الأمم الكافرة التي كذبت أنبياء الله ورسله قبل الإسلام ، وقد ورد ذكرها من باب العظة والاعتبار لمشركي قريش كما في قوله تعالى : ﴿ كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ وَالْأَحْزَابُ مِنْ بَعْدِهِمْ وَهَمَّتْ كُلُّ أُمَّةٍ بِرَسُولِهِمْ لِيَأْخُذُوهُ وَجَدَلُوا بِالْبَاطِلِ ﴾ [غافر: ٥] ^(١) .

ولقد جاءت كلمة « أمة » في القرآن الكريم بمعانٍ متعددة على الوجه التالي :
- الرجل الجامع لخصال الخير أو إمام الحنفاء : ﴿ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِلَّهِ حَنِيفًا ﴾ [النحل: ١٢٠] .

- الدين والملة : ﴿ وَكَذَلِكَ مَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ فِي قَرْيَةٍ مِنْ نَذِيرٍ إِلَّا قَالَ مُتْرَفُوهَا إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَى أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَى آثَارِهِمْ مُقْتَدُونَ ﴾ [الزخرف: ٢٣] .

- الحين : ﴿ وَلَكِنْ أَخْرَأْنَا عَنْهُمْ الْعَذَابَ إِلَّا أُمَّةً مَعْدُودَةً لَيَقُولُنَّ مَا يَحْبِسُهُ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ وَحَاقَ بِهِمْ مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ ﴾ [هود: ٨] ، أي أخرنا عنهم العذاب لمدة محدودة ، وقوله تعالى : ﴿ وَادْكُرْ بَعْدَ أُمَّةٍ ﴾ [يوسف: ٤٥] .

- عصابة أو مجموعة من الناس : ﴿ وَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِنَ النَّاسِ يَسْقُونَ ﴾ [القصر: ٢٣] ، أي جماعة من الناس يسقون أغنامهم ، والأمة : الجيل والجنس من كل حي ، وفي التنزيل العزيز : ﴿ وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا ظَلِيمٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّا أُمَمٌ أَمْثَلُكُمْ ﴾ [الأنعام: ٣٨] ، فكل جنس من الحيوان أمة ، وفي الحديث : « لولا أن الكلاب أمة من الأمم لأمرت بقتلها ، ولكن اقتلوا منها كل أسود »

(١) راجع البحث القيم ، في البدء كانت الأمة ، هبة رءوف عزت ، والتي ذكرت فيه أن المستشرقين يرون أن مصطلح الأمة دخيل على اللغة العربية نظراً لعدم شيوعه بين العرب قبل الإسلام ، وأنه من المصطلحات الأجنبية في القرآن الكريم ، ويرى هؤلاء المستشرقون أن اللفظ قد يكون مأخوذاً من العبرية (أما) أو من الآرامية (أميتا) ، ويرد المحققون العرب على هذا الادعاء بالنفي ، فتقارب اللغتين العربية والعبرية تاريخياً يجعل من الصعب الجرم بأيهما أسبق من الأخرى ، بل من الممكن الاعتقاد بأنها انتقلت من العرب عبر التواصل التجاري ، أو أنها كانت لغة القوم الذين كانوا يقطنون مكة حين قدم إليها نبي الله إبراهيم مع زوجته وابنه ، ومهما تكن الادعاءات فإن مصطلح الأمة قد أصبح جزءاً لا يتجزأ من التراث الإسلامي .

بهيم» ^(١) وورد في رواية : « لولا أنها أُمَّة تُسَبِّحُ لَأَمَزَتْ بِقَتْلِهَا » يعني بها الكلاب .
 وخلاصة المصطلح : أن الأمة جماعة من الناس أكثرهم من أصل واحد ،
 وتجمعهم صفات موروثة ومصالح وأماني واحدة ، أو يجمعهم أمر واحد من دين
 أو مكان أو زمان .

ومنها قوله تعالى : ﴿ كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ
 عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ ﴾ [آل عمران : ١١٠] .

وتأتي بمعنى الجيل والرجل الجامع لخصال الخير والدين والطريقة والحين والمدة
 والقامة ومظهر الوجه من الحسن وعشيرة الرجل .

أما حديثا فيقصد بها الشعب ، فيقال مجلس الأمة ، أي مجلس الشعب حاليا .
 حيث يحدد المؤلفون في علم السياسة أربعة عناصر أساسية للدولة هي : ^(٢)
 (١) الشعب (الأمة) PEOPLE ^(٣) .

(٢) الإقليم (الوطن) TERRITORY .

(٣) الحكومة GOVERNMENT .

(٤) السيادة SOVEREIGNTY .

فوجود الشعب يعد ركنا أساسيا لا غنى عنه لقيام أية دولة ، فلا يعقل وجود دولة
 بدون شعب ؛ لأن الشعب هو الذي أنشأ الدولة ، ولا يشترط حد أدنى لهذا الشعب
 كشرط لقيام الدولة ، فهناك دول تضم مئات الملايين من السكان ودول أخرى
 لا يتجاوز تعدادها عن المليون ، فلا يشترط لقيام الدولة وجود عدد معين من السكان ،
 ولكن يجب أن يكون هناك عدد كاف من الأشخاص من أجل تنظيم العلاقة بين
 الحاكم والمحكوم في إطارها الذي يتجاوز إطار العائلة أو القبيلة .

وقد اعتبرت الدراسات الغربية أن الأمة تأتي حصيلة تفاعل نوعين من العوامل :

(١) رواه مسلم .

(٢) يوجد خلاف على عناصر الدولة الأساسية ، فمعظم الدراسات تركز على ستة عناصر للدولة وهي :

١- السكان . ٢- الإقليم . ٣- الحكومة . ٤- السيادة . ٥- الاستقلال . ٦- الاعتراف الدولي .

(٣) حيث يعبر عن الأمة باللغة الإنجليزية بالمصطلحات الثلاث Nation-People-Community .

الأولى : عوامل موضوعية : مثل اللغة ، والتاريخ ، والجنس الواحد ، والإقليم الواحد ، والمصالح المشتركة ، والآمال الواحدة ، والعادات والتقاليد الواحدة ، والثقافة الواحدة ... إلخ .

الثانية : عوامل ذاتية : مثل وعي الأفراد بأن لهم شخصية متميزة ومنفصلة تدفعهم إلى التعبير التنظيمي عن هذه الشخصية المتميزة .

واعتبرت هذه الدراسات أن تفاعل النوعين من العوامل سيؤدي إلى تكوين أمة ذات أداء حضاري مشترك وذات وحدة سياسية ، وقد أعطى المفكرون الألمان عنصرَي اللغة والتاريخ الأهمية القصوى في تشكيل الأمة ، في حين أعطى المفكرون الفرنسيون العامل التراثي الدور الأول في تشكيل الأمة ، واعتبروا أن الدولة هي العنصر الأهم في تحقيق ذلك ، فوحدة الأمة وشخصيتها مستمدة من التنظيم السياسي ؛ لذلك فإن الدولة سابقة على الأمة وهي سبب وجودها والعكس غير صحيح .

وسياسة الدول والأمم في العالم اليوم قائمة على التكتل والتحالف والانضواء في مجموعات متعاونة يسند بعضها بعضًا ، ويدفع بعضها عن بعض ، وأنهم ليلتمسون أو هي الأسباب والروابط ليرتبطوا بها .

المَطْلَبُ الثَّالِثُ : الأمة في الحضارة الإسلامية :

يرى الباحثون في مسائل الاجتماع الإسلامي بوضوح أن الأمة الإسلامية متميزة تمامًا عن غيرها بعناصر لا تشاركها فيها أمة بشرية .

ففهم المعنى الحقيقي للأمة الإسلامية يقتضي من المسلمين وضع منهج متكامل لعمارة الأرض وكيفية التعامل مع الآخرين ومع متطلبات الحياة اليومية ، يتفق والمقصود بأفضلية الأمة المحمدية (Superiority of Prophet Muhammad's nation (Muslims)) ، وهو ما يتحقق بكونها أفضل الأمم وخاتمتها ، بمعنى الترفع والتفوق والتميز والعلوية ، لا لمجرد النسب إلى الرسول ولكن بالعمل والجد والاجتهاد ، والألا لارتكبتنا نفس أخطاء اليهود الذين قالوا أنهم أبناء الله وأحباؤه وأنهم شعب الله المختار .

فيجب عليهم ألا يعتبروا القومية هي أساس المجتمع البشري لكنهم لا ينكرونها في

إطارها الصحيح ، كما يجب أن يضعوا حب الوطن في نصابه الفعلي .
فالمسلمون إلههم واحد هو الله ، دينهم واحد هو الإسلام ، أصلهم واحد هو آدم ، مصيرهم واحد وهو الموت ، والخطاب الإلهي إليهم واحد ، قال تعالى : ﴿ قُلْ يَتَأْتِيهَا النَّاسُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ يُحْيِي وَيُمِيتُ فَآمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ الَّذِي يُؤْتِي بِآيَاتِهِ وَكَلِمَاتِهِ وَاتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ﴾ [الأعراف : ١٥٨] .

فالمسلمون دينهم واحد ، وكتابهم واحد ، وهدفهم في الحياة وبعد الممات واحد ، وكل شيء بينهم يدعوا إلى الألفة ، ويساعد على الوحدة ، فمن الخير لهم أن يتفقوا ويتكتلوا ، وينسوا خلافاتهم، ويذكروا فقط أنهم مسلمون ، وأن المسلم للمسلم كالبنيان يشد بعضه بعضًا ، وأن الله أمرهم في كتابه العزيز بأن يعتصموا بحبله ، وأن يتعاونوا على البر والتقوى ولا يتعاونوا على الإثم والعدوان ، وألا يكونوا كالذين تفرقوا واختلفوا من بعد ما جاءتهم البينات .

فأساس الأمة الناجحة هو أن تقوم على ركنين :

الأول : عقيدة إيمانية قائمة على التوحيد ، مستهدفة نصر الدين وحمايته ، دافعة دائماً للأمام ، متأججة دائماً لا تخبر نارها .

الثاني : أخوة اجتماعية ، غامرة لكل من حولها ، حانية على كل ضعيف فيها . فتكون بذلك جديرة بأن ينصرها الله ويقف من ورائها ويمدها بجنود لا يعلمها إلا هو ، وعلى العكس تخسر الأمة التي يشيع فيها حب الدنيا وكراهية الموت والبخل بالمال والشح .

ويربط كلاهما منهج واضح هو شريعة ثابتة قطعية ، لها من المرونة ما يكفي لتجدها فتصبح صالحة لكل زمان ومكان .

إذن نستطيع أن نتبين من خلال الكلام السابق أبعاداً أخرى لمفهوم الأمة في الحضارة الإسلامية يتجاوز الاجتماع الموحد والتجانس المشترك الذي قصدته الحضارة الغربية ، وأبرز هذه الأبعاد :

١ - البعد الاجتماعي : ويشتمل على واجبين :

الأول : نحو المجتمع الإسلامي ؛ وذلك بالقيام بواجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الذي يعني ديناميكية فعالة من أجل التوازن المستمر .

الثاني : نحو المجتمعات الأخرى ؛ وذلك بالقيام بواجب الشهادة عليها .

٢ - البعد الشرعي : يقوم على الالتزام بالشرع الذي جاء به الدين الإسلامي ، ولا شك أن هذا الالتزام يرفع الأمة باستمرار إلى أفق سامٍ من التكاليفات الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية والنفسية والعقلية .

المطلب الرابع : الأمة ونفي الفرقه :

إن الفرقه أمر قذري واقع لا محالة لقوله تعالى : ﴿ وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ﴾ [١٥٩] إِلَّا مَنْ رَّحِمَ رَبُّكَ وَلَئِنَّكَ لَخَلْقُهُمْ وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ ﴿ [هود: ١١٨، ١١٩] ولا نقصد بالقدرية هنا أن الناس قد جبلوا على ذلك ، بل على العكس فالمقصود أن الله قد علم ألا أن الناس لا شك متفرقون إلى ملل ونحل مختلفة .

وقوله ﷺ : « تَفَرَّقَتِ الْيَهُودُ عَلَى إِحْدَى وَسَبْعِينَ أَوْ اثْنَتَيْنِ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً وَالتَّنَازَرَى مِثْلَ ذَلِكَ وَتَفْتَرِقُ أُمَّتِي عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً » (١) - دليل على ذلك .

ونحن مكلفون شرعاً بالأخذ بأسباب القضاء على الفرقه كما قال الله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴾ [النساء: ٥٩] وقوله سبحانه : ﴿ وَمَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ فَحُكِّمُوهُ إِلَى اللَّهِ ذَلِكَمُ اللَّهُ رَبِّي عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ ﴾ [الشورى: ١١٠] ، فلقد بين الله في هاتين الآيتين طريق الوصول إلى كلمة سواء ، وذلك بفعل ما أمر الله واجتناب ما نهى عنه الله ، وحدد لنا طريقاً واحداً للسعادة والنجاة، وأمرنا بأن لا نحيد عنه ولا نفترق فقال : ﴿ وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ ذَلِكُمْ وَصَّيْكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾ [الأنعام: ١٥٣] .

فقد اختلف الناس إلى أم كثيرة كان لكل منها شخصيته وحضارته المختلفة ،

أما الأمة الإسلامية فتتميز بعناصر عدة ، هي : عنصر التوحيد ، ثم عنصر المساواة والأخوة الدينية ، ثم المسؤولية المشتركة عن رعاية المجتمع ، وحفظ الدين وحماية الدعوة إليه .

ولعل من أصول الأمن الاجتماعي للأمة ما قد يلاحظ في الأحاديث التالية : قال رسول الله ﷺ : « مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم كمثل الجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى » .

قال رسول الله ﷺ : « السلام اسم من أسماء الله وضعه في الأرض ، فأفشوه بينكم ، فإن الرجل المسلم إذا مر بقوم فسلم فردوا عليه ، كان له عليهم فضل درجة ، فإن لم يردوا عليه رد عليه من هو خير منهم وأطيب » .

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « إن الله ﷻ قد أذهب عنكم غيبة الجاهلية وفخرها بالآباء ، مؤمن تقي وفاجر شقي ، أنتم بنو آدم وآدم من تراب ، ليدعن رجال فخرهم بأقوام إنما هم فحم من فحم جهنم ، أو ليكونن أهون على الله من الجعلان التي تدفع بأنفها التبن » (١) .

(١) [رواه أحمد وأبو داود والترمذي] (والجعلان هي الخنافس) .

تعريف الأمن



ونتحدث في هذا المبحث في عدة مطالب عن المقصود بالأمن وحاجة الناس إليه وواجب الإمام نحوه .

المطلب الأول : تعريف الأمن في اللغة :

الأمن ضد الخوف ، وأصله طمأنينة النفس وزوال الخوف ، والأمن والأمانة والأمان مصادر للفعل (أمن) ، قال تعالى : ﴿ فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ ۚ الَّذِي أَطْعَمَهُم مِّنْ جُوعٍ وَآمَنَهُم مِّنْ خَوْفٍ ﴾ [فريش: ٣-٤] ^(١) .
والأمانة : ضد الخيانة ، والإيمان : ضد الكفر ، والإيمان : بمعنى التصديق، ضده التكذيب .

والمأمن : موضع الأمان .

وقوله ﷻ : ﴿ وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْنًا ﴾ [البقرة: ١٢٥] أي ذا أمن ، وقوله تعالى : ﴿ وَهَذَا الْبَلَدِ الْأَمِينِ ﴾ [التين: ٣] أي الآمن ، يعني مكة .

المطلب الثاني : تعريف الأمن في الاصطلاح :

الأمن : عدم توقع مكروه في الزمان الآتي ، ولا يخرج استعمال الفقهاء له في

(١) كما ورد لفظ الأمن في آيات أخرى منها قوله تعالى : ﴿ أَمِنْتُمْ مِّنْ ﴾ [البقرة: ١٩٦] ، ﴿ أَمْنَةً يَّمْنُهُ ﴾ [الأشغال: ١١] ، ﴿ أَتَأْمِنُوا مَعَكُمْ أَلَّا ﴾ [الأعراف: ٩٩] ، ﴿ يَأْتِنُكُمْ مَكْرَهُ أَلَّا ﴾ [الأعراف: ٩٩] ، ﴿ تَأْمِنُكُمْ مِّنْ ﴾ [الملك: ١٦] ، ﴿ وَآمَنَهُمْ مِّنْ ﴾ [فريش: ٤] .

اصطلاحهم عن المعنى اللُّغويّ ، وهو بذلك يختلف عن الأمان : والذي هو عقد يفيد ترك القتال مع الكفّار فردًا أو جماعةً ، مؤقتًا أو مؤبّدًا ، والمؤمن هو من آمنه الناس .

وفي الحديث عن ابن عمر قال : أتى رجلٌ رسولَ الله ، ﷺ ، وقال : مَنِ المهاجرُ ؟ فقال : « مَنْ هَجَرَ السَّيِّئَاتِ » ، قال : فَمَنْ المؤمنُ ؟ قال : « مَنْ اتَّقَنَهُ النَّاسُ عَلَى أَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ » ، قال : فَمَنْ المُسْلِمُ ؟ قال : « مَنْ سَلِمَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ » ، قال : فَمَنْ المجاهدُ ؟ قال : « مَنْ جَاهَدَ نَفْسَهُ » .

وحديثًا درج الناس على استخدام المصطلح مرتبطًا بصفات أخرى ، فيقال الأمن الفكري والأمن النفسي والأمن الاجتماعي ، لكن الأشهر على الإطلاق هو لفظ الأمن القومي .

ويعود استخدام مصطلح « الأمن القومي » إلى نهاية الحرب العالمية الثانية ، حيث ظهر تيار من الأدبيات يبحث في كيفية تحقيق الأمن وتلافي الحرب ، وكان من نتائجه بروز نظريات الردع والتوازن ، ثم أنشئ مجلس الأمن القومي الأمريكي عام (١٩٧٤ م) ، ومنذ ذلك التاريخ انتشر استخدام مفهوم « الأمن » بمستوياته المختلفة طبقًا لطبيعة الظروف المحلية والإقليمية والدولية .

وتعد أجهزة الشرطة في مختلف دول العالم من الأجهزة الرئيسة للمحافظة على ما يمكن أن نطلق عليه اسم « الأمن الاجتماعي » (Social Security) والذي يعد شرطًا لبقاء المجتمع وتطوره وتنميته ، وبدون هذا الأمن لا يمكن للمرء أن يحيا حياة تيسر له فيها مختلف سبل التقدم ^(١) .

(١) راجع المقال القيم ، الأمن القومي ، د/ زكريا حسين - أستاذ الدراسات الاستراتيجية والمدير الأسبق لأكاديمية ناصر العسكرية - مصر ، حيث يذكر أن الأمن « من وجهة نظر دائرة المعارف البريطانية يعني حماية الأمة من خطر القهر على يد قوة أجنبية » ، وما أوضحه « روبرت مكنمارا » وزير الدفاع الأمريكي الأسبق وأحد مفكري الاستراتيجية البارزين في كتابه « جوهر الأمن » .. من أن الأمن يعني التطور والتنمية ، سواء منها الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية في ظل حماية مضمونة . واستطرد قائلًا : « إن الأمن الحقيقي للدولة ينبع من معرفتها العميقة للمصادر التي تهدد مختلف قدراتها ومواجهتها ؛ لإعطاء الفرصة لتنمية تلك القدرات تنمية حقيقية في كافة المجالات سواء في الحاضر أو المستقبل » .

فالأمن الاجتماعي هو حجر الزاوية الذي يرتكز عليه التقدم في سبيل تحقيق أهداف المجتمع الجماعية المشتركة ، وهو مطلب أساسي يتطلع إليه الفرد منذ بدء الخليقة ، وفي أي مرحلة من مراحل حياته ويتطلب من الجماعات العديد من الجهود لتحقيقه سواء على مستوى الأسرة أم القرية أو المدينة أم المستوى الدولي ؛ لأنه ركيزة أساسية لاستقرار الحياة الاجتماعية .

ويجمع المختصون بالعلوم الاجتماعية على أن الأمن هو شعور اجتماعي تعززه تجارب وخبرات أبناء المجتمع المستقاة من الواقع الحياتي لأفراده ، لذا فإن من واجب السلطات العمل على منع المساس بالشعور الاجتماعي بالأمن ، وبذل كل الوسائل الممكنة لحماية أفراده من مصادر تهديد ذلك الشعور ، سواء كانت بسبب عدم اتباع للأنظمة والتعليمات المتعلقة بالسلوك السلبي مثل اقتناء وحمل الأسلحة ، أو السلوك الإيجابي العمدي المتمثل في إزهاق الأرواح ، وانتهاك الأعراض ، وسلب الأموال ، ومفارقة الجماعة .

وقد حافظ الإسلام في مصدره القرآن والسنة على الأمن الاجتماعي ، جاء ذلك من اشتماله على منهجين منهج وقائي ومنهج علاجي .

فبين أن الوقاية خير من العلاج ووضح أنه يجب على الأمة أن تتكامل وتشد بعضها بعضاً كالبنيان المرصوص ويتداعى أعضاؤها لبعض بالسهر والحمى .

وأعطى الردع الكافي لمن يتجاوز الخطوط الحمراء المنظمة لسير الأمة ، قد اعتمد الإسلام في مواجهة الجريمة على منهج اجتماعي له أسس واضحة ، كما اعتمد على الأثر الاجتماعي للعقوبة ، فقد ألزما في مجال السياسة الجنائية ، وخاصة العقابية منها ، بالإلزام بظروف الناس وأحوالهم ، وما دفعهم إلى ارتكابها ، : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانٍ قَوْمِهِ . لِيُبَيِّنَ لَهُمْ ﴾ [إبراهيم : ٤] .

وقد حفل القرآن بالآيات الداعية إلى التكافل والرحمة ، وحث على الصدقة والنفقة على الأقارب والجيران والمحتاجين وصلة الرحم ، ومساعدة الفقراء والأرامل واليتامى ، ووعده بالفضل والجزاء الكريم للمنفقين ، ﴿ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ثُمَّ لَا يَتَذَكَّرُونَ مِمَّا أَنْفَقُوا مَنَّا وَلَا أَدَىٰ لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ [البقرة : ٢٦٢] ، ﴿ إِنْ بُشِدُوا أَلْصَدَقَتِ فَنِعْمَ هِيَ وَإِنْ تُخَفَّوْهَا

وَتُؤْتُوهُمَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴿ [البقرة: ٢٧١] ، ﴿ الْقَصِيدِينَ وَالْقَدِينِينَ وَالْمُتَّقِينَ وَالْمُتَّقِينَ وَالْمُتَّقِينَ وَالْمُتَّقِينَ بِالْأَسْحَارِ ﴿ [آل عمران: ١٧] ، ﴿ مَنْ ذَا الَّذِي يقرضُ اللهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَمْ وَلَهُ أَجْرٌ كَرِيمٌ ﴿ [الحديد: ١١] ، ﴿ إِنَّا الْمُضِدِّينَ وَالْمُضِدِّينَ وَأَقْرَضُوا اللهَ قَرْضًا حَسَنًا يُضَاعَفُ لَهُمْ وَلَهُمْ أَجْرٌ كَرِيمٌ ﴿ [الحديد: ١٨] .

وقد كان الرسول ﷺ قدوة وأسوة حسنة ، في بيان أهمية ترابط المجتمع ، فكان أجدود بالخير من الریح المرسلة ، فكان رحيماً بالمؤمنين ، عطوفاً رؤوفاً ، فكان يعود المرضى ، ويرحم الأرملة ، ويعطف على اليتامى ، ويتعهد أبناء الشهداء .

كما ألزم الإسلام كل مسلم قادر بركاة الفطر ، عند إقبال عيد الفطر ، وأوجب على المستطيع ذبح أضحية في عيد الأضحى ، وأوجب عليه الوفاء بالنذور ، وألزم القريب الشري بالإنفاق على غير المستطيع من أقاربه ، كما شرع الوقف لصرف ريعه في وجوه الخير كافة .

ثم أخرج الضروريات للحياة الإنسانية ، وأوجب ملكيتها الجماعية ، وهي الماء والكلا والنار والملح ، ومن هنا نشأت قاعدة فقهية مؤداها : أن حقوق الفقراء مقدمة على حقوق الأغنياء .

وظهر الرأي الشهير لابن حزم عن مسؤولية البلد الذي يموت أحد أفرادهِ جوعاً ، فيدفع أهلها الدية متضامنين إلى أسرته ، كما أوجب على بيت المال أن ينفق على العاجز عن الكسب ، وعلى الشيخ الفاني ، والمرأة ، إذا لم يكن لهم من تجب عليه النفقة .

كما جعل الإسلام مورداً دائماً لا ينقطع للأخذ بيد الفقراء ، عن طريق الكفارات التي فيها معنى العقوبة المالية ، فإذا عدل المسلم عن يمينه ، فإنه ملزم بإطعام عشرة مساكين من أوسط ما يطعم به أهله أو كسوتهم أو تحرير رقبة ، وإذا عجز عن صيام رمضان لسقم أو هرم ، فأفطر فيطعم عن كل يوم مسكيناً ، وإذا أخل الحاج بشرط من شروط الحج فيكفر عنها بذبيحة ، توطيداً للعلاقات بين أفراد المجتمع الواحد .

المطلب الثالث : حاجة الناس إلى الأمن :

الأمن للفرد وللمجتمع وللدولة من أهم ما تقوم عليه الحياة ، إذ به يطمئن الناس

على دينهم وأنفسهم وأموالهم وأعراضهم ، ويتوجه تفكيرهم إلى ما يرفع شأن مجتمعهم وينهض بأمتهم ، ومن طبائع المجتمعات البشرية - كما يقول ابن خلدون - حدوث الاختلاف بينهم ، ووقوع التنازع الذي يؤدي إلى المشاحنات والحروب ، وإلى الهرج وسفك الدماء والفوضى ، بل إلى الهلاك إذا خلّي بينهم وبين أنفسهم بدون وازع .

وجود الإمام هو الذي يمنع الفوضى ، فالإمامة موضوعة لخلافة النبوة في حراسة الدين وسياسة الدنيا ، ولولا الولاة لكان الناس فوضى مهملين وهمجا مضيعين . وتظهر مدى الحاجة إلى الأمن الاجتماعي من خلال الضبط الاجتماعي الرسمي : وهو الذي تقوم به جهة معينة ، اضطلعت بمهمة التأكد من التزام الناس بمجموعة محددة من المعايير السلوكية ، خاصة القانون ، فالشرطة والقضاة يلزمون الناس باحترام القانون عن طريق الأساليب الرادعة ، مثل الإيقاف أو الغرامة أو حبس المخالفين لقوانين المجتمع .

وأساس ذلك أن الجماعات تعيش في ظلال الطغاة الباغين عيش الأشجار الطبيعية في غاباتها ، والأحراش المتكاثفة في منابتها ، يسطو عليها الحرق والفرق ، وتحطمها العواصف والأنواء ، وتقصفها الأيدي والأقدام ، ويتصرف في فسائلها وفروعها الحاطب الأعمى ، والخابط الأعشى ، فتعيش ما شاءت لها رحمة الخطايين أن تعيش ، وإنما الخيار للصدة والأقدار في أن تظل معوجة أو مستقيمة ، ثمرة أو عقيمة .

أما في ظل الإنصاف وتطبيق موازين القسط والإنسانية ، المتمثلة في الشريعة الإسلامية ، فتعيش الجماعات نشيطة على العمل بياض نهارها ، وعلى التفكير والابتكار سواد ليلها ، ناعمة البال ، تروح وتغدو ، متروية في سلم السعادة ، متسامية في نعيم الحضارة ، مدركة لقيمة الأوقات والساعات ، شاعرة بوجودها وما عليها أن تؤديه في بناء الحضارات ، فتطبق العقوبات بدون مجاملة لأحد ، مع سرعة اتخاذ الإجراءات ، هرباً من العدالة البطيئة ، هو الضمان الوحيد لبث الأمن والطمأنينة في المجتمع ، ودفع عجلة التنمية فيه .

ولا يخفى أن أشد طوائف المجرمين إمعاناً في الإجرام وأقلهم استعداداً للإصلاح ،

أو تأثراً بالردع هم طائفة المجرمين العائدين ، أي ذوي السوابق المتعددة خصوصاً في جرائم الاعتداء على الأموال كالسرقة والنصب وغيرها ، فهؤلاء قد تأصل الإجرام في نفوسهم واستمروا مراعاة فاتخذوا منه حرفة لهم ومصدراً لرزقهم وأصبحوا يرون في إجرامهم فتاً وفي إتقانه لذة ويعتبرون أن الجزاء الذي أعده القانون لعقابهم ليس إلا خطراً من أخطار المهنة (*risque de profession*) لا مناص من مواجهته ، فهم ينظرون للعقاب كما ينظر الطبيب إلى خطر التسمم أو التعرض للعدوى ، أو كما ينظر البناء إلى خطر السقوط ، أو الغواص إلى خطر الغرق ، حتى لقد عرف عن البعض منهم أنه يعتبر الفترة التي يقضيها في السجن بمثابة « أجازة » للاستراحة من عناء العمل ، ويطلقون عليها بالفعل لفظة (*Vacance*) ، كما يطلقون على إجرامهم لفظة العمل (*Travail*) أو (*lavoro*) .

ونشاط هذه الطوائف مركز معظمه في المدن والعواصم الكبرى حيث المجال أمامهم فسيح سواء لاقتناص فريستهم أو الاختفاء وسط زحام الشوارع وضوضائها أو التقاط تلاميذهم الذين يدرّبونهم ويشكلون منهم عصاباتهم .

المطلب الرابع : واجب الإمام نحو أمن الأمة :

وواجب الإمام تجاه حاجة الناس إلى الأمن عشرة أشياء :

أحدها : حفظ الدين على أصوله المستقرة وما أجمع عليه سلف الأمة ؛ ليكون الدين محروساً من الخلل ، والأمة ممنوعة من زلل .

الثاني : تنفيذ الأحكام بين المتشاجرين ، وقطع الخصام بين المتنازعين ، فلا يتعدى ظالم ، ولا يضعف مظلوم .

الثالث : حماية الناس في المعاش وفي الأسفار ، آمنين من تغريب بنفس أو مال .

الرابع : إقامة الحدود لتصان محارم الله تعالى عن الانتهاك وتحفظ حقوق عباده من إتلاف واستهلاك .

الخامس : تحصين الثغور بالعدة المانعة والقوة الدافعة ، حتى لا تظفر الأعداء بغرّة ، ينتهكون فيها محرماً ، أو يسفكون فيها لمسلم أو معاهداً دماً .

السادس : جهاد من عاند الإسلام بعد الدعوة حتى يسلم ، أو يدخل في الذمة ، ليقام بحق الله تعالى في إظهاره على الدين كله .

السابع : جباية الفياء والصّدقات على ما أوجبه الشرع نصًا واجتهادًا من غير خوف ولا عسف .

الثامن : تقدير العطايا وما يستحق في بيت المال من غير سرف ولا تقتير ، ودفعه في وقت لا تقديم فيه ولا تأخير .

التاسع : استكفاء الأمناء وتقليد النصحاء فيما يفوض إليهم من الأعمال ويوكل إليهم من الأموال ، لتكون الأعمال بالكفاءة مضبوطة ، والأموال بالأمناء محفوظة .

العاشر : أن يياشر بنفسه مشاركة الأمور وتصفّح الأحوال ، لينهض بسياسة الأمة وحراسة الملة ، ولا يعوّل على التفويض تشاغلاً بلذّة أو عبادة ، فقد يخون الأمين ، ويغشّ الناصح .

هذا وقد اتفق الفقهاء على أنّ أمن الإنسان على نفسه وماله وعرضه شرط في التكليف بالعبادات المختلفة .

المطلب الخامس : عناصر الأمن الاجتماعي للأمة :

من أهداف القانون الجنائي - كقانون وضعي - بصفة عامة حماية المصالح العامة للمجتمع ، فالقانون يجب أن يردع الأفراد الذين يسيئون للمجتمع ككل ، ومن أمثلة هذه المصالح العامة :

- حماية الصحة العامة (بمنع تلويث البيئة مثلاً) .
 - حماية السكنية العامة (بمنع الضوضاء مثلاً) .
 - حماية الأمن العام (مقاومة الجرائم) .
 - حماية النظام العام والآداب .
- فلا يجب أن يسمح لأحد أن يسيء للمعتقدات الأساسية التي يؤمن بها أفراد المجتمع أو ينتهك الأخلاقيات والآداب العامة .
- أما الشريعة الإسلامية فهي أشمل وأعم ، حيث جاء الإسلام ونظم للإنسان

حياته ، وعلمه كيف يصون نفسه من تحكم الشهوات والغرائز ^(١) ، كما جاءت العقوبة في الإسلام منقاً لانتشار الشر والفساد ، وقمع أهل الشر والمفسدين .

فإن الله تعالى خلق الخلق ، وهو أعلم بهم وأرحم ، لكنه حذرهم وأخبرهم بوجود رابطة وعلاقة بين هذه الرحمة ، وبين الطاعة لله ، والطاعة لرسوله : ﴿ وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴾ [آل عمران : ١٣٢] ، ﴿ وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ فَاتَّبِعُوهُ وَاتَّقُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴾ [الأنعام : ١٥٥] ، ﴿ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴾ [النور : ٥٦] ، وأنه لا يريد منهم إلا الطاعة والعبادة والالتزام بالشرع .

وبسبب هذا الأمر انقسم الناس إلى قسمين :

الأول : مؤمن ملتزم بأوامر الله يؤديها ، ونواهيه فيجتنبها .

والثاني : كافر يخالف أوامر الله ويعصيها ويفسد في الأرض .

ووجب على القائمين على شرع الله أن يطبقوا عليه العقوبات ، طلباً لتحقيق المصلحة العامة ؛ حتى لا تعم الفوضى جنات المجتمع ، وتصبح الحياة - التي استخلف الله فيها الإنسان - جحيماً لا يطاق ، لا يأمن الإنسان فيها على دينه ونفسه وماله وعرضه .

(١) الغرائز نخط معقد من النشاط أو الاستجابة ، موروث أو غير متعلم ، شائع في نوع أحيائي أو بيولوجي معين ، وهذا النمط من النشاط أو الاستجابة يتم على نحو آلي ، بمنزل عن أي تفكير مهما يكن ، فالغريزة التي تجذب الفراشة إلى الأزهار الملونة قد تقودها أيضاً ، حين يهبط الليل ، إلى ضوء الشمعة الذي يحرقها ويقضي عليها ، ومن أهم الغرائز :

- غريزة حفظ الذات (ويصاحبها عادة الخوف والذعر) .
 - وغريزة الأبوة أو الأمومة (ويصاحبها الحنو والحب واللفظ) .
 - وغريزة الفضول (ويصاحبها التعجب وحب الاكتشاف والشعور بالحيرة تجاه المجهول) .
 - وغريزة تأكيد الذات (ويصاحبها الكبر والزهو والشعور بالامتياز وحب السيطرة) .
 - وغريزة القطيع (ويصاحبها الشعور بالوحدة والعزلة والحنين إلى الأوطان) .
 - وغريزة البحث عن الطعام (ويصاحبها الشهوة إلى الطعام والإلحاح في طلبه) .
 - والغريزة الجنسية (وتصاحبها الشهوة أو التهييج) .
- وتعتبر الغريزة الجنسية من أبعد الغرائز أثراً ، إذ بها يحفظ النوع وتضمن استمراره .

والإفساد في الأرض مركب من الجرائم التي سبق ذكرها ، فهو ناتج من الاعتداء على الدين أو النفس أو المال أو العرض ... فأسبابه في الغالب هي نفس أسباب تلك الجرائم ، والإجراءات التي يقوم بها الإسلام لنزع فتيل تلك الجرائم ، ووأدها في مهدها ، فتحاصر جريمة الإفساد في الأرض وتقلل من فرص وجودها .

وهكذا - وبذلك التدابير - يواجه الإسلام مشكلة الإجرام فيقضي عليها ، بل ويتلافى أسباب وقوعها ، فلا يهيئ لها الفرص للنمو ، ولا المناخ الملائم للتكاثر ، فيحفظ للمجتمع أمنه ، ويرعى الفرد ، ويعالج دوافعه للإفساد ، بإعطائه حقوقه ، وعلاج مشكلته ، ونزع بذرة الإجرام من نفسه ، فتقل بذلك الجرائم إلى أقصى حد ممكن ، ويعيش الفرد والمجتمع كلاهما في سلم وأمان .

أما فقهاء المذاهب فجعلوا كل جرم ترتب عليه الإضرار بأمن الناس وأمانهم على أنفسهم وأموالهم وأعراضهم إفساد في الأرض ، فإذا لم يصادفه عقوبة حد مقرر ، جاز عقابه بالقتل سياسة وتعزيراً ؛ لأن في مثل هذه العقوبة الحازمة ردعاً للغير وزجراً عن سلوك هذا الطريق .

فلا بد من تدبر عواقب الأمور ونتائج الأعمال وآثارها ، والموازنة بين المصالح والمفاسد كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - : « ليس العاقل الذي يعلم الخير من الشر ، وإنما العاقل الذي يعلم خير الخيرين وشر الشرين ، ويعلم أن الشريعة مبناها على تحصيل المصالح وتكميلها ، وتعطيل المفاسد وتقليلها ، وإلا فمن لم يوازن ما في الفعل والترك فقد يدع واجبات ويفعل محرمات ويرى ذلك من الورع » (١) .

وذكر العز بن عبد السلام في قواعد الأحكام : « أن مصالح الدنيا ومفاسدها تعرف بالضرورة والتجربة والعادة والظن المعبر ، وأن من أراد أن يعرف المصلحة والمفسدة ، فليعرض ذلك على عقله ، ثم يني عليه الحكم ، ولا يخرج عن ذلك إلا ما كان من باب التعبد المحض » .

وليعلم أن تحقيق الأمن من أخص مقاصد المرسلين ، وفي قول الله عن الخليل إبراهيم : ﴿ وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا الْبَلَدَ آمِنًا وَاجْنُبْنِي وَبَنِيَّ أَنْ نَعْبُدَ

(١) مجموع الفتاوى (٥٤/٢٠) ، (٥١٤/١٠) .

الْأَصْنَامَ ﴿ [إبراهيم: ٣٥] ، دليل ظاهر على أن المجتمع المستقر الآمن ، هو الميدان الفاضل لانتشار الدعوة ورسوخها .

ولعل في قول عمر بن عبد العزيز رحمه الله : « تحدث للناس أفضية بقدر ما يحدثون من فجور » ما يشير إلى ضرورة الأخذ بقول الجمهور فقهاء المذاهب ، سيما أن هؤلاء المجرمين الذين يثبت احترافهم للقتل والسطو على الناس في الشوارع والسيارات والقطارات بل وفي المنازل ، وهؤلاء الذين يخطفون الأطفال والإناث متى ثبت عليهم هذا الجرم يجوز عقابهم بالقتل ، باعتبارهم خطراً على المجتمع ، ولا يرجى صلاحهم ، وباعتبار أن فعلهم مناف لمقاصد الشريعة التي تدعو لحفظ النفس والدين والعرض ^(١) .

وقد ثار تساؤل مؤداه أن العفو عن القصاص يؤدي لسقوطه ، وبالتالي يتفشى الفساد ، ويمتنع الزجر والردع ، ويرد على ذلك بأن حق العفو دعوة إلى الصفح والتسامح وإلى إحلال السلام بين الناس ، وهو لا يخل بأي حال بحق المجتمع في العقاب ، فيجوز للقاضي - رغم العفو - إيقاع العقوبة التعزيرية المناسبة على الجاني ، ولا يجوز للمجني عليه أو ولي دمه أن يوقف تنفيذها ، وهذه العقوبة التعزيرية يوقعها القاضي نيابة عن المجتمع وتحقيقاً للصالح العام .

فيجب علينا إدراك أن المسألة أكبر بكثير من الاحتياج إلى المال ، فكما أن المقامر مثلاً يزداد رغبة في المقامرة بدافع الخسارة والكسب على السواء ، كذلك المجرم قد يتخذ من كلا الحالتين حالة الضيق والرخاء سبباً مشجعاً له على الإجرام .

فالمضائق المالية مثلاً قد تسبب زيادة في الجرائم التي ترتكب للحصول على المال طمعاً في الاستيلاء على ذلك المال ، كما في حالة السرقة والنصب ، أو عجزاً عن أداء دين حال كما في حالة اختلاس الأشياء المحجوز عليها أو التفالس أو غيره ، بينما أن الرخاء قد يؤدي إلى زيادة تلك الجرائم نفسها بسبب وفرة المال وسهولة الاستيلاء عليه ، مما يقوي عاطفة الشراهة والطمع ويهيئ الفرص للمحتالين .

(١) راجع فتوى دار الإفتاء المصرية التي أصدرها فضيلة الشيخ جاد الحق علي جاد الحق ، بتاريخ

(١٧ جمادى الآخرة ١٣٩٩ هـ - ١٤ مايو ١٩٧٩ م) .

كذلك تزيف النقود والأوراق المالية أو تزويجها ، فهي جرائم يصح أن تزيدها الضائقة المالية انتشارًا بسبب شدة الحاجة للمال ، كما قد يزيدها الرخاء والرواج انتشارًا أيضًا ؛ بسبب نشاط حركة تداول النقود، وما يهيئه من فرصة لتزويج العملة الزائفة دون لفت نظر .

وجريمة الرشوة أيضًا قد يزيدها الرواج ذيوغًا بسبب ازدياد قدرة الأفراد على تقديمها للموظفين وإغرائهم بها ، بينما قد تزيدها الضائقة المالية رواجًا بسبب ما قد يحس به الموظف من ضيق مالي واحتياج للنقود وهلم جرا .

ونظرًا لما يعانيه العالم بأسره من المفاصد الأخلاقية التي أخذت تنتشر في عالمنا الإسلامي بصورة لا ترضي الله تعالى ، ولا تتوافق مع الدور القيادي المنوط بهذه الأمة في قيادة البشرية نحو الطهر العقدي والأخلاقي والسلوكي ، وانسجامًا مع خصائص الإسلام المتكاملة ، وكون الجانب الأخلاقي من أهم جوانب الدين فقد جاءت توصيات الدورة الرابعة^(١) لمجلس مجمع الفقه الإسلامي على النحو التالي :

أ - العمل على تصحيح وتقوية الوازع العقدي ، عبر القيام بتوعية شاملة ، والتحسيس بآثار العقيدة الصحيحة في النفوس .

ب - السعي إلى تطهير الإعلام ، المقروء والمرئي والمسموع والإعلانات التجارية ، في عالمنا الإسلامي من كل ما يشكل معصية لله تعالى ، وتنقيته تمامًا من كل ما يثير الشهوة ، أو يسبب الانحراف ، ويوقع المفاصد الأخلاقية .

ج - وضع الخطط العلمية للمحافظة على الأصالة الإسلامية والتراث الإسلامي ، والقضاء على كل محاولات التغريب والتشبه واستلاب الشخصية الإسلامية ، والوقوف أمام كل أشكال الغزو الفكري والثقافي الذي يتعارض مع المبادئ والأخلاق الإسلامية ، وأن توجد رقابة إسلامية صارمة على الأنشطة السياحية والبعوث إلى الخارج ؛ حتى لا تتسبب في هدم مقومات الشخصية الإسلامية وأخلاقيتها .

(١) قرار مجلس مجمع الفقه الإسلامي المنعقد في دورة مؤتمره الرابع بجدة في المملكة العربية السعودية من (١٨ - ٢٣ جمادى الآخر ١٤٠٨ هـ الموافق ٦ - ١١ شباط (فبراير) ١٩٨٨ م) ، رقم : ٣٨ (٤ / ١٣) منشور في مجلة المجمع (ع ٤) ، (٢٣٥٤ / ٣ ، ٢٤٨٧) .

د - توجيه التعليم وجهة إسلامية وتدرّس كل العلوم من منطلق إسلامي ، وجعل المواد الدينية مواد أساسية ، في كل المراحل والتخصصات ، مما يقوي العقيدة الإسلامية ويؤصل الأخلاق الإسلامية في النفوس ، كما يجب أن تحرص الأمة أن تكون رائدة في مجالات العلم المتعددة .

هـ - بناء الأسرة الإسلامية ، بناءً صحيحًا ، وتيسير الزواج ، والحث عليه ، وحث الآباء والأمهات على تنشئة البنين والبنات تنشئة صحيحة ؛ حتى يكونوا جيلاً قويًا يعبد الله على حق ، ويتولى المهمة الدائمة لنشر الإسلام والدعوة إليه ، وأن تهياً المرأة لتقوم بدورها أمًا وربة بيت ، حسب ما تقضي به الشريعة الإسلامية ، والقضاء على ظاهرة انتشار استخدام المريات الأجنبية ، خاصة غير المسلمات .

و - تهيئة جميع الوسائل التي تحقق تربية النشء تربية إسلامية ، بحيث يلتزم بأركان الإسلام وسلوكياته ، ويدرك واجباته تجاه ربه وأمه و ويتخلص من الخواء الروحي الذي يتسبب في تعاطي المخدرات والمسكرات ، والتفسخ الأخلاقي بأشكاله المتعددة ، وإشغال الشباب بمهمات الأمور ، وإعطاؤه المسؤوليات كل حسب قدرته وكفاءته ، وإشغال أوقات الفراغ لديهم بما هو مفيد ، وإيجاد وسائل الترفيه والرياضات والمسابقات البريقة الطاهرة ، وأن توجه وجهة إسلامية كاملة .

• • •

أَهْلُ الْمِثْرَةِ
نِعْمَتِكِ

مِنْ مَنَظُورٍ مَقَاصِدِ الشَّرِيعَةِ

الْبَابُ الْأَوَّلُ

الحفاظ على النفس

ويشتمل على فصلين :

- الفَصْلُ الْأَوَّلُ : الحفاظ على النفس من جانب الوجود (الجانب الإيجابي) .
- الفَصْلُ الثَّانِي : حد الحُرابة : الحفاظ على النفس من جانب العدم (الجانب السلبي) .



الحفاظ على النفس من جانب الوجود (الجانب الإيجابي)



العقوبة في الشريعة الإسلامية أمان وضمان للمجتمع وأفراده ، من التعدي على دمائهم ، أو أعراضهم ، أو أموالهم ، فضلاً عن الحفاظ على دينهم ونسلهم وعقلهم .
لقد كرم الله تعالى الإنسان ، كما عُنيَ بالنفس البشرية ، ووضع لها من التشريعات ما يحقق لها جميع المصالح في جميع مراحل الحياة من غذاء ، وكساء ، ومسكن ، وما يمنع عنها الاعتداء بأي صورة ، سواء كان على النفس نفسها ، أو ما دونها من جروح وشجاج .

فقد جعل الله الإنسان مخلوقاً مكرماً عنده ، فأدم أبو البشر خلقه الله بيديه ، وأسجد له الملائكة ، وفضل ذريته على كثير مما خلقه : ﴿ وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا ﴾ [الإسراء : ٧٠] .

ولذلك شرع الله من التشريعات ما يحافظ على النفس الإنسانية ، فقد جعل الله ﷻ العدوان على النفس الإنسانية بالقتل جريمة كبرى ، بل لا أكبر منه بعد الشرك ، قال الله ﷻ : ﴿ وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَعَذِيبُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ وَلَعَنَهُمْ وَأَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا عَظِيمًا ﴾ [النساء : ٩٣] ، كما قال ﷻ تعقيباً على قتل أحد ولدي آدم لأخيه : ﴿ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَءِيلَ أَنَّهُ مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ

النَّاسَ جَمِيعًا ﴿ [المائدة: ٣٢] .

وقال رسول الله ﷺ : « لَزَوَالُ الدُّنْيَا أَهْوَنُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ قَتْلِ رَجُلٍ مُسْلِمٍ » (١) ، ولا يقصد بحفظ النفس حفظ أصل الحياة فقط ، وإنما كل ما يؤدي إلى تمتع النفس بالحرية والكرامة والعزة ، التي لا وجود للحياة الإنسانية بدونها .

وما أشد حزننا عندما نجد الفقهاء يقصرون المعنى على حفظ الحياة فقط ، بينما تخرج عناصر الحياة الأخرى من دائرة الاهتمام ، فيجعلون نظرة الإسلام قاصرة عند هذا المعنى ، فالتظرة الحديثة لعلم المقاصد تضيف الحرية والعدل والمساواة إلى المقاصد الأساسية للشريعة بصفة عامة ، وإلى مقاصد الحفاظ على النفس بصفة خاصة .

وقد جعل حرمة العدوان على النفس واحدة ، فالمرأة كالرجل ، والطفل كالشيخ ، والغني كالفقير ، وجعل ﴿٢﴾ القصاص عقوبة للعدوان على النفس بالقتل ، ردعاً لهذه الجريمة ، وجعل وأد البنات - وهو ما كانت تزاوله الجاهلية الأولى - من أكبر الكبائر ، قال تعالى : ﴿ وَإِذَا الْمَوْءِدَةُ سُئِلَتْ ﴿٣﴾ بِأَيِّ ذَنْبٍ قُتِلَتْ ﴾ [التكوير: ٨-٩] . وجعل كذلك العدوان على الجنين في بطن أمه ، بعد أن يتخلق وتنفتح فيه الروح ؛ لأنه بذلك يصبح نفساً إنسانية ، والعدوان عليه في البطن ، لا يختلف عن العدوان عليه بعد الولادة .

ولم يبح الله ﴿٤﴾ قتل النفس البشرية إلا في جرائم محدودة ، وأما الكافر فإنه لم يبح قتله وقتاله إلا إذا كان محارباً معتدياً فقط ، وجعل ﴿٥﴾ أولاد المشركين ونساءهم ومن لم يحارب منهم من معصومي الدم .

كما حافظ على النفس من القتل الخطأ ، وهو ما يتضح جلياً عند النظر إلى حلول مشكلة تفاقم حوادث السير ، وزيادة أخطارها على أرواح الناس وممتلكاتهم ، واقتضاء المصلحة سن الأنظمة المتعلقة بترخيص المركبات بما يحقق شروط الأمن ، كسلامة الأجهزة ، وقواعد نقل الملكية ، ورخص القيادة ، والاحتياط الكافي بمنح رخص القيادة ، بالشروط الخاصة بالنسبة للسن والقدرة والرؤية ، والدراية بقواعد المرور والتقييد بها ، وتحديد السرعة المعقولة والحمولة .

(١) الترمذي (١٣٩٥) ، صحيح الجامع : (٤٩٥٣) ، النسائي (٣٩٨٦ ، ٣٩٨٩) .

وقد أوصى مجلس مجمع الفقه الإسلامي بشأن حوادث السير بما يلي :

أولاً : أ - إن الالتزام بتلك الأنظمة التي لا تخالف أحكام الشريعة الإسلامية واجب شرعاً ؛ لأنه من طاعة ولي الأمر فيما ينظمه من إجراءات بناءً على دليل المصالح المرسلة ، وينبغي أن تشمل تلك الأنظمة على الأحكام الشرعية التي لم تطبق في هذا المجال .

ب - بما تقتضيه المصلحة أيضاً سنُ الأنظمة الزاجرة بأنواعها ، ومنها التعزير المالي ، لمن يخالف تلك التعليمات المنظمة للمرور لردع من يُعرض أمن الناس للخطر في الطرقات والأسواق من أصحاب المركبات ووسائل النقل الأخرى أخذاً بأحكام الحسبة المقررة .

ثانياً : الحوادث التي تنتج عن تسير المركبات تطبق عليها أحكام الجنايات المقررة في الشريعة الإسلامية ، وإن كانت في الغالب من قبيل الخطأ ، والسائق مسؤول عما يحدثه بالغير من أضرار ، سواء في البدن أم المال إذا تحققت عناصرها من خطأ وضرر ، ولا يعفى من هذه المسؤولية إلا في الحالات الآتية :

أ - إذا كان الحادث نتيجة لقوة قاهرة لا يستطيع دفعها وتعذر عليه الاحتراز منها ، وهي كل أمر عارض خارج عن تدخل الإنسان .

ب - إذا كان بسبب فعل المتضرر المؤثر تأثيراً قوياً في إحداث النتيجة .

ج - إذا كان الحادث بسبب خطأ الغير أو تعديه فيتحمل ذلك الغير المسؤولية .

ثالثاً : ما تسببه البهائم من حوادث السير في الطرقات يضمن أربابها الأضرار التي تنجم عن فعلها إن كانوا مقصرين في ضبطها ، والفصل في ذلك إلى القضاء .

رابعاً : إذا اشترك السائق والمتضرر في إحداث الضرر كان على كل واحد منهما تبعة ما تلف من الآخر من نفس أو مال .

خامساً : أ - أن الأصل أن المباشر ضامن ولو لم يكن متعدياً ، وأما المتسبب فلا يضمن إلا إذا كان متعدياً أو مفرطاً .

ب - إذا اجتمع المباشر مع المتسبب كانت المسؤولية على المباشر دون المتسبب إلا إذا كان المتسبب متعدياً والمباشر غير متعدٍ .

ج - إذا اجتمع سببان مختلفان كل واحد منهما مؤثر في الضرر ، فعلى كل واحد من المتسببين المسؤولية بحسب نسبة تأثيره في الضرر ، وإذا استويا أو لم تعرف نسبة أثر كل واحد منهما فالتبعة عليهما على السواء ^(١) .

فلكي نعرف ما الذي فعله الإسلام للحفاظ على النفس مثلاً نجد أن الإسلام وضع لها منظومة متكاملة وذلك بوضع أسس القصاص والدية والتعزير ، وهي أمور يحتاج الحديث عنها إلى مجلدات ضخمة - لا يتسع لها المجال هنا - ، وإن كان يجب أن نتعرض بشيء من التفصيل لحد الحراية - وفقاً ما جاء بالموسوعة الفقهية الكويتية - ، باعتباره شاملاً للتعدي على النفس والمال والعرض .

* * *

(١) قرار مجلس مجمع الفقه الإسلامي المنعقد في دورة مؤتمره الثامن بيندر سيري بيجوان ، بروناي دار السلام من (١ - ٧ محرم ١٤١٤ هـ الموافق ٢١ - ٢٧ حزيران (يونيو) ١٩٩٣ م) ، رقم : ٧١ (٨ / ٢) ، منشور في مجلة المجمع (ع ٨) ، (١٧١ / ٢) .

حد الحراية : الحفاظ على النفس من جانب العدم (الجانب السلبي)



الحراية : من الحرب بالسكون وهي نقيض السلم : يقال : حاربه محاربة ،
وحرايًا ، أو من الحرب ، بفتح الراء : وهو السلب ، يقال : حرب فلانًا ماله أي سلبه
فهو محروب وحريب ^(١) .

والحراية في الاصطلاح - وتسمى قطع الطريق عند أكثر الفقهاء - هي البروز
لأخذ مال ، أو لقتل ، أو لإرهاب على سبيل المجاهرة مكابرة ، اعتمادًا على القوة مع
البعد عن القوت ^(٢) .

فقطاع الطريق : هم الذين يعرضون للناس بالسلاح في الصحراء أو البنيان ،
فيفصبونهم المال قهراً ، ومجاهرة .

فَمَنْ أشهر السلاح وأخاف الطريق وله قوة بنفسه أو بغيره من العصابات المختلفة ،
كعصابة القتل ، وعصابة اللصوص للسطو على البيوت والبنوك ، وعصابة خطف
البنات للفجور بهن ، وعصابة خطف الأطفال ونحوهم ، فهؤلاء قطاع طريق .

(١) القاموس المحيط ، للفيروز آبادي ، باب الباء فصل الحاء ، مادة (الحَرْبُ) ، المعجم الوسيط ، ج (١) ،
باب الحاء ، مادة (حربه) .

(٢) لسان العرب - للعلامة ابن منظور ، حرف الحاء ، مادة حرب ، المصباح المنير في غريب الشرح
الكبير ، أبو العباس الفَيَّومِي ، مادة (ح ر ب) .

وزاد المالكية محاولة الاعتداء على العرض مغالبة ^(١) .

وجاء في المدونة : من كابر رجلاً على ماله بسلاح أو غيره ، في زقاق ، أو دخل على حريمه في المصر ، حكم عليه بحكم الحاربة ^(٢) .

والحاربة من الكبائر ، وهي من الحدود باتفاق الفقهاء ، وسمى القرآن مرتكبيها : محاررين لله ورسوله ، وساعين في الأرض بالفساد ، فالحاربة من أعظم الجرائم ؛ ولذا كانت عقوبتها من أقسى العقوبات وأغلظها ، قال الله تعالى : ﴿ إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خَلْفٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ جِزَاءُ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ٣٣ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْرَأُ عَلَيْهِمُ الْقُلُوبُ أَنْتَ اللَّهُ عَفْوٌ رَحِيمٌ ٣٤ ﴾ [المائدة : ٣٣ - ٣٤] .

ونفى الرسول ﷺ انتسابهم إلى الإسلام ، فقال في الحديث المتفق عليه : « مَنْ حَمَلَ عَلَيْنَا السَّلَاحَ فَلَيْسَ مِنَّا » ^(٣) .

جزاء الحاربة :

الأصل في بيان جزاء الحاربة القرآن الكريم فيما جاء بالآية السابقة ، وكذلك السنة الشريفة في حديث العرنئين : عن أبي قلابة عن أنس رضي الله عنه قال : « قَدِمَ أَنَاسٌ مِنْ عُكْلٍ أَوْ غَرْثَنَةَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ ، فَاجْتَرَوْا الْمَدِينَةَ فَقَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ابْتَغْنَا رِسَالًا ، فَأَمَرَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِذَوْدٍ وَزَاعٍ وَأَمَرَهُمْ أَنْ يَخْرُجُوا فِيهِ ، وَأَنْ يَشْرَبُوا مِنْ أَبْوَالِهَا وَأَلْبَانِهَا ، فَلَمَّا صَحُّوا وَسَمِعُوا قَتْلَ الرَّاعِي وَاسْتَأْفُوا الذَّوْدَ ، فَاتَى الصَّرِيخُ النَّبِيَّ ﷺ ، وَعِنْدَهُ شَبَابٌ مِنَ الْأَنْصَارِ قَرِيبٌ مِنْ عِشْرِينَ فَأَرْسَلَهُمْ إِلَيْهِمْ ، وَبَعَثَ مَعَهُمْ قَائِمًا يَقْتَضِ أَثَرَهُمْ ، ثُمَّ أَمَرَ بِمَسَامِيرَ فَأُخْبِثَ فَكَحَلَهُمْ بِهَا فَقَطَّعَ أَيْدِيَهُمْ وَأَرْجُلَهُمْ ، ثُمَّ أَلْقَوْا

(١) القوانين الفقهية في تلخيص مناهج المالكية ، لابن جزى الكلبي الغرناطي ، (٢١٥/١) ، الذخيرة في الفقه المالكي ، القرافي (١٢٣/١٢) ، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير (٣٤٨/٤) .
(٢) المدونة الكبرى ، التي رواها الإمام سحنون بن سعيد التنوخي عن الإمام عبد الرحمن بن القاسم العتقي عن أبي عبد الله الإمام مالك بن أنس الأصبحي ، (٢٧٥/١٦) .
(٣) صحيح مسلم (١٠١) ، ابن ماجه (٢٥٧٥) ، مسند أحمد (٨٣٤١ ، ٩٣٨٥) .

فِي الْحَرَّةِ يَشْتَقُونَ، فَلَا يُشَقُونَ ، (١) .

وفي الإجماع ، فقد أجمع الفقهاء على مشروعية حد قاطع الطريق .

المحارب :

والمحارب عند الجمهور : هو كل ملتزم مكلف أخذ المال بقوة في البعد عن الغوث .

ولا بد من توافر شروط في المحاربين حتى يحدوا حد الحاربة ، وهذه الشروط (٢)

في الجملة هي :

أ - الالتزام .

ب - التكليف .

ج - وجود السلاح معهم .

د - البعد عن العمران .

هـ - الذكورة .

و - المجاهرة .

ولم يتفق الفقهاء على هذه الشروط كلها ، بل بينهم في بعضها اختلاف بيانه

كما يلي :

أ - الالتزام : ذهب جمهور الفقهاء إلى أنه يشترط في المحارب : أن يكون ملتزماً

بأحكام الشريعة ، بأن يكون مسلماً ، أو ذمياً ، أو مرتدّاً ، فلا يحد الحربي ،

ولا المعاهد ، ولا المستأمن ؛ لأنهم لم يلتزموا أحكام الشريعة ، واستدلوا بقوله

تعالى : ﴿ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ ﴾ [المائدة : ٣٤] وهؤلاء تقبل

(١) صحيح مسلم (١٦٧١) ، البخاري (٥٣٦٢ ، ٥٣٩٥) ، النسائي (٤٠٤٣ ، ٤٣٦٤) .

(٢) نصت المادة (١٠٠) من مشروع قانون العقوبات الإسلامي المصري على أنه : يكون مرتكباً لجريمة

الحاربة المعاقب عليها حدّاً : كل من ارتكب جريمة ضد النفس أو العرض أو المال أو إرهاب المارة ، سواء

وقع الفعل في طريق عام أو في أي مكان داخل العمران . مع اجتماع الشروط الآتية :

١ - أن يكون الجاني بالغاً عاقلًا مختارًا غير مضطر .

٢ - وقوع الفعل من شخصين فأكثر أو من شخص واحد توافرت له القدرة على ارتكاب الجريمة .

٣ - وقوع الفعل باستعمال السلاح .

توبتهم قبل القدرة ، وبعدها ، لقوله تعالى : ﴿ قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مِمَّا قَدْ سَلَفَ ﴾ [الأنفال : ٣٨] ، والخبر : « الإسلام يجب ما كان قبله » ^(١) .
أما الذمّي فقد التزم أحكام الشريعة فله ما لنا ، وعليه ما علينا ، وظاهر عبارة أكثر الشافعية أن الذمّي حكمه كحكم المسلم في أحكام الحراة ^(٢) .

ب - التكاليف : لا خلاف بين الفقهاء في أن البلوغ والعقل شرطان في عقوبة الحراة ، لأنهما شرطا التكليف الذي هو شرط في إقامة الحدود ، واختلفوا في حد من اشترك مع الصبي والمجنون في قطع الطريق ، فذهب الجمهور إلى أن الحد لا يسقط عنهم وعليهم الحد .

وقال الحنابلة : لأنها شبهة اختص بها واحد فلم يسقط الحد عن الباقي ، كما لو اشتركوا في الزنى بامرأة ^(٣) .

وهو مقتضى كلام الشافعية ، حيث نصوا على أن شريك الصبي يقتض منه ، وحسروا مسقطات الحد على قاطع الطريق في توبته قبل القدرة عليه ولم يذكروا مسقطا آخر ، ومقتضى ذلك كله أن شريك الصبي في قطع الطريق يحد ^(٤) .

وقال الحنفية : إذا كان في القطاع صبي أو مجنون أو ذو رحم محرم من أحد المائة فلا حد على أحد منهم ، باشر العقلاء الفعل أم لم يباشروا ، وقالوا : لأنها جناية واحدة قامت بالكل ، فإن لم يقع فعل بعضهم موجبا للحد ، كان فعل الباقي بعض العلة فلم يثبت به الحكم ^(٥) ، وقال أبو يوسف : إذا باشر العقلاء الفعل يحدون .

(١) قطعة من حديث طويل أخرجه مسلم في الصحيح رقم (١٢١) من حديث عمرو بن العاص ورواه الإمام أحمد (١٩٩/٤ ، ٢٠٤ ، ٢٠٥) واللفظ له .

(٢) نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج ، شمس الدين محمد بن أبي العباس أحمد بن حمزة بن شهاب الدين الرملي المصري الأنصاري الشهير بالشافعي الصغير ، (٣/٨) .

(٣) المغني ج (٥٠) - كتاب قطاع الطريق ، فصل : « وإن كان فيهم صبي أو مجنون أو ذو رحم من المقطوع عليه لم يسقط الحد عن غيره » .

(٤) نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج ، (٩/٨) ، وقارن ذات المرجع ، ج (٧) عند الحديث عن وجوب الدية عند عدم مكافأة في القتل بالاشترار .

(٥) أحكام القرآن للجصاص ، (١٧٥/١) ، باب الرجلين يشتركان في قتل الرجل الواحد .

ج - الذكورة : ذهب المالكية ^(١) والشافعية ^(٢) والحنابلة ^(٣) إلى أنه لا يشترط في المحارب الذكورة .

فلو اجتمع نسوة لهن قوة ومنعة فهن قاطعات طريق ، ولا تأثير للأنوثة على الحاربة ، فقد يكون للمرأة من القوة والتدبير ما للرجل ، فيجري عليها ما يجري على الرجل من أحكام الحاربة .

وقال الحنفية : يشترط في المحارب الذكورة : ^(٤) فلا تحدد المرأة وإن وليت القتال وأخذ المال ؛ لأن ركن الحاربة هو : الخروج على وجه المحاربة والمغالبة ، ولا يتحقق ذلك في النساء عادة ، لرقّة قلوبهن وضعف بنيتهن ، فلا يكرن من أهل الحاربة ، ولهذا لا يقتلن في دار الحرب ، ولا يحدّ كذلك من يشاركنهن في القطع من الرجال ، عند أبي حنيفة ومحمد ، سواء باسروا الجريمة أم لم يباشروا ^(٥) .

وقال أبو يوسف : إذا باشرت المرأة القتال وأخذ المال ، يحدّ الرجال الذين يشاركونها ؛ لأن امتناع وجوب الحدّ على المرأة ليس لعدم الأهلية ؛ لأنها من أهل التكليف ، بل لعدم المحاربة عادة ، وهذا لم يوجد في الرجال الذين يشاركونها ، فلا يمتنع الحدّ عليهم ^(٦) .

د - السلاح : اختلف الفقهاء في اشتراط السلاح في المحارب .

فقال الحنفية ^(٧) والحنابلة ^(٨) : يشترط أن يكون مع المحارب سلاح ، والحجارة

(١) المدونة الكبرى ، (٣٠٢/١٦) ، الذخيرة في الفقه المالكي ، القرافي (١٣٣/١٢) .

(٢) الحاوي الكبير ، للعلامة أبو الحسن الماوردي ، دار الفكر ، بيروت ، (٣٦٤/١٣) .

(٣) المغني ج (٥٠) - كتاب قطاع الطريق ، فصل : « حكم ما لو كان في المحاربين امرأة » .

(٤) المبسوط لشمس الدين السرخسي بشرح الكافي للحاكم الشهيد ، دار المعرفة بيروت ، (١٩٧/٩) .

(٥) كتاب بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع للإمام علاء الدين أبي بكر بن مسعود الكاساني الحنفي

الملقب بملك العلماء المتوفى سنة (٥٨٧ هـ) (الطبعة الأولى) ، (٩١/٧) .

(٦) المبسوط ، السرخسي ، (١٩٨/٩) ؛ لأن المانع من الإقامة عليها ، لمعنى فيها لا في فعلها ، وهو أن

بنيتها لا تصلح للمحاربة بدون الرجال ، فكأنهم فعلوا ذلك فيقام الحدّ عليهم لا عليها .

(٧) المبسوط ، السرخسي ، (٢٠٢/٩) .

(٨) المغني ج ٥٠ - كتاب قطاع الطريق ، مسألة : « تعريف المحاربين وشروطهم » الشرط الثاني .

والعصبي سلاح « هنا » فإن تعرضوا للناس بالعصبي والأحجار فهم محاربون .
 أما إذا لم يحملوا شيئاً مما ذكر فليسوا بمحاربين .
 ولا يشترط المالكية ^(١) والشافعية ^(٢) حمل السلاح بل يكفي عندهم القهر
 والغلبة ^(٣) وأخذ المال ، ولو باللكز والضرب بجمع الكف .
 هـ - البعد عن العمران : ذهب المالكية ^(٤) والشافعية ^(٥) إلى أنه لا يشترط البعد
 عن العمران ، وإنما يشترط فقد الغوث .
 ولفقد الغوث أسباب كثيرة ، فلا ينحصر في البعد عن العمران .
 فقد يكون للبعد عن العمران أو السلطان وقد يكون لضعف أهل العمران ،
 أو لضعف السلطان .
 فإن دخل قوم بيتاً ، وشهروا السلاح ، ومنعوا أهل البيت من الاستغاثة ، فهم
 قطاع طرق في هذه الحالة ^(٦) .
 واستدل الجمهور بمعوم آية المحاربة ، ولأن ذلك إذا وجد في العمران والأمصار
 والقرى كان أعظم خوفاً وأكثر ضرراً ، فكان أولى بحد الحاربة .

(١) المدونة الكبرى ، (٣٠٣/١٦) .

(٢) الخاوي الكبير ، الماوردي ، (٣٦١/١٣) .

(٣) الغلبة في اللغة : القهر والاستيلاء ، يقال : غلبه غلباً من باب ضرب : قهره ، وغلب فلاناً على الشيء : أخذه منه كرهاً ، فهو غالب وغلاب ، وغالبته مغالبةً وغلاباً أي : حاول كلَّ مَثا مغالبة الآخر ، وتغالبوا على البلد أي : غالب بعضهم بعضاً عليه ، والأغلبية : الكثرة ، يقال : غلب على فلان الكرم أي كان أكثر خصاله ، ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى اللغوي .

(٤) المدونة الكبرى ، (٣٠٢/١٦) ، الذخيرة ، (١٢٣/١٢) ، أحكام القرآن لابن العربي ، عند الحديث عن المسألة الخامسة في الآية الثانية عشرة من سورة المائدة .

(٥) الخاوي الكبير ، الماوردي ، (٣٦٠/١٣) .

(٦) راجع حكم المحكمة العليا السودانية في القضية رقم (م ع/فحص/ج/٨٤/١١) ، بتاريخ (٢/١١/١٩٨٤ م) ، منشور في الموسوعة السودانية للسوابق والأحكام القضائية ، العدد (١٩٨٤) ، وقد خالفت ما رأته محكمة الاستئناف من أن (نقل المتهم للمجنني عليه في عربة ، وتهديده بالسلاح ، هو أخطر من قطع الطريق ؛ لأن الشخص يستطيع الهرب من قاطع الطريق ، ولا يستطيع الهرب من شخص يهدده بالسلاح في عربة هو مجبوس فيها) فألفت عقوبة القطع من خلاف .

وذهب الحنفية^(١) والحنابلة^(٢) إلى اشتراط البعد عن العمران ، فإن حصل منهم الإرعاب وأخذ المال في القرى والأمصار فليسوا بمحاربين ، وقالوا : لأن الواجب يسمى حد قطع الطرق ، وقطع الطريق إنما هو في الصحراء ، ولأن من في القرى والأمصار يلحقه الغوث غالباً ، فتذهب شوكة المعتدين ، ويكونون مختلسين^(٣) وهو ليس بقاطع ، ولا حد عليه .

و - المجاهرة : المجاهرة أن يأخذ قطع الطريق المال جهراً ، فإن أخذه مختفياً فهم سراق ، وإن اختطفوا وهربوا فهم منتهبون ، ولا قطع عليهم .

وكذلك إن خرج الواحد ، والاثنان على آخر قافلة ، فاستلبوا منها شيئاً ، فليسوا بمحاربين ؛ لأنهم لا يعتمدون على قوة ومنعة^(٤) ، وإن تعرضوا لعدد يسير فقهرهم ، فهم قطع طرق^(٥) .

حكم الردء^(٦) :

اختلف الفقهاء في حكم الردء ، فذهب الجمهور إلى أن حكمه حكم المباشر ،

(١) المبسوط ، السرخسي ، (٢٠٢/٩) .

(٢) المغني ج ٥٠ - كتاب قطاع الطريق ، مسألة : « تعريف المحاربين وشروطهم » الشرط الثاني .
(٣) نصت المادة (٥٦٧) من مشروع قانون العقوبات الإسلامي المصري على أنه : وبعد اختلاص كل فعل يخرج به الجنائي المال من حيازة غيره دون رضائه ، ولو عن طريق غلط وقع فيه ليدخله بعد ذلك في حيازة أخرى .

(٤) راجع حكم المحكمة العليا السودانية في القضية رقم م ع فحص جنائي/ ١٧/ ١٩٨٤م ، مكرر حدي / ٦/ ١٩٨٤م بتاريخ ٢٠/ ٥/ ١٩٨٤م ، وفيه إن وجود عصاة مكونة من خمسة أشخاص أو أكثر فيه إثبات واضح لمنصر المغالبة بل المجاهرة بالعدوان إذا دعا الحال ؛ لأن اتفاقهم الجنائي لأخذ المال عن طريق النهب حتى لو كان عن طريق الخطف ، إنما دلالة واضحة على منتهم وقوة شوكتهم وانبرائهم بعد الخطف لاستعمال هذه القوة إذا أصر صاحب المال على استرداده .

(٥) راجع حكم المحكمة العليا السودانية في القضية رقم (م ع/ فحص جنائي/ ١٠/ ١٩٨٤م) ، مكرر/ حدي/ ٣/ ١٩٨٤م بتاريخ (٣/ ١٥/ ١٩٨٤م) ، منشور في الموسوعة السودانية للسوابق والأحكام القضائية ، العدد (١٩٨٤) .

(٦) الردء في اللغة : المعين والناصر ، من ردأ ، يقال : ردأت الحائط ردأ أي : دعمته وقويته ، ويقال : أردأت فلاناً : أي أعتته ، ويقال : فلان ردء فلان ، أي ينصره ويشد ظهره ، وجمعه أرداء ، وقال الله تعالى حكاية عن موسى عليه السلام : ﴿ فَأَرْسَلْنَا مَائِدًا يَصَدِّقُوهَا ﴾ [القصص : ٣٤] يعني معينا ، واصطلاحاً الأرداء : هم الذين يخلفون المقاتلين في الجهاد ، وقيل : هم الذين وقفوا على مكان حتى إذا ترك المقاتلون القتال قاتلوا ، فالردء أي المعين للقاطع بجاهه أو بتكثير السواد أو بتقديم أي عون لهم ولم يباشر القطع .

لأنهم متمثلون ، وقطع الطريق يحصل بالكل ، ولأن من عادة القُطاع أن يباشر البعض ، ويدفع عنهم البعض الآخر ، ولأن المحاربة مبنية على حصول المنفعة والمعاوضة والمناصرة ، فلو لم يلحق الردء بالباشر في سبب وجوب الحد لأدّى ذلك إلى انفتاح باب قطع الطريق ، وهو رأي الحنفية ^(١) والمالكية ^(٢) والحنابلة ^(٣) .

وقال الشافعية : لا يحد الردء ، وإنما يعزّر كسائر الجرائم التي لا حد فيها ^(٤) .

عقوبة المحاربين :

لا خلاف بين الفقهاء في أن عقوبة المحارب حد من حدود الله ، لا تقبل الإسقاط ولا العفو ، ما لم يتوبوا قبل القدرة عليهم ، والأصل في ذلك قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أَن يَكُونَ لَهُمُ الْآرِضُ فَسَادًا أَن يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِّنْ خَلْفٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾ [المائدة : ٣٣] .

واختلف الفقهاء في هذه العقوبات : أهى على التخير أم على التنوع ؟ فذهب الشافعية ^(٥) والحنابلة ^(٦) والصاحبان من الحنفية ^(٧) إلى أن « أو » في الآية على ترتيب الأحكام ، وتوزيعها على ما يليق بها في الجنايات : فمن قتل وأخذ المال ، قتل وصلب .

ومن اقتصر على أخذ المال قطعت يده اليمنى ورجله اليسرى ، ومن أخاف الطريق ، ولم يقتل ، ولم يأخذ مالا نُفي من الأرض ، والنفي في هذه الحالة عند الشافعية تعزير وليس حداً ، فيجوز التعزير بغيره ويجوز تركه إن رأى الإمام المصلحة في ذلك .

(١) المبسوط ، السرخسي ، (١٥٠/٩ ، ١٩٨) .

(٢) المدونة الكبرى ، (٣٠٠/١٦ ، ٣٠١) ، الذخيرة ، (١٣٣/١٢) .

(٣) المغني ج (٥٠) - كتاب قطاع الطريق ، فصل : « حكم الردء من القطاع حكم المباشر » .

(٤) الحاروي الكبير ، الماوردي ، (٣٦٣/١٣) ، ومنصوص فيه أن « حُدِّدَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى مَنْ بَاشَرَهَا دُونَ الرَّدْءِ الْمُعَاوِنَ عَلَيْهَا بِتَكْثِيرٍ أَوْ تَهْيِيبٍ أَوْ نُصْرَةِ الْمُعَاوِنِ فِي حَدِّ الْحَرَابَةِ » .

(٥) الحاروي الكبير ، الماوردي ، (٣٥٣/١٣) .

(٦) المغني ج (٥٠) - كتاب قطاع الطريق ، مسألة : « فمن قتل منهم وأخذ المال » .

(٧) المبسوط ، السرخسي ، (١٣٥/٩) .

وقالوا : بهذا فسّر ابن عبّاس الآية فقال : المعنى : أن يقتلوا إن قتلوا ، أو يصلّبوا مع القتل إن قتلوا وأخذوا المال ، أو تقطّع أيديهم وأرجلهم من خلاف ، إن اقتصروا على أخذ المال ، أو يُنْفَوْا من الأرض ، إن أُرْعِبُوا ، ولم يأخذوا شيئاً ولم يقتلوا ، وحملوا كلمة « أو » على التّشويح لا التّخيير ، كما في قوله تعالى : ﴿ وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى ﴾ [البقرة: ١٣٥] ، أي قالت اليهود : كونوا هودًا ، وقالت النّصارى : كونوا نصارى ، ولم يقع تخييرهم بين اليهوديّة ، والنّصرانيّة .

وقالوا أيضًا : إنّه لا يمكن إجراء الآية على ظاهر التّخيير في مطلق المحارب لأمرين : الأوّل : أنّ الجزاء على قدر الجناية ، يزداد بزيادة الجناية ، وينقص بنقصانها بمقتضى العقل والسمع أيضًا قال تعالى : ﴿ وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا ﴾ [الشورى: ٤٠] ، فالّتّخيير في جزاء الجناية القاصرة بما يشمل جزاء الجناية الكاملة ، وفي الجناية الكاملة بما يشمل جزاء الجناية القاصرة خلاف المعهود في الشّرع .

يزيد هذا إجماع الأئمة على أنّ قطاع الطّرق إذا قتلوا وأخذوا المال ، لا يكون جزاؤهم المعقول الثّقي وحده ، وهذا يدلّ على أنّه لا يمكن العمل بظاهر التّخيير ^(١) .

الثّاني : أنّ التّخيير الوارد في الأحكام المختلفة بحرف التّخيير إنّما يجري على ظاهره ، إذا كان سبب الوجوب واحدًا ، كما في كفّارة اليمين ، وكفّارة جزاء الصّيد ، أمّا إذا كان السّبب مختلفًا ، فإنّه يخرج التّخيير عن ظاهره ، ويكون الغرض بيان الحكم لكلّ واحد في نفسه .

وقطع الطّريق متنوّع ، وبين أنواعه تفاوت في الجريمة ، فقد يكون بأخذ المال فقط ، وقد يكون بالقتل لا غير ، وقد يكون بالجمع بين الأمرين ، وقد يكون بالتّخويف فحسب ، فكان سبب العقاب مختلفًا .

فتحمل الآية على بيان حكم كلّ نوع فيقتلون ويصلّبون إن قتلوا وأخذوا المال ،

(١) نصت المادة (١٠١) من مشروع قانون العقوبات الإسلامي المصري على أنه : ويعاقب المحارب حدًا : أ - بالإعدام إذا قتل نفسًا عمدًا ، سواء استولى على مال أو لم يستول عليه .
 ب - قطع اليد اليمنى والرجل اليسرى أو بالسجن إذا اعتدى على المال أو العرض أو الجسم ولم يبلغ القتل أو الزنا .
 ج - السجن إذا أخاف السبيل فقط .

وتقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف إن أخذوا المال لا غير ، وينفون من الأرض ، إن أخافوا الطريق ، ولم يقتلوا نفساً ولم يأخذوا مالاً .

ويدل أيضاً على ذلك : أن الله ﷻ : بدأ بالأغلظ فالأغلظ ، والمعهود من القرآن فيما أريد به التخيير ، البداءة بالأخف ككفارة اليمين ، وما أريد به الترتيب يبدأ فيه بالأغلظ فالأغلظ ككفارة الظهار ، والقتل .

وقال أبو حنيفة : إن أخذ قبل قتل نفس أو أخذ شيء حبس بعد التعزير حتى يتوب ، وهو المراد بالتوفي في الآية ^(١) ، وإن أخذ مالاً معصوماً بمقدار النصاب قطعت يده ورجله من خلاف ، وإن قتل معصوماً ولم يأخذ مالاً قتل .

أما إن قتل النفس وأخذ المال ، وهو المحارب الخاص فالإمام مخير في أمور ثلاثة : إن شاء قطع أيديهم وأرجلهم من خلاف ثم قتلهم ، وإن شاء قتلهم فقط ، وإن شاء صلبهم ، والمراد بالصلب هنا طعنه وتركه حتى يموت ولا يترك أكثر من ثلاثة أيام . ولا يجوز عنده إفراد القطع في هذه الحالة ، بل لا بد من انضمام القتل أو الصلب إليه ؛ لأن الجنابة قتل وأخذ مال ، والقتل وحده فيه القتل ، وأخذ المال وحده فيه القطع ، ففيهما مع الإخافة لا يعقل القطع وحده .

فالآية تدل على التخيير بين الجزاءات الأربعة ، فإذا خرجوا لقطع الطريق وقدر عليهم الإمام ، خير بين أن يجري عليهم أي هذه الأحكام إن رأى فيه المصلحة ، وإن لم يقتلوا ولم يأخذوا مالاً .

والى هذا ذهب الإمام مالك على التفصيل التالي : وهو إن قتل فلا بد من قتله ، إلا إن رأى الإمام أن في إبقائه مصلحة أعظم من قتله .

وليس له تخيير في قطعه ، ولا نفيه ، وإنما التخيير في قتله أو صلبه ، وإن أخذ المال ولم يقتل لا تخيير في نفيه ، وإنما التخيير في قتله ، أو صلبه ، أو قطعه من خلاف ، وإن أخاف السبيل فقط فالإمام مخير بين قتله ، أو صلبه ، أو قطعه ، باعتبار المصلحة ^(٢) .

هذا في حق الرجال ، أما المرأة فلا تصلب ، ولا تنفى ، وإنما حدّها : القطع من

(١) المبسوط ، السرخسي ، (١٣٥/٩) .

(٢) المدونة الكبرى ، (٢٩٨/١٦ ، ٢٩٩) وضرب لها مثلاً بالنفي إلى خير ، الذخيرة ، (١٢٦/١٢) .

خلاف ، أو القتل المجرد واستدلوا بظاهر الآية ، فإن الله تعالى ذكر هذه العقوبات بكلمة « أو » وهي موضوعة للتخيير ، وهو مذهب سعيد بن المسيب ومجاهد ، والحسن وعطاء بن أبي رباح .

كيفية تنفيذ العقوبة :

أ - التقي : ذهب جمهور الفقهاء إلى أنه إن أخاف الطريق ، ولم يأخذ مالا ، ولم يقتل نفسا ، فعقوبته التقي من الأرض .

واختلفوا في معنى التقي فقال أبو حنيفة : نفيه حبسه حتى تظهر توبته أو يموت ^(١) .

وذهب مالك : إلى أن المراد بالتقي إبعاده عن بلده إلى مسافة البعد وحبسه فيه ^(٢) .

وقال الشافعي : المراد بالتقي الحبس أو غيره كالتغريب كما في الزنى ^(٣) .

وقال الحنابلة : نفيهم : أن يشردوا فلا يتركوا يستقرّون في بلد ^(٤) .

وأما المرأة فذهب الشافعية والحنابلة إلى أنها تغرب ، واستدلوا لذلك بعموم النص ﴿ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ﴾ [المائدة: ٣٣] ، واشتراطوا لتغريب المرأة أن يخرج معها محرما ، فإن لم يخرج معها محرما ، فعند أحمد رواية أنها تغرب إلى دون مسافة القصر ، لتقرب من أهلها فيحفظوها ، وعند الشافعية يؤخر التغريب .

وذهب المالكية إلى أنه لا تغريب على المرأة ولا صلب ^(٥) .

ب - القتل : اختلف الفقهاء فيما يغلب في قتل قاطع الطريق ، إذا قتل فقط .

فذهب الحنفية ^(٦) ، والمالكية ^(٧) : إلى أنه يغلب الحد ، فيقتل وإن قتل بمثقل ،

ولا يشترط التكافؤ بين القاتل والمقتول ، فيقتل الحر بالعبد ، والمسلم بالذمي ، كما

(١) المبسوط ، السرخسي ، (١٣٥/٩) .

(٢) المدونة الكبرى ، (٢٩٨/١٦) ، الذخيرة ، (١٣١/١٢) ، (١٣٢) .

(٣) الحاروي الكبير ، الماوردي ، (٣٥٤/١٣) .

(٤) المغني ج (٥٠) - كتاب قطاع الطريق ، مسألة : « نفي المحارين » .

(٥) المدونة الكبرى ، (٣٠٠/١٦) ، الذخيرة ، (١٣٣/١٢) .

(٦) المبسوط ، السرخسي ، (١٩٦/٩) ، أحكام القرآن للجصاص ، باب القصاص .

(٧) المدونة الكبرى ، (٣٠١/١٦) ، الذخيرة ، (١٣٣/١٢) .

لا عبرة بعفو مستحق القود .

وقال الشافعية^(١) ، والحنابلة^(٢) : يغلب جانب القصاص لأنه حق آدمي ، وهو مبني على المضايقة فيقتل قصاصاً أولاً ، فإذا عفا مستحق القصاص عنه يقتل حداً ، ويشترط التكافؤ بين القاتل والمقتول ، الخبر : « لَا يُقْتَلُ مُؤْمِنٌ بِكَافِرٍ »^(٣) وعلى هذا إذا قتل مسلم ذميّاً ، أو الحرّ غير حرّ ، ولم يأخذ مالاً ، لم يقتل قصاصاً ، ويغرم دية الذمي ، وقيمة الرقيق .

ج - القطع من خلاف : يراعى في كيفية القطع ما يراعى في قطع الشارق ، والذي ستعرض له فيما يلي ، في مقصد حفظ المال .

د - الصّلب : اختلف الفقهاء في وقت الصّلب ، ومدته :

فقال المالكية : يصلب حيّاً ، ويقتل مصلوباً ، وتحدّد مدّة الصّلب باجتهاد الإمام^(٤) .
وقال الحنفية : يترك مصلوباً ثلاثة أيّام بعد موته^(٥) .

وفي قول للشافعية : أنّه يصلب حيّاً للتشهير به ثمّ ينزل فيقتل^(٦) .

وقال الشافعية في المعتمد^(٧) والحنابلة^(٨) : يصلب بعد القتل ؛ لأن الله تعالى قدّم القتل على الصّلب لفظاً ، فيجب تقديم ما ذكر أولاً في الفعل كقوله تعالى :

(١) الحاوي الكبير ، الماوردي ، (٣٥٧ ، ٣٥٦/١٣) .

(٢) شرح منتهى الإرادات ، للبهوتي ، في شرح مختصر « منتهى الإرادات » للشيخ محمد بن أحمد الفتوح ، والمعروف بابن النجار (٩٧٢ هـ) ، (٣٨١/٣) .

(٣) أخرجه ابن ماجه (٢٦٦٠) ، الترمذي (١٤١٢) ، أبو داود (٤٥٣٠) .

(٤) المدونة الكبرى ، (٢٩٨/١٦ ، ٢٩٩) ، الذخيرة ، (١٢٦/١٢ ، ١٢٧ ، ١٣٠) .

(٥) المبسوط ، السرخسي ، (١٩٦/٩) ، وفي الصحيح من المذهب يتركهم على الخشب ثلاثة أيام ثم يخلي بينهم وبين أهاليهم ؛ لأنه لو تركهم كذلك تغيروا وتأذى بهم المارة فيخلي بينهم وبين أهاليهم بعد ثلاثة أيام لينزلوهم فيدفنهم .

(٦) الحاوي الكبير ، الماوردي ، (٣٥٧/١٣) ، وذلك : لِأَنَّ الصّلبَ إِذَا كَانَ حَدًّا وَجِبَ أَنْ يَكُونَ فِي الْحَيَاةِ : لِأَنَّ الْحُدُودَ لَا تُقَامُ عَلَى مَيِّتٍ .

(٧) المرجع السابق ، ويعلل ذلك بقوله : هُوَ وَإِنْ كَانَ حَدًّا ، فَالْقَصْدُ بِهِ رَدُّعٌ غَيْرُهُ ؛ لِأَنَّ الْقَتْلَ لَا يُرَدُّعُ ، وَإِنَّمَا يُرَدُّعُ بِهِ الْأَخْيَاءُ .

(٨) شرح منتهى الإرادات ، للبهوتي ، (٣٨١/٣) .

﴿ إِنَّ أَصَمًّا وَأَمْرَوَةً مِنْ سَعَابِرِ اللَّهِ ﴾ [البقرة: ١٥٨] ؛ ولأنَّ في صلبه حيًّا تعذيبًا له ، وقال ﷺ : « إِنَّ اللَّهَ كَتَبَ الْإِحْسَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ ، فَإِذَا قَتَلْتُمْ فَأَخْسِنُوا الْقِتْلَةَ ، وَإِذَا ذَبَحْتُمْ فَأَخْسِنُوا الذَّبْحَ ، وَلْيَجِدْ أَحَدُكُمْ شَفْرَتَهُ ، وَلْيُرِخْ ذَبِيحَتَهُ » ^(١) .

وعلى هذا الرأى : يقتل ، ثم يغسل ، ويكفن ، ويصلى عليه ، ثم يصلب ، ويترك مصلوبًا ثلاثة أيَّام بلياليها ، ولا يجوز الزيادة عليها .

ما تثبت به الحراية ^(٢) :

لا خلاف بين الفقهاء في أنَّ جريمة الحراية تثبت قضاء بالإقرار ، أو بشهادة عدلين . وتقبل شهادة الرفقة في الحراية ، فإذا شهد على المحارب اثنان من المقطوع عليهم لغيرهما ، ولم يتعرضا لأنفسهما في الشهادة قبلت شهادتهما ، وليس على القاضي البحث عن كونهما من المقطوع عليهم ، وإن بحث لم يلزمهم الإجابة ، أمَّا إذا تعرضوا لأنفسهما بأن يقولوا : قطعوا علينا الطريق ، ونهبوا أموالنا لم يقبلوا ، لا في حقهما ولا في حق غيرهما للعداوة .

وقال مالك : تقبل شهادتهم في هذه الحالة ، وتقبل عنده في الحراية شهادة السماع ، حتَّى لو شهد اثنان عند الحاكم على رجل اشتهر بالحراية أنَّه هو المشتهر بالحراية تثبت الحراية بشهادتهما ، وإن لم يعايناه ^(٣) .

(١) صحيح مسلم (١٩٥٥) ، الترمذي (١٤٠٩) .

(٢) نصت المادة (١٠٧) من مشروع قانون العقوبات الإسلامي المصري على أنه : إثبات جريمة الحراية المعاقب عليها حدًّا يكون في مجلس القضاء بإحدى الوسيلتين الآتيتين :

الأولى : إقرار الجاني قولًا أو كتابة ولو مرة واحدة ، ويشترط أن يكون الجاني بالغًا عاقلًا مختارًا وقت الإقرار غير متهم في إقراره وأن يكون صريحًا واضحًا منصبًا على ارتكاب الجريمة بشروطها .

الثانية : شهادة رجلين بالغين عدلين مختارين غير متهمين في شهادتهما مبصرين قادرين على التعبير قولًا أو كتابة وذلك عند تحمل الشهادة وعند أدائها .

وتثبت عند الضرورة بشهادة رجل وامرأتين أو أربع نسوة .

ويقترض في الشهادة العدالة ما لم يقدّم الدليل على غير ذلك قبل أداء الشهادة .

ويشترط أن تكون الشهادة بالمعاينة لا نقلًا عن قول الغير وصريحة في الدلالة على وقوع الجريمة بشروطها ، ولا يعد المجني عليه شاهدًا إلا إذا شهد لغيره .

(٣) المدونة الكبرى ، (٣٠٣/١٦) ، الذخيرة ، (١٣٦/١٢ ، ١٣٧) .

ضمان المال والجراحات بعد إقامة الحد :

إذا أقيم الحد على المحارب ، فهل يضمن ما أخذه من المال ، ويقتصر منه للجراحات ؟
اختلف الأئمة في ذلك : فقال المالكية ^(١) والشافعية ^(٢) والحنابلة ^(٣) : إذا أخذ
المحاربون مالا وأقيم عليهم الحد ، ضمنوا المال مطلقا .

ثم صرح الحنابلة أنه يجب الضمان على الآخذ فقط ، لا على من كان معه ولم
يشارك الأخذ ، وقالوا : لأن وجود الضمان ليس بحد فلا يتعلق بغير المباشر له
كالغصب والسرقة .

وقال المالكية : يعتبر كل واحد منهم ضامنا للمال المأخوذ بفعله أو بفعل صاحبه ؛
لأنهم كالكفلاء ، فكل من قدر عليه منهم أخذ بجميع ما أخذه هو وأصحابه ؛
لتقوي بعضهم ببعض ، ومن دفع أكثر مما أخذ يرجع على أصحابه .

أما الجراحات فإذا جرح جرحا فيه قود فاندمل لم يتحتم به قصاص ، بل يتخير
المجروح بين القود والعفو على مال أو غيره ؛ لأن التحتم تغليظ لحق الله ، فاختص
بالنفس كالكفارة ؛ ولأن الشرع لم يرد بشرع الحد في حق المحارب بالجراح ، فبقي
على أصله في غير الحراية .

وذهب الحنفية إلى أنه إذا أخذ المحاربون مالا وأقيم عليهم الحد ، فإن كان المال
قائما ردوه ، وإن كان تالفا أو مستهلكا لا يضمنونه ؛ لأنه لا يجمع عندهم بين الحد
والضمان ، وكذلك الجراحات سواء كانت خطأ أم عمدا ، لأنه إذا كانت خطأ ،
فإنها توجب الضمان ، وإن كانت عمدا ، فإن الجناية فيما دون النفس يسلك بها
مسلك الأموال ، ولا يجب ضمان المال مع إقامة الحد فكذا الجراحات .

سقوط عقوبة الحراية :

يسقط حد الحراية عن المحاربين ^(٤) ، بالتوبة قبل القدرة عليهم ، وذلك في شأن ما

(١) الذخيرة ، (١٣٧/١٢) .

(٢) الحاوي الكبير ، الماوردي ، (٣٦٥/١٣) .

(٣) شرح منتهى الإرادات ، للبهوتي ، (٣٨١/٣) .

(٤) راجع المنشور الجنائي السوداني رقم (٩٣) لسنة (١٩٨٣ م) ، والصادر بتاريخ (١٥/١١/١٩٨٣ م)
من رئيس القضاء .

وجب عليهم حقاً لله ، وهو تحمُّم القتل ، والصُّلب ، والقطع من خلاف ، والنفي ، وهذا محلُّ اتفاق بين أصحاب المذاهب الأربعة .

واستدلُّوا بقوله تعالى : ﴿ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ فَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَفُوٌّ رَحِيمٌ ﴾ [المائدة : ٣٤] ، فالله ﷻ قد أوجب عليهم الحد ، ثم استثنى التائبين قبل القدرة عليهم (١) .

أما حقوق الآدميين فلا تسقط بالتوبة ، فيغرمون ما أخذوه من المال عند الجمهور وعند الحنفية إن كان المال قائماً ، ويقتض منهم إذا قتلوا على التفصيل السابق ، ولا يسقط إلا بعفو مستحق الحق في مال أو قصاص .

من تاب من قطاع الطريق قبل أن يُقدر عليه ، سقط عنه ما كان لله من نفي ، وقطع ، وصلب ، وتحمُّم قتل ، وأخذ بما للآدميين من نفس ، وطرف ، ومال إلا أن يعفى له عنها ، وإن قبض عليه قبل التوبة أُقيم عليه حد الحرابة (٢) .

من صال على نفسه أو أهله أو ماله ، آدمي أو بهيمة ، دفعه بأسهل ما يغلب على ظنه ، فإن لم يندفع إلا بالقتل فله ذلك ، ولا ضمان عليه ، فإن قتل المعتدى عليه فهو شهيد (٣) .

(١) نصت المادة (١٠٤) من مشروع قانون العقوبات الإسلامي المصري على أنه : يسقط حد الحرابة إذا ترك الجاني باختياره ما هو عليه من الحرابة قبل القدرة عليه .

(٢) نصت المادة (١١١) من مشروع قانون العقوبات الإسلامي المصري على أنه : يجوز للجاني العائد ... بعد انقضاء ثلاث سنوات هجرية على سجنه أن يتقدم بطلب إلى النيابة العامة يعلن فيه توبته عن جريمة الحرابة ، وعلى النيابة أن تحيل الطلب بعد تحقيقه إلى المحكمة التي أصدرت الحكم وتحكم المحكمة بالإفراج عن الجاني إذا ثبت لها توبته ، ويجوز لها أن تأمر بوضعه تحت مراقبة الشرطة لمدة لا تزيد عن باقي العقوبة المحكوم بها ، وإذا رفضت المحكمة الطلب ، فلا يجوز تجديده قبل انقضاء سنة هجرية على الأقل من تاريخ الحكم برفضه .

(٣) نصت المادة (١١٣) من مشروع قانون العقوبات الإسلامي المصري على أنه : لا تسري على جريمة الحرابة المعاقب عليها حدًا الأحكام المنصوص عليها في قانون الإجراءات الجنائية في شأن انقضاء الدعوى الجنائية أو سقوط العقوبة بمضي المدة .

أَهْلُ الْمَدِينَةِ
نَدِيمِيكَ

مِنْ مَنظُورٍ مَّقَاصِدِ الشَّرِيعَةِ

البَابُ الثَّانِي

الحفاظ على الدين

ويشتمل على فصلين :

- الفَصْلُ الْأَوَّلُ : الحفاظ على الدين من جانب الوجود (الجانب الإيجابي) .
- الفَصْلُ الثَّانِي : حد الردة : الحفاظ على الدين من جانب العدم (الجانب السلبي) .



الحفاظ على الدين من جانب الوجود (الجانب الإيجابي)



من معاني الدِّين لغةً : العادة والسَّيرة والحساب والطَّاعة والمِلَّةُ ، وقد وردت هذه الكلمة في القرآن الكريم بمعانٍ متعدِّدة (١) .

منها التوحيد (٢) : كما في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ ﴾ [آل عمران : ١٩] .

الحساب : كقوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ يَكْذِبُونَ يَوْمَ الدِّينِ ﴾ [المطففين : ١١] ، وقوله تعالى : ﴿ وَإِنَّ عَلَيْكَ اللَّعْنَةَ إِكَّ يَوْمِ الدِّينِ ﴾ [الحجر : ٣٥] ، وقوله تعالى : ﴿ فَبَدَأَ بِأَوْعَيْنَيْهِ قَبْلَ وَعَاةِ أَخِيهِ ثُمَّ اسْتَخْرَجَهَا مِنْ وَعَاءِ أَخِيهِ كَذَلِكَ كِدْنَا لِيُوسُفَ مَا كَانَ لِيَأْخُذَ أَخَاهُ فِي دِينِ الْمَلِكِ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ ﴾ [يوسف : ٧٦] .

المِلَّةُ : كقوله تعالى : ﴿ هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ ﴾ [التوبة : ٣٣] ، وكقوله تعالى : ﴿ وَذَلِكَ دِينُ الْقَيِّمَةِ ﴾ [البينة : ٥] ، يعني المِلَّةُ المستقيمة .
واصطلاحاً : يطلق الدِّين على الشرع ، كما يطلق على مِلَّة كلِّ نبيٍّ ، وقد يخصُّ بمِلَّة الإسلام ، كما قال تعالى : ﴿ إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ ﴾ [آل عمران : ١٩] .

(١) يقصد بالدين في اللغة : الحساب ، والقَهْرُ ، والقَلْبَةُ ، والاشتغلاء ، والسلطان ، والملْكُ ، والحُكْمُ ، والسَّيْرَةُ ، والتَّذْيِيرُ ، والتَّوْحِيدُ ، واشتم لجميع ما يُتَّبَعُ اللهُ ﷻ به ، والمِلَّةُ ، والوَزْعُ .

(٢) القاموس المحيط ، للفيروزآبادي ، باب النون فصل الدال ، مادة (والدِّينُ) . المعجم الوسيط ، ج (١) ، باب الدال ، مادة (الدين) .

وهو في اللغات السامية إنما يعني الزمني ، والذين كتبوا في العبرية عن كلمة دين ، لم يحاولوا الربط بينها ، وبين مشتقاتها في اللغات السامية جميعًا ، على اعتبار أنها أكثر أصالة منها جميعًا ، ولم يحاول أكثرهم أن يتحرى هذه اللغات ، لمعرفة أيها الأقدم ، ولا أظن أحدًا يستطيع أن يشك في حقيقة أن اللغة العبرية أقدم من الفارسية ، وأنها كانت قبل أن تكون العبرية ^(١) .

ولا شك في أن اشتراك جميع اللغات السامية في استعمال كلمة دين بمعنى الحكم ، سواء كان حكم القانون أو حكم الحاكم أو حكم القاضي ، كل هذا يؤكد أن هذا هو معناها الأصلي ، وأن أي معنى آخر لها من قبيل التطور في معنى الكلمة ، والدليل على ذلك أن القرآن استعمله أكثر من ستين مرة ، لكن يجب أن نلاحظ أنه لم يستعمله في معنى ثم تركه ، ولم يستعمله في معان لا رابط بينها ، وإنما استعملها في معنى الحكم بأشكال مختلفة ، فالحكم له سلطان ، وله من يخضعون له ويطيعونه ، والجزاء والحساب من مستلزمات الخروج عنه أو طاعته .

وقال الفقهاء إن مناط سيادة الشريعة الإسلامية على الأشخاص هو الإسلام ، أي الدين ، وليس التبعية السياسية لدولة ، أي الجنسية ، والشريعة الإسلامية شريعة إقليمية ، يخضع لها كافة الأشخاص في دار الإسلام ، مهما كانت ديانتهم أو جنسيتهم ، وإن أجازت لغير المسلمين التحاكم لشرائعهم الدينية في حدود ضيقة (أمرنا بتركهم وما يدينون) .

ومن أجل هذا كانت بلاد المسلمين أو دار الإسلام تكون وحدة دينية ، تربطها رابطة الدين ، وتسود فيها شريعة الإسلام ^(٢) ، ولسنا بحاجة إلى أن نؤكد أنه

(١) وعند البحث في معنى كلمة الدين ، نكتشف أن تفسير الطبري له أهمية خاصة ؛ لأن له أثر كبير على المستشرقين في الكثير من آرائهم ، كما أن له أثر لا يجحد على أكثر من جاء بعده من المفسرين ، وهو يتناقض في تفسيره بين (١٦ : ١٨٧) (٢٠ : ١٦٠) ، فإذا نظر إلى كلمة الدين بمعنى الطاعة ، فإنه لا يخفى عليه أن الطاعة هي الخضوع لحكم المطاع ﴿ كَذَلِكَ كِدْنَا لِيُوسُفَ مَا كَانَ لِيَأْخُذَ أَخَاهُ فِي دِينِ آلِكَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ ﴾ [يوسف : ٧٦] ، ففسرها بمعنى الاسترقاق ثم بمعنى الضرب والتفريم ضعف ما سرق ، وأضاف القرطبي معنى الداء وأصبح له بعدها معنى القهر والسياسة .

(٢) راجع فتوى دار الإفتاء المصرية التي أصدرها فضيلة الشيخ جاد الحق على جاد الحق بتاريخ (١٨ جمادى الآخرة ١٤٠١ هـ - ٢٣ أبريل ١٩٨١ م) .

لا يوجد في عالمنا حقيقة واقعة ثابتة كحقيقة الدين ، قاوم كل حرب ، وصد كل هجوم ، وانتصر على كل عدو ، وبقي حيًا مزدهرًا على مدى القرون ، فقد حاربه ملاحدة ؛ لأنه لا يعجبهم ، وذهب الملاحدة وبقي الدين .

وحاربه الجبابرة ، لأن في بقائه كسرًا لشوكتهم ، وذهب الجبابرة وبقي الدين . وحاربه الذين استغلوه ليصلوا بواسطته إلى الحكم ، فلما استقر لهم الأمر بطشوا به وطاردوه ، وكانوا أشد عليه وطأة من كل عدو ، وذهب المستغلون وبقي الدين . حاربه كل هؤلاء ، وكانوا يعنفون في حربه ؛ لأن نصوع حقيقته ، وشدة حيويته ، وقوة تأثيره في الناس ، كانت تشكل أكبر خطر عليهم ، وتهدد نفوذهم وسلطانهم بالزوال .

بل إن حربهم إياه بلغت في فترات من التاريخ غاية الشدة ، حتى لقد خشي المؤمنون ألا يبقى على الأرض من يعبد الله ويوحده ، ثم ذهبوا جميعًا ، بجيوشهم وبربريتهم ، وخلت الأرض منهم ليصبح ترابها معابد ومساجد للعابدين والساجدين .

ثم جاء القرن الأخير ، وظهرت فيه المذاهب والنظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية المستحدثة ، التي تقوم على المادية الخالصة ، أو على الإلحاد السافر وإنكار الله ، وزعم أصحاب هذه المذاهب أن مبادئهم تحقق السعادة للبشر ، ولكنها عند التطبيق ظهر عجزها وقصورها ، وعدم جدارتها لإدارة شؤون العباد ، بحيث اعترى الكثير من مبادئها التغير والتبدل ، وربما الالتحام مع مبادئ من يعارضونها .

فالدين ضروري لحياة البشر في الدنيا والآخرة ، ومهما أعرض عنه الناس فإنهم سيعودون إليه ، والحفاظ على الدين تتطلب : الإيمان ، وأصول العبادات ، من الجانب الإيجابي ، والجهاد ، وقتل المرتدين والزنادقة ، ومحاربة أهل البدع من الجانب السلبي .

وعندها تصبح التكاليف الفردية والجماعية انعكاسًا لمتطلبات تكوين الأمة بالموصفات القرآنية ، ابتداءً من عقد الإيمان في القلب ، لا إله إلا الله - وانتهاءً بآخر

مقتضيات الخير في القلب - إمطة الأذى عن الطريق ، والذي يعكس الطبيعة الجماعية لمقتضيات الإيمان ^(١) .

فحفظ الدين الآن كمقصد أساسي للشرعة أصبح يُختَرَلُ إلى حفظ النص المكتوب من آيات قرآنية وأحاديث نبوية ، ومن ثم حفظ الأشكال والرسوم ، لا حفظ المقاصد والغايات .

رغم أن الدين ضرورة للإنسان ؛ لأنه لا فلاح له في الدنيا والآخرة إلا بأن يعرف ربه ، ويؤمن به ، ويعبده على النحو الذي شرعه ﷻ ، ولا نجاة للإنسان من عذاب الله وعقوبته إلا بالدين .

وبدون الدين يكون الإنسان سائمة وحيوانًا بل أخط فالحيوانات والأنعام قد خلقها الله لمهمة معينة ، وهي قائمة بها تسخيرًا وتذليلًا من الله ﷻ ، وأما الإنسان فإنه خلق ليعبد الله اختيارًا وطواعية ، فَمَنْ عَبَدَ اللَّهَ فَقَدْ عَرَفَ مَهْمَتَهُ وَغَايَتَهُ ، ومن أعرض عن ذكر ربه ، فقد أعرض عن غاية وجوده ، وبذلك كان أخط من الحيوان ، قال تعالى : ﴿ وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ الْجِنِّ وَالْإِنسِ لَهُمْ قُلُوبٌ لَا يَفْقَهُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَعْيُنٌ لَا يُبْصِرُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَفْئِدَةٌ لَا يَسْمَعُونَ بِهَا أُولَٰئِكَ كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ أُولَٰئِكَ هُمُ الْفَٰعِلُونَ ﴾ [الأعراف: ١٧٩] .

ولما كان الدين بهذه الأهمية ، فإن الله ﷻ قد شرع من الشرائع ما يحافظ على هذا المقوم الأساسي من مقومات الفرد والأمة .

ومن هذه التشريعات :

١ - النهي عن الإكراه على الدخول في الدين : فالله ﷻ جعل الدخول في الدين اختيارًا ، حتى تطمئن له القلوب ؛ وترتاح له النفوس ؛ ويدخل من يدخل فيه اقتناعًا وحبًا ، فجعل الرضا والاختيار هو سبيل الدخول الوحيد في هذا الدين الحنيف ، كما قال تعالى : ﴿ لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ ﴾ [البقرة: ٢٥٦] ، والآيات في هذا المعنى كثيرة ، كقوله تعالى : ﴿ ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ

(١) راجع فتوى دار الإفتاء المصرية التي أصدرها فضيلة الشيخ جاد الحق على جاد الحق ، بتاريخ (٥ جمادى الآخرة ١٣٩٩ هـ - ٢ مايو ١٩٧٩ م) .

بِحِكْمَةٍ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَحَدِّلَهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ صَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ ﴿ [النحل: ١٢٥] .

٢ - جعل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فريضة على كل مسلم : وما شرعه الله أيضًا للحفاظ على الدين أن جعل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فريضة على كل مسلم ، كما قال ﷺ : « مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُنْكَرًا فَلْيُغَيِّرْهُ بِيَدِهِ فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِلِسَانِهِ فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِقَلْبِهِ وَذَلِكَ أَضْعَفُ الْإِيمَانِ » (١) .

وقال تعالى : ﴿ وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضُهُمْ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَيُطِيعُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ [التوبة: ٧١] .

وهذا معناه أن تكون الأمة جميعًا متضامنة متعاونة متحابّة ، مانعة أي انحراف عن الدين ، وهكذا يكون الحفاظ على الدين مسؤولية كل أحد في هذه الأمة ، فتبليغ الدين ، ونشر رسالته هي مهمة الأمة كلها ، كما قال ﷺ : ﴿ كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَوْ ءَامَنَ أَهْلُ الْكِتَابِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ مِنْهُمْ الْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ الْفَاسِقُونَ ﴾ [آل عمران: ١١٠] ، وقوله ﷺ أيضًا : ﴿ وَلَتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾ [آل عمران: ١٠٤] .

وبذلك تعيش الأمة كلها لدينها وعقيدتها ، كما قال الله : ﴿ وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا ﴾ [البقرة: ١٤٣] ، وقال : ﴿ كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ ﴾ [آل عمران: ١١٠] ، وقال : ﴿ إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ ﴾ [الأنبياء: ٩٢] ، بل قد جعل الله الموت في سبيل الحفاظ على الدين هو الشهادة والجائزة ، كما قال ﷺ : « مَنْ قَاتَلَ لِتَكُونَ كَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا فَهُوَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﷻ » (٢) .

(١) أخرجه الترمذي (٢١٧٢) .

(٢) متفق عليه وأخرجه مسلم (١٩٠٤) .

٣ - قل المرتد ^(١) : لا شك في أن أقدس ما يحافظ عليه المرء ويدافع عنه بحياته هو دينه وعقيدته ، وهو ليس أمراً شخصياً ، وإنما يمس المجتمع كله في أمنه وسلامته ، والكثير من الدول المتقدمة المعاصرة تعتبر الخروج عن الجماعة فعلاً يستحق أشد العقاب ، لا سيما إذا طعن في نظام الدولة الاجتماعي أو السياسي : ﴿ لَا يَنْهَكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَارِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ ﴾ [المتحنة : ٨] .

والتفسير القانوني السليم منطقاً يستوجب البدء بمقدمات سليمة واضحة ، تنتهي بنتائج صحيحة ، حتى لا تختلف المفاهيم فتختلط النظريات ، وتضطرب من جراء ذلك الآراء ، ويحدث الخلاف ، فينتهي الحال إلى نوع من الجدل ، يسوده غالباً تعصب لرأي فريق من الفرق المتجادلة ، تعصباً نهى عنه القرآن ذاته ، والمشكلة أن المرتد لا يخرج عن الإسلام فيغيّر ملته ، وإنما يشكك في أركانه ، ويحاول أن يزلزل كيانه ويقوض أسسه ، أو على الأقل إحداث اللبس في عقول المؤمنين به ، فالإسلام يواجه حملة شرسة ، يقودها المستشرقون في الخارج ، بدعوى حماية الحقوق والحريات بصفة عامة ، ويقودها العلمانيون في الداخل بزعم حماية حرية الفكر .

فليس من حق أي فرد أن يستغل رأيه في تقويض أساس المجتمع ، بأن يدعو إلى ما يخالف النظام العام أو الآداب ، أو يستهين بالمقدسات ، أو يسخر من أي دين ، ففي هذه الحالة لا يكون العقاب والجزاء وحسم الخلاف مؤجلاً إلى نهاية الاختبار : ﴿ وَمَن يَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ لَا بُرْهَانَ لَهُ بِهِ فَإِنَّمَا حِسَابُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ إِنَّهُمْ لَا يُفْلِحُونَ ﴾ [المؤمنون : ١١٧] ، فلا شك أن القرآن كان صريحاً حاسماً في أن الحساب هنا على الله طالما أن الأمر عقيدة فحسب ، أما إذا صاحبها منع من الدين ، أو حمل على دين آخر فهذه هي الفتنة ، التي يجب على النظام القانوني القائم أن يسرع بكل الوسائل لحماية الناس منها ، والحال كذلك مع كل ما يمكن عده خروجاً غير جائز على النظام العام ﴿ وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ لِلَّهِ فَإِنِ انْتَهَوْا فَلَا عُدْوَانَ إِلَّا

(١) الدكتور القرضاوي قد ميز بين الردة المغلظة والردة المخففة ، كما أن الدكتور عبد الستار فاض الله قد ميز بين الردة الكبرى والردة الصغرى ، وقد ميز الأستاذ كمال المصري بين الخروج من الجماعة والخروج على الجماعة .

عَلَى الظَّالِمِينَ ﴿ [البقرة: ١٩٣] ، ﴿ وَقَدْ جَاءَهُمْ حَقٌّ لَا تُكَونُ فَتْنَةً وَيَكُونُ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ فَإِنَّ أَنْتَهُوَ فَإِنَّ اللَّهَ بِمَا يَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴿ [الأنفال: ٣٩] .

والردة ليست مشكلة فردية بل هي خروج على دين الأمة ، ونظامها القانوني ، وهو ما يؤثر على ولاء الأفراد للدين والمجتمع ، فيكون المرتد في مرحلة وسط ، فلا هو مسلم ولا هو من أهل الذمة ، وهم أصحاب نظام واضح وثابت ومقنن ، ومعاملتهم مستقرة .

ولأنما هو مثل الزنديق ، وما يتم من تفريق بين الزوجين المرتدين كلاهما ، أو أحدهما في الإسلام ، يشبه ما يحدث في المسيحية ، من إبطال الزواج عند من أباح الطلاق ، فمن أسباب التطليق في المسيحية الخروج عن الدين ^(١) .

الفرق والملل :

لقد كان - ولا زال - من أهداف المستعمر الغربي هدم الإسلام من الداخل ، تطبيقاً للمبدأ المشهور فَرَّقَ تَسَد ، فعمل على إيجاد مذاهب جديدة في الجماعة الإسلامية تحمل طابعاً إسلامياً ، ويقوم بالدعوة إليها علماء ينتسبون لجماعة المسلمين ، وتبشر بمبادئ جديدة يرضى عنها المستعمر أو يحميها كذلك ؛ لأنها تمكن له من استعمار واستغلال قوى الشرق الإسلامي لفترات طويلة .

فارتبطت الردة بعدة فرق ومذاهب منها : القاديانية واللاهورية والبهائية ، والتي نحاول التعرض لها فيما يلي :

القاديانية : مذهب قام في ظل الاستعمار البريطاني في الهند ، يدعو لنفسه ، ويدّعي أنه من مذاهب المسلمين ، وينادي مع ذلك بصحة تولي الأجنبي عن الإسلام ولاية المسلمين العامة ، على معنى أنه يجب على المسلمين طاعته ، وأن يوكل إليه تقدير المصالح المرسلة بين المسلمين ، وكافة شؤون الولاية العامة ، حتى إعلان الحرب بين من ولي عليهم من المسلمين ، وبين جماعة مسلمة أخرى .

كما ينادي بإلغاء فريضة « الجهاد » بدعوى أن أمر الإسلام قد استقر ، فلا داعي

(١) راجع فتوى دار الإفتاء المصرية التي أصدرها فضيلة الشيخ عبد المجيد سليم في (٢٨ شوال ١٣٥٨ هجرية - ٩ من ديسمبر ١٩٣٩ م) ، وفتوى أخرى سابقة بتاريخ (٢٠ / ١١ / ١٩٣٥ م) .

بعد هذا لفرض الجهاد ، مع أن مشروعية الجهاد أصالة لدفع الاعتداء على المسلمين على أية جماعة منهم في أي موطن كانت ، والاعتداء ليس أمراً موقوتاً حتى يوقت الجهاد ، بل هو فطري في الإنسان وفي الجماعة الإنسانية ، وإذن فرض الجهاد كوسيلة لردّه أمر مستمر .

وقد وردت فتاوى ^(١) ، جاء بها أن ما ادعاه ميرزا غلام أحمد من النبوة ، والرسالة ، ونزول الوحي عليه ، إنكار صريح لما ثبت من الدين بالضرورة ، ثبوتاً قطعياً يقينياً ، من ختم الرسالة والنبوة بسيدنا محمد ، وأنه لا ينزل وحي على أحد بعده . وهذه الدعوى من ميرزا غلام أحمد تجعله - وسائر من يوافقونه عليها - مرتدين خارجين عن الإسلام .

وأما اللاهورية فإنهم كالكاديانية في الحكم عليهم بالردة ، بالرغم من وصفهم ميرزا غلام أحمد بأنه ظل وبروز لنبينا محمد .

البهائية ^(٢) : البهائية دين ، هدفه أن يوحد بين المسلمين والنصارى واليهود ، على نواميس موسى عليه السلام ، باعتبار أنهم يؤمنون به جميعاً ، هاجمته كل الجهات المعنية في الدول العربية ، ففي مصر أصدر الشيخ سليم البشري شيخ الأزهر في (١٢/٢٠ / ١٩١٠م) فتوى بكفر ميرزا عباس زعيم البهائيين ، وأفتت لجنة الفتوى بالأزهر في (١٩٤٧/٩/٢٣) ، بردة معتنق البهائية ، وصدرت فتاوى من دار الإفتاء المصرية في (١٩٣٩/٣/١١) ، (١٩٦٨/٣/٢٥) ، (١٩٥٠/٤/١٣) ، بأن البهائيين مرتدون ، وصدرت فتوى بتاريخ (١٩٨١/١٢/٨) ببطلاق عقد الزواج بين مسلمة وبهائي .

(١) راجع قرار مجلس مجمع الفقه الإسلامي المنبثق عن منظمة المؤتمر الإسلامي في دورة انعقاد مؤتمره الثاني بجلته من (١٠ - ١٦ ربيع الآخر ١٤٠٦هـ / ٢٢ - ٢٨ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٥م) . رقم : (٤) (٣/٤) . منشور في مجلة المجمع (ع ٢) ، (٢٠٩/١) .

(٢) راجع قرار مجلس مجمع الفقه الإسلامي المنعقد في دورة مؤتمره الرابع بجلته في المملكة العربية السعودية من (١٨ - ٢٣ جمادى الآخرة ١٤٠٨هـ الموافق ٦ - ١١ شباط (فبراير) ١٩٨٨م) ، رقم : ٣٤ (٤/٩) منشور في مجلة المجمع (ع ٤) ، (٢١٨٩/٣) ، وقرار مؤتمر القمة الإسلامي الخامس المنعقد بدولة الكويت من (٢٦ - ٢٩ جمادى الأولى ١٤٠٧هـ الموافق ٢٦ - ٢٩ كانون الثاني (يناير) ١٩٨٧م) .

وقد صدر قرار رئيس الجمهورية المصري بحل المحافل البهائية ^(١) ، ووقف نشاطها ؛ وذلك لأسباب سياسية وقضائية تتعلق بالتعاون مع اليهود في فلسطين ، مما يندرج تحت مواد قانون العقوبات الخاصة منع التجسس والعقاب عليه ^(٢) .

وقد جاء في حكم للمحكمة العليا : أن البهائية - على ما أجمع عليه أئمة المسلمين - ليست من الأديان المعترف بها ، ومن يدين بها اعتبر مرتدًا ، ويبين من استقصاء تاريخ هذه العقيدة ، أنها بدأت في عام (١٨٤٤ م) ، حين دعى إليها مؤسسها ميرازا محمد علي الملقب بالباب في إيران عام (١٨٤٤ م) ، معلناً أنه يستهدف بدعوته إصلاح ما فسد ، وتقويم ما اعوج من أمور الإسلام والمسلمين ، وقد اختلف الناس في أمر هذه الدعوى وعلى الخصوص في موقفها من الشريعة الإسلامية .

وحسباً لهذا الخلاف ، دعى مؤسسها إلى مؤتمر عقد في بادية بدشت بإيران في عام (١٨٤٨ م) ، حيث أفصح عن مكنون هذه العقيدة ، وأعلن خروجها ، وانفصالها التام عن الإسلام وشريعته ، كما حفلت كتبهم المقدسة وأهمها كتاب البيان ، الذي وضعه مؤسس الدعوة ، ثم الكتاب الأقدس الذي وضعه خليفته ميرازا حسن علي ، الملقب بالبهاء أو بهاء الله ، وقد صيغ على نسق القرآن الكريم ، بما يؤيد هذا الإعلان لمبادئ وأصول تناقض مبادئ الدين الإسلامي وأصوله ، كما تناقض سائر الأديان السماوية ، وشرعوا لأنفسهم شريعة خاصة ، على مقتضى عقيدتهم ، تهدر أحكام الإسلام في الصوم ونظام الأسرة ، وتبتدع أحكاماً تنقضها من أساسها .

ولم يقف مؤسسو هذه العقيدة عند حد ادعاء النبوة والرسالة ، معلنين أنهم رسل يوحى إليهم من العلي القدير ، منكرين بذلك أن محمداً ﷺ خاتم الأنبياء والمرسلين ، كما جاء في القرآن الكريم : ﴿ مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَكِن رَّسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ وَكَانَ اللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا ﴾ [الأحزاب : ٤٠] .

(١) بالقانون رقم (٢٦٣) لسنة (١٩٦٠ م) ، ونشر في الجريدة الرسمية في العدد (١٦١) في (١٩٦٠/٧/١٩ م) .

(٢) فضيلة المفتي ، د/ على جمعة ، جاءت لجنة الحريات وذهبت ، جريدة الأهرام ، في (٢٠٠٤/٧/٣١ م) ، (ص ١٢) .

بل جاوزوا ذلك فادعوا الألوهية - ثم خرجوا من مجال العقيدة الدينية إلى مجال السياسة المعادية للأمة العربية والإسلام ، فبشروا في كتبهم إلى الدعوى الصهيونية ، معلنين أن بني إسرائيل سيجتمعون في الأرض المقدسة .

وأن الحماية التي يكفلها الدستور لحرية إقامة الشعائر الدينية مقصورة على الأديان السماوية الثلاث المعترف بها ، كما تفصح عن ذلك الأعمال التحضيرية للمادتين (١٢) ، (١٣) من دستور (١٩٢٣ م) ، والأصل التشريعي الذي ترجع إليه النصوص الخاصة بحرية العقيدة ، وحرية إقامة الشعائر ، في الدساتير المصرية التي تلت هذا الدستور .

ولما كانت العقيدة البهائية ليست دينًا سماويًا معترف به ، فإن الدستور لا يكفل حرية إقامة شعائرها ^(١) .

واعتبارًا لما تشكله البهائية من أخطار على الساحة الإسلامية ، وما تلقاه من دعم من قبل الجهات المعادية للإسلام ، حيث ثبت أن البهاء مؤسس هذه الفرقة يدّعي الرسالة ، ويزعم أن مؤلفاته وحي منزل ، ويدعو الناس أجمعين إلى الإيمان برسالته ، وينكر أن رسول الله هو خاتم المرسلين ، ويقول إن الكتب المنزلة عليه ناسخة للقرآن الكريم ، كما يقول بتناسخ الأرواح ، كما عمد إلى كثير من فروع الفقه بالتغيير والإسقاط ، ومن ذلك تغييره لعدد الصلوات المكتوبة وأوقاتها ، إذ جعلها تسعًا تؤدي على ثلاث كرات ، في البكورة مرة ، وفي الآصال مرة ، وفي الزوال مرة ، وغير التيمم ، فجعله يتمثل في أن يقول البهائي : (باسم الله الأطهر الأطهر) ، وجعل الصيام تسعة عشر يومًا ، تنتهي في عيد النيروز ، في الواحد والعشرين من آذار (مارس) في كل عام ، وحوّل القبلة إلى بيت البهاء في عكا بفلسطين المحتلة . كما حرم الجهاد وأسقط الحدود ، وسوّى بين الرجل والمرأة في الميراث ، وأحل الربا ، وهو إنكار لما هو معلوم من الدين بالضرورة ، ومنكر ذلك تنطبق عليه أحكام

(١) حكم المحكمة العليا (المحكمة الدستورية العليا حاليًا) الصادر بجلسة (١٩٧٥/٣/١ م) ، في الدعوى رقم (٧) لسنة ٢ قضائية عليا (دستورية) ، والمنشور في مجموعة أحكام وقرارات المحكمة العليا (ص ٢٨٨) .

الكفار بالإجماع .

ويجب على الهيئات الإسلامية التصدي لها ، في كافة أنحاء العالم ، بما لديها من إمكانيات ، لمخاطر هذه النزعة الملحدة التي تستهدف النيل من الإسلام .

وقد حكمت محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة ^(١) ، بأن البهائيين مرتدون ^(٢) ، وأن البهائي لا يصلح لتولي وظيفة التدريس ^(٣) .

كما صدر حكم قضائي في (١٩٤٦/٦/٣٠ م) من محكمة المحلة الكبرى الشرعية بطلاق امرأة من زوجها البهائي ؛ لأنه مرتد .

الدين وحرية الفكر :

للفرد أن يفكر كما شاء ، وحيثما شاء ، ولكن لا يصح أن يلحق تفكيره ضرراً بغيره ، للفرد أن يعتقد فيما يشاء وبما يشاء ، ولكن لا يصح أن يفرض ما يعتقد على غيره ، ولا أن يعتقد ما يسيء إلى كرامته كإنسان له منطق وإدراك .

فقد حمت الشريعة المجتمع من الانقسام ؛ لأنه إذا انقسمت الجماعة إلى شيع وتحولت إلى أحزاب ، وإذا اشتبكت شيعها وأحزابها في جدل عقلي ، وتخاصمت في الرأي - أصبحت المقومات الأساسية للجماعة في المحل الثاني بعد آراء الأحزاب والشيع ، وأصبحت هذه المقومات بالتالي وسيلة لا غاية ، تتخذ منها الأحزاب مادة للبرهنة على صلاحية الآراء الحزبية ، وإذا احتلت الآراء الحزبية الوضع الأول في الجماعة بعد انقسامها وتحزبها ، ووضعت المقومات الأساسية للجماعة في الموضع الثاني بعد هذه الآراء واستغلت لتدعيمها - فإن الدخيل من الثقافات الأجنبية قد ينظر إليه في هذه الجماعة على أنه السبيل الذي يستعان به ، والمصدر الذي تستوحي منه الحجة والبرهان ، لترجيح رأي لحزب على رأي آخر لحزب آخر .

وهو ما حدث عندما تخلى المسلمون عمّا منحتهم الشريعة من تحرير للعقل ، واتصل الغرب صاحب الحضارة المادية بالشرق صاحب الثروات الثلاث : صاحب الثروة الأرضية

(١) في القضية رقم (١٩٥) لسنة (٤ ق) بتاريخ (١٩٥٢/٦/١١ م) .

(٢) أحكام المحكمة العليا (ص ٢٢٨) (مج س ١٩٧٠ - ١٩٧٥) .

(٣) طعن رقم (١١٠٩) لسنة (٢٥ ق مج س ٢٨) (ص ٤٦٠) .

مما يوجد في جوفها أو ينبت على ظهرها ، وصاحب الثروة البشرية التي تتمثل في قوة النسل فيه ، فرجاله خير العمال وخير الأجناد ، وصاحب الثروة الروحية في الرسائل السماوية الثلاث ، والتي يمثلها الآن القرآن الكريم ، والتي تتركز في وحدة الألوهية ، وفي وحدة البشرية ، وتساوى الناس فيها بتساويهم في الحقوق والواجبات ، وفي وحدة المسلمين وتكافئهم في هذه الوحدة بمقاومة الولاية عليهم لأجنبي عنهم في دينهم .

والمقولة الرائجة التي يتوسل بها رجال الثقافة والإبداع : هي أن الإسلام ضدُّ الفرِّ ، وضدُّ الجمال ، وضدُّ الإبداع ، وضدُّ حرية الفكر ، رغم أن الساحة الفنية العربية والإسلامية احتوت صورًا مشوهة لبعض النماذج الأدبية من (دراسات ، روايات ، دواوين شعرية ..) ، ونماذج فنية من (أفلام وثائقية ، أفلام سينمائية ، مسرحيات ، مسلسلات ، أغاني ..) اتخذت الابتذال الجنسي والتطاول على المقدسات أحد طرقها ، مما تسبب في شهرة مؤلفيها بطريق غير مباشر ، ساعد على توزيعها بكميات هائلة ^(١) ، لعل من أشهرها رواية حيدر حيدر « وليمة لأعشاب البحر » ، التي أعيد طبعها بعد مرور عشرين سنة على طبعها الأولى ، فقام طلبة الأزهر بالتظاهر ، تجاه وزارة الثقافة المصرية التي أعادت طبع الرواية .

وغيره الكثير مما يسميهم العلمانيون بالتنويرين ^(٢) ، أمثال تسنيمه نسرين ^(٣) ،

(١) منحت وزارة العدل المصرية مؤخرًا السلطة القضائية للأزهر الشريف لمصادرة المطبوعات والشرائط الدينية والخطب ، المخالفة للشرائع والمبادئ والقيم الإسلامية والأخلاقية ؛ وذلك لتقوية دور المؤسسة الدينية في الرقابة على المصنفات والمطبوعات الأدبية والفنية .

(٢) ونحن لا ننكر حسن نية بعضهم ، ولعل أبرزهم : الشيخ علي عبد الرازق في كتابه « الإسلام وأصول الحكم » ، سليمان فياض في كتابه « الوجه الآخر للخلافة الإسلامية » ، نجيب محفوظ رواية « أولاد حارتنا » ، الأدبية سلوى بكر في روايتها « البشموري » ، د . مصطفى محمود وحديثه عن شفاعة الرسول .

(٣) ناشطة في مجال حقوق المرأة (٤٤ عامًا) ، حكم عليها بالسجن سنة بتهمة « صدم المشاعر الدينية » في العديد من رواياتها ، وحكم عليها بالسجن سنة إذا عادت إلى وطنها ، ويتعلق الحكم خصوصًا بروايتها (العار) التي تصف فيها عمليات الاضطهاد التي قالت أن الغالبية المسلمة ارتكبتها بحق الهندوس ، وقد منعت هذه الرواية وأثارت احتجاجات وتظاهرات إسلامية ، وكانت نسرين فرت عام (١٩٩٤م) إثر هذه التهديدات ، وهي تعيش منذ ذلك الحين متنقلة بين السويد وفرنسا والهند ، وقد حظرت الحكومة الائتلافية في بنغلاديش روايتها الأخيرة « اوتال هوا » (هبة ربح) ، التي اعتبرت مسيئة للإسلام ومن شأنها الإخلال بـ « الوثام الاجتماعي والسياسي » .

يسوم دانيال^(١) ، وأيضًا نوال السعداوي^(٢) ، موسى حوامده^(٣) .
وهناك أسماء مشهورة ارتبطت بقضية الردة ، وحرية الفكر والرأي ، من أشهرها الكاتب الإيراني سلمان رشدي^(٤) ، الذي أهدر الخوميني دمه .
ومن مصر الدكتور طه حسين^(٥) ، وكذلك نصر أبو زيد^(٦) ، وكلاهما كان أستاذًا

(١) صحيفة في صحيفة « هذا اليوم » النيجيرية ، صدرت فتوى بإهدار دمها ، بعد أن كتبت مقالة مثيرة بشأن الإسلام والنبي محمد ، قالت : « إن النبي محمد كان ليختار زوجة من ملكات جمال العالم إذا كان على قيد الحياة ، أدت إلى أحداث شغب واسعة النطاق ، مما نجم عنها نقل مسابقة ملكة جمال العالم إلى لندن ، وقد باشرت دانيال بتقديم استقالتها ، وغادرت البلاد إلى الولايات المتحدة ، وكانت الصحيفة قد نشرت اعتذارا عن نشر المقالة » ، واندلعت أحداث العنف الطائفي في كادونا ، إثر نشر المقالة بين المسلمين والمسيحيين ، وسقط أكثر من مائة قتيل في تلك الصدامات .

(٢) طبيبة وكاتبة وداعية لحقوق المرأة ، تبلغ من العمر (٧٠) سنة ، سجنّت في عهد الرئيس الراحل أنور السادات في عام (واحد وثمانين) بسبب آرائها السياسية رفعت عليها دعوى قضائية لتطليقها من زوجها ، وكانت التهمة أنها تخلّت عن دين الإسلام عندما أعلنت في مقابلة صحفية عن رأيها بشعائر الحج إلى مكة بقولها ، أن بعض هذه الشعائر هو من بقايا العصر الجاهلي ومن ذلك تقبيل الحجر الأسود ، وكان مجمع البحوث الإسلامية أوصى في (٢٨ مايو/أيار ٢٠٠٤ م) بمنع تداول روايتها « سقوط الإمام » ، والتي نشرت قبل عشرين عامًا .

(٣) شاعر أردني واجه حكمًا بتفريقه عن زوجته وتجرده من ممتلكاته ، والمطالبة بتطبيق عقوبة القتل عليه بعد اتهامه بالردة ، لنظمه قصيدة استعمل فيها رموزًا تشير إلى النبي يوسف .

(٤) كاتب باكستاني يحمل الجنسية الإنجليزية ، صاحب كتاب آيات شيطانية ، خرج من الإسلام وسخر من الرسول ، وأقنّى الخميني بإهدار دمه ، رغم أن كتابه حسب رأي كثير من النقاد ، لم يكن متميزًا فنيًا ، مثلما تميز عمله الروائي « أبناء منتصف الليل » ، الذي تدور وقائعه عن المأساة التي جرت عندما تمّ تقسيم الهند إلى هند وباكستان سنة (١٩٤٦ م) .

(٥) في كتابه في الشعر الجاهلي في عام (١٩٢٧ م) ، الذي كذب فيه وقتها القرآن ، من حيث ذكره لوجود إبراهيم وإسماعيل عليهما السلام ، فقرر أن مجرد ورود ذكرهما في التوراة أو القرآن ليس دليلًا على وجودهما في الواقع ، بل وإن القرآن اخترع قصة هجرتهم إلى مكة ، كنوع من الحيلة لكسب وتأليف قلوب اليهود .
(٦) عمل أستاذًا للدراسات الإسلامية والبلاغة بقسم اللغة العربية بكلية الآداب جامعة القاهرة ، وكان يقوم بتدريس علوم القرآن ومناهجه لطلابها ، وأصدر عدة مؤلفات منها كتاب الإمام الشافعي ، وتأسيس الأيدلوجية الوسطية ، وكتاب نقد الخطاب الديني ، وكتاب مفهوم النص دراسة في علوم القرآن ، وكتاب إهدار السياق في تأويلات الخطاب الديني ، وقد احتوت هذه المؤلفات على بعض الأفكار الغريبة ، فقد أصرّ على تكذيب القرآن الكريم ، وإنكار ما جاء فيه ، فادعى أن ما ورد فيه من حديث عن الكرسي والقلم واللوح والجن حديث أسطوري ، كان يلائم فكر العرب عند نزول القرآن ، إلا أن هذا المفهوم لا بد =

بنفس الجامعة ونفس الكلية ^(١) ، وقد أدت قضية الأخير إلى ثورة تشريعية ^(٢) .
فضلاً عن الكاتب خليل عبد الكريم ^(٣) .

= أن يتطور بما يلائم ثقافة البشر الحالية ، وأنه لا يمكن الاكتفاء بالحد الذي انتهى إليه الوحي ، وإلا انهارت دعوة صلاحية التشريع القرآني لكل زمان ومكان ، ودعا إلى استمرار رفع الظلم عن المرأة تدريجياً ، بزيادة نصيبها حتى يساويها بالرجل ، وأن الإسلام يعامل أهل الذمة باعتبارهم مواطنون من الدرجة الثانية ، حتى ولو كانت غنية وقد عرض أمره على القضاء المصري للنظر في التفريق بينه وبين زوجته ، في الدعوى رقم (٥٩١) لسنة (١٩٩٣ م) شرعي كلي الجيزة ، بتاريخ (١٩٩٤/١/٢٧) قضت محكمة الجيزة الابتدائية للأحوال الشخصية للولاية على النفس ، الدائرة (١١) شرعي كلي جيزة بعدم قبول الدعوى ، تأسيساً على أن رافعي الدعوى ليس لهم في رفعها مصلحة قائمة بقررها القانون ، فطعن عليه باستئناف رقم (٢٨٧) لسنة (١١١) ق استئناف القاهرة ، وبجلسة (١٩٩٥/٦/١٤) قضت محكمة استئناف القاهرة للأحوال الشخصية الدائرة (١٤) شرعي ، بإلغاء الحكم المستأنف وبالتفريق بينهما .
(١) راجع د/ محمد نجيب عوضين حكم النقض في قضية نصر أبو زيد ، دراسة تحليلية في الشريعة الإسلامية ، دار النهضة العربية ، طبعة (٢٠٠٣ م) (ص ١٢٩) .

(٢) فقد تم تعديل المادة (٣) مرافعات مصري ، بالقانون رقم (٣) لسنة (١٩٩٦ م) ، وتم تعديلها بالقانون رقم (٨٨) لسنة (١٩٩٦ م) ، ونشر في الجريدة الرسمية في (٢٢) مايو بالعدد (١٩) ، واستحدثت المادة (٣) مكرر ، وصدر قرار وزير العدل رقم (٤٧٢٦) لسنة (٢٠٠١ م) ، بإنشاء نيابة الأحوال الشخصية العليا ، والتي تختص بتلقي طلبات رفع الدعوى في مسائل الأحوال الشخصية ، على وجه الحسبة والتحقيق والتصرف فيها ، وكذلك الكتاب الدوري للنائب العام رقم (١٣) لسنة (٢٠٠١ م) ، بإعمال قرار وزير العدل .
(٣) كاتب مصري ألف كتاباً بعنوان « النص المؤسس ومجتمعه » ، وله مؤلف آخر باسم « فترة التكوين في حياة الصادق الأمين » ، ومؤلف ثالث هو « مجتمع يثرب » ، ذكر فيهم أن القرآن الذي أنزله الله على خاتم المرسلين ليس له وجود الآن ؛ وذلك لوجود قرأتين أحدهما القرآن الذي كان يحفظه الصحابة في صدورهم ، وقد توقف هذا القرآن عام (٤٠ هـ) ، والقرآن الذي جمعه عثمان بن عفان ، وأن القرآن خادم لرغبات النبي وطوع هواه فإذا أخطأ أو تورط ، لم يتركه القرآن وحده يتلقى الاتهام ، بل يسارع ويجعل خطأه صواباً ، فيزعم أن النبي وقع في غرام زينب بنت جحش زوجة زيد بن حارثة ، حين رآها في ملابسها الداخلية الشفافة ، فدأب على تطليقها منه ، ثم تزوجها ، واقتضح أمره للناس ، ووقع في حرج شديد من نقدهم إياه ، فبادر القرآن للدفاع عنه ، وحول هذا الخطأ إلى صواب ، ونسب القرآن زواجه منها إلى الله في قوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا قَضَى زَيْدٌ نِسَاءَ وَطَرًا وَرَحْنًا كَها ﴾ [الأحزاب: ٣٧] ، ويزعم أن قوله تعالى : ﴿ وَلَا أَنْ تَنْكِحُوا أَرْوَاحَهُمْ مِنْ بَعْدِهِمْ أَبَدًا ﴾ [الأحزاب: ٥٣] ؛ لترضية النبي ﷺ حين غضب غضباً شديداً لما قال أحد الصحابة : « لأتزوجن من عائشة بعد وفاة النبي ﷺ » ، وبذلك سد القرآن تلك الفجوة التي أطمعت الصحابة في التزوج بأمهات المؤمنين ، ويصف الرسول بالهوائية والتجرد من القيم فيقول : إنه لما هاجر إلى المدينة وجد لليهود فيها قوة وشوكة فأخذ يتذلل ويتخضع لهم ليستدر عطفهم ؛ لأنه كان عبقرياً ذكياً يعرف من أين تؤكل الكتف .

ولا يقدح في ذلك تسمية البعض لذلك بحرية الرأي ، أو حرية التعبير أو اجتهاد ، وتأويل جديد للنصوص ، لما هو مستقر من وجود ثوابت لا يمكن المساس بها ، أو الاقتراب منها ، وهي الأمور المستقرة الواضحة التي تمس العقائد ، أو الحد الأدنى من الدين الذي لا يمكن إدخاله في بند المتغيرات .

فالدساتير والقوانين الوضعية تضع سياجا فاصلاً بين العقيدة ، وكل ما يؤدي للعبث بها ، أو ازدهائها ؛ لأن كل حق يقابله التزام ، فإذا كان من حقلك أن تدخن ، فإن من حقي أن أتنفس الهواء النظيف .

ونحن لا ننكر أن هناك ظاهرة كثرة استخدام حق التقاضي من الأفراد ، وبخاصة ضد الكتاب والمفكرين والفنانين ، وهو ما يعده البعض تعسفاً في استعمال حق التقاضي ، لكن يرد على ذلك أن :

- استقلال القضاء والمحكمة المنصفة ضماناً لصاحب الرأي ، فمجرد اللجوء للقضاء لا يعد تعسفاً في حد ذاته ، ما دام الأمر مرجعه إلى القاضي ، الذي يملك تقدير سلامة الادعاء .

- منع المتقاضي من اللجوء إلى القاضي ، سيدفع المتعصبين إلى رد فعل عكسي ، فينصب نفسه قاضياً يحكم بما يراه .

- هناك ضمانات قانونية أخرى ، مثل : التعويض المدني والمسؤولية الجنائية ، إذا انطوى على سب أو قذف ^(١) .

(١) حكم استئناف القاهرة الدائرة رقم (١٤) أحوال شخصية في الاستئناف رقم (٢٨٧) لسنة (١١١ ق) ، منشور في مجلة المحاماة س (٧٤) عدد يناير (١٩٩٥) ، (١٦٠ / ١) ، نقض (١٦٢) لسنة (٦٢ ق) جلسة (١٩٩٥ / ١ / ٢٦) منشور في مجلة القضاة سنة (١٩٩٦ م) ، طعن رقم (٢٠٥١) لسنة (٥١ ق) جلسة (١٩٨٣ / ٦ / ٣٠) س (٣٤) ج (٢) مايو (١٩٨٣ م) طبعة (١٩٨٨ م) (ص ١٥٢٧) ، طعن رقم (٢٠) لسنة (٣٤ ق) جلسة (١٩٦٦ / ٣ / ٣٠) لسنة (١٧) (ص ٧٨٢) ، طعن رقم (٧) لسنة (٤٤ ق) أحوال شخصية جلسة (٧٥ / ١٢ / ٣١) لسنة (٢٦) (ص ١٧٨٧) ، طعن رقم (٣٧) لسنة (٣٢ ق) أحوال شخصية جلسة (١٩٦٥ / ٤ / ٢١) س (١٦) مدني ، طعن رقم (٢٣٠) لسنة (٣٤ ق) لسنة (٦٦) ، طعن رقم (٢٤) لسنة (٥٠ ق) أحوال شخصية جلسة (١٩٨١ / ١٢ / ١٠) س (٣٢) (ص ٢٢٥٢) .

وقد حرم قانون العقوبات المصري التعدي على الأديان ، وذلك في المواد ٩٨ / (١) و ، ١٦٠ (٢) ، ١٦٠ (٣) مكرر منه .

ولكي نتعرف إلى ما فعله الإسلام للحفاظ على الدين يجب أن نتعرض إلى حد الردة - وفقاً لما جاء بالموسوعة الفقهية الكويتية - بالتفصيل :

(١) نصت المادة (٩٨) (و) : على أنه (يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تجاوز خمس سنوات ، أو بغرامه لا تقل عن خمسمئة جنيه ولا تجاوز ألف جنيه كل من استغل الدين في الترويج أو التحييد بالقول أو بالكتابة أو بأية وسيلة أخرى لأفكار متطرفة بقصد إثارة الفتنة أو تحقير أو ازدراء أحد الأديان السماوية أو الطوائف المنتحمة إليها أو الإضرار بالوحدة الوطنية أو السلام الاجتماعي) .

(٢) نصت المادة ١٦٠ - يعاقب بالحبس وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه . أولاً : كل من شوش على إقامة شعائر ملة أو احتفال ديني خاص بها أو عطّلها بالعنف أو التهديد . ثانياً : كل من خرب أو كسر أو أتلف أو دنس مباني معدة لإقامة شعائر دين أو رموزاً أو أشياء أخرى لها حرمة عند أبناء ملة أو فريق من الناس .

ثالثاً : كل من انتهك حرمة القبور أو الجبانات أو دنسها .

وتكون العقوبة السجن الذي لا تزيد مدته على خمس سنوات إذا ارتكبت أيًا من هذه الجرائم تنفيلاً لغرض إرهابي .

(٣) مادة (١٦١) - يعاقب بتلك العقوبات على كل تعدّ يقع بإحدى الطرق المبينة بالمادة (١٧١) على أحد الأديان التي تؤدي شعائرها علناً ، ويقع تحت أحكام هذه المادة .

أولاً : طبع أو نشر كتاب مقدس في نظر أهل دين من الأديان التي تؤدي شعائرها علناً إذا حرق عمداً نص هذا الكتاب تحريقاً يغير من معناه .

ثانياً : تقليد احتفال ديني في مكان عمومي أو مجتمع عمومي بقصد السخرية به ليتفرج عليه الحضور .

حَدُّ الرِّدَّةِ : الحفاظ على الدين من جانب العدم (الجانب السلبي)



الرِّدَّةُ لَفْعٌ : الرجوع عن الشيء ، وأساسها ارتداد اللب في ضرع الشاة ، وصدى الصوت ، ومنه الرِّدَّةُ عن الإسلام ، فيقال : ارتدَّ عنه ارتدادًا أي تحوَّل (١) .
والرِّدَّةُ عن الإسلام : الرجوع عنه ، وارتدَّ فلان عن دينه إذا كفر بعد إسلامه (٢) .
وفي الاصطلاح : كفر المسلم بقولٍ صريحٍ أو لفظٍ يقتضيه أو فعلٍ يتضمنه (٣) .
شُرَاطُ الرِّدَّةِ :

لا تقع الرِّدَّةُ من المسلم إلا إذا توفَّرت شرائط البلوغ والعقل والاختيار (٤) .

-
- (١) القاموس المحيط ، للفيروزآبادي ، باب الدال فصل الرءاء مادة (رَدَّة) ، المعجم الوسيط ، ج ٢ ، باب الرءاء ، مادة الردة .
(٢) لسان العرب - للعلامة ابن منظور ، حرف الرءاء ، مادة ردد ، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير ، أبو القباس الفُيُومِي ، مادة (ر د د) .
(٣) راجع د/ محمد نجيب عوضين المغربي ، حكم النقض في قضية نصر أبو زيد ، دراسة تحليلية في الشريعة الإسلامية ، دار النهضة العربية ، طبعة (٢٠٠٣ م) ، (ص ١٠) .
(٤) نصت المادة (١٧٨) من مشروع قانون العقوبات الإسلامي المصري على أنه : يكون مرتدًا كل بالغ مسلم أو مسلمة يرجع عمدًا عن الإسلام بقول صريح أو بفعل قطعي الدلالة ، يجحد به ما يعلمه العامة من الدين بالضرورة ، ويعاقب حدًا بالإعدام ، ويشترط لتوقيع العقاب على المرتد أن يستتاب لمدة ثلاثين يومًا ويصر على رِدَّتِهِ .

ردّة الصَّبِيّ : ردّة الصَّبِيّ لا تعتبر عند أبي يوسف والشافعي ^(١) .
وقال أبو حنيفة ومحمد : يحكم برّدّة الصَّبِيّ استحساناً ^(٢) ، وهو مذهب
المالكية ^(٣) ، وأحمد ^(٤) .

المرتد قبل البلوغ لا يقتل : ذهب القائلون بوقوع ردّة الصَّبِيّ إلى أنّه لا يقتل قبل
بلوغه .

وقال الشافعي : إنّ الصَّبِيّ إذا ارتدّ لا يقتل حتّى بعد بلوغه ^(٥) .
ردّة المجنون : اتفق الفقهاء على أنّه لا صحّة لإسلام مجنون ولا لردّته .
ويترتب على ذلك : أنّ أحكام الإسلام تبقى سائرة عليه ، لكن إن كان يجرّ ساعةً
ويبقى أخرى ، فإن كانت ردّته في إفاقته وقعت ، وإن كانت في جنونه لا تقع .
ردّة السكران : ذهب الحنفية إلى أنّ ردّة السكران لا تعتبر ، وحجّتهم في ذلك :
أنّ الرّدّة تبنى على الاعتقاد ، والسكران غير معتقد لما يقول ^(٦) .

وذهب أحمد ^(٧) ، والشافعية ^(٨) إلى وقوع ردّة السكران ، وحجّتهم : أنّ
الصُّحابة أقاموا حدّ القذف على السكران ، وأنه يقع طلاقه ، فتقع ردّته ، وأنه
مكلّف ، وأنّ عقله لا يزول كليّاً ، فهو أشبه بالنّاعس منه بالنائم أو المجنون .

المكره على الرّدّة :

الإكراه : اسم لفعلٍ يفعله المرء بغيره ، فينتفي به رضاه ، أو يفسد به اختياره ، من

(١) نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج ، في الفقه على مذهب الإمام الشافعي ، تأليف شمس الدين
محمد بن أبي العباس أحمد بن حمزة بن شهاب الدين الرملي المصري الأنصاري الشهير بالشافعي الصغير
المترقى سنة (١٠٠٤ هـ) ، ج ٧ ، كتاب الرّدّة .

(٢) المبسوط ، السرخسي ، (١٢١/١٠) .

(٣) الذخيرة ، (١٣/١٢) ، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير (٣٠١/٤) .

(٤) شرح منتهى الإرادات ، للبهوتي ، (٣٩٧/٣) .

(٥) الأم : (٢٠٨٩/٦) ، (٢٤٤٤/٨) .

(٦) المبسوط ، السرخسي ، (١٢٣/١٠) .

(٧) شرح منتهى الإرادات ، للبهوتي ، (٣٩٧/٣) .

(٨) الحاروي الكبير ، الماوردي ، (١٧٥/١٣) .

غير أن تنعدم به أهليته ، أو يسقط عنه الخطاب .

والإكراه نوعان : نوعٌ يوجب الإلجاء والاضطرار طبعًا ، كالإكراه بالقتل أو القطع أو الضرب الذي يخاف فيه تلف النفس أو العضو ، قلُّ الضرب أو كثر .

وهذا النوع يسمى إكراهًا تأمًا ، ونوعٌ لا يوجب الإلجاء والاضطرار ، وهو الحبس أو القيد أو الضرب الذي لا يخاف منه التلف ، وهو ما يسمى إكراهًا ناقصًا ^(١) .

وأتفق الفقهاء على أنَّ من أكره على الكفر فأتى بكلمة الكفر ، لم يصر كافرًا ، لقوله تعالى : ﴿ مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِهِ إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ وَلَكِنْ مَنْ شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِنَ اللَّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾ [النحل : ١٠٦] .

ومن أكره على الإسلام فأسلم ثم ارتدَّ قبل أن يوجد منه ما يدلُّ على الإسلام طوعًا ، مثل أن يثبت على الإسلام بعد زوال الإكراه .

فإن كان ممن لا يجوز إكراههم على الإسلام - وهم أهل الذمَّة والمستأمنون - فلا يعتبر مرتدًا ، ولا يجوز قتله ولا إجباره على الإسلام ، لعدم صحَّة إسلامه ابتداءً .
أما إن كان من أكره على الإسلام ممن يجوز إكراهه وهو الحربي والمرتدُّ ، فإنه يعتبر مرتدًا يرجوعه عن الإسلام ، ويطبق عليه أحكام المرتدِّين .

ما تقع به الرِّدَّة :

تنقسم الأمور التي تحصل بها الرِّدَّة إلى أربعة أقسام :

أ - رِدَّة في الاعتقاد .

ب - رِدَّة في الأقوال .

ج - رِدَّة في الأفعال .

د - رِدَّة في الترك .

إلا أن هذه الأقسام تتداخل ، فمن اعتقد شيئًا عبَّر عنه بقول ، أو فعل ، أو ترك .

(١) نصت المادة (١٨٤) من مشروع قانون العقوبات الإسلامي المصري على أنه : يسقط حد الردة عن الشخص الذي أكره على الدخول في الإسلام ثم ارتد .

ما يوجب الزَّدة من الاعتقاد :

اتَّفَقَ الفقهاء على أَنَّ من أشرك بالله ، أو جحدته ، أو نفى صفةً ثابتةً من صفاته ، أو أثبت لله الولد فهو مرتدٌ كافر .

وكذلك من قال بقدوم العالم أو بقاءه ، أو شك في ذلك ، ودليلهم قوله تعالى : ﴿ كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ ﴾ [الفص: ٨٨] .

أما تفسير القرآن وتأويله ، فلا يكفر جاحده ، ولا رآؤه ، لأنَّه أمر اجتهادي من فعل البشر .

وقد نصَّ ابن قدامة على أنَّ استحلال دماء المعصومين وأموالهم ، إن جرى بتأويل القرآن - كما فعل الخوارج - لم يكفر صاحبه .

ولعلَّ السبب أنَّ الاستحلال جرى باجتهاد خاطئ ، فلا يكفر صاحبه .

وكذلك يعتبر مرتدًا من اعتقد كذب النبي ﷺ في بعض ما جاء به ، ومن اعتقد حلَّ شيءٍ مجمعٍ على تحريمه ، كالزَّنا وشرب الخمر ، أو أنكر أمرًا معلومًا من الدِّين بالضرورة .

حكم سبَّ الله تعالى : اتَّفَقَ الفقهاء على أَنَّ من سبَّ الله تعالى كفر ، سواء كان مازحًا أو جادًا أو مستهزئًا ، وقد قال تعالى : ﴿ وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ قُلْ أَبِاللهِ وَآيَاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنْتُمْ تَسْتَهْزِئُونَ ۚ لَا تَعْلَمُونَ قَدْ كَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ ﴾ [التوبة: ٦٥ - ٦٦] .

واختلفوا في قبول توبته : فذهب الحنفية والحنابلة إلى قبولها ، وهو الرَّاجح عند المالكية (١) .

حكم سبِّ الرسول : السُّبُّ هو الكلام الذي يقصد به الانتقاد والاستخفاف ، وهو ما يفهم منه السُّبُّ في عقول النَّاس ، على اختلاف اعتقاداتهم ، كاللُّعن والتَّقييح ، وحكم سابه ﷺ أنَّه مرتدٌ بلا خلاف .

ويعتبر سبًّا له ﷺ كلُّ من ألحق به ﷺ عيبًا أو نقصًا ، في نفسه ، أو نسبه ،

(١) الذخيرة ، (١٨/١٢) .

أَوْ دِينَهُ ، أَوْ خَصْلَةٍ مِنْ خَصَالِهِ ، أَوْ اِزْدِرَاهٍ ، أَوْ عَرَضَ بِهِ ، أَوْ لَعْنَهُ ، أَوْ شَتَمَهُ ، أَوْ عَابَهُ ، أَوْ قَذَفَهُ ، أَوْ اسْتَخَفَّ بِهِ ، وَنَحْوَ ذَلِكَ .

حكم سب الأنبياء عليهم الصلاة والسلام : من الأنبياء من هم محل اتفاق على نبوتهم ، فمن سبهم فكأنما سب نبينا ﷺ وسأبه كافر ، فكذا كل نبي مقطوع بنبوته ، وعلى ذلك اتفق الفقهاء .

وإن كان نبيا غير مقطوع بنبوته ، فمن سبه زجروا ، وأذّبوا ونكّلوا به ، لكن لا يقتلوا ، صرح بهذا الحنفية .

حکم من قال لمسلم یا کافر :

عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : قال رسول الله ﷺ : « أَيُّمَا امْرِئٍ قَالَ لِأَخِيهِ يَا كَافِرُ فَقَدْ بَاءَ بِهَا أَحَدُهُمَا إِنْ كَانَ كَمَا قَالَ وَإِلَّا رَجَعَتْ عَلَيْهِ » ^(١) ، وقال الحنفية بفسق القائل ^(٢) . وقال الحنابلة من أطلق الشارع كفره ، مثل قوله ﷺ : « مَنْ أَتَى كَاهِنًا أَوْ عَزَافًا فَصَدَّقَهُ بِمَا يَقُولُ فَقَدْ بَرَّئَ إِذَا أُتِرَ عَلَى مُحَمَّدٍ » ^(٣) . فهذا كفر لا يخرج عن الإسلام بل هو تشديد .

وقال الشافعية : من كفر مسلماً ولو لذنبه كفر ؛ لأنه سُمي الإسلام كفراً ، وخبر مسلم : « وَمَنْ دَعَا رَجُلًا بِالْكَفْرِ أَوْ قَالَ عَدُوُّ اللَّهِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ إِلَّا حَارَ عَلَيْهِ » (٤) ، أي رجع عليه هذا إن كفره بلا تأويل للكفر بكفر النعمة أو نحوه وإلا فلا يكفر .
ما يوجب الزَّدة من الأفعال (٥) ؛

اتَّفَقَ الفقهاء على أَنَّ إلقاء المصحف كُلُّهُ - وكذا إلقاء بعضه - في محلٍّ قدِّرَ يوجب الرَّذَّةَ ؛ لأنَّ فعل ذلك استخفاف بكلام الله تعالى ، فهو أَمارة على عدم التصديق .

(١) أخرجه مسلم (٦٠) ، البخاري (٥٧٥٢) .

(٢) قال المصنفندي: وأما التعزير فيجوز في جنابة ليست بموجبة للحد، بأن قال: يا كافر، أو يا فاسق، أو يا فاجر.

(۳) صحیح سنن أبي داود : (۳۹۰۴) .

(٤) أخرجه مسلم (٦١) .

(٥) راجع فتوى دار الإفتاء المصرية التى أصدرها فضيلة الشيخ أحمد هردي ، بتاريخ (١٧ أكتوبر ١٩٦٤ م) .

وكذا كل فعل يدل على الاستخفاف بالقرآن الكريم ، كما اتفقوا على أن من سجد لصنم ، أو للشمس ، أو للقمر فقد كفر ^(١) .

ومن أتى بفعل صريح في الاستهزاء بالإسلام ، فقد كفر ، لقوله تعالى : ﴿ وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ قُلْ أَبِإِلَهِهِ وَآيَاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنْتُمْ تَسْتَهْزِئُونَ ۚ لَا تَعْتَذِرُوا قَدْ كَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ ۚ ﴾ [التوبة : ٦٥ : ٦٦] .

ترك الصلاة : لا خلاف في أن من ترك الصلاة جاحداً لها يكون مرتدّاً ، وكذا الزكاة والصوم والحج ؛ لأنها من المجمع عليه المعلوم من الدين بالضرورة ، وأما تارك الصلاة كسلاً ففي حكمه ثلاثة أقوال :

أحدها : يقتل ردّةً ، وهي رواية عن أحمد وقول سعيد بن جبير ، وعامر الشعبي ، وإبراهيم النخعي ، وأبي عمرو ، والأوزاعي ، وعبد الله بن المبارك ، وإسحاق بن راهويه ، وعبد الملك بن حبيب من المالكية ، وهو أحد الوجهين من مذهب الشافعي ، وحكاها الطحاوي عن الشافعي نفسه ، وحكاها أبو محمد بن حزم عن عمر بن الخطاب ، ومعاذ بن جبل ، وعبد الرحمن بن عوف ، وأبي هريرة ، وغيرهم من الصحابة ^(٢) . والقول الثاني : يقتل حدّاً لا كفراً .

والقول الثالث : أن من ترك الصلاة كسلاً يكون فاسقاً ، ويحبس حتى يصلي . زنى المرتد : إذا زنى مرتدّاً أو مرتدةً وجب عليه الحد ، فإن لم يكن محصناً جلد . وإن كان محصناً ففي زوال الإحصان برّدته خلاف ، أساسه الخلاف في شروط الإحصان ، هل من بينها الإسلام أم لا ؟

قال الحنفية ^(٣) ، والمالكية ^(٤) : من ارتدّ بطل إحصانه ، إلا أن يتوب أو يتزوج ثانية . وقال الشافعية ^(٥) ، والحنابلة ^(٦) : إن الردّة لا تؤثر في الإحصان ؛ لأن الإسلام

(١) الذخيرة ، (١٨/١٢) .

(٢) الموسوعة الفقهية الكويتية ، ج ٢٢ ، تحت عنوان « ردة » .

(٣) المبسوط ، السرخسي ، (٣٩/٩) .

(٤) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير (٣٠٧/٤) .

(٥) الحاوي الكبير ، الماوردي ، (١٥٦/١٣ ، ١٥٧) .

(٦) شرح منتهى الإرادات ، للبهوتي ، (٤٠١/٣) .

ليس من شروط الإحصان .

جنايات المرتد :

جنايات المرتد على غيره لا تخلو : إما أن تكون عمداً أو خطأً ، وكل منها ، إما أن تقع على مسلم ، أو ذمّي ، أو مستأمن ، أو مرتد مثله .

وهذه الجنايات إما أن تكون على النفس بالقتل ، أو على ما دونها ، كالقطع والجرح ، أو على العرض كالزنى والقذف ، أو على المال كالسرقة وقطع الطريق . وهذه الجنايات قد تقع في بلاد الإسلام ، ثم يهرب المرتد إلى بلاد الحرب ، أو لا يهرب ، أو تقع في بلاد الحرب ، ثم ينتقل المرتد إلى بلاد الإسلام ، وقد تقع منه هذه كلها في إسلامه ، أو ردته ، وقد يستمر على رده أو يعود مسلماً ، وقد تقع منه منفرداً ، أو في جماعة ، أو أهل بليد .

جناية المرتد على النفس : إذا قتل مرتد مسلماً عمداً فعليه القصاص ، اتفاقاً . أما إذا قتل المرتد ذمياً أو مستأماً عمداً فيقتل به عند الجمهور ؛ لأنه أسوأ حالاً من الذمّي ، إذ المرتد مهدر الدّم ولا تحلّ ذبيحته ، ولا مناكحته ، ولا يقرّ بالجزية . ولا يقتل عند المالكية لبقاء علقه الإسلام ؛ لأنه لا يقرّ على رده (١) .

وإذا قتل المرتد حرّاً مسلماً أو ذمياً خطأً وجبت الدية في ماله ، ولا تكون على عاقلته .

والدية يشترط لها عصمة الدّم لا الإسلام عند الحنفية والشافعية والحنابلة ؛ لأنه قد حلّ دمه وصار بمنزلة أهل الحرب .

وقال المالكية : بأنّ الضّمان على بيت المال ؛ لأن بيت المال يأخذ أرش الجناية عليه ممن جنى فكما يأخذ ماله يغرم عنه ، وهذا إن لم يتب .

فإن تاب فقليل : في ماله ، وقيل : على عاقلته ، وقيل : على المسلمين ، وقيل : على من ارتد إليهم (٢) .

(١) الذخيرة ، (٤٤/١٢) .

(٢) الذخيرة ، (٤٥/١٢) ، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير (٣٠٤/٤) .

جناية المرتد على ما دون النفس : قال المالكية : لا فرق في جناية المرتد بين ما إذا كانت على النفس أو على ما دونها ، ولا يقتل المرتد بالذممي ، وإنما عليه الدية في ماله لزيادته على الذممي بالإسلام الحكمي ^(١) ، كما قال ابن قدامة : يقتل المرتد بالمسلم والذممي ، وإن قطع طرفاً من أحدهما فعليه القصاص فيه أيضاً .

قذف المرتد غيره : إذا قذف المرتد غيره ، وجب عليه الحد بشروطه ، إلا أن يحصل منه ذلك في دار الحرب ، حيث لا سلطة للمسلمين ، والقضية مبنية على شرائط القذف ، وليس من بينها إسلام القاذف .

إتلاف المرتد المال : إذا اعتدى مرتد على مال غيره - في بلاد الإسلام - فهو ضامن بلا خلاف ؛ لأن الرذة جناية ، وهي لا تمنح صاحبها حق الاعتداء .

الارتداد الجماعي :

المقصود بالارتداد الجماعي : هو أن تفارق الإسلام جماعة من أهله ، أو أهل بليد ، كما حدث على عهد الخليفة الراشد أبي بكر رضي الله عنه ، فإن حصل ذلك ، فقد اتفق الفقهاء على وجوب قتالهم مستدلين بما فعله أبو بكر بأهل الرذة ، ثم اختلفوا بمصير دارهم على قولين :

الأول للجمهور : إذا أظهروا أحكام الشرك فيها ، فقد صارت دارهم دار حرب ؛ لأن البقعة إنما تنسب إلينا ، أو إليهم باعتبار القوة والغلبة ^(٢) ، فكل موضع ظهر فيه أحكام الشرك فهو دار حرب ، وكل موضع كان الظاهر فيه أحكام الإسلام ، فهو دار إسلام .

وعند أبي حنيفة رضي الله عنه ^(٣) ، إنما تصير دار المرتدين دار حرب بثلاثة شرائط : أولاً : أن تكون متاخمة أرض الشرك ، ليس بينها وبين أرض الحرب دار للمسلمين .

ثانياً : أن لا يبقى فيها مسلم آمن بإيمانه ، ولا ذممي آمن بأمانه .

(١) الذخيرة ، (٤٦/١٢) ، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير (٣٠٥/٤) .

(٢) الذخيرة ، (١٠/١٢ ، ١١ ، ٤٢ ، ٤٣) ، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير (٣٠٥/٤) .

(٣) المبسوط ، السرخسي ، (١٢٦/١٠) .

ثالثاً : أن يظهروا أحكام الشُّرك فيها .

فأبو حنيفة يعتبر تمام القهر والقوة ؛ لأن هذه البلدة كانت من دار الإسلام ، محرزة للمسلمين فلا يطل ذلك الإحراز ، إلا بتمام القهر من المشركين ، وذلك باستجماع الشرائط الثلاث .

الجنابة على المرتد :

اتفق الفقهاء على أنه إذا ارتد مسلم فقد أهدر دمه ، لكن قتله للإمام أو نائبه ، ومن قتله من المسلمين عزّر فقط ؛ لأنه افتأت على حق الإمام ؛ لأن إقامة الحد له . وأما إذا قتله ذمّي ، فذهب الجمهور ^(١) ، إلى أنه لا يقتص من الذمّي .

ثبوت الرّدة :

ثبتت الرّدة بالإقرار أو بالشهادة ^(٢) .

وثبتت الرّدة عن طريق الشهادة ، بشرطين :

أ - شرط العدد : اتفق الفقهاء على الاكتفاء بشاهدين في ثبوت الرّدة ، ولم يخالف في ذلك إلا الحسن ، فإنه اشترط شهادة أربعة .

ب - تفصيل الشهادة : يجب التفصيل في الشهادة على الردة بأن يبين الشهود وجه كفره ؛ نظراً للخلاف في موجباتها ، وحفاظاً على الأرواح ، وإذا ثبتت الرّدة

(١) الذخيرة ، (٤٥/١٢) .

(٢) نصت المادة (١٧٩) من مشروع قانون العقوبات الإسلامي المصري على أنه : إثبات جريمة الردة المعاقب عليها حدّاً يكون في مجلس القضاء بإحدى الوسيلتين الآتيتين :

الأولى : إقرار الجاني قولاً أو كتابة ، ولو لمرة واحدة ، ويشترط أن يكون الجاني بالغاً عاقلًا مختارًا وقت الإقرار ، غير متهم في إقراره ، وأن يكون صريحاً واضحاً منصّباً على ارتكاب الجريمة بشروطها .

الثانية : شهادة رجلين بالغين عدلين مختارين غير متهمين في شهادتهما مبصرين قادرين على التعبير قولاً أو كتابة وذلك عند تحمل الشهادة وعند أدائها .

وتثبت عند الضرورة بشهادة رجل وامرأتين أو أربع نسوة .

ويقترض في الشهادة العدالة ما لم يتم الدليل على غير ذلك قبل أداء الشهادة .

ويشترط أن تكون الشهادة بالمعينة لا نقلاً عن قول الغير وصريحة في الدلالة على وقوع الجريمة بشروطها . ولا يعد المجني عليه شاهداً إلا إذا شهد لغيره .

بالإقرار والشهادة فإنه يستتاب ، فإن تاب وألا قتل .
وإن أنكر المرتد ما شهد به عليه اعتبر إنكاره توبةً ورجوعاً عند الحنفية ، فيمتنع القتل في حقه .

وعند الجمهور : يحكم عليه بالشهادة ولا ينفعه إنكاره ، بل يلزمه أن يأتي بما يصير به الكافر مسلماً .

استتابة المرتد :

ذهب أبو حنيفة ^(١) ، إلى أن استتابة المرتد غير واجبة ، بل مستحبة كما يستحب الإمهال ، إن طلب المرتد ذلك ، فيمهل ثلاثة أيام .

وعند مالك تجب الاستتابة ويمهل ثلاثة أيام ، وهو المذهب عند الحنابلة ^(٢) ، وعند الشافعي ^(٣) ، يجب الاستتابة وتكون في الحال فلا يمهل ^(٤) .

وثبتت الاستتابة بما ورد عن عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه ، أنه استتاب المرتد ثلاثاً ، حيث قال : هَلَّا حَبَسْتُمُوهُ ثَلَاثًا ، وَأَطَعْتُمُوهُ فِي كُلِّ يَوْمٍ رَغِيْفًا ، وَاسْتَبْتُمُوهُ لَعَلَّهُ يَتُوبُ ، اللَّهُمَّ لَمْ أَحْضُرْ وَلَمْ آمُرْ .

كيفية توبة المرتد :

قال الحنفية : توبة المرتد أن يتبرأ عن الأديان سوى الإسلام ، أو عملاً انتقل إليه بعد نطقه بالشهادتين ، ولو أتى بالشهادتين على وجه العادة أو بدون التبري لم ينفعه ما لم يرجع عملاً قال إذ لا يرتفع بهما كفره .

قالوا : إن شهد الشاهدان على مسلم بالردة وهو منكر لا يتعرض له لا لتكذيب الشهود ؛ بل لأن إنكاره توبة ورجوع ، فيمتنع القتل فقط وتثبت بقاء أحكام الردة .

وإذا نطق المرتد بالشهادتين : صحت توبته عند الجمهور ، لقوله صلى الله عليه وسلم : « أَمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ فَمَنْ قَالَهَا فَقَدْ عَصَمَ مِنِّي مَالَهُ وَنَفْسَهُ إِلَّا بِحَقِّهِ

(١) المبسوط ، السرخسي ، (٩٩/١٠) .

(٢) شرح منتهى الإرادات ، للبهوتي ، (٣٩٥/٣) .

(٣) الحاوي الكبير ، الماوردي ، (١٥٨/١٣) .

(٤) الذخيرة ، (٤٠/١٢) ، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير (٣٠٤/٤) .

وَحِسَابُهُ عَلَى اللَّهِ» (١) .

وحيث أنَّ الشهادة يثبت بها إسلام الكافر الأصلي فكذا المرتد ، فإذا ادَّعى المرتد الإسلام ، ورفض التُّطق بالشهادتين ، لا تصحُّ توبته .

وقال الشافعية (٢) : لا بد في إسلام المرتد من الشهادتين فإن كان كفره لإنكار شيء آخر ، كمن خصَّص رسالة محمَّدٍ بالعرب أو جحد فرضاً أو تحريماً ، فيلزمه مع الشهادتين الإقرار بما أنكر .

قال الحنابلة : ولو صَلَّى المرتد حكم بإسلامه إلا أن تكون رُدُّته بجحد فريضة ، أو كتاب ، أو نبي ، أو ملك ، أو نحو ذلك من البدع المكفَّرة التي ينتسب أهلها إلى الإسلام ، فإنه لا يحكم بإسلامه بمجرد صلاته ؛ لأنَّه يعتقد وجوب الصَّلَاة ويفعلها مع كفره ، وأما لو زكَّى أو صام فلا يكفي ذلك للحكم بإسلامه ؛ لأن الكفار يتصدَّقون ، والصَّوم أمر باطن لا يُعلم .

قتل المرتد :

إذا ارتدَّ مسلم ، وكان مستوفياً لشرائط الرِّدَّة ، أهدر دمه ، وقتله للإمام أو نائبه بعد الاستتابة .

فلو قتل قبل الاستتابة فقاتله مسيء ، ولا يجب بقتله شيء غير التَّعْزِير ، إلا أن يكون رسولاً للكفار فلا يقتل ؛ لأن النَّبي ﷺ لم يقتل رسل مسيلمة ، فإذا قتل المرتد على رُدُّته ، فلا يغشَل ، ولا يصلى عليه ، ولا يُدفن مع المسلمين .
ودليل قتل المرتد قول النَّبي ﷺ : « مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ » (٣) .

وحديث : « لَا يَجِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَّا بِإِخْدَى ثَلَاثٍ : النَّفْسُ بِالنَّفْسِ ، وَالثَّيْبُ الزَّانِي ، وَالتَّارِكُ لِإِخْوَانِهِ الْمَفَارِقُ لِلْجَمَاعَةِ » (٤) .
أما المرتدة فهي عند جمهور الفقهاء كالمرتد ، لعموم الحديث السابق .

(١) متفق عليه وأخرجه البخاري (١٣٣٥) ، والنسائي (٣٩٧٨) .

(٢) الحاوي الكبير ، الماوردي ، (١٧٩/١٣) .

(٣) صحيح البخاري (٢٨٥٤ ، ٦٥٢٤) ، الترمذي (١٤٥٨) ، النسائي (٤٠٥٩) .

(٤) الترمذي (١٤٤٤) ، النسائي (٤٠١٦) .

وذهب الحنفية^(١) ، إلى أن المرتدة لا تقتل ، بل تحبس حتى تتوب أو تموت ، لنهي النبي ﷺ عن قتل الكافرة التي لا تقاتل أو تحرض على القتال ، فتقاس المرتدة عليهما^(٢) .

أثر الردة على مال المرتد وتصرفاته :

ديون المرتد : ذهب الجمهور إلى أن المرتد إذا مات أو قتل على ردة ابتدئ من تركته بتسديد ديونه ، لكن هل يسدّد من كسبه في الإسلام ؟ أم من كسبه في الردّة ؟ أم منهما معاً ؟

اختلف الحنفية في ذلك بناءً على اختلافهم في مصير أموال المرتد وتصرفاته . وفي ذلك يقول السرخسي : اختلفت الروايات في قضاء ديونه ، فروى أبو يوسف عن أبي حنيفة رضي الله عنه : أن تقضى ديونه من كسب الردّة ، فإن لم يف بذلك فحيثل من كسب الإسلام ؛ لأن كسب الإسلام حق ورثته ، ولا حق لورثته في كسب ردة ، بل هو خالص حقه ؛ فلهذا كان فينا إذا قتل ، فكان وفاء الدين من خالص حقه أولى ، وروى الحسن عن أبي حنيفة أنه يبدأ بكسب الإسلام في قضاء ديونه ، فإن لم تف بذلك فحيثل من كسب الردّة ؛ لأن قضاء الدين من ملك المديون ، فأما كسب الردّة لم يكن مملوكاً له ، فلا يقضى دينه منه ، إلا إذا تعذر قضاؤه من محل آخر^(٣) .

أموال المرتد وتصرفاته :

ذهب الفقهاء إلى أن ملك المرتد لا يزول عن ماله بمجرد ردة ، وإنما هو موقوف على ماله فإن مات أو قتل على الردّة زال ملكه وصار فينا ، وإن عاد إلى الإسلام عاد إليه ماله ؛ لأن زوال العصمة لا يلزم منه زوال الملك ، ولا احتمال العود إلى الإسلام^(٤) .

(١) المبسوط ، السرخسي ، (١١١/١٠) .

(٢) نصت المادة (١٨٦) من مشروع قانون العقوبات الإسلامي المصري على أنه : لا تسري على جريمة الردة المعاقب عليها حدّاً الأحكام المنصوص عليها في قانون الإجراءات الجنائية في شأن سقوط العقوبة بمضي المدة .

(٣) المبسوط ، السرخسي ، (١٠٦/١٠) .

(٤) الذخيرة ، (٤٤/١٢ ، ٤٥) ، حاشية الدسوقي (٣٠٦/٤) .

وبناءً على ذلك يحجر عليه ويمنع من التصرف ، ولو تصرف تكون تصرفاته موقوفة فإن أسلم جاز تصرفه ، وإن قتل أو مات بطل تصرفه .

وفصل الشافعية ^(١) ذلك فقالوا : إن تصرف تصرفاً يقبل التعليق كالتعق والتدبير والوصية كان تصرفه موقوفاً إلى أن يتبين حاله ، أما التصرفات التي تكون منجزة ، ولا تقبل التعليق كالبيع والهبة والزهن فهي باطلة ، بناءً على بطلان وقف العقود ، وهذا في الجديد وفي القديم تكون موقوفة أيضاً كغيرها .

وما سبق إنما هو كذلك بالنسبة للمرتدة الأنثى عند باقي الفقهاء ^(٢) .

وعند الحنفية لا يزول ملك المرتدة الأنثى عن أموالها بلا خلاف عندهم ، فتجوز تصرفاتها ؛ لأنها لا تقتل فلم تكن ردتها سبباً لزوال ملكها عن أموالها .

أثر الردة على الزواج :

اتفق الفقهاء على أنه إذا ارتد أحد الزوجين حيل بينهما ، فلا يقربها بخلوة ولا جماع ولا نحوهما .

ثم قال الحنفية ^(٣) : إذا ارتد أحد الزوجين المسلمين ، بانت منه امرأته مسلمة كانت أو كاتبة ، دخل بها أو لم يدخل ؛ لأن الردة تنافي النكاح ، ويكون ذلك فسخاً عاجلاً ، لا طلاقاً ، ولا يتوقف على قضاء .

ثم إن كانت الردة قبل الدخول ، وكان المرتد هو الزوج ، فلها نصف المسمى أو المتعة ، وإن كانت هي المرتدة فلا شيء لها .

وإن كان بعد الدخول ، فلها المهر كله ، سواء كان المرتد الزوج أو الزوجة . وقال المالكية : إذا ارتد أحد الزوجين المسلمين كان ذلك طلاقاً بائناً ، فإن رجع إلى الإسلام لم ترجع له إلا بعقد جديد ، ما لم تقصد المرأة بردتها فسخ النكاح ، فلا يفسخ ، معاملة لها بنقيض قصدها ، وقيل : إن الردة فسخ بغير طلاق ^(٤) .

(١) الحاوي الكبير ، الماوردي ، (١٦٣/١٣) .

(٢) الذخيرة ، (٤٤/١٢ ، ٤٥) ، حاشية الدسوقي (٣٠٦/٤) .

(٣) المبسوط ، السرخسي ، (١١٦/١٠) .

(٤) حاشية الدسوقي (٣٠٤/٤) .

وقال الشافعية : إذا ارتد أحد الزوجين المسلمين ، فلا تقع الفرقة بينهما ، حتى تمضي عدة الزوجة قبل أن يتوب ويرجع إلى الإسلام ، فإذا انقضت بانت منه ، وينوتنها منه فسخ لا طلاق ، وإن عاد إلى الإسلام قبل انقضائها فهي امرأته (١) .

حكم زواج المرتد بعد الردة :

اتفق الفقهاء على أن المسلم إذا ارتد ثم تزوج فلا يصح زواجه ؛ لأنه لا ملّة له ، فليس له أن يتزوج مسلمة ، ولا كافرة ، ولا مرتدة .

مصير أولاد المرتد :

من حمل به في الإسلام فهو مسلم ، وكذا من حمل به في حال ردة أحد أبويه والآخر مسلم ، قال بذلك الحنفية والشافعية ؛ لأن بداية الحمل كان لمسلمين في دار الإسلام ، وإن ولد خلال الردة .

لكن من كان حمله خلال ردة أبويه كليهما ، ففيه خلاف ، فذهب الجمهور إلى أنه يكون مرتدًا تبعًا لأبويه فيستتاب إذا بلغ (٢) .

إرث المرتد :

اختلف الفقهاء في مال المرتد إذا قتل ، أو مات على الردة على ثلاثة أقوال :
أ - أن جميع ماله يكون فيقًا لبيت المال ، وهذا قول مالك (٣) ، والشافعي (٤) وأحمد (٥) .

ب - أنه يكون ماله لورثته من المسلمين ، سواء اكتسبه في إسلامه أو رده ، وهذا قول أبي يوسف ومحمد .

ج - أن ما اكتسبه في حال إسلامه لورثته من المسلمين ، وما اكتسبه في حال

(١) الحاوي الكبير ، الماوردي ، (٩٢/١٣) .

(٢) الذخيرة ، (٤٢/١٢) ، حاشية الدسوقي (٣٠٥/٤) .

(٣) الذخيرة ، (٤٣/١٢ ، ٤٤) ، حاشية الدسوقي (٣٠٤/٤) .

(٤) الحاوي الكبير ، الماوردي ، (١٦٤/١٣ ، ١٦٥) .

(٥) شرح منتهى الإرادات ، للبهوتي ، (٤٠٢/٣) .

ردّته لبيت المال ، وهذا قول أبي حنيفة ^(١) .
ولا خلاف بينهم في أن المرتد لا يرث أحدًا من أقاربه المسلمين لانقطاع الصلة بالردة .

كما لا يرث كافراً ؛ لأنه لا يقر على الدين الذي صار إليه ، ولا يرث مرتدًا مثله .
ووصية المرتد باطلة ؛ لأنها من القرب وهي تبطل بالردة .

أثر الردّة في إحباط العمل :

قال تعالى : ﴿ وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴾ [البقرة : ٢١٧] .
قال الألويسي تبعاً للرازي : إن معنى الحبوط هو الفساد ، وقال النيسابوري : إنه أتى بعمل ليس فيه فائدة ، بل فيه مضرة ، أو أنه تبين أن أعماله السابقة لم يكن معتدّاً بها شرعاً .

والغالب في رأي الفقهاء أن مجرد الردّة يوجب الحبط ، وبأن الحبوط يكون بإبطال الثواب ، دون الفعل مستدلين بقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَكْفُرْ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ ﴾ [المائدة : ٥] .

أمّا الشافعية فقالوا : بأن الوفاة على الردّة شرط في حبوط العمل ، أخذًا من قوله تعالى : ﴿ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ ﴾ [البقرة : ٢١٧] فإن عاد إلى الإسلام فإنه يحبط ثواب العمل فقط ، ولا يطالب بالإعادة إذا عاد إلى الإسلام ومات عليه ^(٢) .

(١) الميسوط ، السرخسي ، (١٠٠/١٠) .

(٢) الحاوي الكبير ، الماوردي ، (١٤٩/١٣) .

أَهْلُ الْمِثْرَةِ

مِنْ مَنَظُورٍ مَقَاصِدِ الشَّرِيعَةِ

البَابُ الثَّالِثُ

الحفاظ على النسل

ويشتمل على فصلين :

- الفَصْلُ الْأَوَّلُ : الحفاظ على النسل من جانب الوجود (الجانب الإيجابي) .
- الفَصْلُ الثَّانِي : حد الزنى : الحفاظ على النسل من جانب العدم (الجانب السلبي) .



الحفاظ على النسل من جانب الوجود (الجانب الإيجابي)



النسل من أهم مقومات المجتمع الصالح والأمة الصالحة فللإنسان ميزة خاصة عن سائر الحيوانات في النسل ، وهو صلات القربى التي تسمى في الشريعة بالأرحام ، فالأبوة والبنوة والأخوة والأمومة والعمومة ، هذه الصلات التي تقوم بين أبناء الأسرة الصغيرة والعائلة الكبيرة ثم القبيلة ، ثم الشعب هي التي يتوقف عليها وجود أمة صالحة : يترابط أفرادها .

ويظهر هذا واضحا فيما لو تصورنا نسلا إنسانيا يقوم على أساس الشيوعية الجنسية ، حيث ينشأ الطفل لا يعرف أبًا بعينه ولا أخًا ولا عمًا ولا خالًا .

وحفظ النسل لا يقصد به مجرد حفظ النطفة في الرحم ، وإنما يجب أن يتوسع فيه ليشمل كل المعاني الأصيلية الكامنة وراء وجود الأسرة كوحدة أساسية للوجود البشري على هذه الأرض ، وهي أساس عمارته لهذا الكون . .

ولذلك فالنسل الذي نعينه هنا هو النسل الذي شرع الله له من التشريعات ما يجعله نقيًا نظيفًا طاهرًا ؛ ولذلك شرع الزواج وحرم السفاح والزنى ، وجعل للزواج شروطًا ، لا تصح إلا به ، ومن ذلك تحريم مجموعة من النساء الذين يدخلون في دائرة الأرحام ، وهنّ : الأم والبنت والأخت والعمة والخالة ، وبنت الأخ وبنت الأخت وأم الزوجة وبنت الزوجة ، وما يحرمه الرضاع وهو يماثل ما يحرمه النسب ،

لقوله ﷺ : « فَإِنَّهُ يَخْرُومُ مِنَ الرِّضَاعِ مَا يَخْرُومُ مِنَ النَّسَبِ » (١) .

ووضعت الشريعة الإسلامية السمحة الأسس القوية ؛ ليتم هذا النظام على الوجه الأكمل ؛ حتى لا يكون الزواج مبعث قلق وشحناء فتنهار دعائم الأسرة ، ويؤتى بنيانها من القواعد من حيث يراد تدعيمها وتقويتها والحفاظة عليها .

والقربة في جملتها رابطة تستدعي التكريم والاحترام ، وهي إذا كانت قربة وقوية فإنها تتطلب مع ذلك كل معاني العطف والحنو ، فإحلال عاطفة المتعة بدافع الشهوة محل التكريم والاحترام ، فساد في الوضع وانتكاس في فهم معاني الإنسانية ، وليست حياة الإنسان عاطفة تقوم على المادة وللمادة ، ولكنها المعاني الروحية السامية ، وما حبا الله به الإنسان من عقل ، هي التي تنظم حياة الإنسان وتحد من سلطان المادة وتسمو به في مدارج الكمال وتقتضيه رعاية الأسرة ورعاية المجتمع ، ورابطة الزوجية حين تتخطى فيها حدود الله وينحرف بها عن نظام التشريع الإلهي العادل تكون مثار قلق واضطراب ، ومبعث أثره وأنانية يقويها تقارب المصالح ، وتذكي نارها عوامل الحقد والبغضاء ، فتقضي على الوفاق والمودة وعاطفة الرحمة والمحبة ، وتنهار الأسرة من أساسها - تلك هي الحكمة التي من أجلها شرع تحريم النساء المذكورات في الآية الكريمة الخاصة بالمحرمات من النساء ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ وَبَنَاتُ الْأَخِ وَبَنَاتُ الْأُخْتِ وَأُمَّهَاتُ الْأَخِ وَأُمَّهَاتُ الْأُخْتِ وَأَخَوَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ مِنَ الرِّضَاعِ وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ وَرَبِّبَاتُكُمْ أَلَّتِي فِي حُجُورِكُمْ مِنْ نِسَائِكُمْ أَلَّتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَإِنْ لَمْ تَكُونُوا دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَحِيمًا ﴾ [النساء : ٢٣] .

ولم يستثن الله ﷻ من هذا التحريم حالات الضرورة والاضطرار ، كما استثناه في آية تحريم بعض أنواع الأطعمة في سورة البقرة ؛ لأن الحكمة التي اقتضت التحريم في النكاح قائمة في جميع الأحوال والظروف ولا تتخلف مطلقاً ، وحالات الضرورة والاضطرار التي اقتضت الاستثناء في الآية الأخرى لا تتحقق أبداً في تحريم الزواج ،

(١) صحيح سنن النسائي : (٣٣٠١) .

ولا مجال للقياس في هذا الشأن مطلقاً ، ومخالفة الحكم في تحريم الزواج والعقاب عليه فهو مقرر وثابت في نصوص أخرى ؛ لأن الشارع لما قضى بتحريم زواج النساء المذكورات رتب على مخالفة الحكم بطلان هذا الزواج ، وإذن تكون المعاشرة في هذه الحالة زنى ، ويعاقب الفاعل عقاب مرتكب جريمة الزنى وعند من يرى أن العقد شبهة تدرأ الحد المقرر يجب أن يعاقب الشخص بعقوبة تردعه وتزجره ^(١) .

وما أشد حزننا عندما نجد كتب الأصول تقتصر على حرمة الزنى كمثال على هذا الحفظ للنسل ، فقد وضع الله له طريقاً للدوام والاستمرار وهو الزواج ، وحرّم الزنى ومقدماته من أجل المحافظة على هذا الطريق بعيداً عن العبث ، وشرع عقوبات بدون رافة لمن يعبث بحرمة هذا الطريق ويسلك غيره ، متعدياً بذلك ما حده الشرع للمحافظة على النوع الإنساني .

وقد قال الله ﷻ : ﴿ وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ مِنَ الْمَاءِ بَشَرًا فَجَعَلَهُمْ نَسَبًا وَصِهْرًا وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا ﴾ [الفرقان : ٥٤] ، في هذه الآية امتنّ الله سبحانه على عباده بالنسب والصهر ، وعلق الأحكام في الحل والحرمة عليهما ورفع قدرهما ، ومن أجل هذه المنّة كانت المحافظة على النسل من المقاصد الضرورية التي استهدفها أحكام الشريعة الإسلامية ، ومن أجلها شرع الله النكاح وحرّم السفاح : ﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴾ [الروم : ٢١] ، ﴿ وَلَا تَقْرَبُوا الزَّيْفَ إِنَّكُمْ كَانُمْ فَتَحِشَّةً وَسَاءَ سَبِيلًا ﴾ [الإسراء : ٣٢] .

فالولد هو ثمرة الزواج الصحيح ، فينشأ بين أبويه ، فيبدلان في سبيل تربيته والنهوض به والمحافظة عليه النفس والنفس ، أما ولد الزنى فإنه ينسب لأمه ولقومها إذ لا يعرف له أب ، وبذلك ينشأ فاسداً مفسداً مهملاً ، ويصبح آفة في مجتمعه . وإن كان فقهاء الشريعة قد عرضوا لهذا النوع من الأولاد ، وحثوا على تربيته والعناية به ، وأصلوا أحكامه في كتب الفقه تحت عنوان باب اللقيط ؛ ذلك لأنه إنسان لا يسوغ إهماله وتحريم إهانته ، ويجب إحيائه : ﴿ وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا

(١) راجع فتوى دار الإفتاء المصرية التي أصدرها فضيلة الشيخ أحمد هريدي بتاريخ (٣٠ أبريل ١٩٦٦ م) .

أَخِيَا النَّاسَ جَمِيعًا ﴿ [المائدة: ٣٢] ، وذلك ارتقاءً لخيرهِ وافتقاءً لشرهِ .

وإذا كان النسب في الإسلام بهذه المثابة - فقد أحاطه كغيره من أمور الناس - بما يضمن نقاءه ويرفع الشك فيه ، فجاء قول الرسول ﷺ كما رواه البخاري ومسلم عن عائشة : « الْوَلَدُ لِلْفَرَّاشِ وَلِلْعَاهِرِ الْحَجَرُ » ^(١) ، فقرر هذا الحديث الشريف قاعدة أساسية في النسب ، تحفظ حرمة عقد الزواج الصحيح ، وثبوت النسب أو نفيه تبعاً لذلك ^(٢) .

ومن وسائل حماية الأنساب - فوق تحريم الزنى - تشريع الاعتداد للمرأة المطلقة بعد دخول الزوج المطلق بها ، أو حتى بعد خلوته معها خلوة صحيحة شرعاً .

كما حرم الإسلام بنص القرآن الكريم الصريح التبني ، بمعنى أن ينسب الإنسان إلى نفسه إنساناً آخر نسبة الابن الصحيح لأبيه أو أمه ، مع أنه يعلم يقيناً أنه ولد غيره ؛ وذلك صوراً للأنساب ؛ ولحفظ حقوق الأسرة التي رتبها الشريعة الإسلامية على جهات القرابة ، وفي هذا قال الله سبحانه : ﴿ مَا جَعَلَ اللَّهُ لِرَجُلٍ مِنْ قَلْبَتٍ فِي جَوْفِهِ وَمَا جَعَلَ أَزْوَاجَكُمْ أَلْفَى تُظَاهِرُونَ مِنْهُنَّ أُمَّهَاتِكُمْ وَمَا جَعَلَ أَدْعِيَاءَكُمْ أَبْنَاءَكُمْ ذَلِكَ قَوْلُكُمْ بِأَفْوَاهِكُمْ وَاللَّهُ يَقُولُ الْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي السَّبِيلَ ۝ أَدْعَوْهُمْ لِأَبَائِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ فَإِنْ لَمْ تَعْلَمُوا آبَاءَهُمْ فَلِاخْوَتِكُمْ فِي الدِّينِ وَمَوْلَاكُمْ وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ وَلَكِنْ مَا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا ﴾ [الأحراب: ٤ - ٥] ، وبهذا لم يعترف الإسلام بمن لا نسب له ، ولم يدخله قهراً في نسب قوم يأبونه .

ولما كانت عناية الإسلام بالأنساب ، والتحوط لها ، على هذا الوجه بدأ بتنظيم صلة الرجل بالمرأة واختلاطهما ، ووجوب أن يكون هذا في ظل عقد زواج صحيح ، تكرماً لنطفة الإنسان التي منها يتخلق الولد ، قال سبحانه : ﴿ فَيَنْظُرِ الْإِنْسَانُ يَمَّ خُلُقٍ ۝ خُلُقٍ مِنْ مَلَأَ ذَاقِي ۝ يَخْرُجُ مِنْ بَيْنِ الصُّلْبِ وَالتَّرَائِبِ ﴾ [الطارق: ٥ - ٧] ، ﴿ إِنَّا خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ

(١) أخرجه البخاري (٤٠٥٢) .

(٢) والمراد بالفراش : أن تحمل الزوجة من زوجها الذي اقترن بها برباط الزواج الصحيح فيكون ولدُها ابناً لهذا الزوج ، والمراد بالعاهر : الزاني ، والحجر أي : الرجم .

مِنْ نُطْفَةٍ أَمْشَاجٍ ﴿ [الإنسان: ٢] ، ولا تتخلق نطفة الرجل إلا إذا وصلت إلى رحم المرأة المستعد لقبولها ، وقد يكون هذا الوصول عن طريق الاختلاط الجسدي الجنسي ، وعندئذ يكون نسب الوليد من هذا الاتصال موصولاً بأبيه ، متى كان قد تم في ظل عقد الزواج الصحيح ، وقد يكون عن طريق إدخال نطفة الرجل في رحم المرأة بغير الاتصال الجسدي .

ولما كان الهدف الأسمى من العلاقة الزوجية هو التوالد حفظاً للنوع الإنساني ، وكانت الصلة العضوية بين الزوجين ذات دوافع غريزية في جسد كل منهما ، أضحي هذا التواصل والاختلاط هو الوسيلة الأساسية والوحيدة لإفضاء كل منهما بما استكن في جسده ، واعتمل في نفسه ، حتى تستقر النطفة في مكنن نشوتها كما أراد الله ، وبالوسيلة التي خلقها في كل منهما ، لا يعدل عنها إلا إذا دعت داعية ، كأن يكون بواحد منهما ما يمنع حدوث الحمل بهذا الطريق الجسدي المعتاد مرضاً أو فطرة وخلقاً من الخالق سبحانه .

ولذلك كان تلقيح الزوجة بمني رجل آخر غير زوجها ، سواءً لأن الزوج ليس به مني أو كان به ، ولكنه غير صالح ، محرم شرعاً ، لما يترتب عليه من الاختلاط في الأنساب ، بل ونسبة ولد إلى أب لم يخلق من مائه ، وفوق هذا ففي هذه الطريقة من التلقيح إذا حدث بها الحمل معنى الزنى ونتائجه .

ولذات السبب اعتبر الفقهاء إجراء الحمل بأطفال الأنابيب ^(١) ، جائزاً شرعاً ، إذا ثبت قطعاً أن البويضة من الزوجة والمني من زوجها ، وتم تفاعلها وإخصابها خارج رحم هذه الزوجة ، وأعيدت البويضة ملقحة إلى رحم تلك الزوجة ، دون استبدال أو خلط بمني إنسان آخر أو حيوان ، وكان هناك ضرورة طبية داعية لهذا الإجراء ، كمرض بالزوجة يمنع الاتصال العضوي مع زوجها أو به هو قام المانع ، ونصح طبيب حاذق مجرب بأن الزوجة لا تحمل إلا بهذا الطريق ، ولم تستبدل الأنبوبة التي تحضن فيها بويضة ومني الزوجين بعد تلقيحهما ^(٢) .

(١) وصورته أن تؤخذ بويضة الزوجة التي لا تحمل وتلقح بمني زوجها خارج رحمها (أنابيب) ، وبعد الإخصاب والتفاعل بينهما تعاد البويضة الملقحة إلى رحم هذه الزوجة مرة أخرى .

(٢) راجع فتوى دار الإفتاء المصرية التي أصدرها فضيلة الشيخ جاد الحق علي جاد الحق بتاريخ =

وقد ثار تساؤل : لماذا بدأ القرآن بالزانية قبل الزاني ، بينما بدأ بالسارق قبل السارقة ؟ أجب عن ذلك القرطبي بقوله أن حب المال على الرجال أغلب ، وشهوة الاستمتاع على النساء أغلب .

وناهيك عما شرعه الله ﷻ سداً لذريعة الزنى من إيجاب الحجاب ، وإيجاب الاستئذان قبل الدخول ، وتحريم الخلوة بالأجنبية ، وسفر المرأة دون محرم ، وغير ذلك مما شرعه الله ، سداً لذريعة الزنى ، وكل ذلك من أجل الحفاظ على النسل .

وقد شرع الإسلام عقوبات زاجرة شديدة الزجر ، فجعل الرجم عقوبة للزاني المحصن والجلد عقوبة للزاني البكر ، وشرع أيضاً عقوبة رادعة لمن ينشر جريمة الزنى عن طريق سب الأشخاص أو اتهامهم بالزنى ؛ لما في ذلك من تعريف للغافل وهدم لسمعة التنظيف الطاهر .

وهكذا شرع الإسلام طريقاً سليماً لنسل نظيف ، يعرف الإنسان فيه نسبه ونسبته ؛ حتى لا يكون الإنسان في المجتمع مجهول الهوية ، لا يُعرف إلا برقم من الأرقام ، كما هو الحال في مزارع الدواجن والبهائم ، وهكذا قطع الإسلام الطريق على الفساد الأخلاقي الذي يؤدي إلى انتشار الزنى ، وكثرة أولاد السفاح ، فضلاً عما قد ينجم عنه من أمراض جنسية وتناسلية ، والتي نستعرض بعضاً منها فيما يلي :

الأمراض الجنسية :

هي تلك الأمراض التي تنتقل عن طريق الاتصال الجنسي ، أو بملامسة المصاب ، أو أدواته الملوثة ، وتصيب الجهاز التناسلي وما جاوره ، وقد تظهر لها أعراض بعيدة عن المنطقة التناسلية ، وقد تنتقل جراثيمها عن طريق الدورة الدموية إلى أماكن أخرى من جسم المصاب نفسه ، وفي هذه الحالات تؤدي إلى مضاعفات خطيرة وتشوهات أو عاهات وأحياناً إلى الوفاة .

وقد أصبحت الأمراض الجنسية تنذر بالكوارث الخطيرة ، فمئات الملايين من البشر يصابون سنوياً بهذه الأمراض ، ومما يزيد من خطورتها أن إصابة واحدة قد تؤدي إلى العديد من الإصابات ، كما أن العدوى بأحد الزوجين قد تنجني على

الطرف الآخر ، وغالبًا ما ينفرد أحدهما بالعلاج ، وبالتالي تتكرر العدوى .
ورغم أن المجتمعات الإباحية أخذت تصحو من سبات عميق ، بعد أن نخرت تلك الأمراض كيائها ، وباتت تضاعف الجهد للسيطرة عليها ، إلا أن أعداد المصابين في ازدياد مضطرد .

فانعدام الوازع الديني والانحلال الخلقي والتفكك الأسري ، والطفرات الصناعية بما صاحبها من هجرات للعمال من بلادهم واختلاطهم بمجتمعات أخرى ، وازدياد حالات البطالة والفقر ، وعدم المقدرة على الزواج المبكر ، وكثرة حالات الطلاق ، وتعدد وسائل منع الحمل ، كان له الأثر في انتشار الأمراض الجنسية ، ومنها :

١ - مرض فقدان المناعة (الإيدز) (AIDS) ^(١) ^(٢) .

٢ - مرض السيلان (URETHRITIS) ^(٣) .

(١) قرار مجلس مجمع الفقه الإسلامي في دورة مؤتمره الثامن بيندر سيري يجوان ، بروناي دار السلام ، من (١ - ٧ محرم ١٤١٤ هـ الموافق ٢١ - ٢٧ حزيران / يونيو ١٩٩٣ م) ، رقم (٨٢) ، (٨ / ١٣) ، منشور بمجلة المجمع (ع ٨) ، (٩ / ٥) .

(٢) متلازمة العوز المناعي المكتسب ، عُرف مرض الإيدز عام (١٩٨١ م) في الولايات المتحدة الأمريكية حيث اكتشفت حالات المرض بين الشواذ جنسيًا ، ومدمني المخدرات ، وهو يقضي على المناعة داخل الجسم ويقلل القدرة على المقاومة ، فيصبح الجسم فريسة سهلة تغزوه الفيروسات المختلفة ، وغالبًا ما يصاب المريض بالسرطان الخبيث ، والالتهابات المختلفة التي تؤثر على الجسم وتنهكه ونتيجة لذلك يموت المريض ، طرق العدوى : الاتصال الجنسي ، ملامسة إفرازات المصاب عن طريق نقل الدم من المصابين ، عن طريق الحقن الملوثة بالفيروس ، أعراضه : ارتفاع درجة حرارة مع طفح جلدي قرمزي اللون باهت ، نقص مستمر في وزن المصاب وتدهور حالته الصحية ، إسهال مزمن .

(٣) أكثر الأمراض الجنسية انتشارًا وينتقل عن طريق الاتصال الجنسي ، مضاعفاته في الذكور : التهاب مجرى البول وضيقه ، وعسر التبول والضعف الجنسي ، التهاب البربخ أو بالخصية وقد يؤدي إلى العقم إذا كانت الإصابة مزدوجة ، التهاب مزمن بالبروستاتا والخصية المنوية ، وفي الإناث : ألم مزمن بالظهر ، إفراز خفيف في مجرى البول أو المهبل ، وعسر البول ، التهاب بغدة (بارثولين) بجانب المهبل وقد تؤدي إلى خراج بها ، التهاب بقنوات (فالوب) يتبعها ألم أسفل البطن وارتفاع بدرجة الحرارة وقد يؤدي إلى انسداد بالقنوات وإلى العقم ، اضطرابات بالعادة الشهرية ، فقر حاد بالدم (الأنيميا) واعتلال بالصحة ، مضاعفات خارج منطقة الجهاز التناسلي : ورم بالمفاصل والتهابها وتدمير أربطتها وتعطيل حركتها ، التهاب بعضلة القلب والجدار المحيط به ، التهاب بالعين ، خاصة عند الأطفال ، إما بالعدوى المباشرة أثناء الولادة أو باستعمال أدوات المصابة الملوثة ، وقد تؤدي إلى فقدان البصر .

- ٣ - مرض الزهري (SYPHLIS) ^(١) .
 ٤ - مرض الزهري المستوطن (ENDEMIC SYPHLIS) ^(٢) .
 ٥ - مرض الجرب (SCABIES) ^(٣) .
 ٦ - مرض الترايكومونس (TRICHOMONAL INFESTATION) ^(٤) .

(١) عرف في أوروبا في نهاية القرن الخامس عشر ، اكتشفت الجرثومة المسببة له عام (١٩٠٥ م) ، ونتيجة لاكتشاف البنسلين انخفضت نسبة المصابين به ، وهو أساسا مرض أوعية دموية حيث تنتقل الجرثومة عن طريقها لتستقر في أماكن مختلفة من الجسم ، وتحدث بها مضاعفات قد تؤدي إلى الوفاة ، وتنتقل جرثومة الزهري بأربعة طرق هي : الاتصال الجنسي مع المصابين ، وبالملازمة أو بالاحتكاك بالمصاب تحت ظروف معينة كما يحدث عند التقبيل ، من الأم المصابة إلى الجنين عن طريق المشيمة أو مباشرة إلى أطفالها ، ونقل الدم : إذا كان الدم ملوثا بجرثومة المرض ، أعراضه المتأخرة : ظهور طفح جلدي وتقرحات في مجموعات على شكل دائرة غير مصحوبة بألم أو حكة عادة ، وتلدن تحت الجلد ، تتقرح الدرنات وتؤدي إلى تشوهات بالجسم وأكثر الأماكن إصابة هي الوجه والرأس والساقين ، إصابة الأحبال الصوتية ، التهاب مزمن باللسان ، العظام : تضخم بالعظام وتدميرها خاصة عظام الجمجمة ، العين : ضعف قوة الإبصار ، التهاب مزمن بالشبكية والقرحية يؤدي إلى العمى الكلي ، التهابات بالمعدة ، تضخم بالكبد وتجمع السوائل بالبطن وانتفاخه وقيء ، فقر الدم لتكسر كرات الدم الحمراء ونقص بالوزن ، وضيق بالتنفس وصداع وطنين في الأذنان ، وعند الحمل قد يموت الجنين قبل الولادة أو يكون مشوها .
 (٢) تحدث العدوى فيه من مرض الزهري مباشرة وليس عن طريق الاتصال الجنسي وينتقل بالملازمة المباشرة لمكان العدوى ، من استعمال أدوات المصاب ، ينتقل المرض من الحوامل إلى الأجنة ، عن طريق الحشرات ، وأنواع المرض (مرض الباز (YAWS) ، مرض البنتا (PINTA) ، مرض البيجل (BEJEL) .
 (٣) ينقله أحد الطفيليات حيث تخترق أنثى الطفيلي الجلد وتكون نفقا صغيرا تحت الجلد حيث تضع به بيضها حتى يفقس ، ينتشر مرض الجرب بين المجتمعات الفقيرة والأماكن المزدحمة خاصة المعسكرات وأكثر أماكن الجسم إصابة هي منطقة العانة ، الأعضاء التناسلية ، البطن ، الإبط ، منطقة الحزام وبين أصابع اليدين والرسغ ، طرق العدوى : بالاتصال الجنسي أو بالاحتكاك مع المصابين ، استعمال أدوات المصاب وعن طريق بعض الحيوانات . أعراضه : - أشد في الأطفال - حكة شديدة خاصة أثناء الليل ، ظهور خطوط رمادية صغيرة ومتعرجة على الجلد بثور صغيرة وخدوش وهرش شديد ، إذ قد تظهر فقائيع على الجلد وتؤدي إلى خرايج عند التهابها .

(٤) من أكثر الأمراض التناسلية انتشارا ويقدر أن خمس الإناث تصاب به . طرق العدوى : تحدث العدوى عن طريق الاتصال الجنسي مع المصاب . الأعراض في الإناث : سيلان من المهبل وخروج سائل كريه الرائحة ، حرقه بالبول وكثرة التبول ، حكة وتقرحات بالجهاز التناسلي ، الإجهاض ، العقم ، في الذكور : سيلان البول ، ألم عند التبول ، تقرحات بالقضيب ، خروج الدم مع المنى ، مضاعفاته : العقم عند الذكور والإناث ، الإجهاض ، التهاب مزمن بالبروستاتا والحويصلة المنوية .

- ٧ - المرض الحبيبي الأربي المتقرح (GRANULOMA INGUINALE) (١).
- ٨ - مرض الثآليل التناسلية (GENITAL WARTS) (٢) .
- ٩ - المرض الحبيبي للمفاوي (LYMPH GRANULOMA VENERUM) (٣) .
- ١٠ - مرض قمل العانة (PEDICULOSIS PUBIS) (٤) .
- ١١ - المرض الرخوي المعدي (MOLLASCUM CONTAGIOSUM) (٥) .
- ١٢ - المرض الرخوي المعدي (MOLLASCUM CONTAGIOSUM) (٦) .

(١) مرض تناسلي مزمن ، يصيب المنطقة التناسلية ويؤدي إلى تقرحات شديدة ، ينتشر المرض في المناطق الحارة بين المجتمعات الفقيرة ، وإصابات الذكور ضعف الإناث ، ينتقل بالاتصال الجنسي ، الملامسة أو الاحتكاك بمكان الإصابة ، والحمل . الأعراض : ظهور بقع جلدية وحدوث قرحة ، لا تلتئم إلا بعد فترة وتتسع مساحتها بانحداد عدة قروح مما تكون تقرحات نازفة ، تشوهات بالجلد ، وتضخم بالجهاز التناسلي ، وقد تؤدي إلى سرطان بمكان الإصابة ، تضخم بالكبد والطحال .

(٢) الثآليل : جمع ثآلول وهي حبيبات تظهر على ظاهر جلد الإنسان ، وهو مرض يصيب المنطقة التناسلية والدبر ومجري البول وتحدث بها مضاعفات . طرق العدوى : الاتصال الجنسي ، الملامسة المتكررة لمنطقة الإصابة ، عدوى ذاتية إلى أماكن أخرى من جسم المصاب ، وهو نوعان : الأول : بسبب آفات جلدية وفموية ، الثاني : تناسلية ، وقد تؤدي الإصابة الواسعة للغشاء المخاطي للحم واللسان والبلعوم لعدم القدرة على الأكل ويصبح المريض هزيلًا ومريضًا بشدة .

(٣) طرق العدوى : بالاتصال الجنسي ، ويكثر المرض في المناطق الحارة ، ينتشر عادة بين الشواذ جنسيًا ، نسبة إصابة الذكور به أكثر من الإناث ، حيث تظهر فقاعة على الجهاز التناسلي ثم تنقرح ، التهاب بالغدد للمفاوية الأربية يصاحبها ألم في تلك المنطقة وتتعفن الغدد للمفاوية وتنقرح ويخرج منها سائل صديدي خفيف وهذا السائل يكون مصدرًا للعدوى ، انسداد بالأوعية للمفاوية (في مرحلة متأخرة من المرض) مع حدوث تورم وانتفاخ بالذكر وكيس الخصية ، ضيق بمجرى البول ، خراج وناسور بالشرج ، سرطان الشرج .

(٤) مرض يصيب منطقة العانة نتيجة مهاجمة نوع من القمل يؤدي إلى حكة شديدة مع تقرحات بها ، كما أن العدوى قد تصل إلى شعر الصدر أو الإبطين ، يختلف قمل العانة عن قمل الرأس بأنه رمادي اللون وأصفر حجمًا ، طرق العدوى بالمعاشرة الجنسية ، الاحتكاك بالمنطقة المصابة ، استعمال أدوات المصاب مثل المناشف وغيرها .

(٥) ينقل المرض فيروس يؤدي إلى ظهور حبوب على الجلد تحتوي على مادة بيضاء ، أماكن الإصابة : المنطقة التناسلية وعلى الجلد . طرق العدوى : الاتصال الجنسي ، واللامسة والاحتكاك المتكرر لمنطقة الإصابة .

(٦) ينقل المرض فيروس يؤدي إلى ظهور حبوب على الجلد ذات لون أبيض تحتوي على مادة بيضاء . أماكن الإصابة : المنطقة التناسلية وعلى الجلد . طرق العدوى : الاتصال الجنسي ، واللامسة والاحتكاك المتكرر لمنطقة الإصابة .

- ١٣ - مرض رايتير (REITERS DISEASE) (١) .
- ١٤ - مرض بهجت (BEHCET DISEASE) (٢) .
- ١٥ - مرض القرحة الآكلة (CHANCROID) (٣) .
- ١٦ - مرض الخوف من الأمراض التناسلية (٤) .
- ١٧ - مرض الهربس (HERPS PROGENTIALIS) (٥) .

(١) أول من وصف المرض هو برودي عام (١٨١٨ م) ، ولكن أعطى رايتير عام (١٩١٦ م) شرحاً وافياً لأسبابه وأعراضه ومضاعفاته ، ويُسبب المرض أحياناً نوع من الفيروسات التي قد تنتقل عن طريق الاتصال الجنسي الغير مشروع . الأعراض : سيلان من مجرى البول ، والتهاب بالبروستاتا والمثانة البولية ، التهاب بالمفاصل خاصة مفصل الركبة ، التهاب بالعين ، قد يصاحب المرض ارتفاع في النبض وزيادة عدد الكرات الدموية البيضاء ، تقرحات بالعضو التناسلي ، تقرحات باللسان وسقف الحلق ، طفح جلدي وفقاقيع ممتلئة بالصديد خاصة على راحة اليدين والقدمين .

(٢) من أمراض الجهاز التناسلي والفم المزمنة ، غير معروفة السبب ، والتي تؤدي إلى تقرحات وإلى التهابات بالعين ، أول من وصفه العالم التركي (بهجت) ، تتكرر الإصابة به مرة ومرات وقد تستمر لعدة سنوات ، وتحدث الإصابة بالذكور بكيس الخصية والفتحة وبالفخذين .. أما في الإناث فتكون بالشفرات ، كما أن الفم والحنجرة والبلعوم تحدث بها تقرحات ، وقد يؤثر على العين وقد يؤدي إلى فقدان البصر . التهابات المفاصل خاصة مفصل الركبة ، تلف بالمخ .

(٣) ينتقل بالمعايشة الجنسية أو مباشرة بالملامسة للمنطقة المصابة ، أعراضه : ظهور بثور صديدية مؤلمة على الأعضاء التناسلية ثم تتقرح ويزداد عددها بالعدوى الذاتية بانتقال الجرثومة مباشرة إلى مكان آخر من جسم المصاب ، التهاب بالغدد اللعابية الأربية (في منطقة العانة) يتبعها ظهور خراج أو أكثر تتقرح ويخرج منها صديد ، وتشوهات بالجهاز التناسلي .

(٤) تتولد لدى البعض عقدة الخوف من الأمراض الجنسية التناسلية ، خاصة بعد الاتصال غير المشروع ، ويصاب بعدها بحالات من الخوف ، والندم على ما اقترف ، وتصيبه الهواجس ظاناً بأنه أصيب بعدوى الأمراض التناسلية الفتاكة ، خاصة عند قراءة مقالات عن بعض الأمراض التناسلية ومضاعفاتها فيتوقع أن تلك الأعراض تطابق ما لديه من شكوى ، حتى إن لم يكن به أي داء ظاهر الأعراض ، فظهور حساسية بالجلد يتوقع أنه مرض الزهري ، وتتتاب المريض حالة من التشكك وعدم الاستقرار ، ويكون قلقاً يفقد القدرة على التركيز والعمل ، ويأخذ بزيارة العيادات الطبية ، وينتقل من مركز إلى آخر ، ورغم تأكيد الجميع خلوه من أي مرض جنسي أو تناسلي إلا أن ذلك الهاجس والشبح يطارد ويسيطر عليه ، فيبدأ بتناول العديد من المضادات الحيوية لفترات طويلة ، وقد يصاب باعتلال الصحة والاكتئاب .

(٥) عرف مرض الهربس منذ أيام (أبراط) ، ولكن لم توضح تفاصيله الدقيقة إلا بعد القرن التاسع عشر ، يصيب الأطفال دون سن الخامسة خاصة عن الوالدين أو من أقرانهم وذلك مباشرة بملامسة =

١٨ - مرض الفطريات العنقودية (CANDIDIASIS) (١) .

وبناءً على أن من مقاصد الزواج في الشريعة الإسلامية الإنجاب والحفاظ على النوع الإنساني ، وأنه لا يجوز إهدار هذا المقصد ؛ لأن إهداره يتنافى مع نصوص الشريعة ، وتوجيهاتها الداعية إلى تكثير النسل والحفاظ عليه والعناية به ، باعتبار حفظ النسل أحد الكليات التي جاءت الشرائع برعايتها ، فقد قرر مجمع الفقه الإسلامي (٢) ، بشأن تنظيم النسل ما يلي :

أولاً : لا يجوز إصدار قانون عام يحد من حرية الزوجين في الإنجاب .

ثانياً : يحرم استئصال القدرة على الإنجاب في الرجل أو المرأة ، وهو ما يعرف بالإعقام أو التعقيم ، ما لم تدعُ إلى ذلك الضرورة بمعاييرها الشرعية .

= المصابون ، بينما تنتقل العدوى بين الياfecين نتيجة الاتصال الجنسي أو الملامسة مثل التقبيل ، وتختلف أعراضه حسب مكان الإصابة والعمر والجنس ، وتبدأ الأعراض بشعور المريض بوخز أو حكة بمنطقة الإصابة يتبعها احمرار وظهور تقرحات مؤلمة ، ثم تلتهم التقرحات وقد يخمد المرض ثم يكرر العدوى في نفس المنطقة الأولى أو قريباً منها ، قد يظهر بالإناث على فتحة المهبل والشفرات أو عنق الرحم ومجرى البول ويمتد إلى المثانة البولية ، إصابة عنق الرحم قد لا يستدعي انتباه المريضة وفي هذه الحالة ينتقل المرض إلى الطرف الآخر عند المعاشرة الجنسية ، قد يؤدي إلى سرطان عنق الرحم ، وعند الذكور : حدوث تقرحات بالقضيب خاصة بين غير المختونين ، وارتفاع درجة الحرارة وتضخم بالغدد اللمفاوية المجاورة ، التهاب الجدار المحيط بالمخ . مضاعفاته : ندبات وتشوهات ظاهرة في مكان الإصابة ، تضخم والتهاب حاد بالأعضاء التناسلية ، وموت الجنين إذا كانت الأم مصابة ، لهذا تجرى عملية قيصرية عند الولادة إذا ثبت أن الأم تحمل الفيروس ، سرطان القضيب بالذكور ، سرطان عنق الرحم بالإناث .

(١) اكتشف المرض (ولكنسن) عام (١٨٤٩ م) . وأكثره بين الإناث ، ويؤدي أحياناً إلى سيلان من مجرى البول أو التهاب بالقضيب ، خاصة بعد الاتصال الجنسي ، وينتقل بالمعاشرة الجنسية مع المصاب ، وبالعدوى الذاتية . أعراضه في الإناث : ظهور سيلان لونه أبيض من المهبل به قطع بيضاء صغيرة كالجن ، التهاب بالجهاز التناسلي مع حدوث تقرحات يصحبها ألم وحكة شديدة خاصة أثناء الليل ، احتقان بالمجرى التناسلي ومدخل الشفرات وخارجها وتنتشر بقع بيضاء اللون على الجلد تترك سطحا أحمر نازقا عند محاولة إزالتها ، وفي الذكور : التهاب وورم بمقدمة القضيب وتكون الأعراض أشد في غير المختونين وذلك لتركز الفطريات العنقودية تحت جلد الحشفة ، حرقان بالعضو خاصة عند التبول وبعد الجماع .

(٢) قرار مجلس مجمع الفقه الإسلامي المنعقد في دورة مؤتمره الخامس بالكويت من (١ - ٦ جمادى الآخرة ١٤٠٩ هـ الموافق ١٠ - ١٥ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٨ م) ، رقم : ٣٩ (٥ / ١) منشور مجلة المجمع (ع ٤) ، (٧٣ / ١) .

ثالثاً : يجوز التحكم المؤقت في الإنجاب بقصد المباحة بين فترات الحمل ، أو إيقافه لمدة معينة من الزمان ، إذا دعت إليه حاجة معتبرة شرعاً ، بحسب تقدير الزوجين عن تشاور بينهما وتراضٍ ، بشرط أن لا يترتب على ذلك ضرر ، وأن تكون الوسيلة مشروعة ، وأن لا يكون فيها عدوان على حمل قائم .

الشنوذ :

الشنوذ في اللغة : مصدر شَذَّ يشذُّ شذوذاً إذا انفرد عن غيره ، والشاذُّ : المنفرد عن غيره ، أو الخارج عن الجماعة ، ومن الثَّاسِ خلاف الشَّوِيِّ ، وعن اللَّيْث : شَذَّ الرَّجُلُ : إذا انفرد عن أصحابه ، وكذا كُلُّ شيءٍ منفرد فهو شاذٌّ ، ومن ذلك اللُّواط ^(١) ، ويسمى فاعله خليع أو شاذ ، (Homosexual Gay) ، والسحاق ^(٢) ، وتسمى فاعلته سحاقية (Lesbian) .

وتسمية اللواط أصبحت تسمية غير سليمة ، فنحن نقول الحنفية أو المالكية أو الشافعية نسبة إلى أصحاب المذاهب ، فهذه التسمية توحي أن لوطاً ~~الحنفي~~ هو صاحب هذه الطريقة أو هذا المذهب ، وبالتالي فهو من أول الفاعلين ، وليس مستكراً لفعل قومه .

(١) اللُّواط لغةً : إتيان الذكور في الدُّبر ، وهو عمل قوم نبيِّ الله لوط ~~عليه السلام~~ ، يقال : لاط الرجل لوطاً ولاوط ، والمشكلة في لفظ اللواط أنه فور الحديث عنه يتبادر إلى الذهن فوراً الفاعل دون المفعول فيه . واصطلاحاً : إدخال الحشفة في دبر ذكر ، وحكمه حكم الزنى عند جمهور الفقهاء وذلك لأخطاره ، حيث يترتب عليه القضاء على الحيوانات المنوية وإضعافها فيصبح المرء عقيماً ويتمزق المستقيم ، وتختلف عضلاته فيفقد المفعول به قدرته على التحكم في البراز فيخرج دون إرادته ، واللواط هو السبب الرئيسي للأمراض الجنسية الفتاكة ، وقد ذهب العلماء في تعليل هذه الظاهرة مذاهب شتى ، فعزاها بعضهم إلى أسباب بيولوجية ذات علاقة بالهرمونات الجنسية ، وعزاها بعضهم الآخر إلى أسباب نفسية ، وقد جرت محاولات لمعالجة هذا الشنوذ جراحياً حيناً ، وغدياً حيناً آخر ، ولكن من غير نجاح ملحوظ ، ومن أجل ذلك يلجأ اليوم إلى معالجته بطرائق الطب النفسي .

(٢) السَّحاق والمساحقة لغةً واصطلاحاً : فعل النساء بعضهنَّ بعض ، وكذلك فعل المجبوب بالمرأة يسمى سحاقاً ، فالفرق بين الزنى والسَّحاق ، أن السحاق لا إيلاج فيه ، وهو حرام بإجماع علماء الأمة وذلك لأخطاره حيث يترتب عليه القضاء على الرغبة بالرجال وإضعافها فتصبح الأنثى شاذة ولا تكفي بالرجل ، فهو اشتها المماثل بين الإناث ، والمصطلح الإنكليزي مشتق من اسم جزيرة (لسبوس) اليونانية حيث عاشت الشاعرة (سافو) ومارست - فيما زعموا - الحب الشاذ على رأس مجموعة من النسوة اليونانيات .

فاشتقاق الفعل من اسم لوط خطأ رهيب ، لم يكن ينبغي أن نتردى فيه ^(١) .
فيجب على الأقل أن نقول كما يقول الغرب سودومي (Sodomy) ، أو
(Homosexual) أو الجنسية المثلية .

ولا يمكن اعتبار الشذوذ الجنسي فطرة في بعض الناس قد جبلوا عليها ، فيقول
الشيخ القرضاوي : « هذه الرذيلة لم تُر قبل قوم لوط ؛ فنرى القرآن يقول : ﴿ وَلُوطًا
إِذْ قَالَ لِاقْوَمِهِمْ إِنَّكُمْ لَأْتُونَ الْفَحِشَةَ مَا سَبَقَكُمْ بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِنْ
الْعَالَمِينَ ﴾ [النكبات : ٢٨] ، فهم الذين ابتكروه ؛ ولذلك ظلت البشرية قرونًا - والله
أعلم بها - لم يحدث فيها هذا الأمر ، فهؤلاء هم الذين ابتكروا هذه الفاحشة ، وقد
جاء رسولهم ونهاهم عن هذا الأمر نهيًا شديدًا في غاية الغلظة ، فعاقبهم الله ﷻ ،
وطهر الأرض من شرهم .

فالشذوذ يطلق على السلوك المنبعث من ففة غير سائدة ، أي قلية ؛ لأن الطبيعي
هو ما يمارسه الكثرة أو الأغلبية ، فإذا انتشر عمل قوم لوط بين عامة المجتمع ، فهل
يصح أن نقول ذلك هو الطبيعي ، والمعاشرة الزوجية هي الشذوذ لأنها عمل الأقلية ،
فالعبرة هي بتحقيق الأهداف التي وجد من أجلها الفعل ، فإن كان لا يحققها فهو
شاذ ، فالعقوبة متى خالفت غرضها ، وهو الزجر والإصلاح ، فأصبحت تافهة
لا جدوى منها ، أو قاسية مغالى فيها ، فهي شاذة يجب التوقف عنها فورًا .
وكلمًا زاد الشذوذ كلما قلَّ النسل وضعف ، لعزوف الرجال والنساء عن المعاشرة ،
وبالتالي الحمل والإنجاب ، وهي نفس نتيجة الزنى ، التي يحرص فيها الزناة على عدم
الإنجاب ، حتى لا يفتضح أمرهم .

والمجتمع الغربي حاليًا لا يختفي فيه الشواذ ولا الشذوذ ، بل يجاهرون بفعله
علنًا ، ويدعون بلا كلل أو ملل إلى أهمية الاعتراف لهم بحقهم فيه ، وقاموا بتنظيم
المسيرات والمظاهرات الحاشدة ، وأقاموا الأندية ، وأصدروا الصحف ، وأنتجوا أفلام
تتناول أوضاعهم ، وتشرح شذوذهم ، وفرضوا أنفسهم على المؤتمرات ، بل فرضوا
أنفسهم على مجلس الكنائس العالمي .

(١) راجع المؤلف القيم : المعالجة القرآنية للجريمة ، لأستاذنا الدكتور / أحمد المجدوب ، رئيس قسم
الجريمة بمركز البحوث الاجتماعية والجنائية .

وقد أصدرت الفاتيكان يوم الخميس (٣١ / ٧ / ٢٠٠٣ م) ، تقريرًا رسميًا موقعًا عليه من جون بول الثاني بابا الفاتيكان ، تضمن ثمانية عشر بندًا ، بعد مقدمة قصيرة حول تفشي انتشار الرذيلة بصورة شديدة في المجتمعات الغربية ، وخاصة الكاثوليكية منها ، حتى أصبحت ظاهرة تحتاج إلى الدراسة ، إذ تلاحت أخبار عديدة ومستمرة ، نشرتها الصحافة الأوربية والأمريكية بصورة مكثفة ، حول عشرات الفضائح التي مورست داخل الكنائس عمومًا ، والكاثوليكية على وجه التخصيص ، من سحاق ولواط ، وزواج مثلي ، وتعدي على الأطفال ، ارتكبتها قسوس وراهبان وراهبات ، حتى اضطرت بعض الكنائس للاعتراف بهذه العلاقات السيئة .

وقد تطور الأمر في الشهور الأخيرة ، حيث نوقشت في الأوساط الدينية الغربية إمكانية إصدار تشريعات قانونية لحماية مرتكبي هذه الجرائم من أي عقاب كنسي أو مدني ، واعتبارها ممارسة أخلاقية قانونية ، خاصة وقد أصبحت لهم اتحادات ومنظمات منتشرة في العديد من بلاد العالم ، وتلقى تأييدًا واسعًا من عشرات المؤسسات والمنظمات الدولية ، في إطار ما يسمى بالمجتمع المدني وحماية حقوق الإنسان ، على غرار ما حدث في كندا مثلاً .

فقال الفاتيكان في وثيقته أنه من المستحيل قبول اتحادات الشواذ ، لتكون متساوية في الحقوق ، ولو بقدر ضئيل مع خطة الله في الزواج والعائلة ، ولا يمكن الإقرار بها تحت أي ظرف ، باعتبارها فساد خطير ، وآثام غير مرئية ، بعكس العفة .

وأنه إذا كانت الحكومات الغربية تمارس تسامحًا فعليًا مع هذه الاتحادات ، فإن ذلك لا يعد اعترافًا قانونيًا ، وليس من الصحيح أن يُستغل التسامح لخدمة أيديولوجيات سياسية بنشر طبائع منحلة الأخلاق ، تحرم الشباب من ممارسة دفاعاتهم الفطرية ضد هذه الظاهرة الفاسدة ، ويفرض عليهم أفكارًا خاطئة للممارسات الجسدية الصحيحة من خلال الزواج ، الذي أصبح يحارب من هذه الاتحادات كما لو كان شرًا ، مما يهدد سلامة المجتمع الحاضر والأجيال القادمة ، وهو ضد حقيقة التوالد وبقاء البشرية .

ونبهت الوثيقة إلى أهمية مواجهة هذه الاتحادات الشاذة ، والتي تسعى لإعادة تعريف الزواج ، واقتراح قوانين جديدة لتنظيمه ترفض التوالد وتربية الأطفال ، وتعلن

الحرب على الزواج القانوني والديني .

وطالبت الوثيقة كل الساسة والمفكرين وأصحاب القلم ووسائل الإعلام والمؤسسات الدينية الكاثوليكية أن تعلن رفضها للتشريع القانوني ، وأن ترفض علنيًا الاعتراف بهذه الاتحادات كليًا ، ولا تسمح بأي حقوق لها ، حماية لميراث الإنسانية ، واعتبارها قوانينًا ظالمة تتصادم والصالح العام للشعوب .

وإن كان ذلك رد فعل لما يمارسه الشواذ من ضغط لتمكينهم من ممارسة شذوذهم ، مما دفع بعض الحكومات إلى الاعتراف لهم بذلك ، فعدلت مفهوم الأسرة الذي وضعته الأمم المتحدة ، من أنها رجل وامرأة ، وما قد ينبجا من أولاد ، لتجعله أي شخصين يقيمان معًا ، بغض النظر عن نوعهما ، وقد فرضت الولايات المتحدة ذلك التعريف على الدول التي شاركت في المؤتمر الدولي للسكان ، الذي عقد اجتماعاته في القاهرة في (١٩٩٥ م) ، لولا الجهود الهائل الذي قامت به الدول الإسلامية من التصدي لذلك ، فباءوا بفشل ذريع ، إلا أنهم أعادوا الكرة في العام التالي ، في المؤتمر الدولي للمرأة ، الذي عقد في بكين حيث تصدت لهم الدولة المضيفة ذاتها ، فضلًا عن الدول الإسلامية .

وقد تسببت محاكمة الحكومة المصرية لمجموعة من الرجال الذين تم اتهامهم بممارسة الشذوذ الجنسي في ردود أفعال عالمية شديدة حيث اتهمت الحكومة المصرية بأنها لا تحافظ على حقوق الإنسان .

وتحريم الزنى في الإسلام يقوم على أساس المحافظة على العفة الجنسية كخلق كريم ، وقيمة دينية ، واجتماعية وفضيلة في حد ذاتها ، مع الرغبة في الحفاظ على النسل والأنساب من الاختلاط ، والحفاظ على كيان الأسرة فتحرم أي علاقة جنسية خارج نطاق رباط الزوجية ، فالمسلمون مطالبون بالحفاظ على فروجهم ﴿ إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ ﴾ [المؤمنون: ٦] ، أما الزنى في القانون الوضعي فعلةٌ تحريمه هو المحافظة على الحرية الجنسية ، كجزء من الحرية الفردية ، مع تحريم ما يخرج عن واجب الإخلاص الواجب توافره فيما بين الزوجين .

فالجنس غرضه الأساسي والوحيد هو التناسل والتناكح لعمارة الأرض ، التي استخلف الله فيها البشر ، وليس الاستمتاع المجرد من أي غاية ، لكن لماذا اقترنت

العملية الجنسية بالمتعة ، الجواب على ذلك :

أولاً : لتحقيق السكنى والمودة والرحمة ، التي هي من آيات الله في الزواج .

ثانياً : للتخفيف مما يصاحب العملية الجنسية من إرهاق .

وعلى ذلك فالإسلام حرم كل العلاقات الجنسية المشبوهة ، اعتباراً لأثارها الاجتماعية والنفسية الخ ، وذلك في فترة لم يكن معروفاً فيها إلا الزنى . أما الآن فقد أفرز الواقع العملي العديد من السلوك الجنسي غير الطبيعي ، فما هي الأمراض والعلل الجنسية الناجمة عن السلوك الشاذ في التصرف ؟ هذا ما سنحاول إلقاء الضوء عليه فيما يلي :

الاضطرابات الجنسية (Sexual Disorders) :

تنقسم الاضطرابات الجنسية إلى مجموعتين أساسيتين :

- الشذوذ الجنسي (Paraphilias) ^(١) .

- اختلال الوظيفة الجنسية (Sexual Dysfunctions) :

أولاً : الشذوذ الجنسي : أو انحرافات السلوك الجنسي (Paraphilias or Sexual

: Deviations)

وتشمل :

- الغلمانية أو الاشتهاء والولع بالأطفال (Pedophilia) ^(٢) .

(١) هناك لقب « فويا الشذوذ الجنسي » ، Homophobe ، يُلقب به جميع من لا يتقبلون أو لا يتحملون الشذوذ الجنسي ، فقديماً كان الحديث عن الشذوذ همساً وكانت مقاومته عالية الصوت ، لكن بعد تقنين هذه الأوضاع الشاذة أصبح الشاذ هو الأعلى صوتاً ، وأصبح المقاوم له لا يستطيع أن يصرح بذلك ، ولا اعتبر مخالفاً للقوانين متتهكاً للحريات .

(٢) يتميز هذا الاضطراب بوجود حفزات جنسية شديدة ، أو خيالات جنسية مثيرة ، مرتبطة بالأطفال غير البالغين الذين تقل أعمارهم عن ١٣ سنة ، وتكرر لمدة لا تقل عن ستة شهور للمضطرب الذي لا يقل عمره عن ١٦ سنة ، ولا يقل فارق السن بين المضطرب والضحية عن ٥ سنوات ، ويولع المضطربون بالأطفال من الجنس المقابل أكثر من ميلهم للأطفال من نفس الجنس ، ويفضلونهم بين الثامنة والعاشر من العمر ، وقد تكون الممارسة الشاذة بتعرية الطفل والنظر إليه مستمنياً في وجوده أو ملامسة الطفل وتقبيله ، =

- التوثين أو الفيتيشية (Fetishism) ^(١) .
- التحكك أو التحرش (Frotteurism) ^(٢) .
- السادية الجنسية (Sexual Sadism) ^(٣) .

= وفيما عدا حالات السادية ، يكون المضطرب كرميًا وملفتًا لانتباه الطفل واهتمامه وطاعته ومنعه من الكشف عما يحدث من ممارساته للآخرين ، وهذا الاضطراب يبدأ غالبًا في سن المراهقة ، ويصبح الأمر مزمنًا خاصة فيمن يولعون بالأطفال الذكور .. ويتم العلاج على الإخصاء الكيماوي بإعطاء هرمون يقلل من فرز الهرمونات الذكرية ، مع العلاج النفسي والعلاج بجلوسات الكهرباء بعد تنشيط الذاكرة وتوصيل الجاني إلى اللذة ليلظ أثر الكهرباء وألمها مرتبطًا بالتفكير في السلوك الشاذ .

(١) أو البدية وترجمتها التقديس الأعمى ، وهو انحراف قوامه إشباع الرغبة الجنسية من طريق الانجذاب المرضي اللاعقلاني إلى أجزاء من الجسد غير ذات صلة في الأصل بتلك الرغبة ، كالقدم مثلاً ، أو إلى شيء من الأشياء بعينه ، سواء أكان ذلك الشيء قبة ، أو حذاء ، أو جوربًا ، أو خصلة شعر ، أو منديلًا أو ثوبًا تحبها ، وهذا الانحراف يكاد يكون مقصورًا على المجتمعات الغريبة ، وعلى الذكور من أبناء تلك المجتمعات دون الإناث ، فهو تكرار استخدام أشياء غير حية للحصول على إثارة جنسية - إلا إذا كان الشيء مخصصًا للإثارة الجنسية - مثل ملابس النساء ، أو متعلقاتهن من الأحذية أو الجوارب . وقد يشمل النشاط الجنسي الوثن وحده ، كما في حالة الاستمناء ، أو يدمج الوثن في ممارسة جنسية بأن يطلب من شريكه ارتداء شيء معين ، ويبدأ هذا الاضطراب من الطفولة ، ويصبح مزمنًا .

(٢) يقول أكثر الخبراء بأن السبب في هذا السلوك وجود قضايا دنيئة تعلقت بطفولة التحكك وهو عادة شخص سلبى بمنزل تجعله يقوم بسلوك فيه لمسات أو تدليك فردي بطريقة جنسية ضد شخص غير قابل لها ، في أماكن التجمعات مثل حافلة مزدحمة أو قطار الأنفاق ، فيتميز هذا الاضطراب بحك الذكر قضيه في جسد الأنثى المرتدية لكامل ثيابها للحصول على اللذة الجنسية ، وغالبًا يكون التحكك هو مصلره الوحيد للحصول على اللذة ، أما الضحية فيتم اختياره على أساس الجاذبية الجنسية ، ويكون التحكك في فخذ الضحية أو مقعدته مع تخيل علاقة جنسية معه ، وعادة يبدأ اضطراب التحكك في سن المراهقة ويقل بعد سن ٢٥ .

(٣) السادية هي القسوة المفرطة أو الابتهاج بالقسوة ، وتنسب إلى الماركيز دي ساد الفرنسي من القرن الثامن عشر ، والذي تم حبسه مرات عديدة لأفعاله العنيفة خلال ممارسته الجنس مع النساء ، ويفسر هذا الاضطراب تحليليًا بأنه دفاع ضد خوف الخصاء ، ويميز هذا الاضطراب حفزات متكررة ، أو خيالات ، من إنزال الإيذاء البدني أو النفسي بالشريك في العملية الجنسية ، أو مع شريك مازوكي يوافقهم بل ويستمتع من الإيذاء ، والأفعال السادية أو الخيالات قد تشمل إكراه الضحية على الركوع أو تغطية وجهه أو ضربه أو صغفه بالكهرباء أو اغتصابه أو خنقه أو تشويهه أو قتله ، توجد الخيالات من الطفولة ، لكن ممارسة الأنشطة تبدأ من بداية الرشد ، وعندما يرتبط الاضطراب بالشخصية المضادة للمجتمع أو السيكوباتية فإنه يصبح خطرًا وقد يقتل ضحيته .

- المازوكية الجنسية (Sexual masochism) ^(١) .
- تحول الزي أو توثين انحراف الملابس (Transvestic Fetishism) ^(٢) .
- الاستراقية أو التبصص (Voyeurism) ^(٣) .
- الاستعراضية أو الاستعراضية أو الافتضاحية (Exhibitionism) ^(٤) .
- الشذوذ غير المصنف (Paraphilia Not Otherwise Specified) مثل :
 - * الإثارة الجنسية (الدعارة) بالتليفون (Telephone Scatologia) .
 - * الجثمانية (Necrophilia) ^(٥) .
 - * شذوذ الولع بجزء من الجسم (Partialism) .
 - * الحيوانية أو شذوذ الولع بالحيوانات (Zoophilia) ^(٦) .
 - * شذوذ الولع بالبراز (Coprophilia) .

(١) الماسوشية أو المازوكية أو المازوخية مشتقة من اسم ليوبولد فون زاكر مازوك (Sacher-Masoch) الروائي النمساوي (١٨٣٦ - ١٨٩٥م) الذي تكشف نفر من شخصياته الرئيسية عن هذا الانحراف ، وهي التمتع بالألم عند استقباله من الآخر ، بحيث أن صاحبها لا يصل لقمة اللذة الجنسية إلا بالضرب بالكراباج أو التقييد بالسلاسل وما شابه ، فهي انحراف جنسي يتلذذ فيه المرء بالتعذيب الجسدي والإذلال النفسي اللذين ينزلهما به محبوبه ، أي التلذذ بالاضطهاد .

(٢) ويتميز هذا الاضطراب بوجود حفز جنسي شديد ، أو خيالات مثيرة جنسية ، تعصيب الذكور الطبيعيين في ممارسة حياتهم الجنسية ، وتكون هذه الخيالات مرتبطة بالرغبة في ارتداء ملابس النساء ، أو سرقة الملابس الداخلية النسائية وباقي متعلقاتها ، ويفسر الخبراء هذا السلوك بحدوث صدمة جنسية شديدة أثناء الطفولة أو حدوث تجربة جنسية هامة أثناءها ، فالمصاب بهذا الاضطراب يكون من الرجال عاشقي ارتداء ملابس الحريم (Cross Dressers) ، ووضع مساحيق التجميل على الوجه ، وارتداء الثدي الصناعي ، والأحذية ذات الكعب العالي ، والغريب أن الكثير منهم غير شاذ جنسياً ، ولكن ربما شاذين عقلياً أو نفسياً ، بل ويعيشون حياة عائلية وجنسية ناجحة ومستقرة مع زوجاتهم .

(٣) ومنه اختلاس النظر للنساء ، أثناء خلع ملابسهن في المحلات العامة ، وترجمته اختلاس النظر من ثقب .

(٤) المباهاة ، انحراف يكاد يكون مقصوراً على الذكور يتميز بنزوع المرء إلى كشف عورته ، والوقوف أو السير عارياً ، بطمع الاستمرائي أو الافتضاحي عادة ، في أن يبدى الشخص المتعري من أجله ارتكاسات أو ردود فعل انفعالية ، كالاشمئزاز أو الذعر ، فهو قيام الشخص بكشف أعضائه التناسلية وعرضها على غريب جاهل .

(٥) أو شذوذ اشتها الموتى (Gerontophilia) أو عشق الجثث ، وهو انجذاب مرضي نحو الجثث .

(٦) أو (Animalism) الولع بالحيوان (هوس موافقة الحيوان) ، وهي جاذبية جنسية من إنسان إلى حيوان .

- شذوذ الولع بالبول (Urophilia) .
- شذوذ الولع بالحقن الشرجية (Klismaphilia) .
- ثانياً : اختلال الوظيفة الجنسية (Sexual Dysfunctions) ويشمل :
 - ١ - اضطرابات الرغبة الجنسية (Sexual Desire Disorder) .
 - ٢ - نقص الرغبة الجنسية (Hypoactive Sexual Desire Disorder) .
 - ٣ - تجنب اللقاء الجنسي (Sexual Aversion disorder) .
 - ٤ - اضطرابات الألم الجنسي (Sexual Pain Disorder) وتشمل :
 - تقلص المهبل (Vaginismus) .
 - اضطرابات التعرف الجنسي (Gender Identity disorder) .
 - ألم الجماع (Dyspareunia) ^(١) .
- اضطرابات الإثارة الجنسية (Sexual Arousal Disorder) وتنقسم إلى :
 - اضطراب الإثارة الجنسية لدى الأنثى (Female Sexual Arousal Disorder) .
 - اضطراب الإثارة الجنسية لدى الذكر (العنة) (Male Erectile Disorder) .
- اضطرابات الذروة الجنسية (Orgasmic Disorders) مثل :
 - اضطراب الذروة لدى الأنثى (Female Orgasmic Disorder) .
 - اضطراب أو نقص الذروة الجنسية لدى الذكر (Male Orgasmic Disorder) .
- سرعة القذف (Premature Ejaculation) .
- ٥ - اضطرابات جنسية أخرى غير مصنفة مثل :
 - كُرب ما بعد الجماع (Postcoital Dysphoria) .

(١) والذي يؤدي للإصابة بالبرود الجنسي (Frigidity) ، وهو اضطراب يتعلق بالإثارة الجنسية عند كل من الرجل والمرأة ، وهي الحالة التي يكون فيها الشخص غير قابل للاستثارة جنسياً ، وبالتالي عدم القدرة على ممارسة الاتصال الجنسي ، وترجع أسبابه إما لعوامل نفسية ، مثل التعرض للضغوط أو الصراع مع الطرف الآخر ، والخوف وقلة المعرفة عن ميكانيكية الاتصال الجنسي ، القلق وكل هذه العوامل تأتي معها مضاعفات أخرى من الإصابة بالإحباط ، والشعور بالذنب لعدم القدرة على التجاذب الجنسي ، أو لعوامل فسيولوجية مثل نقص إفرازات هرمون الإستروجين بسبب انقطاع الطمث ، أو خلل في التركيب الفسيولوجي لجسم المرأة .

- الدونجوانية (Don Juanism) .
 - الغلظة النسوية (السودة) (Nymphomania) .
 - الجنسية المثلية غير المتوافقة مع الذات (Ego-dystonic Homosexuality) ^(١) .
- كل هذه الأنواع من السلوك الشاذ ، وما يترتب عليها من أمراض واضطرابات جنسية ، ولا زال العالم لا يتردد ، فما بالنا وقد ظهر هناك أنواع أخرى مختلف على تصنيفها مثل : زنى المحارم ، وعمليات التحول الجنسي ^(٢) ، وممارسة الجنس في الحروب (sex in war) ، وهو ما ظهر في المآسي والانتهاكات التي حدثت في سجون العراق وأفغانستان وجوانتنامو مؤخرًا .

الزنى والإنترنت :

من أكثر التغيرات الهامة التي جاء بها عصر المعلومات وتقنياته هي شبكة المعلومات العالمية ، الإنترنت ، فقد أصبح فجأة فعل أشياء بطرق مختلفة وجديدة أمرًا ممكنًا ، وأصبح من غير الممكن إيقاف انتشار المعلومات ، لكن المعلومات ليست دائمًا لهدف المعرفة ، ولكنها أيضًا لنشر الفحش والقذارة ، والتي ينشرها أناس يريدون تدمير تنمية ونهوض المجتمعات الإنسانية ، بما في ذلك الأمة المسلمة .

إنكم ستفاجؤون عندما تعرفون أن ٥٠٪ من التعاملات المالية عبر الإنترنت في مجال المنتجات الإباحية ، وبينما نحن المسلمين نغطي عوراتنا بكل طاعة وأتباع لدينا ، فإننا نَجْمُ لتزليل أفحش الصور والأفلام من الإنترنت ، وتتهدد أخلاقنا وأخلاق أطفالنا والأجيال القادمة ؛ حتى يصبح اعتناقنا للإسلام بلا معنى ، ولا نعلم عن التقنيات أو الأساليب التي نواجه بها ذلك .

(١) هو عدم رضا الشخص عن اتجاهه الجنسي ، بحيث يسبب له ألمًا نفسيًا شديدًا ، وهو مرض مذكور في قائمة الاضطرابات النفسية في الكتيب التشخيصي والإحصائي للاضطرابات النفسية (Manual of Mental Disorders Diagnostic and Statistical) ، والذي يُعتبر المصدر الرئيسي لتشخيص الاضطرابات النفسية في أمريكا وفي أغلب دول العالم ، وذلك بعد أن تم حذف مرض الشذوذ نفسه كاضطراب نفسي من الكتيب التشخيصي في عام (١٩٧٣ م) كأثر لضغوط جمعيات الشواذ جنسيًا .

(٢) وذلك للتحويل من ذكر إلى أنثى والعكس ، لمن يسمى الخنثى أو المرأة الرجل أو مزدوج الجنس أو الجنس الثالث (Shemale, Transsexuals) ، وهو رجل وامرأة في جسد واحد ، ولها صدر كبير وجسم أنثى متكور ، وجلد أملس خالي من الشعر ، مع وجود قضيب .

وقد حارب الإسلام الزنى تدريجيًا ، حيث نزلت آيات في مكة تحذر منه ، ولم تشرع له عقوبة هناك ، فمدح الله في سورة الفرقان عباد الرحمن الذين يبعدون عن الزنى : ﴿ وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ ﴾ [الفرقان : ٦٨] ، كما قرّر في سورة الإسراء أنها فاحشة : ﴿ وَلَا تَقْرَبُوا الزِّنَىٰ إِنَّكُمْ كَانُمْ فَاحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا ﴾ [الإسراء : ٣٢] .

وفي سورة النور التي نزلت في أعقاب غزوة بني المصطلق حرم الزنى وشرع عقوبة رادعة له ، ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ وَلَا تَأْخُذْكُم بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَشَهِدَ عَلَيْهِمَا طَائِفَةٌ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [النور : ٢] . واعتبر الزنى جريمة جنائية يجب العقاب عليها .

ولمعرفة ما الذي فعله الإسلام للحفاظ على النسل ، يجب أن نتعرض بالتفصيل لحد الزنى - وفقًا لما جاء بالموسوعة الفقهية الكويتية - ونعرض للمذاهب المختلفة حوله :

حَدُّ الزَّنى : الحفاظ على النسل في جانب العدم (الجانب السلبي)



الزَّنى (بالقصر) : الفجور ، وهذه لغة أهل الحجاز ، وبنو تميم يقولون : زنا (بالمد) زناء : ويقال : زانى مزاناةً ، وزناءً بمعناه .

وشرعاً : عرفه الحنفية ^(١) بتعريفين : أعم ، وأخص .

فالأعم : وهو الزنى اللغوي يشمل ما يوجب الحد وما لا يوجبه ، وهو وطء الرجل المرأة في القبل في غير الملك وشبهته ، فإنَّ الشرع لم يخص اسم الزنى بما يوجب الحد منه بل هو أعم ^(٢) .

والموجب للحد منه بعض أنواعه ، وقال النبي ﷺ : « إِنَّ اللَّهَ كَتَبَ عَلَى ابْنِ آدَمَ حَظَّهُ مِنَ الزَّنا أَدْرَكَ ذَلِكَ لَا مَحَالَةَ ، فَرْنَا الْعَيْنَ النَّظْرُ ، وَزْنَا اللِّسَانَ الْمَنْطِقُ ، وَالتَّنْفُسُ تَمْنًى وَتَشْتَهَى ، وَالْفَرْجُ يُصَدِّقُ ذَلِكَ كُلَّهُ وَيَكْذِبُهُ » ^(٣) .

والمعنى الشرعي الأخص للزنى : وهو المعنى الشرعي له وهو ما يوجب الحد ، وهو « وطء مكلف ، طائع ، مشتهاة ، حالاً أو ماضياً في قبل ، خال من ملكه وشبهته ، في دار الإسلام ، أو تمكينه من ذلك ، أو تمكينها » .

(١) المبسوط ، السرخسي ، (٥٥/٩) .

(٢) نصت المادة (١١٦) من مشروع قانون العقوبات الإسلامي المصري على أنه : يقصد بالزنى كل وطء بين رجل وامرأة بالغين في غير زواج صحيح ولا شبهة زواج .

(٣) أخرجه البخاري (٥٨٨٩) .

وعرفه المالكية^(١) : بأنه وطء مكلف مسلم فرج آدمي لا ملك له فيه بلا شبهة تعمداً .
وهو عند الشافعية^(٢) : إيلاج حشفة أو قدرها في فرج محرم لعينه مشتبهى طبعاً بلا شبهة .

وعرفه الحنابلة^(٣) : بأنه فعل الفاحشة في قبل أو في دبر .
والزنى حرام ، وهو من أكبر الكبائر بعد الشرك والقتل .

قال الله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ۖ يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِ مُهْكًا ۖ إِلَّا مَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَالِحًا فَأُولَٰئِكَ يُبَدِّلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا ۖ ﴾ [الفرقان : ٦٨ - ٧٠] .
وقال تعالى : ﴿ وَلَا تَقْرَبُوا الزِّنَىٰ إِنَّهُ كَانَ فَحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا ۖ ﴾ [الإسراء : ٣٢] .
قال القرطبي : قال العلماء : قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَقْرَبُوا الزِّنَىٰ ﴾ أبلغ من أن يقول : ولا تزنوا ، فإن معناه لا تدنوا من الزنى .

وروى عبد الله بن مسعود قال : سألت رسول الله ﷺ : أي الذنب أعظم عند الله ؟ قال : « أَنْ تَجْعَلَ لِلَّهِ بَدَأًا وَهُوَ خَلَقَكَ » قال : قلت له : إن ذلك لعظيم ! قال : قلت : ثم أي ؟ قال : « ثُمَّ أَنْ تَقْتُلَ وَلَدَكَ مَخَافَةَ أَنْ يَطْعَمَ مَعَكَ » قال : قلت : ثم أي ؟ قال : « ثُمَّ أَنْ تُزَانِيَ حَلِيلَةَ جَارِكَ »^(٤) .

تفاوت إثم الزنى :

يتفاوت إثم الزنى ويعظم جرمه بحسب موارده ، فالزنى بذات المحرم أو بذات الزوج أعظم من الزنى بأجنبية أو من لا زوج لها ، إذ فيه انتهاك حرمة الزوج ، وإفساد فراشه ، وتعليق نسب عليه لم يكن منه ، وغير ذلك من أنواع أذاه .
فهو أعظم إثماً وجرمًا من الزنى بغير ذات البعل والأجنبية .

(١) حاشية الدسوقي ، (٣١٣/٤) .

(٢) الحاوي الكبير ، الماوردي ، (١٩٩/١٣ ، ٢١٧) .

(٣) شرح منتهى الإرادات ، للبهوتي ، (٣٤٣/٣) .

(٤) أخرجه مسلم (١٤١) .

فإن كان زوجها جازاً انضم له سوء الجوار ، وإيذاء الجار بأعلى أنواع الأذى ، وذلك من أعظم البوائق ، فلو كان الجار أخاً أو قريباً من أقاربه انضم له قطيعة الرحم فيتضاعف الإثم .

وقد ثبت عن النبي ﷺ أنه قال : « لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ مَنْ لَا يَأْمَنُ جَارَهُ بَوَائِقَهُ » ^(١) . ولا بائقة أعظم من الزنى بامرأة الجار .

فإن كان الجار غائباً في طاعة الله كالعبادة ، وطلب العلم ، والجهاد ، تضاعف الإثم حتى إن الزاني بامرأة الغازي في سبيل الله يوقف له يوم القيامة ، فيأخذ من عمله ما شاء .

قال رسول الله ﷺ : « حُرْمَةُ نِسَاءِ الْمُجَاهِدِينَ عَلَى الْقَاعِدِينَ كَحُرْمَةِ أُمَّهَاتِهِمْ وَمَا مِنْ رَجُلٍ مِنَ الْقَاعِدِينَ يَخْلُفُ رَجُلًا مِنَ الْمُجَاهِدِينَ فِي أَهْلِهِ فَيَخُونُهُ فِيهِمْ إِلَّا وَقَفَ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَيَأْخُذُ مِنْ عَمَلِهِ مَا شَاءَ فَمَا ظَنُّكُمْ ؟ » ^(٢) .

أي ما ظنكم أن يترك له من حسناته ، فقد حكم في أنه يأخذ ما شاء على شدة الحاجة إلى حسنة واحدة .

فإن اتفق أن تكون المرأة رحماً له ، أضيف إلى ذلك قطيعة رحمها .

فإن اتفق أن يكون الزاني محصناً كان الإثم أعظم .

فإن كان شيخاً كان أعظم إثمًا وعقوبة .

فإن اقترن بذلك أن يكون في شهر حرام ، أو بلد حرام .

أو وقت معظم عند الله كأوقات الصلوات وأوقات الإجابة تضاعف الإثم .

أركان الزنى :

صرح فقهاء الحنفية بأن ركن الزنى الموجب للحد هو الوطء ^(٣) المحرم .

(١) أخرجه مسلم (٤٦) .

(٢) أخرجه مسلم (١٨٩٧) .

(٣) في اللغة : الدوس بالقدم ، ومن معانيه التكاك ، يقال وطئ المرأة يطؤها أي نكحها وجامعها . واصطلاحاً : الجماع ، فكل من الوطء والجماع أعم من الزنى ، إذ قد يكون مع امرأته فيكون نكاحاً حلالاً ، ومع أجنبية فيكون زنى حراماً .

فقد جاء في الفتاوى الهندية : وركنه التقاء الختانين ومواراة الحشفة ، لأن بذلك يتحقق الإيلاج والوطء ، وهو ما يفهم من المذاهب الأخرى ، حيث أنهم يعلقون حدّ الزنى على تغييب الحشفة أو قدرها عند عدمها ، حتى إذا لم يكن تغييب انتفى الحدّ . والوطء المحرّم هو الذي يحدث في غير ملك الواطئ - ملك يمينه وملك نكاحه - فكلّ وطء حدث في غير ملكه فهو زنى يجب فيه الحدّ .

أما إذا حدث الوطء في ملك الواطئ فلا يعتبر ذلك زنى ولو كان الوطء محرّماً ، حيث أن التحريم هنا ليس لعينه وإنما هو لعارض ، كوطء الرجل زوجته الحائض أو الثفساء . ويشترط تعمّد الوطء ، وهو أن يرتكب الزاني الفعل وهو يعلم أنه يطأ امرأة محرّمة عليه ، أو أن تمكّن الزانية من نفسها ، وهي تعلم أن من يطؤها محرّم عليها . ومن ثم فلا حدّ على الغالط والجاهل والناسي .

مقدار حدّ الزنى :

كان الحبس والإمساك في البيوت أوّل عقوبات الزنى في الإسلام لقوله تعالى : ﴿ وَالَّذِي يَأْتِيكَ الْفَاحِشَةُ مِنْ نِسَائِكُمْ فَاسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةٌ مِنْكُمْ فَإِنْ شَهِدُوا فَأَنكِحُوهُنَّ فِي الْبُيُوتِ حَتَّى يَتَوَفَّيَهُنَّ الْمَوْتُ أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا ﴾ [النساء: ١٥] . ثم انعقد الإجماع على نسخه .

واختلفوا في الأذى هل هو منسوخ أم لا فذهب البعض إلى أنه منسوخ ، فقال مجاهد ﴿ وَالَّذِي يَأْتِيكَ الْفَاحِشَةُ ﴾ ، ﴿ وَالَّذَانِ يَأْتِيَنِهَا ﴾ [النساء: ١٦] كان في أوّل الأمر فنسختهما الآية التي في سورة النور .

وذهب البعض إلى أنه ليس بمنسوخ ، فالأذى والتعزير باق مع الجلد ؛ لأنهما لا يتعارضان بل يحملان على شخص واحد .

والواجب أن يؤدّباً بالتوبيخ فيقال لهما : فجرتما وفسقتما ، وخالفتما أمر الله ﷻ . والثاسخ هو قوله تعالى : ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ وَلَا تَأْخُذْكُم بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَشَهِدَ عَلَيْهِمَا طَائِفَةٌ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [النور: ٢] .

وبما روى عبادة بن الصّامت أن النبي ﷺ قال : « خُذُوا عَنِّي خُذُوا عَنِّي قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا الْبِكْرُ بِالْبِكْرِ جَلْدٌ مِائَةٌ وَنَفْيٌ سَنَةً وَالثَّيْبُ بِالثَّيْبِ جَلْدٌ مِائَةٌ وَالرَّجْمُ » (١) .
ومن ثم اتفق الفقهاء على أَنَّ حَدَّ الزَّانِي المحصّن الرّجم حتى الموت ، رجلاً كان أو امرأة (٢) ، وقد حكى غير واحد الإجماع على ذلك ، قال ابن قدامة : وأجمع عليه أصحاب رسول الله ﷺ (٣) .

قال البهوتي (٤) : وقد ثبت أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رجم بقوله وفعله في أخبار تشبه التواتر ، وقد أنزله الله تعالى في كتابه ، ثم نسخ رسمه وبقي حكمه ، لما ورد عن عمر بن الخطاب ؓ أَنَّهُ قَالَ : « إِنَّ اللَّهَ بَعَثَ مُحَمَّدًا ﷺ بِالْحَقِّ وَأَنْزَلَ عَلَيْهِ الْكِتَابَ ، فَكَانَ مِمَّا أَنْزَلَ اللَّهُ آيَةَ الرَّجْمِ فَقَرَأْنَاهَا وَعَقَلْنَاهَا وَوَعَيْنَاهَا ، رَجَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَرَجَمْنَا بَعْدَهُ ، فَأَخْشَى إِنْ طَالَ بِالنَّاسِ زَمَانٌ أَنْ يَقُولَ قَائِلٌ : وَاللَّهِ مَا نَجِدُ آيَةَ الرَّجْمِ فِي كِتَابِ اللَّهِ ، فَيَضْلُوا بِتَرْكِ فَرِيضَةِ أَنْزَلِهَا اللَّهُ ، وَالرَّجْمُ فِي كِتَابِ اللَّهِ حَقٌّ عَلَى مَنْ زَنَى إِذَا أَحْصَنَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ إِذَا قَامَتِ الْبَيِّنَةُ أَوْ كَانَ الْحَبْلُ أَوْ الْإِعْتِرَافُ » .

لما ورد عن عليّ ؓ أَنَّهُ جُلِدَ شَرَاةً يَوْمَ الْخَمِيسِ وَرَجِمَهَا يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، وَقَالَ : أَجْلِدُهَا بِكِتَابِ اللَّهِ ، وَأَرْجِمُهَا بِسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ .

كما اتفق الفقهاء على أَنَّ حَدَّ الزَّانِي غير المحصّن رجلاً كان أو امرأة مائة جلدة إن كان حرّاً ، وأمّا العبد أو الأمة فحدهما خمسون جلدة سواء كانا بكرين أو تبيين لقوله تعالى : ﴿ فَإِذَا أَحْصَيْنَ فَإِنْ أَتَيْتَ بِمَنْحَشَةٍ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ ﴾ [النساء : ٢٥] .

وزاد جمهور الفقهاء التّغريب عامّاً للبكر الحرّ الذّكر .

(١) أخرجه مسلم (١٦٩٠) .

(٢) راجع حكم المحكمة العليا السودانية في القضية رقم م ع / م ك / ١١٨ / ١٤٠٥ هـ بتاريخ (٢٥ محرم ١٤٠٦ هـ الموافق ١٠ / ١٠ / ١٩٨٥ م) ، وفيه قررت أن حدوث الطلاق قبل الزنى ينفي وجود الإحصان .

(٣) نصت المادة (١١٩) من مشروع قانون العقوبات الإسلامي المصري على أنه : يعاقب الزاني غير المحصّن حدّاً بالجلد مائة جلدة ، ويقصد بالإحصان حصول جماع في زواج صحيح قائم وقت ارتكاب الجريمة ، ويعاقب الزاني المحصّن حدّاً بالإعدام رجماً بالحجارة .

(٤) شرح منتهى الإرادات ، للبهوتي ، (٣ / ٣٤٣) .

شروط حد الزنى :

أولاً : الشروط المتفق عليها :

أ - إدخال الحشفة أو قدرها من مقطوعها : لا خلاف بين الفقهاء في أنه يشترط في حد الزنى إدخال الحشفة أو قدرها من مقطوعها في الفرج ، فلو لم يدخلها أصلاً أو أدخل بعضها فليس عليه الحد لأنه ليس وطئاً ، ولا يشترط الإنزال ولا الانتشار عند الإدخال ، فيجب عليه الحد سواء أنزل أم لا ، انتشر ذكره أم لا .

ب - أن يكون من صدر منه الفعل مكلفاً : اتفق الفقهاء على أنه يشترط في حد الزنى أن يكون من صدر منه الفعل مكلفاً أي عاقلاً بالغاً ، فالجنون والصبي لا حد عليهما إذا زنيا ، لقول النبي ﷺ : « رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثٍ : عَنِ الثَّامِرِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ ، وَعَنِ الصَّبِيِّ حَتَّى يَكْبُرَ ، وَعَنِ الْجُنُونِ حَتَّى يَفْقَلَ أَوْ يَفِيقَ » (١) .

ويتفرع على هذا الشرط مسألة ما لو وطئ العاقل البالغ - المكلف - مجنونة أو صغيرة (٢) يوطأ مثلها فإنه يجب عليه الحد اتفاقاً ؛ لأن الواطئ من أهل وجوب الحد ؛ ولأن وجود العذر من جانبها لا يوجب سقوط الحد من جانبها .

ج - أن يكون من صدر منه الفعل عالماً بالتحريم : اتفق الفقهاء على أن العلم بالتحريم شرط في حد الزنى .

فإن كان من صدر منه الفعل غير عالم بتحريم الزنى لقرب عهده بالإسلام أو بعده عن المسلمين ، كما لو نشأ ببادية بعيدة عن دار الإسلام ، لم يجب عليه الحد للشبهة . ولما روى سعيد بن المسيب أن رجلاً زنى باليمن ، فكتب في ذلك عمر رضي الله عنه :

(١) صحيح سنن أبي داود : (٤٣٩٨) ، وأخرجه النسائي (٣٤٣٢) ، ابن ماجه (٢٠٤١) ، مسند أحمد (٢٤٧٣٨) .

(٢) نصت المادة (١٢٢) من مشروع قانون العقوبات الإسلامي المصري على أنه : وإذا لم يكن الجاني بالغاً بالأمارات الطبيعية وقت ارتكاب الجريمة يعزر على الوجه الآتي :

أ - إذا كان الجاني قد أتم السابعة ولم يتم الثانية عشرة ، فللقاضي أن يوبخه في الجلسة أو أن يأمر بتسليمه إلى أحد والديه أو إلى ولي نفسه أو بإيداعه إحدى مؤسسات الرعاية الاجتماعية .

ب - وإذا كان قد أتم الثانية عشرة ولم يتم الخامسة عشرة يعاقب بضربه بعضاً رقيقة من عشر إلى خمسين .

ج - وإذا كان قد أتم الخامسة عشرة ولم يتم الثامنة عشرة يعاقب بالحبس من سنة إلى ثلاث سنوات .

« إن كان يعلم أن الله حرم الزنى فاجلدوه ، وإن كان لا يعلم فعلموه ، فإن عاد فاجلدوه » ، وروى عن عمر أيضاً : أنه عذر رجلاً زنى بالشام وأدعى الجهل بتحريم الزنى .

وكذا روى عنه وعن عثمان رضي الله عنهما أنهما عذرا جارية زنت وهي أعجمية ، وأدعت أنها لا تعلم التحريم ؛ ولأن الحكم في الشرعيات لا يثبت إلا بعد العلم . وقد أوضح ابن عابدين هذه المسألة بأنه لا تقبل دعوى الجهل بالتحريم إلا ممن ظهر عليه أماره ذلك ، بأن نشأ وحده في شاطئ ، أو بين قوم جهال مثله لا يعلمون تحريمه ، أو يعتقدون إباحته ، إذ لا ينكر وجود ذلك ، فمن زنى وهو كذلك في فور دخوله دارنا لا شك في أنه لا يحسد ، إذ التكليف بالأحكام فرع العلم بها ، وعلى هذا يحمل قول من اشترط العلم بالتحريم ، وما ذكر من نقل الإجماع بخلاف من نشأ في دار الإسلام بين المسلمين ، أو في دار أهل الحرب المعتقدين حرمة ، ثم دخل دارنا فإنه إذا زنى يحسد ولا يقبل اعتذاره بالجهل ، ولا يسقط الحد بجهل العقوبة إذا علم التحريم ، لحديث ماعز فإنه رضي الله عنه أمر برجمه ، وروى أنه قال في أثناء رجمه : « رُدُونِي إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَإِنْ قَوْمِي قَتَلُونِي وَعَرَّوْنِي مِنْ نَفْسِي وَأَخْبَرُونِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ غَيْرُ قَاتِلِي » ^(١) .

د - انتفاء الشبهة : من الشروط الموجبة لحد الزنى والمتفق عليها انتفاء الشبهة ، لقول النبي ﷺ : « ادرءوا الحدود بالشبهات » ^(٢) ، وقد نازع بعض العلماء في هذا الحديث ، لكن قال بعض الفقهاء : هذا الحديث متفق على العمل به ، وأيضاً تلقته الأمة بالقبول ، واستمر العمل به ردحاً طويلاً من الزمن مما أوجد نوعاً من الإجماع عليه .

وفي تتبع المروي عن النبي ﷺ والصحابه ما يقطع في المسألة ، فقد علمنا أنه ﷺ قال لماعز : « لَعَلَّكَ قَبَلْتَ أَوْ عَمَزْتَ أَوْ نَظَرْتَ » ^(٣) .

كل ذلك يلقيه أن يقول : نعم بعد إقراره بالزنى ، وليس لذلك فائدة إلا كونه إذا قالها ترك ، وإلا فلا فائدة .

(١) صحيح سنن أبي داود : (٤٤٢٠) . (٢) أخرجه البخاري : (٦٤٣٨) .

(٣) رواه البيهقي .

ولم يقل لمن اعترف عنده بدين ، لعله كان وديعةً عندك فضاغت ، ونحوه .
وكذا قال للغامدية نحو ذلك .
وكذا قال علي عليه السلام لشراحة : لعله وقع عليك وأنت نائمة ، لعله استكرهك ، لعل مولاك زوّجك منه وأنت تكتمينه .

هـ - أن يكون من صدر منه الفعل مختاراً : اتفق الفقهاء على أنه لا حدّ على المرأة المكرهه ^(٢) على الزنى لقول النبي ﷺ : « إِنَّ اللَّهَ وَضَعَ عَنِ أُمَّتِي الْخَطَأَ وَالنَّشِيَانَ وَمَا اسْتَكْرَهُوا عَلَيْهِ » ^(٣) .

وعن عبد الجبار بن وائل عن أبيه : « اسْتَكْرَهَتْ امْرَأَةٌ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَذَرَأَ عَنْهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْحَدَّ وَأَقَامَهُ عَلَى الَّذِي أَصَابَهَا » ^(٤) .
ولأنّ هذا شبهة ، والحدّ يدرؤ بها ^(٥) ، واختلف الفقهاء في حكم الرجل إذا أكره على الزنى .

فذهب الجمهور إلى أنه لا حدّ على الرجل المكره على الزنى للحديث السابق ولشبهة الإكراه .

وذهب البعض إلى وجوب الحدّ على المكره ؛ وذلك لأن الوطء لا يكون إلا بالانتشار الحادث بالاختيار .

وفوق أبو حنيفة ^(٦) بين إكراه السلطان وإكراه غيره ، فلا حدّ عليه في إكراه

(٢) راجع فتوى دار الإفتاء المصرية التي أصدرها فضيلة الشيخ حسن مأمون ، بتاريخ (٢٨ ذو القعدة ١٣٧٦ هـ - ٢٦ يونية ١٩٥٧ م) .

(٣) أخرجه ابن ماجه (٢٠٤٥) . (٤) أخرجه الترمذي (١٤٥٣) .

(٥) نصت المادة (١٢٩) من مشروع قانون العقوبات الإسلامي المصري على أنه : من واقع أنشئ بغير رضاها يعاقب بالسجن مدة لا تقل عن عشر سنوات .

فإذا وقعت الجريمة بالقوة أو التهديد أو كانت المجني عليها لم تبلغ سبع سنين كاملة أو كانت مجنونة أو بها عاهة في العقل تكون العقوبة السجن المؤبد .

وإذا كان الجاني من محارم المجني عليها أو من المتولين تربيتها أو ملاحظتها ومن لهم سلطة عليها ، أو كان خادماً بالأجرة عندها أو عند من تقدم ذكره فيعاقب بالعقوبة المبينة بالفقرة السابقة .

(٦) المبسوط ، السرخسي ، (٥٩/٩) .

السلطان ؛ لأن سببه الملجئ قائم ظاهرًا ، والانتشار دليل متردد ، لأنه قد يكون عن غير قصد ؛ لأن الانتشار قد يكون طبعًا لا طوعًا ، كما في النائم ، فأورث شبهة ، وعليه الحد إن أكرهه غير السلطان ؛ لأن الإكراه من غير السلطان لا يدوم إلا نادرًا لتمكُّنه من الاستعانة بالسلطان أو بجماعة المسلمين ويمكنه دفعه بنفسه بالسلاح ، والنادر لا حكم له فلا يسقط به الحد ، بخلاف السلطان ، لأنه لا يمكنه الاستعانة بغيره ولا الخروج بالسلاح عليه فافترقا .

ثانيًا : الشروط المختلف فيها :

أ - اشتراط كون الموطوءة حيَّة : اشترط جمهور الفقهاء في وجوب حدِّ الزنى أن تكون الموطوءة حيَّة ، فلا يجب الحدُّ عندهم بوطء الميتة ؛ لأن الحد إنما وجب للزجر ، وهذا مما ينفر الطبع عنه ، فلا يحتاج إلى الزجر عنه بحدٍّ لزجر الطبع عنه ، وفيه التعزير عندهم .

ويعبر الشافعية عن هذا الشرط - على النحو سالف البيان - بالفرج المشتبه طبعًا ، وهو فرج الآدمي الحي .

ب - كون الموطوءة امرأة : لم يشترط جمهور الفقهاء هذا الشرط ، فيقام حدُّ الزنى على الفاعل والمفعول به جلدًا إن لم يكن أحصن ، ورجمًا إن أحصن .
وذهب الشافعية^(١) إلى وجوب الحدِّ على الفاعل ، أما المفعول به فإنه يجلد ويفرَّب محصنًا كان أو غير محصن ؛ لأن المحل لا يتصور فيه إحصان .

اشترط أبو حنيفة^(٢) في حدِّ الزنى أن تكون الموطوءة امرأة ، فلا حدُّ عنده فيمن عمل عمل قوم لوط ، ولكنه يعزَّر ، ويسجن حتى يموت أو يتوب ، ولو اعتاد اللواط قتلته الإمام ، محصنًا كان أو غير محصن سياسةً ، أما الحدُّ المقدَّر شرعًا فليس حكمًا له ، لأنه ليس بزنى ولا في معناه فلا يثبت فيه حد .

- وطاء البهيمة : ذهب جمهور الفقهاء إلى أنه لا حدُّ على من أتى بهيمةً لكنه يعزَّر ، لما روي عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أنه قال : من أتى بهيمةً فلا حدُّ

(١) الحاوي الكبير ، الماوردي ، (٢٢٢/١٣) .

(٢) المبسوط ، السرخسي ، (٧٧/٩) .

عليه ؛ لأن الطبع السليم يأباه فلم يحتج إلى زجر بحدّ ، وعند الشافعية ^(١) : إنه يحدّ حدّ الزّنى ، وفي قول آخر بأنه يقتل مطلقاً محصّناً كان أو غير محصن .
ومثل وطء البهيمة ما لو مكنت امرأة حيواناً من نفسها حتى وطئها فلا حدّ عليها بل تعزّر .

ومذهب الجمهور أنه لا تقتل البهيمة ، وإذا قتلت فإنها يجوز أكلها من غير كراهة إن كانت مما يؤكل .

وذهب الحنابلة ^(٢) ، إلى أن البهيمة تقتل سواء كانت مملوكة له أو لغيره ، وسواء كانت مأكولة أو غير مأكولة .

لما روي ابن عباس مرفوعاً قال : « مَنْ وَجَدْتُمُوهُ وَقَعَ عَلَى بَهِيمَةٍ فَاقْتُلُوهُ وَاقْتُلُوا الْبَهِيمَةَ » ^(٣) .

ج - كون الوطء في القبل : ذهب جمهور الفقهاء إلى وجوب حدّ الزّنى على من أتى امرأة أجنبية في دبرها ؛ لأنه فرج أصليّ كالقبل .

وخصّ الشافعية ^(٤) ، الحدّ بالفاعل فقط ، أمّا المفعول بها فإنها تجلد وتغزّب ، محصنة كانت أو غير محصنة ، لأن المحلّ لا يتصوّر فيه إحصان .

واشترط أبو حنيفة ^(٥) ، في حدّ الزّنى أن يكون الوطء في القبل ، فلا يجب الحدّ عنده على من أتى امرأة أجنبية في دبرها ، ولكنه يعزّر ، ثم إن هذا الحكم مقصور على المرأة الأجنبية .

أمّا إتيان الرجل زوجته أو مملوكته في دبرها فلا حدّ فيه اتّفاقاً ، ويعزّر فاعله لارتكابه معصية .

وقصر الشافعية التعزير على ما إذا تكرّر ، أمّا إذا لم يتكرّر فلا تعزير فيه .

(١) الحاوي الكبير ، الماوردي ، (٢٢٤/١٣) .

(٢) شرح منتهى الإرادات ، للبهوتي ، (٣٤٥/٣) .

(٣) أخرجه الترمذي (١٤٥٥) .

(٤) الحاوي الكبير ، الماوردي ، (٢٢١/١٣) .

(٥) المبسوط ، السرخسي ، (٧٧/٩) .

د - كون الوطء في دار الإسلام : اشترط الحنفية ^(١) ، في وجوب حد الزنى أن يكون الزنى في دار الإسلام ، فلا يقام الحد على من زنى في دار الحرب أو البغي ثم خرج إلى دار الإسلام وأقر عند القاضي به .

ولأن الوجوب مشروط بالقدرة ، ولا قدرة للإمام عليه حال كونه في دار الحرب ، فلا وجوب وألا عري عن الفائدة ؛ لأن المقصود منه الاستيفاء ليحصل الزجر ، والفرض أن لا قدرة عليه ، وإذا خرج والحال أنه لم ينعقد سبباً للإيجاب حال وجوده لم ينقلب موجباً له حال عدمه .

وصرحوا بأنه إذا زنى في عسكر ، لأmirه ولاية إقامة الحد بنفسه ، فإنه يقيم عليه حد الزنى ؛ لأنه تحت يده ، فالقدرة ثابتة عليه ، بخلاف ما لو خرج من العسكر فدخل دار الحرب فزنى ثم عاد إلى العسكر فإنه لا يقيمه ، وكذا لو زنى في العسكر والعسكر في دار الحرب في أيام المحاربة قبل الفتح فإنه يقيم عليه الحد ، وهذا الحكم خاص بما إذا كان في العسكر من له ولاية إقامة الحدود ، بخلاف أمير العسكر أو الشربة ؛ لأنه إنما فوض لهما تدير الحرب لا إقامة الحدود ، وإنما ذلك للإمام ، وولاية الإمام منقطعة ثقة .

وذهب الشافعية ^(٢) إلى إقامة الحد في دار الحرب .

هـ - أن يكون من صدر منه الفعل مسلماً : اشترط المالكية ^(٣) ، في حد الزنى أن يكون من صدر منه الفعل مسلماً ، فلا يقام الحد على الكافر إذا زنى بمسلمة طائعة على المشهور ، ويرد إلى أهل ملته ويعاقب على ذلك العقوبة الشديدة ، وتحذ المسلمة ، وإن استكره الكافر المسلمة على الزنى قتل .

(١) المبسوط ، السرخسي ، (٣٨/٩) .

(٢) الحاوي الكبير ، الماوردي ، (١٤٧/١٣) ؛ ولأن حكم الإسلام جارٍ على أهله أين كانوا ، كما أن حكم الشرك جارٍ على أهله حيث وجدوا ؛ ولأنه لو جاز أن تغيّر الدار أحكام المسلمين في الحقوق والحدود ، لتغيّرت في العبادات من الصلاة والصيام ، فلتزمنها في دار الإسلام ، ولا يلتزمونها في دار الحرب ؛ فلما بطل هذا ، واستوى إلزامهم لها في دار الإسلام ودار الحرب ، وجب أن يمتثلوا في الحدود والحقوق .

(٣) حاشية الدسوقي ، (٣٢١/٤) .

وقد وافقت بقية المذاهب الأخرى في المستأمن فقط .

و - أن يكون من صدر منه الفعل ناطقاً : لم يشترط جمهور الفقهاء هذا الشرط فيجب حدُّ الزنى على الأخرس إذا زنى .

لكن اشترط الحنفية^(١) ، في حدُّ الزنى أن يكون من صدر منه الفعل ناطقاً ، فلا يقام حدُّ الزنى عندهم على الأخرس مطلقاً ، حتى ولو أقرَّ بالزنى أربع مرّات في كتاب كتبه أو إشارة ، ولو شهد عليه الشهود بالزنى لا تقبل للشبهة .

ثبوت الزنى :

يثبت الزنى بأحد أمور ثلاثة : بالشهادة ، والإقرار ، والقرائن .

أ - الشهادة : أجمع الفقهاء على ثبوت الزنى بالشهادة ، وانه لا يثبت إلا بشهادة أربعة رجال لقوله ﷺ : ﴿ وَالَّذِي يَأْتِيكَ الْفَدْحَةُ مِنْ إِسَائِكُمْ فَاسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِنْكُمْ ﴾ [النساء : ١٥] .

وقوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً ﴾ [النور : ٤] .

وقوله تعالى : ﴿ لَوْلَا جَاءُوا عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَإِذْ لَمْ يَأْتُوا بِالشُّهَدَاءِ فَأُولَئِكَ عِنْدَ اللَّهِ هُمُ الْكَاذِبُونَ ﴾ [النور : ١٣] .

ولحديث أبي هريرة أن سعد بن عبادَةَ قال لرسول الله ﷺ : « يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنْ وَجَدْتُ مَعَ امْرَأَتِي رَجُلًا أَوْفَاهُ حَتَّى آتِي بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ قَالَ ﷺ : نَعَمْ »^(٢) .

ويشترط في الشهود على الزنى بالإضافة إلى الشروط العامة للشهادة أن تتوافر فيهم شروط معينة حتى يثبت الزنى ، وهذه الشروط هي :

الشرط الأول : الذكورة : ذهب جمهور الفقهاء إلى اشتراط الذكورة في شهود الزنى ، فلا بد أن يكونوا رجالاً كلهم ، للتخصص السابقة .

ولا تقبل شهادة النساء في الزنى بحال ؛ لأن لفظ الأربعة اسم لعدد المذكورين ، ويقتضي أن يكتفي به بأربعة .

(١) المبسوط ، السرخسي ، (٩٨/٩) . (٢) أخرجه مسلم (١٤٩٨) .

ولا خلاف في أنَّ الأربعة إذا كان بعضهم نساء لا يكتفى بهم ، وأنَّ أقلَّ ما يجزئ خمسة ، وهذا خلاف النَّصِّ : ﴿ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَهُمَا فَتُكْذِرَ إِحْدَهُمَا ﴾ [الْبَقَرَةُ: ٢٨٢] والحدود تدرأ بالشُّبُهَات .

الشَّرْطُ الثَّانِي : أن يكونوا أربعة : اتَّفَقَ الفقهاء على أنَّ الزَّنى لا يثبت إلاَّ بشهادة أربعة رجال ، للتَّصَوُّصِ السَّابِقَةِ .

ولأنَّ الزَّنى من أغلظ الفواحش فغلظت الشَّهادة فيه ليكون أَسْتَرُ ^(١) ، وقد نقل ابن قدامة الإجماع على ذلك ، فإنَّ كملوا أربعة حُدَّ المشهود عليه ، وإن لم يكملوا فهم قَذَفَةٌ ، وعليهم حُدُّ القذف ، لقوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً ﴾ [النُّور: ٤] .

ولأنَّ عمر رضي الله عنه حُدَّ الثلاثة الذين شهدوا على المغيرة بن شعبة بالزَّنى ، ولم يخالفه أحد ، ولكلَّا يتخذ صورة الشهادة ذريعةً إلى الوقعة في أعراض النَّاسِ .

الشَّرْطُ الثَّالِثُ : اتِّحَادُ الْمَجْلِسِ : اشترط جمهور الفقهاء في الشَّهادة على الزَّنى أن تكون في مجلس واحد ، فلو شهد اثنان في مجلس ، واثنان في مجلس آخر لا تقبل شهادتهم ، ويحدُّون حُدَّ القذف .

ولم يشترط الشافعية ^(٢) ، هذا الشَّرْطَ فيستوي عندهم أن يأتي الشُّهود متفرِّقين أو مجتمعين ، وأن تؤدي الشَّهادة في مجلس واحد أو أكثر من مجلس ، لقوله تعالى : ﴿ لَوْ لَا جَاءُوا عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ ﴾ [النُّور: ١٣] ، ولم يذكر المجلس ، وقال تعالى : ﴿ فَاسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِنْكُمْ فَإِنْ شَهِدُوا فَأَمْسِكُوهُنَّ فِي الْبُيُوتِ ﴾ [النِّسَاء: ١٥] ؛ ولأنَّ كُلَّ شهادة مقبولة إن اتفقت ، تقبل إذا افرقت في مجالس ، كسائر الشَّهادات .

الشَّرْطُ الرَّابِعُ : تَفْصِيلُ الشَّهَادَةِ : يشترط في شهادة الزَّنى التَّفْصِيلُ ، فيصف

(١) راجع فَوِي دار الإفتاء المصرية التي أصدرها فضيلة الشيخ عبد المجيد سليم بتاريخ (١٥ جمادى الأولى ١٣٦٢ هـ - ١٩ من يونيو ١٩٤٣ م) ، عن أهمية الإبلاغ عن الجرائم وعن مكان المال المسروق كواجب كفائي .

(٢) (الحاوي الكبير ، الماوردي ، (٢٢٨/١٣) .

الشُّهود كيفية الزَّنى ، فيقولون : رأيناه مغيبًا ذكره في فرجها ، أو غيَّب حشفته أو قدرها - إن كان مقطوعها - في فرجها كالمليل في المكحلة ، أو الرشاء في البئر ؛ لأنه إذا اعتُبر التصريح في الإقرار كان اعتباره في الشَّهادة أَوْلَى ؛ ولأنه قد يعتقد الشَّاهد ما ليس بزنى زنى ، فاعتبر ذكر صفته .

كما يبيِّن الشُّهود كيفيتهما من اضطجاع أو جلوس أو قيام ، أو هو فوقها أو تحتها . وعند جمهور الفقهاء لا بدُّ من تعيين المرأة ، فلو شهدوا بأنه زنى بامرأة لا يعرفونها لم يحد ، لاحتمال أنها امرأته أو أمته ، بل هو الظَّاهر .

كما لا بدُّ من تعيين البلد عند الجميع ، وكذا تعيين المكان عند المالكية والشافعية ، ككونها في ركن البيت الشرقي أو الغربي ، أو وسطه ، ونحو ذلك . ولا يشترط تعيين المكان في البيت الواحد .

ولا بدُّ أيضًا من تعيين الزَّمان عند الجميع ، لتكون الشَّهادة منهم على فعل واحد ، لجواز أن يكون ما شهد به أحدهم غير ما شهد به الآخر .

فلو شهد أربعة على رجل بالزَّنى فشهد اثنان منهم أنه زنى بها يوم الجمعة ، وشهد آخران أنه زنى بها يوم السبت ، فإنه لا حدُّ على المشهود عليه ، وكذا لا تقبل الشَّهادة فيما لو شهد اثنان أنه زنى بها في ساعة من النهار ، وشهد آخران أنه زنى بها في ساعة أخرى .

الشَّرط الخامس : أصالة الشَّهادة : اشترط جمهور الفقهاء في شهود الزَّنى الأصالة ، فلا تجوز الشَّهادة على الشَّهادة في الزَّنى ؛ لأن الحدود مبنية على السَّتر والدَّرع بالشُّبهات ، والشَّهادة على الشَّهادة فيها شبهة يتطرق إليها اجتماع الغلط والشُّهر والكذب في شهود الفرع مع احتمال ذلك في شهود الأصل ، وهذا احتمال زائد لا يوجد في شهود الأصل ؛ ولأنَّ الشَّهادة على الشَّهادة إنما تقبل للحاجة ، ولا حاجة إليها في الحدِّ ؛ لأن ستر صاحبه أولى من الشَّهادة عليه .

ولم يشترط المالكية ^(١) هذا الشرط فتجوز عندهم الشَّهادة على الشَّهادة في الزَّنى بشرط أن ينقل عن كلِّ شاهد أصيل شاهدان ، ويجوز أن ينقل الشَّاهدان عن شاهد

(١) حاشية الدسوقي ، (٢٠٥/٤) .

واحد أو عن شاهدين .

ب - الإقرار : اتفق الفقهاء على ثبوت الزنى بالإقرار ؛ لأن « النبي ﷺ رجم ماعزاً والغامدية بإقراريهما » .

والأصل فيه الاكتفاء بالإقرار مرة واحدة ؛ لأن النبي ﷺ اكتفى من الغامدية بإقرارها مرة واحدة ؛ ويشترط في الإقرار أن يكون مفصلاً مبيّناً لحقيقة الوطء لتزول التهمة والشبهة .

وقد ذهب الحنفية ^(١) ، والحنابلة ^(٢) ، إلى اشتراط كون الإقرار أربع مرات ، فلا يكتفى بالإقرار مرة واحدة ، وزاد الحنفية اشتراط كونها في أربعة مجالس من مجالس المقرّ دون مجلس القاضي ، وذلك بأن يرده القاضي كلما أقرّ فيذهب حيث لا يراه ثم يجيء فيقر .

ج - القرائن : ذهب جمهور الفقهاء إلى عدم ثبوت حدّ الزنى بعلم الإمام والقاضي ، فلا يقيمانه بعلمهما .

واختلفوا في ثبوت حدّ الزنى بظهور الحمل واللّعان وتفصيله فيما يلي :

أ - ظهور الحمل : ذهب الجمهور إلى عدم ثبوت حدّ الزنى بظهور الحمل في امرأة لا زوج لها وأنكرت الزنى ، لجواز أن يكون من وطء شبهة أو إكراه ، والحدّ يدرأ بالشبهة .

وقد روي عن سعيد أن امرأة رُفِعت إلى عمر ليس لها زوج وقد حملت ، وسألها عمر ، فقالت : إني امرأة ثقيلة الرأس وقع على رجل وأنا نائمة ، فما استيقظت حتى نزع فدرأ عنها الحدّ .

وروي عن علي وابن عباس أنهما قالا : إذا كان في الحدّ « لعل » ، « وعسى » فهو معطل .

ب - اللّعان : ذهب الجمهور إلى ثبوت حدّ الزنى باللّعان إذا لاعن الزوج وامتنعت المرأة عنه ، فيثبت عليها حدّ الزنى حينئذ وتحدّ ، أما إذا لاعت فلا حدّ عليها .

(١) المبسوط ، السرخسي ، (٩١/٩) .

(٢) شرح منتهى الإرادات ، للبهوتي ، (٣٤٨/٣) .

وذهب الحنابلة ^(١) ، إلى أَنَّ المرأة إذا امتنعت عن اللّمان لا حدّ عليها ؛ لأنّ زناها لم يثبت ؛ ولأنّ الحدّ يدرأ بالشبهة ، ويحبسها الحاكم حتى تلعن أو تصدّقه .
إقامة حدّ الزّنى :

أولاً - من يقيم حدّ الزّنى : اتفق الفقهاء على أنّه لا يقيم حدّ الزّنى على الحر إلا الإمام أو نائبه .

ثانياً - علانية الحدّ : استحبّ جمهور الفقهاء أن يستوفي حدّ الزّنى بحضور جماعة ، قال المالكية والشافعية : أقلهم أربعة ؛ لأنّ المقصود من الحدود الرّجر ، وذلك لا يحصل إلا بالحضور ، وأوجب الحنابلة حضور طائفة ليشهدوا حدّ الزّنى ، لقوله تعالى : ﴿ وَلْيَشْهَدْ عَذَابَهَا طَائِفَةٌ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [البور: ٢] .

ثالثاً - كيفية إقامة الحدّ : سبق بيان كيفية الجلد والأعضاء التي لا تجلد ، وبيان إذا كان المحدود مريضاً لا يرجى برؤه أو ضعيفاً لا يحتمل الجلد .

ثم إنّ الفقهاء قد صرّحوا بأن تكون الحجارة في الرّجم متوسطة كالكفّ - تملأ الكفّ - فلا ينبغي أن يرمم بصخرات تدفّقه فتجهز عليه فوراً فيفوت التشكيل المقصود ، ولا بحصيات خفيفة لئلا يطول تعذيبه ، قال المالكية : ويخصّ بالرّجم المواضع التي هي مقاتل من الظهر وغيره من الشّرة إلى ما فوق ، ويتّقى الوجه والفرج . وقد صرّح الحنابلة بأن يتّقى الرّاجم الوجه لشرفه ، وهو اختيار بعض المتأخرين من الشافعية .

وأما بالنسبة لكيفية وقوف الرّاجمين ، فقال الحنفية : ينبغي للناس أن يصفقوا عند الرّجم كصفوف الصّلاة ، كلّما رجم قوم تأخروا وتقدّم غيرهم فرجموا .

وقال الحنابلة : يسنّ أن يدور الناس حول المرجوم من كلّ جانب كالدائرة إن كان ثبت ببيّنة ؛ لأنه لا حاجة إلى تمكينه من الهرب ، ولا يسنّ ذلك إن كان زناه ثبت بإقرار لاحتمال أن يهرب فيترك ولا يتعمّ عليه الحدّ ، وقال الشافعية : يحيط الناس به .

(١) شرح منتهى الإرادات ، للبهوتي ، (١٨٣/٣) .

مسقطات حد الزنى :

لا خلاف بين الفقهاء في سقوط حد الزنى بالشبهة ، إذ الحدود تدرأ بالشبهات لقول النبي ﷺ : « ادعوا الحدود بالشبهات » ، كما أنه لا خلاف بين الفقهاء في سقوط حد الزنى بالرجوع عن الإقرار ، إذا كان ثبوته بالإقرار ، كما يسقط حد الزنى برجوع الشهود الأربعة كلهم أو بعضهم ^(١) .

ويسقط حد الزنى أيضًا بتكذيب أحد الزانين للآخر للمقر بالزنى منهما ^(٢) ، فيسقط الحد عن المكذب فقط دون المقر فعليه الحد مؤاخذه بإقراره . ولو أقر بالزنى بامرأة معينة فكذبه ، لم يسقط الحد عن المقر ، مؤاخذه له بإقراره عند الشافعية والحنابلة .

وقد صرح الحنابلة بأنه ليس عليها الحد أيضًا لو سككت ، أو لم تسأل عن ذلك ^(٣) . وذهب الحنفية إلى سقوط الحد عن المقر أيضًا ؛ لانتفاء الحد عن المنكر بدليل موجب للنفي عنه ، فأورث شبهة في حق المقر ؛ لأن الزنى فعل واحد يتم بهما . فإذا تمكنت فيه شبهة تعدت إلى طرفيه لأنه ما أطلق ، بل أقر بالزنى بمن درأ الشرع الحد عنه ، بخلاف ما لو أطلق وقال : زنيته ، فإنه لا موجب شرعًا يدفعه .

وبقاء البكارة مسقط لحد الزنى عند جمهور الفقهاء ، فإذا شهدوا على امرأة بالزنى فتبين أنها عذراء لم تحد بشبهة بقاء البكارة ، والحد يدرأ بالشبهات ، حيث إن

(١) نصت المادة (١٢١) من مشروع قانون العقوبات الإسلامي المصري على أنه : إذا سقط الحد لعدم توافر عناصر الجريمة المنصوص عليها في المادة (١١٦) ، أو لعدم اكتمال شروط الدليل الشرعي المبينة في المادة (١١٧) أو لرجوع الجاني عن إقراره ولم تكن الجريمة ثابتة إلا به ، يحكم بالجلد تعزيرًا من خمسين إلى ثمانين جلدة بالإضافة إلى العقوبة التعزيرية المقررة في هذا القانون أو في أي قانون آخر .

(٢) راجع حكم المحكمة العليا السودانية رقم م ع / م ك / ١٠٨ / ١٩٨٤ مكرر/حدي / ٣٤ / ١٩٨٤ بتاريخ (١٤ / ٨ / ١٩٨٤ م) .

(٣) نصت المادة (١٢٤) من مشروع قانون العقوبات الإسلامي المصري على أنه : لا تسري على جريمة الزنى المعاقب عليها حدًا الأحكام المنصوص عليها في قانون الإجراءات الجنائية في شأن انقضاء الدعوى الجنائية أو سقوط العقوبة بمضي المدة .

الظاهر من حالها أنها لم توطأ ، ومذهب الحنفية والحنابلة أنه تكفي شهادة امرأة واحدة بعذريتها ، وعند الشافعية أربع نسوة أو رجلان أو رجل وامرأتان .

واختلف الفقهاء فيما لو ادعى أحد الزانين الزوجية ، كأن يقر الرجل أنه زنى بفلانة حتى كان إقراره موجباً للحد ، وقالت هي : بل تزوجني ، أو أقرت هي كذلك بالزنى مع فلان ، وقال الرجل : بل تزوجتها .

فذهب الحنفية إلى أنه لا يحد واحد منهما ؛ لأن دعوى النكاح تحتل الصدق وهو يقوم بالطرفين فأورث شبهة ؛ ثم إنه إذا سقط الحد وجب المهر تعظيماً لخطر البضع .

وذهب المالكية إلى وجوب البيئة حينئذ على النكاح ، فلو قالت المرأة : زنيت مع هذا الرجل ، فأقر بوطئها وادعى أنها زوجته فكذّبه ولا بيئة له على الزوجية فإنهما يحدّان ، أما حدّها فظاهر لإقرارها بالزنى ، وأما حدّه فإنها لم توافقه على النكاح والأصل عدم السبب المبيح .

قال الدسوقي : وظاهره ولو كانا طارئين ولو حصل فشو ، ومثله فيما لو ادعى الرجل وطء امرأة وأنها زوجته فصدّفته المرأة ووليها على الزوجية ، ولما طلبت منهما البيئة قالوا : عقدنا النكاح ولم نشهد ونحن نشهد الآن - والحال أنه لم يحصل فشو يقوم مقام الإشهاد - فإن الزوجين يحدّان لدخولهما بلا إشهاد .

وكذا لو وجد رجل وامرأة في بيت أو طريق - والحال أنهما غير طارئين - وأقرا بالوطء وادعيا النكاح والإشهاد عليه ، لكن لا بيئة لهما بذلك ولا فشو يقوم مقامهما ، فإنهما يحدّان ؛ لأن الأصل عدم السبب المبيح للوطء ، فإن حصل فشو أو كانا طارئين ، قبل قولهما ولا حدّ عليهما ؛ لأنهما لم يدعيا شيئاً مخالفاً للعرف .

وذهب الشافعية والحنابلة إلى وجوب حدّ الزنى على المقر فقط ، دون من ادعى الزوجية فلا يحد ؛ لأن دعواه ذلك شبهة تدرأ الحد عنه ، ولاحتمال صدقه لحديث عائشة رضي الله عنها مرفوعاً ؛ « ادرءوا الحدود عن المسلمين ما استطعتم ، فإن كان له مخرج فخلوا سبيله ، فإن الإمام أن يخطئ في العفو خير من أن يخطئ في العقوبة » فإذا أقرت المرأة أنه زنى بها مطاوعة عالمة بتحريمه حدّت وحدها ، ولا مهر لها

مؤاخذه لها بإقرارها ^(١) . وأوجب الشافعية حد القذف على المقر أيضًا ، فلو قال : زنيت بفلانة ، فقالت : كان تزوجني ، صار مقرًا بالزنى وقاذفًا لها ، فيلزمه حد الزنى وحد القذف .

وروى أبو يوسف عن أبي حنيفة أن اعتراض ملك النكاح أو ملك اليمين مسقط لحد الزنى ، بأن زنى بامرأة ثم تزوجها أو بجارية ثم اشتراها - وهي إحدى ثلاث روايات عنه - ووجه هذه الرواية أن بضع المرأة يصير مملوكًا للزوج بالنكاح في حق الاستمتاع ، فحصل الاستيفاء من محل مملوك فيصير شبهة ، كالشارق إذا ملك المسروق ، والرواية الثانية هي رواية عن أبي حنيفة وهي أنه لا يسقط الحد ، وهو قول أبي يوسف ومحمد وهي المذهب عند الحنفية ؛ وذلك لأن الوطء حصل زنى محضًا لمصادفته محلًا غير مملوك له فحصل موجبًا للحد ، والعارض وهو الملك لا يصلح مسقطًا لاقتصاره على حالة ثبوته ؛ لأنه يثبت بالنكاح والشراء ، وكل واحد منهما وجد للحال ، فلا يستند الملك الثابت به إلى وقت وجود الوطء ، فبقي الوطء خاليًا عن الملك فبقي زنى محضًا للحد ، بخلاف الشارق إذا ملك المسروق ؛ لأن هناك وجد المسقط وهو بطلان ولاية الخصومة ؛ لأن الخصومة هناك شرط ، وقد خرج المسروق منه من أن يكون خصمًا بملك المسروق ؛ لذلك اختلفا .

والرواية الثالثة رواية الحسن عن أبي حنيفة ، وهي أن اعتراض الشراء يسقط واعتراض النكاح لا يسقط ، ووجه رواية الحسن أن البضع لا يصير مملوكًا للزوج بالنكاح ، بدليل أنها إذا وطئت بشبهة كان العقر لها ، والعقر بدل البضع ، والبدل إنما يكون لمن كان له المبدل فلم يحصل استيفاء منافع البضع من محل مملوك له فلا يورث شبهة ، وبضع الأمة يصير مملوكًا للمولى بالشراء ، ألا ترى أنها لو وطئت بشبهة كان العقر للمولى فحصل الاستيفاء من محل مملوك له فيورث شبهة ، فصار كالشارق إذا ملك المسروق بعد القضاء قبل الإمضاء .

(١) نصت المادة (١٢٨) من مشروع قانون العقوبات الإسلامي المصري على أنه : من واقع أنشئ برضاها يعاقب كل منهما بالحبس ، وفي حالة الإحصان المبين في المادة (١١٩) من هذا القانون أو وقوع الجريمة بين مجرمين تكون العقوبة السجن المؤقت ، وإذا اجتمع هذان الشرطان يحكم بالسجن مدة لا تقل عن سبع سنوات .

كما يسقط حدُّ الزنى في الرُّجم خاصَّةً عند الحنفية فقط بموت الشُّهود أو غيبتهم أو مرضهم بعد الشَّهادة أو قطع أيديهم ؛ لأنَّ البداية بالشُّهود شرط جواز الإقامة ، وقد فات بالموت على وجه لا يتصوَّر عوده ، فسقط الحدُّ ضرورةً ^(١) .

(١) راجع المنشور الجنائي السوداني رقم (١٠٠) لسنة (١٩٨٣ م) ، والصادر بتاريخ (١١/٢٤ / ١٩٨٣ م) من رئيس القضاء .

أَهْلُ الْمِثْرَةِ

مِنْ مَنَظُورٍ مَقَاصِدِ الشَّرِيعَةِ

البَابُ الرَّابِعُ

الحفاظ على العقل

ويشتمل على فصلين :

الفَصْلُ الْأَوَّلُ : الحفاظ على العقل من جانب الوجود (الجانب الإيجابي) .

الفَصْلُ الثَّانِي : حد الشرب (الخمر) : الحفاظ على العقل من جانب العدم
(الجانب السلبي) .



الحفاظ على العقل من جانب الوجود (الجانب الإيجابي)



من معاني العقل في اللغة : العلم بصفات الأشياء ، من حُسْنِها وقُبْحِها ، وكَمَالِها ونُقْصَانِها ، أو العلم بخَيْرِ الخَيْرَيْنِ ، وشرِّ الشرَّينِ ، أو مُطْلَقَ لأمرٍ .
وسُمِّيَ العقلُ عَقْلاً ؛ لأنه يَغْقِلُ صاحبه عن التَّوَرُّطِ في المَهَالِكِ أي يَحْبِسُهُ ، ويَأْتِي بمعنى الحجر والثَّهْيِ ، وهو ضدُّ الحق ، والجمع : عقول ، وعقل الشيء يعقله عقلاً : إذا فهمه ، ويقال للقوة المتهيئة لقبول العلم ^(١) ، ومن معانيه : الدِّبَّةُ ، يقال : عقل القنيل يعقله عقلاً : إذا وداه ، وعقل عنه : أدَّى جنائته ، وذلك إذا لزمته دية فأعطاهَا عنه ^(٢) .
وفي الشرع : العقل : القوة المتهيئة لقبول العلم ، وقيل : غريزة يتهيأ بها الإنسان إلى فهم الخطاب ، وقيل : نور في القلب يعرف الحسن والقيبح والحق والباطل .
ويستعمله الفقهاء بمعنى اللَّبِّ ، وهو : العقل الخالص من الشُّوَابِ ، وسُمِّيَ بذلك لكونه خالص ما في الإنسان من معانيه ؛ لأنَّ لبَّ كلِّ شيء : خالصه وخياره ، وشيء لباب : أي خالص .

وقيل : اللَّبُّ هو ما زكا من العقل ، فكلُّ لبِّ عقل ، وليس كلُّ عقل لبّاً ؛ ولهذا

(١) لسان العرب - للعلامة ابن منظور ، حرف العين ، مادة عقل ، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير ، أبو العباس الفُيُومِيُّ ، مادة (ع ق ل) .

(٢) القاموس المحيط ، للفيروزآبادي ، باب اللام فصل العين (العقل) ، المعجم الوسيط ، ج ٢ ، باب العين ، مادة عقل .

عَلَى اللَّهِ سُبْحَانَهُ الْأَحْكَامَ الَّتِي لَا تَدْرِكُهَا إِلَّا الْعُقُولُ الزُّكِّيَّةُ بِأُولِي الْأَلْبَابِ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ ﴾ [البقرة: ٢٦٩] .

وقد مَيَّرَ اللَّهُ الإنسانَ عن سائر الحيوانات بالعقل ، وقد عني به ووضع له من التشريعات الكفيلة بحفظه من الإضعاف أو الإزالة ، مثل تحريم المسكرات ^(١) ، والمخدرات ^(٢) .

والعقل أحد دوائر وسائل المعرفة ، وهي الحواس والعقل والوحي ، وأضيقتهم : الحواس ثم تليها دائرة العقل ، ودائرة الوحي تعتبر المحيط الأعظم وكل دائرة تكمل الأخرى بدون تعارض أو تناقض ، ويترتب على إساءة فهم حدودها ، أو علاقة بعضها ببعض نشوء المفاصد العقائدية والفكرية والأخلاقية تبعاً لذلك ، وفي الواقع لا يوجد تعارض أو تناقض بينها ، بل يوجد تعاون كامل ، فالوحي حاكم على العقل ولكنه معتمد عليه ، والعقل حاكم على الحواس ومعتمد عليها .

وقد وردت الأحكام المتعلقة بالعقل في أبواب من كتب الفقه ، منها ما يخص بالتكليف ، وبيان ذلك فيما يأتي :

أجمع الفقهاء على أن العقل هو مناط التكليف في الإنسان ، فلا تجب عبادة من صلاة أو صيام أو حج أو جهاد أو غيرها على من لا عقل له ، كالجنون وإن كان مسلماً بالغاً ، لقوله ﷺ : « رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثٍ : عَنْ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ ، وَعَنْ الصَّغِيرِ حَتَّى يَكْبُرَ ، وَعَنْ الْجُنُونِ حَتَّى يَفْقَلَ أَوْ يَفِيقَ » ^(٣) .

كما أجمعوا على أن غير العاقل لا تعتبر تصرفاته المالية ، فلا يصح بيعه ، ولا إيجاره ولا وكالته أو رهنه ، ولا يصح أن يكون طرفاً في أي عقد من العقود المالية وغير المالية ، كالنكاح والخلع والصلح والضمان والإبراء وسائر العقود والفسوخ ،

(١) المُسْكِرُ في اللغة : ما أزال العقل ، يقال : أسكره الشراب : أزال عقله ، فهو مُسْكِرٌ ، والاسم منه : السُّكْرُ ؛ ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى اللغوي ، كما سمي المسكر خمراً ، لأنه يخامر العقل ويستره .

(٢) راجع فتوى دار الإفتاء المصرية التي أصدرها فضيلة الشيخ جاد الحق على جاد الحق ، بتاريخ (٨ ربيع الأول ١٤٠٢ هـ - ٢ يناير ١٩٨٢ م) .

(٣) صحيح سنن أبي داود : (٤٣٩٨) ، وأخرجه النسائي (٣٤٣٢) ، وابن ماجه (٢٠٤١) ، مسند أحمد (٢٤٧٣٨) .

ولا اعتبار لأقواله ، ولا تؤخذ عليه ، ولا له ، فلا يصح منه إسلام ولا ردة ، ولا طلاق ولا ظهار ، ولا يعتمد إقراره في النسب أو المال ، ولا شهادته أو خبره . كما أجمعوا على أن فاقد العقل من الناس تسلب منه الولايات ، سواء كانت عامة أو خاصة ، وسواء كانت ثابتة له بالشرع كولاية النكاح ، أو بالتفويض كولاية الإيضاء والقضاء ؛ لأنه إذا لم يل أمر نفسه فأمر غيره أولى .

إلا أن العلماء قالوا : إن بعض أفعال فاقد العقل - كالجنون والمغصم عليه في حال غيوبته والمعتوه والصبي - معتبرة ، وترتب عليها نتائجها وأحكامها ، وذلك كإحباله ، وإتلافه مال غيره ، وتقرير المهر بوطئه ، وترتب الحكم على إرضاعه ، والتقاطه ، واحتطابه ، واصطياده ، وما شابه ذلك .

والعقل أشرف المعاني قدرًا ، وأعظم الخواص نفعا ، فبه يتميز الإنسان عن البهيمة ، ويعرف به حقائق المعلومات ، ويهتدي به إلى المصالح ويتقي به ما يضره ، ويدخل به في التكليف ، وهذا إذا لم يرج عوده بقول أهل الخبرة في مدة مقدرة ، فإن رجي عوده في المدة المقدرة انتظر ، فإن عاد فلا ضمان كما في سن من لم يثغر .

ولا يقصد بحفظ العقل مجرد حفظ الوعي والإدراك الخارجي ، بل يتسع ليشمل كل ما ينتج عن وجود ذلك العقل من المعاني والممارسات ، التي تجعل العقل يؤدي دوره في حياة الفرد والأمة .

وما أشد أسفنا عندما نجد في كتب الأصول مثال وحيد على تضييع العقل وعدم حفظه ، هو حرمة شرب الخمر .

فعلينا أن نتصور أو نتخيل إنسانًا يجتنب الخمر ، ولكنه - في الوقت ذاته - غير قادرٍ على التفكير ، أو النجاح في حياته العملية أو الأسرية ، أو غير قادر على التعليم والتعلم ، أو اقتراح الحلول الكفيلة بالقضاء على مشاكله ، بينما يوجد إنسان آخر لا يجتنب الخمر ، لكنه يجوب آفاق الكون ، ويكتشف خبايا الحياة ، ويتحكم في مصائر البلاد والعباد ، لا شك أنه يجب أن نتجنب الخمر ، لكن الإسلام أكبر وأعلى من ذلك ، فهو لا يمنعنا من شرب الخمر فقط ، وإنما يمنعنا من أي شيء قد يتسبب في تغييب العقل ، أو منعه من التفكير والتفكير والتدبر في خلق السموات والأرض ،

﴿ إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ أَلْوَانِ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَمَا فِيهَا وَمَا يَنْفَعُ النَّاسَ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ مَّاءٍ فَأَنْجَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِنْ كُلِّ دَابَّةٍ وَتَصْرِيفِ الرِّيْحِ وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴾ [البقرة: ١٦٤] .

فمعنى العقل الذي عني الإسلام بالمحافظة عليه يجب أن يتوسع فيه ، فلا يوضع في إطاره الضيق ، أي المخ ، وإنما يجب أن يصبح المعنى قدرة الإنسان على التمييز ، وفهم الأشياء ، قال تعالى : ﴿ وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ الْجِنِّ وَالْإِنسِ لَهُمْ قُلُوبٌ لَا يَفْقَهُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَعْيُنٌ لَا يُبْصِرُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَفْئِدَةٌ لَا يَسْمَعُونَ بِهَا أُولَئِكَ كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ أُولَئِكَ هُمُ الْفَافِقُونَ ﴾ [الأعراف: ١٧٩] .

وأما العقل الذي هو ملكة الفهم وقواعد الإدراك ، فإن الإسلام قد جاء أيضًا بما يحافظ على سلامته ، فنهى عن نشر الخرافات والخزعبلات والأوهام ، وأمر أن يطالب كل أحد بدليل ما يقول ، ونهى عن السحر والكهانة وأدعاء علم الغيب ، والاتصال بالجن ، وكل ما من شأنه أن يشوش الفهم السليم ، ويصرف العقل عن مساره الصحيح .
ومقصد حفظ العقل يقوم على ثلاثة عناصر رئيسية :

الأول : تنمية العقل : فيعني جعل العقل في أحسن حالاته الممكنة ، سواء من حيث قدرته على التفكير ، أو من حيث تدريب الملكات العقلية ، أو من حيث تزويد العقل بالمعارف والمهارات إلى غير ذلك ، مما يجعله أكثر قدرة على تأدية وظائفه ، ووسائل تنمية العقل هي تكوين العقلية العلمية ، والاهتمام بالمنهج العلمي ، والتعليم .

الثاني : حفظ العقل : فإنه يعني المحافظة على سلامة الحواس والجهاز العصبي والمخ ، واجتناب ما يؤدي إلى إتلافها ، واجتناب السلوكيات المؤدية لتعطيل وظيفة العقل أو التشويش عليها ، وحفظ العقل من التأثير المدمر لوسائل الثقافة والإعلام ^(١) .

الثالث : إعمال العقل : أو تشغيله فيأتي من خلال عدة نقاط ، هي : أن العقل نعمة مِيزَ اللَّهُ بها الإنسان على سائر مخلوقاته ، يسأل عنها يوم القيامة ، ومن ثم ،

(١) إدمان الخمر الذي يؤدي إلى الإصابة بذهانات الإدمان ومنها : (الهذيان الرعاشي - ذهان كورسكوف - هلوسة الخمر واضطهاديتها) .

فحين يكون الإنسان سليم القدرات العقلية متحليًا بالعلوم والعقلية العلمية ، ثم لا يستخدم كل ذلك ، بل يتصرف كناقص العقل أو الجاهل ، فإنه يكون مريضًا كما تدل على ذلك آيات القرآن الكريم .

ومن أبرز الوسائل التي اهتمت بها الشريعة في هذا الخصوص ، هو ما يمكن تسميته بالعبادات العقلية ، والمقصود هنا هو : النظر ، والتبصر ، والتدبر ، والتفكر ، والاعتبار ، والتفقه ، والتذكر ، والآيات الداعية إلى ممارسة هذه العبادات تفوق الحصر ^(١) ، وعقل الإنسان يضيع بالسكر ، ويتعطل به .

ولذلك جاءت الشريعة الحكيمة بتحريم شرب الخمر ، لما يؤدي إليه شربها من ستر العقل وتغطيته ، وذلك حفاظًا على هذه الحاسة الجليلة ، والمكنة الهائلة التي فرقت بين الإنسان والحيوان ، فشرعت لذلك عقوبة رادعة وهي الحد أربعين جلدة ، وحرمت كل سبيل يوصل بها إلى الخمر كما قال ﷺ : « لُعِنَتْ الْخَمْرُ عَلَى عَشْرَةِ أَوْجِهٍ بِقَيْنِهَا وَعَاصِرِهَا وَمُغْتَصِرِهَا وَبَائِعِهَا وَتَبَائِعِهَا وَحَامِلِهَا وَالتَّحْمُولَةَ إِلَيْهِ وَآكِلِ لَعْنِهَا وَشَارِبِهَا وَسَاقِيهَا » ^(٢) .

كما قال ﷺ : « كُلُّ مُشْكِرٍ خَمْرٌ وَكُلُّ مُشْكِرٍ حَرَامٌ » ^(٣) .

وحرّم كذلك كل ما يفتّر العقل كما جاء في الحديث : « نهى رسول الله ﷺ عن كُلِّ مُشْكِرٍ وَمُفْتَرٍ » ^(٤) ، وهذا يدخل فيه كل ما يخدر الجسم ، وينيم العقل والإحساس ، من المخدرات والخمور .

والخمر عرفها العرب ، وأحبوها ، ومدحوها في أشعارهم ، وتحدثوا عن أسباب شربها ، فهي تولد فيهم الشجاعة والجرأة ، وتنسيهم مرارة الفقر .

ولكي نعرف ما الذي فعله الإسلام للحفاظ على العقل ، يجب أن نتعرض بالتفصيل - وفقا لما جاء بالموسوعة الفقهية الكويتية - لحد الخمر أو حد الشرب :

(١) جمال الدين عطية ، تكامل طرق معرفة المقاصد : مقصد اعتبار العقل نموذجًا - المسلم المعاصر (بيروت) - (ع ١٠٦) ، (٢٠٠٣) ، (ص ١٧ - ٣١) .

(٢) صحيح ابن ماجه (٣٣٨٠) ، الترمذي (١٢٩٥) ، سلسلة الأحاديث الصحيحة للألباني (٨٣٩) .

(٣) صحيح مسلم (٢٠٠٣) .

(٤) رواه الإمام أحمد ، وانظر صحيح الجامع رقم (٦٨٥٤) .

حَدُّ الشُّرْبِ (الخمر) : الحفاظ على العقل في جانب العدم (الجانب السلبي)



الأشربة جمع شراب ، والشُّرْبُ : اسم لما يُشْرَبُ من أي نوع كان ، ماءً أو غيره ، وعلى أي حال كان ، وكلُّ شيءٍ لا يُمَضَّغُ فإنه يقال فيه : يشرب (١) . وفي الاصطلاح تطلق الأشربة على ما كان مسكراً من الشُّرَابِ (٢) ، سواءً كان متخذاً من الثمار ، كالعنب والرُّطْب والتين ، أو من الحبوب كالحنطة أو الشعير ، أو الحلويات كالعسل ، وسواءً كان مطبوخاً أو نيئاً ، وسواءً كان معروفاً باسم قديم كالخمر ، أو مستحدث كالعرق والشمبانيا ، لحديث النبي ﷺ : « لَيْشْرَبَنَّ نَاسٌ مِنْ أُمَّتِي الْخَمْرَ يُسْمُونَهَا بِغَيْرِ اسْمِهَا » (٣) .

أنواع الأشربة المسكرة وحقيقة كل نوع :

تطلق الأشربة المسكرة عند الفقهاء على اختلاف مذاهبهم على قسمين : الخمر ، والأشربة الأخرى .

-
- (١) لسان العرب - للعلامة ابن منظور ، حرف الشين ، مادة شرب ، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير ، أبو العباس الفَيَّومِي ، مادة (ش ر ب) .
- (٢) القاموس المحيط ، للفيروزآبادي ، باب الباء فصل الشين ، المعجم الوسيط ، ج ٢ ، باب الشين ، مادة شراب .
- (٣) حديث صحيح صححه ابن القيم وغيره رحمهم الله ، وأخرجه أبو داود (٣٦٨٨) ، وابن ماجه (٣٣٨٤ ، ٤٠٢٠) ، سنن الدارمي (٢١٠٠) ، ويشهد له أيضاً ما رواه البخاري في صحيحه فيما ترجم عليه باب من يشرب الخمر ويسمها بغير اسمها .

النوع الأول : الخمر : الخمر لغةً : ما أسكر من عصير العنب ، وسُميت بذلك ؛ لأنها تخامر العقل .

وحقيقة الخمر إنما هي ما كان من العنب ، دون ما كان من سائر الأشياء ^(١) . قال الفيروزآبادي : الخمر ما أسكر من عصير العنب ، أو هو عامٌّ ^(٢) ، والعموم أصح ؛ لأنها حرمت وما بالمدينة خمر عنب ، وما كان شرابهم إلا البسر والتمر . وسُمي الخمر خمراً ، لأنها تُخامِرُ العقلَ ، أي : تُخالِطُهُ ، أو لأنها تُرِكَتْ فاختَمَرَتْ .

فعلى القول الأول يكون إطلاق اسم الخمر على سائر الأنبذة المسكرة من باب القياس اللغوي لما فيها من مخامرة العقل .

واصطلاحاً : اختلف الفقهاء في تعريف الخمر ، بناءً على اختلافهم في حقيقتها في اللغة وإطلاق الشرع .

فذهب الحنابلة ^(٣) إلى أن الخمر تطلق على ما يسكر قليلاً أو كثيراً ، سواءً اتُّخذ من العنب أو التمر أو الحنطة أو الشعير أو غيرها .

واستدلوا بقول النبي ﷺ : « كُلُّ مُسْكِرٍ خَمْرٌ وَكُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ » ^(٤) .

ويقول عمر رضي الله عنه : أيها الناس : إنه نزل بتحريم الخمر ، وهي من خمسة : من العنب ، والتمر ، والعسل ، والحنطة ، والشعير .

وإن القرآن لما نزل بتحريم الخمر فهم الصحابة - وهم أهل اللسان - أن كل شيء يسمى خمراً يدخل في النهي ، فأراقوا المتخذ من التمر والرطب ، ولم يخصوا ذلك بالمتخذ من العنب ، على أن الراجع من حيث اللغة كما تقدم هو العموم .

ثم على تقدير التسليم بأن المراد بالخمر المتخذ من عصير العنب خاصةً ، فإن تسمية

(١) لسان العرب - للعلامة ابن منظور ، حرف الخاء ، مادة خمر .

(٢) القاموس المحيط ، للفيروزآبادي ، باب الراء فصل الخاء مادة (الخمر) ، وقال الزبيدي يشرح ذلك :

(أو هو عام) أي : ما أسكر من عصير كل شيء ؛ لأن المدار على السكر وغيوبة العقل .

(٣) شرح منتهى الإرادات ، للبهوتي ، (٣ / ٣٦٠) .

(٤) صحيح مسلم (٢٠٠٣) .

كل مسكرٍ خمرًا من الشرع كان حقيقةً شرعيةً ، وهي مقدمة على الحقيقة اللغوية .
 وذهب أكثر الشافعية ^(١) إلى أن الخمر هي المسكر من عصير العنب إذا اشتد ،
 سواء أقدف بالزبد أم لا .

وذهب أبو حنيفة ^(٢) إلى أن الخمر هي عصير العنب إذا اشتد وقيدته بأن يقدف
 بالزبد بعد اشتداده ، واشترط في عصير العنب كونه نيقًا .

يتبين مما سبق أن إطلاق اسم الخمر على جميع أنواع المسكرات عند الفريق الأول
 من باب الحقيقة ، فكل مسكرٍ عندهم خمرٌ .

وأما الفريق الثاني والثالث ، فحقيقة الخمر عندهم عصير العنب ، إذا غلى واشتد
 عند الفريق الثاني ، وقذف بالزبد عند الفريق الثالث ، وإطلاقه على غيره من الأشربة
 مجازٌ وليس بحقيقة .

التروع الثاني : الأشربة المسكرة الأخرى : ذهب جماهير العلماء إلى أن يكون كل
 مسكرٍ خمرًا هو حقيقة لغوية أو شرعية كما عرضنا فيما سبق ، ويلاحظ أن من
 انتهى من الشافعية إلى أن الخمر ما كان من عصير العنب لا يخالفون الجمهور في أن
 ما أسكر كثيره فقليله حرام ، بل إن الاختلاف في الإطلاق بين الجمهور وأكثر
 الشافعية لم يغير الأحكام من وجوب الحد عند شرب قليله ، والتجاسة ، وغير ذلك
 مما يتعلق بالخمر ، ما عدا مسألة تكفير مستحل غير الخمر ، فلا يكفر منكر حكمه
 للاختلاف فيه ، كما سيأتي كل ذلك مفصلاً .

وذهب الحنفية إلى أن الخمر التي يحرم قليلها وكثيرها ، ويحد بها ، ويكفر
 مستحلها ، إلى غير ذلك هي المتخذة من عصير العنب خاصة ، أما الأنبذة عندهم
 فلا يحد شاربها إلا إذا سكر منها .

والأشربة المحرمة عند الحنفية على ثلاثة أنواع ^(٣) :

التوع الأول : الأشربة المتخذة من العنب وهي :

(١) الحاوي الكبير ، الماوردي ، (٣٧٦/١٣) .

(٢) المبسوط ، السرخسي ، (٤/٢٤) .

(٣) راجع في ذلك بالتفصيل : المبسوط ، السرخسي ، (٢/٢٤) وما بعدها .

أ - الخمر وهي المتخذة من عصير العنب النبيء إذا غلى واشتد عند أبي يوسف ومحمد ، وقذف بالزبد عند أبي حنيفة .

ب - وفي حكم هذا النوع ما يتخذ من الزبيب ، وهو صنفان :

١ - نقيع الزبيب وهو أن يترك الزبيب في الماء من غير طبخ ؛ حتى تخرج حلاوته إلى الماء ، ثم يشتد ويغلي ويقذف بالزبد عند أبي حنيفة ، أو لم يقذف بالزبد عند صاحبيه .

٢ - نبيذ ^(١) الزبيب وهو النبيء من ماء الزبيب إذا طبخ أدنى طبخ وغلى واشتد .
النوع الثاني : ما يتخذ من الثمر أو الرطب (وهو الشكر) والبسر ^(٢) ، (وهو الفضيخ) ^(٣) .

وفي حكم هذا النوع الخليطان ^(٤) .

النوع الثالث : نبيذ ما عدا العنب والتمر كالعسل أو التين أو البر ونحوها .
هذه هي الأشربة المحرمة عند الحنفية ، أما الخمر فيأجماع الأمة ، وأما نبيذ العنب والتمر فيحرم عند أبي حنيفة وأبي يوسف القدر المسكر منها خلافاً لمحمد ، وأما نبيذ العسل والتين والبر والشعير ونحو ذلك فمباح عند أبي حنيفة وأبي يوسف ، بشرط ألا يشرب للهوى أو طرب ^(٥) .

(١) النبيذ لغة : من فعل نبذ ؛ لأنه يُنبذ ، أي : يترك حتى يشتد ، فيقال : نبذته نبذاً ، من باب ضرب : ألقيته فهو منبوذ ، أي مطروح ، ومنه نَقَضَ العهد يقال : نبذت العهد إليهم : نقضته ، ويقال : نبذت الأمر : أهملته ، والمنبوذ : ولد الزنا ، والصبي تلقية أمه في الطريق .

(٢) والبسر : القَصُ من كل شيء ، ويطلق على التمر قبل أن يُزطَبَ لِقَضاضَتِهِ ، والبسر ، بفتح الباء ، تخلط البسر بالرطب أو بالتمر وانتبأهما جميعاً ، وتعمل ذلك أن الثمرة تمر بمراحل فأول التمر طَلَع ثم خلال ثم بَلَغ ثم بُسر ثم رُطَب ثم تَمَر .

(٣) الفضيخ : كسر كل شيء أجوف نحو الرأس والبطيخ ، والفضيخ : عصير العنب ، وهو أيضاً شراب يتخذ من البسر المفضوخ وحده من غير أن تمسه النار .

(٤) وهو شراب من ماء الزبيب وماء الثمر أو البسر أو الرطب المختلطين إذا طبخا أدنى طبخ وإن اشتد ، ولا عبرة بذهاب الثلين .

(٥) المبسوط ، السرخسي ، (٢٠/٢٤) .

أحكام الخمر :

المراد بالخمر هنا جميع المسكرات جريئاً على مذهب الجمهور ، وأحكامها ما يأتي :

• الأول : تحريم شربها قليلاً وكثيراً :

ثبتت حرمة الخمر بكتاب الله وسنة رسوله وإجماع الأمة .

أما الكتاب : فقوله تعالى : ﴿ يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْأَصَابُ وَالْأَذَانُ رِيحٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ۝ إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقَعَ بَيْنَكُمْ الْمَدَافِرَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ ﴾ [المائدة : ٩٠ - ٩١] .

وتحريم الخمر كان بتدرج وبمناسبة حوادث متعددة ، فقبل ثبات التشريع كان القصد هو رفع المشقة عن الناس ، فلم يأت التحريم مفاجئاً ، فلما استقر التجريم ، وحدث التحريم ، حلت العقوبة .

وسر هذا التدرج التشريعي أن الإسلام راعى أن مدمن الخمر يصعب عليه التخلص من أثرها الشديد ، على الدم والمخ والأعصاب ، فالعرب كانوا مولعين بشربها .

وأول ما نزل صريحاً في التثفير منها - ببيان أن ضرر الخمر أكثر من نفعها - قوله تعالى : ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنْفَعَةٌ لِلنَّاسِ وَإِنَّهُمْ لَأكْبَرُ مِنْ نَّفْعِهِمَا ﴾ [البقرة : ٢١٩] ، فلما نزلت هذه الآية تركها بعض الناس ، وقالوا : لا حاجة لنا فيما فيه إثم كبير ، ولم يتركها بعضهم ، وقالوا : نأخذ منفعتها ، وترك إثمها .

فجاءت المرحلة التالية وهي الابتعاد عنها وقت الصلاة ، فنزلت هذه الآية : ﴿ يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَىٰ حَتَّىٰ تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ ﴾ [النساء : ٤٣] فتركها بعض الناس ، وقالوا : لا حاجة لنا فيما يشغلنا عن الصلاة ، وشربها بعضهم في غير أوقات الصلاة .

فجاءت المرحلة الثالثة : التحريم المطلق فنزلت : ﴿ يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ ﴾ [المائدة : ٩٠] الآية ، فصارت حراماً عليهم ، حتى صار يقول بعضهم : ما حرم الله شيئاً أشد من الخمر .

وقد أكد تحريم الخمر والميسر بوجوه من التأكيد :

منها : تصدير الجملة بإتفا .

ومنها : أنه ﷺ قرنهما بعبادة الأصنام .

ومنها : أنه جعلهما رجسًا .

ومنها : أنه جعلهما من عمل الشيطان ، والشيطان لا يأتي منه إلا الشر البحت .

ومنها : أنه أمر باجتنابهما .

ومنها : أنه جعل الاجتناب من الفلاح ، وإذا كان الاجتناب فلاحًا كان الارتكاب خيبةً ومحققةً .

ومنها : أنه ذكر ما ينتج منهما من الوبال من مفسدة دنيوية ، وهو وقوع التعادي والتباغض من أصحاب الخمر والقمار ، وما يؤذيان إليه من مفسدة دينية وهي الصد عن ذكر الله ، وعن مراعاة أوقات الصلاة .

وقوله تعالى : ﴿ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ ﴾ [المائدة : ٩١] من أبلغ ما ينهى به ، كأنه قيل : قد تلي عليكم ما فيهما من أنواع الصوارف والموانع ، فهل أنتم مع هذه الصوارف منتهون ، أم أنتم على ما كنتم عليه ، كأن لم توعظوا ولم تزجروا .

وأما السنة : فقد وردت أحاديث كثيرة في تحريم الخمر قليلها وكثيرها .

وقد قال جماهير العلماء : كل شراب أسكر كثيره حرم قليله ، فيعم المسكر من نقيع الثمر والزبيب وغيرهما ، لما تقدم من الآية الكريمة وللأحاديث التالية :

عن عائشة رضي الله عنها أنه ﷺ قال : « كُلُّ شَرَابٍ أَشْكِرَ فَهُوَ حَرَامٌ » (١) .

وقال ﷺ : « كُلُّ مُسْكِرٍ خَمْرٌ وَكُلُّ خَمْرٍ حَرَامٌ » (٢) .

وعن النبي ﷺ أنه قال : « مَا أَشْكِرَ كَثِيرُهُ فَقَلِيلُهُ حَرَامٌ » (٣) .

(١) صحيح البخاري (٢٣٩ ، ٥٢٦٤) ، مسلم (٢٠٠١) ، الترمذي (١٨٦٣) ، ابن ماجه

(٣٣٨٦) ، مسند أحمد (٢٤١٢٨) موطأ مالك (١٣٣١) ، سنن الدارمي (٢٠٧٩) .

(٢) صحيح المسلم (٢٠٠٣) ، الترمذي (١٨٦١) ، النسائي (٥٦٩٩) .

(٣) وصحيح سنن أبي داود (٣٦٨٧) ، مسند أحمد (٢٤٤٦٨) .

وقال ﷺ : « كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ ، وَمَا أَسْكَرَ مِنْهُ الْفَرْقُ فَعِلْهُ الْكَفُّ مِنْهُ ، حَرَامٌ » ^(١) .
فهذه الأحاديث كلها دالة على أن كل مسكرٍ حرام ، ومنها ما يدل على تسمية كل مسكرٍ خمرًا ، وهو قوله ﷺ : « كُلُّ مُسْكِرٍ خَمْرٌ » .
كما يدل بعضها على أن المسكر حرام لعينه ، قل أو كثر ، سكر منه شاربهُ أو لم يسكر ، وهذا عند الجمهور .

وذهب الحنفية إلى أن النِّيء من عصير العنب ^(٢) ، هو الخمر التي يحرم شرب قليلها وكثيرها إلا عند الضرورة ، لأنها محرمة العين ، فيستوي في الحرمة قليلها وكثيرها ، أما عصير غير العنب والتمر ، أو المطبوخ منهما بشرطه ، فليس حرامًا لعينه ، ومن هنا فلا يحرم إلا السكر منه .

وأما السكر والفضيخ ونقيع الزبيب ، فيحرم شرب قليلها وكثيرها باتفاق الفقهاء ، لما تقدم من الأحاديث ، ولقوله ﷺ : « الْخَمْرُ مِنْ هَاتَيْنِ الشَّجَرَتَيْنِ » ^(٣) ، وأشار ﷺ إلى التُّخْلَةِ وَالْعِنَبَةِ .

- شرب دردي الخمر ^(٤) : ذهب جمهور الفقهاء إلى تحريم شرب دردي الخمر ، ويحد شاربهُ ؛ لأنه خمرٌ بلا شك ، وسواء دردي الخمر أو دردي غيره ، وأنه لا فرق بين الجميع ، ويحد بالثخين منها إذا أكله .

وذهب الأحناف ^(٥) ، إلى كراهة شرب دردي الخمر ؛ لأن فيه ذرات الخمر المتناثرة ، وقليله ككثيره ، ولكن لا يحد شارب الدردي إلا إذا سكر ، لأنه لا يسمى خمرًا ، فإذا سكر منه وجب الحد عليه ، كما في شرب الباذق ^(٦) ، أو المنصف ^(٧) .

(١) وصحيح ابن ماجه : (٣٣٩٢) ، الترمذي (١٨٦٥) ، أبو داود (٣٦٨١) .

(٢) إذا غلى واشتد عند الصّاحبين ، وقذف بالزبد عند أبي حنيفة على نحو ما سلف بيانه .

(٣) وصحيح مسلم (١٩٨٥) ، الترمذي (١٨٧٥) ، النسائي (٥٥٧٢) ، سنن أبي داود (٣٦٧٨) .

(٤) يقصد بالدردي الخميرة التي تترك على العصير والنبذ ليتخمر ، وأصله ما يركد في أسفل كل مائع .

(٥) المبسوط ، السرخسي ، (٢٠/٢٤) ، وتعليل ذلك أنهم يرون وجوب الحد للزجر ، وإنما يشرع

الزجر فيما تميل إليه الطباع السليمة ، والطباع لا تميل إلى شرب الدردي ، بل من يعتاد شرب الخمر يعاف الدردي .

(٦) كلمة فارسية معربة تعني الخمر الأحمر .

(٧) الْمُتَصَفُّ من الشراب : الذي يُطَيِّخ حتى يذهب نصفه .

- حكم المطبوخ من العنب أو عصيره : يحرم شرب المطبوخ - قليله وكثيره عند الفقهاء عامة - من عصير العنب أدنى طبخ ، بحيث ذهب منه أقل من الثلثين ، وكان مسكراً ؛ لأنه إذا ذهب أقل من الثلثين بالطبخ ، فالحرام فيه باقٍ ، وهو ما زاد على الثلث . أما إذا ذهب ثلثاه بالطبخ ، وبقي ثلثه فهو حلال وإن اشتدَّ عند أبي حنيفة وأبي يوسف ، وقال محمدٌ : يحرم ، وهذا الخلاف فيما إذا قصد به التقوي ، أما إذا قصد به التلهي فإنه لا يحلُّ بالاتفاق ، وعن محمدٍ مثل قولهما ، وعنه أنه كره ذلك ، وعنه أنه توقف فيه ^(١) .

- حكم الأشربة الأخرى : تقدم أن مذهب جمهور العلماء تحريم كل شراب مسكر قليله وكثيره ، وعلى هذا فإن الأشربة المتخذة من الحبوب والعسل واللبن والتين ونحوها يحرم شرب قليلها إذا أسكر كثيرها ، وبهذا قال محمد بن الحسن من الحنفية وهو المفتى به عندهم ؛ وذلك للأدلة المتقدمة من أن كل شراب مسكر خمرٌ وكل خمر حرامٌ » وغير ذلك .

ورأي الجمهور مروئي عن عمر ، وعلي ، وابن مسعود ، وابن عمر ، وأبي هريرة ، وسعد بن أبي وقاص ، وأبي بن كعب ، وأنس ، وعائشة ، وابن عباس ، وجابر ابن عبد الله ، والثَّعْمَان بن بشير ، ومعاذ بن جبل ، وغيرهم من فقهاء الصُّحابة . وبذلك قال ابن المسيَّب ، وعطاء ، وطاوس ومجاهد ، والقاسم ، وقتادة ، وعمر ابن عبد العزيز ، وأبو ثور ، وأبو عبيد ، وإسحاق بن راهويه ، والأوزاعي .

- تفصيلات لبعض المذاهب في بعض الأشربة :

اختلف المالكية والشافعية والحنابلة في حكم بعض الأشربة غير المسكرة في تقديرهم ، كالحليطين ، والنبيذ ، والفقاع .

أ - الخلیطان : ذهب المالکیة ^(۳) ، إلى تحريم الخلیطین من الأشياء التي من شأنها أن تقبل الانتباز ، كالبر والوطب ، والتمر والزبيب ولو لم يشتد ؛ لأن الرسول ﷺ نهى أن یُخلط البُسْرُ والزَّيْبُ والبُسْرُ وَالتَّمْرُ ، وَقَالَ : « انْبِذُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى حِدَةٍ » ^(۴) .

(١) المبسوط ، السرخسي ، (١٩/٢٤) .

(٢) الذخيرة في الفقه المالكي، القرافي (١١٣/٤).

(۳) صحیح مسلم (۱۹۸۹) ، النسائی (۵۵۷۰) .

والنهي يقتضي التحريم ، إذا لم يكن هناك قرينة تصرفه إلى غير ذلك كالكراهة ، أي أخذًا بظاهر هذا الحديث وغيره يحرم الخليلطان ، وإن لم يكن الشراب منهما مسكرًا سدا للذرائع .

وقال الشافعية : يكره من غير المسكر : المنصف ، وهو ما يعمل من تمر ورطب ، والخليط : وهو ما يعمل من بسر ورطب ؛ لأن الإسكار يسرع إلى ذلك بسبب الخلط قبل أن يتغير ، فيظن الشارب أنه ليس بمسكر ، ويكون مسكرًا ، فإن أمن سكره ولم تكن فيه شدة مطربة فيحل^(١) .

وقال الحنابلة^(٢) : يكره الخليلطان ، وهو أن يبنذ في الماء شيطان ؛ لأن النبي ﷺ نهى عن الخليلطين ، وإنما نهى النبي ﷺ لعلَّه يسرعه إلى الشكر المحرم ، فإذا لم يوجد لم يثبت التحريم .

ب - التبيذ غير المسكر : قال الحنابلة وغيرهم : لا يكره إذا كانت مدة الانتباز قريبة أو يسيرة ، وهي يومٌ وليلة .

أما إذا بقي التبيذ مدةً يحتمل فيها إفضاؤه إلى الإسكار ، فإنه يكره ، ولا يثبت التحريم عند المالكية^(٣) ، والشافعية إلا بالإسكار ، فلم يعتبروا المدة أو الغليان . ولا يثبت التحريم عند الحنابلة ما لم يغل^(٤) ، العصير ، أو تمض عليه مدة ثلاثة أيام بلياليها .

وإن طبخ العصير أو التبيذ قبل فورانه واشتداده ، أو قبل أن تمضي عليه ثلاثة أيام حتى صار غير مسكر ، فهو مباح ؛ لأن التحريم إنما ثبت في المسكر ، فبقي ما عداه على أصل الإباحة .

واستدلوا بحديث ابن عباس « كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُتَبَذُّ لَهُ الزَّبِيبُ فِي السَّقَاءِ فَيَشْرَبُهُ يَوْمَهُ وَالْعَدَّ وَبَعْدَ الْعَدِّ فَإِذَا كَانَ مَسَاءً الثَّالِثَةَ شَرِبَهُ وَسَقَاءَهُ فَإِنْ فَضَّلَ شَيْءَ أَهْرَقَهُ »^(٥) .

(١) الحاوي الكبير ، الماوردي ، (٣٨٩/١٣) .

(٢) راجع كتاب الأشربة لأحمد بن حنبل ، شرح منتهى الإرادات ، للبهوتي ، (٣٦٢/٣) .

(٣) أنوار البروق في أنواء الفروق للقرافي ، في « الفروق التاسع والثلاثون بين قاعدة الزواجر وبين قاعدة الجوايز » وفي « الفروق السبعون والمئتان بين قاعدة ما يجب النهي عنه من المفاسد ، وما يحرّم وما يندب » .

(٤) الغلة : خيضة تشدُّ على رأس الإبريق عن ابن الأعرابي ، والجمع غلّل .

(٥) صحيح مسلم (٢٠٠٤) .

– الانتباز ^(١) في الأوعية : وقد اتفق الفقهاء على أنه يجوز الانتباز في الأوعية المصنوعة من جلد ، وهي الأسقية ، واختلفوا فيما سواها .

فذهب الحنفية إلى جواز الانتباز في كل شيء من الأواني ، سواء الدُّبَاء ^(٢) والحتتم ^(٣) والمزفت ^(٤) والتقمير ^(٥) ، وغيرها ، لأن الشراب الحاصل بالانتباز فيها ليست فيه شدة مطربة ، فوجب أن يكون الانتباز في هذه الأوعية وغيرها مباحا .

وما ورد من النهي عن الانتباز في هذه الأوعية منسوخ بقوله ﷺ : « كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنْ الْأَشْرَبَةِ فِي ظُرُوفِ الْأَدَمِ فَاشْرَبُوا فِي كُلِّ وِعَاءٍ غَيْرَ أَنْ لَا تَشْرَبُوا مُشْكِرًا » ^(٦) . وفي رواية « نَهَيْتُكُمْ عَنْ الظُّرُوفِ وَإِنَّ الظُّرُوفَ أَوْ ظُرْفًا لَا يَحِلُّ شَيْئًا وَلَا يُحَرِّمُهُ وَكُلُّ مُشْكِرٍ حَرَامٌ » ^(٧) ، فهذا إخبار صريح عن النهي عنه فيما مضى ، فكان هذا الحديث ناسخا للنهي .

ويدل عليه أيضا ما روى أحمد عن أنس قال : « نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُنْتَبَذَ فِي الْمَزْفَتِ وَالْمُقْمِرِ وَالتَّقْمِيرِ وَالدُّبَاءِ وَالْحَتِّمِ » ^(٨) .

ثم قال بعد ذلك : « كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنْ الْأَوْعِيَةِ فَانْتَبِذُوا فِيهَا بَدَا لَكُمْ وَإِيَّاكُمْ وَكُلُّ مُشْكِرٍ » ^(٩) .

والقول بنسخ الانتباز في الأوعية المذكورة هو قول جمهور الفقهاء ، فلا يحرم

(١) الانتباز : اتِّخَاذُ التَّبِيدِ الْمَبَاحِ .

(٢) الدُّبَاءُ : الْقَرْعُ ، وهو على وزن المكاء ، واجدته دُبَاءَةٌ .

(٣) الحَتِّمُ : جرار مدهونة خضر كانت تحمل الخمر فيها إلى المدينة ثم أُتْسِعَ فيها فُقِيلَ للخزف كله حَتِّمٌ ، واحدتها حَتِّمَةٌ ، ولا يخرج استعمال الفقهاء عن المعنى اللغوي ، والصلة بينه والمزفت أنهما يشتركان في سرعة اشتداد الأنبذة فيهما .

(٤) الْمَزْفَتُ - بتشديد الفاء وفتح الزاي والفاء - في اللغة : الوعاء المطلي بالزفت - بكسر الزاي - وهو القار ، ويستعمل الفقهاء هذا اللفظ بالمعنى اللغوي نفسه .

(٥) التَّقْمِيرُ على وزن فعيل : خشبة تنقر وينبذ فيها ، ويستعمل الفقهاء هذا اللفظ بالمعنى اللغوي نفسه ، فالتقمير عندهم هو جذع التخليل ينقر ويجعل ظرفا كالفصعة .

(٦) صحيح مسلم (٩٧٧) . (٧) صحيح مسلم (٩٧٧) .

(٨) مسند أحمد (١٠٥١٧) .

(٩) النسائي (٥٦٥٤) ، ابن ماجه (٣٤٠٥) .

ولا يكره الانتباز في أي وعاء .

وكره أحمد الانتباز في الدُّبَاء والحتم والتقمير والمنزف ؛ لأن النبي ﷺ نهى عن الانتباز فيها ، فالتهي عند هؤلاء باقي ، سداً للذرائع ؛ لأن هذه الأوعية تعجل شدة التبيد ^(١) .
- حالات الاضطراب : ما سبق من تحريم الخمر أو الأنبذة عند الإسكار إنما هو في الأحوال العادية .

أما عند الاضطراب فإن الحكم يختلف ، ويرخص شرعاً تناول الخمر ، ولكن بمعياره الشرعي الذي تباح به المحرمات ، كضرورة العطش ، أو الغصص ، أو الإكراه ، فيتناول المضطر بقدر ما تندفع به الضرورة ، وهذا ليس مجمعاً على جميعه ، بل فيه خلاف بين الفقهاء على النحو التالي :

أ - الإكراه : ذهب الجمهور ^(٢) ، إلى جواز شرب الخمر عند الإكراه ، لقوله ﷺ : « إِنْ اللَّهَ وَضَعَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَا وَالنَّشِيَانَ وَمَا اسْتَكْرَهُوا عَلَيْهِ » ^(٣) .

إلا أن الشافعية مع قولهم بالجواز ألزموا شارب الخمر عند الإكراه - وكل آكل حرام أو شارب - أن يتقيأه إن أطاقه ؛ لأنه أبيع شربه للإكراه ، ولا يباح بقاؤه في البطن بعد زوال السبب .

ب - الغصص أو العطش : يجوز للمضطر شرب الخمر إن لم يجد غيرها لإساعة لقمة غص بها ، باتفاق الفقهاء الأربعة .

أما شرب الخمر لدفع العطش ؛ فذهب الحنفية إلى جواز شربها في حالة الضرورة ، كما يباح للمضطر تناول الميتة والخنزير .

وذهب المالكية إلى تحريم شربها لدفع العطش ؛ لأنها لا تزيل العطش ، بل تزيده حرارة لحرارتها ويوستها ^(٤) .

* الثاني (من أحكام الخمر) : أنه يكفر مستحلها :

لما كانت حرمة الخمر قد ثبتت بدليل قطعي ، وهو القرآن الكريم والسنة

(١) راجع كتاب الأشربة لأحمد بن حنبل ، وشرح منتهى الإرادات ، للبهوتي ، (٣/٣٦٢) .

(٢) الذخيرة (٢٠٤/١٢) . (٣) أخرجه ابن ماجه (٢٠٤٥) .

(٤) حاشية الدسوقي (٣٥٣/٤) .

والإجماع ، كما سبق ، فمن استحلها فهو كافر مرتد ، هذا ، وإن الخمر التي يكفر مستحلها هي ما أتخذ من عصير العنب ، أما ما أسكر من غير عصير العنب النبي فلا يكفر مستحلها ، وهذا محل اتفاق بين الفقهاء ؛ لأن حرمتها دون حرمة الخمر الثابتة بدليل قطعي ، وهذه ثبتت حرمتها بدليل ظني غير مقطوع به من أخبار الآحاد عن النبي ﷺ وأثار الصحابة .

• الثالث عقوبة شاربها :

ثبت حد شارب الخمر بالشئ^(١) ، فقد وردت أحاديث كثيرة في حد شارب الخمر ، منها ما روي عن أنس أن النبي ﷺ « أتني برجل قد شرب الخمر فجلده بجریدتين نحو أربعين »^(٢) .

قال : وفعله أبو بكر ، فلما كان عمر استشار الناس ، فقال عبد الرحمن : أخف الحدود ثمانون ، فأمر به عمر .

وعن الثائب بن يزيد قال : « كنا نؤتى بالشارب في عهد رسول الله ﷺ وامرة أبي بكر ، فصدرا من خلافة عمر ، فنقوم إليه بأيدينا ونعالنا وأردتنا ، حتى كان آخر إمرة عمر ، فجلد أربعين ، حتى إذا عتوا وفسقوا جلد ثمانين » .

وقد أجمع الصحابة ومن بعدهم على جلد شارب الخمر ، ثم اختلفوا في مقداره ما بين أربعين أو ثمانين ، والجمهور على القول بالثمانين .

وعلى هذا يحد عند الجمهور شارب الخمر سواء أسكر أم لم يسكر ، وكذا شارب كل مسكر ، سواء أشرب كثيرا أم قليلا .

والمفتي به عند الحنفية أنه يحد من شرب الخمر قليلها أو كثيرها ، وكذا يحد من سكر من شرب غيرها^(٣) .

(١) إن عدم النص عليها في القرآن ، واعتمادها على السنة والإجماع ، وإمكانية تدرج الإمام في العقوبة ، هو ما يجعل جانب كبير من الفقه يميل إلى أنها عقوبة تعزيرية ، وليست حدا ملزما في كنهه وكيفية ، وإنما هو نوع من التعزير .

(٢) مسلم (١٧٠٦) .

(٣) نصت المادة (١٧٥) من مشروع قانون العقوبات الإسلامي المصري على أنه : لا تسري على جريمة شرب الخمر المعاقب عليها حدا الأحكام المنصوص عليها في قانون الإجراءات الجنائية في شأن انقضاء الدعوى الجنائية أو سقوط العقوبة بمضي المدة .

ضابط الشكر :

ذهب الجمهور ^(١) ، إلى أنَّ الشكران هو الذي يكون غالب كلامه الهذيان ، واختلاط الكلام ؛ لأن هذا هو الشكران في عرف الناس وعاداتهم ، فإنَّ الشكران في متعارف الناس اسمٌ لمن هذي ، وإليه أشار الإمام علي عليه السلام بقوله : إذا سكر هذي ، وإذا هذي افترى ، وحدُّ المفترى ثمانون ^(٢) .

فحدُّ الشكر الذي يمنع صحَّة العبادات ، ويوجب الفسق على شارب التَّبَيُّد ونحوه هو الذي يجمع بين اضطراب الكلام فهماً وإفهاماً ، وبين اضطراب الحركة شيئاً وقياماً ، فيتكلَّم بلسانٍ منكسرٍ ، ومعنى غير منتظمٍ ، ويتصرف بحركة مختبِطٍ ، ومشى متمايلٍ .

وذهب أبو حنيفة إلى أنَّ الشكر الذي يتعلَّق به وجوب الحدِّ ، هو الذي يزيل العقل ، بحيث لا يفهم الشكران شيئاً ، ولا يعقل منطقاً ، ولا يفرِّق بين الرجل والمرأة ، والأرض والسماء ؛ لأن الحدود يؤخذ في أسبابها بأقصاها ، درءاً للحدِّ ، لقوله عليه السلام : « ادروا الحدود عن المسلمين ما استطعتم » ^(٣) .

طرق إثبات الشكر :

إثبات الشرب الموجب لعقوبة الحدِّ - لأجل إقامته على الشارب - يكون بواسطة الشهادة أو الإقرار أو القِيء ^(٤) .

حرمة تملك وتمليك الخمر :

يحرم على المسلم تملك أو تمليك الخمر بأيِّ سببٍ من أسباب الملك الاختيارية أو الإرادية ، كالبيع والشراء والهبة ونحو ذلك ، لقوله عليه السلام : « إِنَّ الَّذِي حَرَّمَ شَرْبَهَا حَرَّمَ بَيْعَهَا » ^(٥) .

(١) حاشية الدسوقي (٣٥٢/٤) ، الذخيرة (٢٠٤/١٢) .

(٢) الذخيرة (١٨٧/١٠) . (٣) المبسوط ، السرخسي ، (٣٠/٢٤) .

(٤) راجع المنشور الجنائي السوداني رقم (٩٢) لسنة (١٩٨٣) ، والصادر بتاريخ (١٣/١١/١٩٨٣) من رئيس القضاء .

(٥) مسلم (١٥٧٩) .

وعن جابر قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « إِنَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ حَرَمٌ بَيْنَ الْخَمْرِ وَالْمَيْتَةِ وَالْخِنْزِيرِ وَالْأَصْنَامِ » (١) .

أما إذا كان التَّمْلُكُ للخمر بسبب جبري كالإرث ، فإنها تدخل في ملكه وتورث ، كما إذا كانت ملكاً لذمي فأسلم ، أو تخمّر عند المسلم عصير العنب قبل تخلّله ، ثم مات والخمر في حوزته ، فإنها تنتقل ملكيتها إلى وارثه بسبب غير إرادي ، فلا يكون ذلك من باب التَّمْلُكِ والتَّمْلِكِ الاختياري المنهي عنه .

ولذلك ثار تساؤل هل الخمر مالٌ أو لا ؟

اختلف العلماء في ذلك : فذهب الحنفية (٢) ، والمالكية (٣) ، إلى أنها مالٌ متقومٌ ، لكن يجوز إتلافها لغرض صحيح ، وتضمن إذا أتلفت لذمي .

في حين ذهب الشافعية (٤) ، إلى أنها ليست بمال ، وعلى هذا فيجوز إتلافها ، لمسلم كانت أو ذمي .

أما غير الخمر من المسكر المائع ، فذهب الجمهور إلى أنه لا يجوز إتلافه .

حكم الانتفاع بالخمر :

ذهب جمهور الفقهاء إلى تحريم الانتفاع بالخمر للمداواة ، وغيرها من أوجه الانتفاع ، كاستخدامها في دهن ، أو طعام ، أو بل طين (٥) .

واحتجوا بأن طارق بن سويد رضي الله عنه سأل النبي ﷺ عَنْ الْخَمْرِ فَنَهَاهُ أَوْ كَرِهَهُ أَنْ يَصْنَعَهَا فَقَالَ : « إِنَّمَا أَصْنَعُهَا لِلدَّوَاءِ فَقَالَ : « إِنَّهُ لَيْسَ بِدَوَاءٍ وَلَكِنَّهُ ذَاءٌ » (٦) .

وقال الجمهور : يحذر من شربها لدواء إذا كانت صرفاً غير ممزوجة بشيء آخر تستهلك فيه ، أما إذا كانت ممزوجة بشيء آخر تستهلك فيه ، فإنه يجوز التداوي به

(١) الترمذي (١٢٧٩) ، النسائي (٤٢٥٦) ، أبو داود (٣٤٨٦) .

(٢) المبسوط ، السرخسي ، (٣١/٢٤) .

(٣) حاشية الدسوقي (١٥/٣) ، القوانين الفقهية (١١٦/١) .

(٤) الحاوي الكبير ، الماوردي ، (٣٨٩/١٣) .

(٥) الذخيرة (٢٠٢/١٢) .

(٦) أخرجه مسلم (١٩٨٤) ، والترمذي (٢٠٤٦) .

عند فقد ما يقوم به التداوي من الطاهرات ، وحينئذ تجري فيه قاعدة الضرورة الشرعية ، وإذا يجوز التداوي بذلك لتعجيل شفاء ، بشرط إخبار طبيب مسلم عليّ بذلك ، أو معرفته للتداوي به ، وبشرط أن يكون القدر المستعمل قليلاً لا يسكر^(١) .

وعند بعض الفقهاء لا يجوز تمكين غير المسلمين من بيع الخمر ظاهراً في أمصار المسلمين ؛ لأن إظهار بيع الخمر إظهار للفسق فيمنعون من ذلك ، ولهم أن يبيعوا الخمر بعضهم لبعض سراً .

وعلى الجملة لا يجوز الاتجار بالخمر في أمصار المسلمين على رؤوس الأشهاد^(٢) .

حكم سقيها لغير المكلفين :

يحرم على المسلم المكلف أن يسقي الخمر الصبي ، أو المجنون ، فإن أسقامهم فالإثم عليه لا على الشارب ، ولا حدّ على الشارب ، لأن خطاب التحريم متوجه إلى البالغ العاقل .

ويحرم أيضاً على المسلم أن يسقي الخمر للدواب^(٣) .

وقد قال ﷺ : « اجْتَنِبُوا الْخَمْرَ فَإِنَّهَا أُمُّ الْخَبَائِثِ »^(٤) .

وقال : « لُعِنَتْ الْخَمْرُ عَلَى عَشْرَةِ أَوْجُهٍ بَعَثَهَا وَعَاصَرَهَا وَمَغْتَصِرَهَا وَبَائِعَهَا وَمُبْتَاعَهَا وَخَامِلَهَا وَالْمَخْمُولَةَ إِلَيْهِ وَآكِلَ ثَمَرِهَا وَشَارِبَهَا وَسَاقِيَهَا »^(٥) .

(١) راجع قرار مجلس مجمع الفقه الإسلامي المنعقد في دورة مؤتمره الثالث بعمان عاصمة المملكة الأردنية الهاشمية من (٨ - ١٣ صفر ١٤٠٧ هـ / ١١ - ١٦ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٨٦ م) ، رقم : ٢٣ (٣ / ١١) مجلة المجمع - (ع ٣) ، (١٠٨٧ / ٣) والعدد الثاني (١٩٩ / ١) .

(٢) راجع فتوى دار الإفتاء المصرية التي أصدرها فضيلة الشيخ عبد المجيد سليم ، (٢٢ صفر سنة ١٣٥٨ هـ - ١٢ أبريل سنة ١٩٣٩ م) ، أخذاً من البدائع صفحة (١١٣) من ج ٧ ومن فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية في باب الأشربة من ج ٤ .

(٣) نصت المادة (١٥٩) من مشروع قانون العقوبات الإسلامي المصري على أنه : يحرم شرب الخمر وتعاطيه وحيازتها وإحرازها وصنعها وتحضيرها وإنتاجها وجلبها واستيرادها وتصديرها والاتجار فيها وتقديمها وإعطائها وإهدائها وترويجها ونقلها والدعوة إليها والإعلان عنها .

(٤) أخرجه النسائي (٥٦٦٦) في رواية عن عثمان بن عفان .

(٥) صحيح ابن ماجه (٣٣٨٠) ، الترمذي (١٢٩٥) ، سلسلة الأحاديث الصحيحة للألباني (٨٣٩) .

الاحتقان أو الاستعاط بالخمير :

ذهب الحنفية إلى أنه يكره تحريماً الاحتقان بالخمير ^(١) ، أو جعلها في سعوطة ، لأنه انتفاع بالمحرم النجس ، ولكن لا يجب الحد ؛ لأن الحد مرتبط بالشرب ، فهو سبب تطبيق الحد ، ويلاحظ - كما سبق - أنه يستوجب عقوبة أخرى زاجرةً بطريق التعزير .

ويختلف باقي الفقهاء مع الحنفية في التسمية ، فالحنفية يسئون ما طلب الشارع تركه على وجه الحتم والإلزام بدليل ظني مكروهاً تحريماً ، والجمهور يسئونه حرماً . وهم يوافقون الحنفية في أنه لا حد في حالة الاحتقان بالخمير ؛ لأن الحد للزجر ، ولا حاجة للزجر في هذه الحالة ؛ لأن النفس لا ترغب في مثل ذلك عادةً .

حكم مجالسة شاربِي الخمير :

يحرم مجالسة شارب الخمير وهم يشربونها ، أو الأكل على مائدة يشرب عليها شيء من المسكرات خمراً كان أو غيره ، فقد نهى النبي ﷺ : « عَنْ الْجُلُوسِ عَلَى مَائِدَةٍ يُشْرَبُ عَلَيْهَا الْخَمْرُ » ^(٢) .

نجاسة الخمير :

ذهب جمهور الفقهاء إلى أن الخمير نجاسة مغلظة ، كالبول والدّم لثبوت حرمتها وتسميتها رجساً ، كما ورد في القرآن الكريم والرجس في اللغة : الشيء القذر والئثن .

أما الأشربة الأخرى المختلف فيها فالحكم بالحرمة يستتبع عندهم الحكم بنجاستها . وإن كان هناك رأي مرجوح لبعض الفقهاء بطهارتها ، تمسكاً بالأصل ، وحملوا الرّجس في الآية على القذارة المعنوية .

أثر تخلّل الخمير وتخليلها :

إذا تخلّلت الخمير بنفسها بغير قصد التّخليل يحلّ ذلك الخل بلا خلاف بين الفقهاء .

(٢) صحيح سنن أبي داود (٣٧٧٤) .

(١) (بأخذنا حقنةً شرجيةً) .

لقوله ﷺ : « نِعَمَ الإِدَامُ الْخَلُّ » (١) .

ويعرف التخلُّل بالتغيُّر من المرارة إلى الحموضة ، بحيث لا يبقى فيها مرارة أصلاً ، حتى لو بقي فيها بعض المرارة لا يحل شربها ، كما لا يصير العصير خمراً إلا بعد تكامل معنى الخمرية .

تخليل الخمر بعلاج :

لا يحل تخليل الخمر بالعلاج كالخل والبصل والملح ، أو إيقاد نارٍ عندها ، ولا تطهر حيثُ ؛ لأننا مأمورون باجتنابها ، فيكون التخليل اقتراباً من الخمر على وجه التمول ، وهو مخالفٌ للأمر بالاجتناب ؛ ولأنَّ الشيء المطروح في الخمر يتنجس بملاقاتها فينجسها بعد انقلابها خلّاً ؛ ولأن الرسول ﷺ أمر بإهراق الخمر بعد نزول آية المائدة بتحريمها .

وعن أنس بن مالك أَنَّ أَبَا طَلْحَةَ سَأَلَ النَّبِيَّ عَنْ أَيْتَامٍ وَرِثُوا خَمْرًا قَالَ « أَهْرِقُهَا » قَالَ : أَفَلَا أَجْعَلُهَا خَلّاً قَالَ : « لَا » (٢) .

وعن ابن عباس ؓ أَنَّ رَجُلًا أَهْدَى لِرَسُولِ ﷺ زَاوِيَةَ خَمْرٍ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « هَلْ عَلِمْتَ أَنَّ اللَّهَ قَدْ حَرَّمَهَا » قَالَ : لَا ، فَصَارَ رَجُلٌ إِلَى جَنْبِهِ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « بِمَ سَارَزْتَهُ » فَقَالَ : أَمْرُتُهُ بِبَيْعِهَا فَقَالَ : « إِنَّ الَّذِي حَرَّمَ شَرْبَهَا حَرَّمَ بَيْعَهَا » قَالَ : فَفَتَحَ الْمَزَادَةَ حَتَّى ذَهَبَ مَا فِيهَا (٣) .

فقد أراق الرجل ما في المزادتين بحضرة النبي ﷺ ولم ينكر عليه ، ولو جاز تخليلها لما أباح له إراقتها ، ولنبيّه على تخليلها .

وهذا نهى يقتضي التحريم ، ولو كان إلى استصلاحها سبيلاً مشروع لم تجز إراقتها ، بل أرشدهم إليه ، سيما وهي لأيتام يحرم التفريط في أموالهم .

واستدلوا أيضاً بإجماع الصحابة : فقد روى أسلم عن عمر ؓ أنه صعد المنبر فقال : (لا تأكل خلّاً من خمرٍ أفسدت ، حتى يبدأ الله تعالى إفسادها ، وذلك حين

(١) صحيح مسلم (٢٠٥١) ، الترمذي (١٨٤١) ، ابن ماجه (٣٣١٦) ، الدارمي (٢٠٤٩) .

(٢) أخرجه أبو داود (٣٦٧٥) ، الدارمي (٢١١٥) .

(٣) صحيح مسلم (١٥٧٩) ، النسائي (٤٦٦٤) .

طاب الخُلُ ، ولا بأس على امرئٍ أصاب خلًّا من أهل الكتاب أن يتاعه ما لم يعلم أنهم تعمّدوا إفسادها فعند ذلك يقع التّهي .

وهذا قولٌ يشتهر بين الناس ؛ لأنّه إعلانٌ للحكم بين الناس على المنبر ، فلم ينكر أحدٌ .

والراجح عند المالكيّة أنه يحلُّ شربها ، ويكون التّخليل جائزًا أيضًا ؛ لأنه إصلاحٌ ، والإصلاح مباحٌ ، قياسًا على دبغ الجلد ، فإنّ الدّباغ يطهّره ، لقوله ﷺ : « إِذَا دُبِغَ الْإِهَابُ فَقَدْ طَهَّرَ » (١) .

ولأنّ التّخليل يزيل الوصف المفسد ، ويجعل في الخمر صفة الصّلاح ، والإصلاح مباحٌ ؛ لأنه يشبه إراقة الخمر .

(١) صحيح مسلم (٣٦٦) ، الترمذي (١٧٢٨) .

أَهْلُ الْمَدِينَةِ

مِنْ مَنَظُورٍ مَقَاصِدِ الشَّرْعِيَّةِ

الْبَابُ الْخَامِسُ

الحفاظ على العرض

ويشتمل على فصلين :

الفَصْلُ الْأَوَّلُ : الحفاظ على العرض من جانب الوجود (الجانب الإيجابي) .

الفَصْلُ الثَّانِي : حد القذف : الحفاظ على العرض من جانب العدم

(الجانب السلبي) .



الحفاظ على العرض من جانب الوجود (الجانب الايجابي)



من معاني العرض - بالكسر - : النفس والحسب : يقال : نقى العرض ، أي : برىء من العيب ، وفلان كريم العرض أي : كريم الحسب ، ويقال : عرض عرضه : إذا وقع فيه وشتمه أو قاتله أو ساواه في الحسب .

وجمع العرض أعراض ، كما ورد في الحديث الصحيح عن النبي ﷺ قال : « فَإِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ عَلَيْكُمْ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ وَأَعْرَاضَكُمْ كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا فِي شَهْرِكُمْ هَذَا فِي بَلَدِكُمْ هَذَا » ^(١) ، وإذا ذكر مع النفس أو الدَّم والمال فالمراد به الحسب فقط ^(٢) .

كما ورد في الحديث : « كُلُّ الْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ حَرَامٌ ، دَمُهُ وَمَالُهُ وَعِرْضُهُ » ^(٣) . وهذا المعنى الأخير : الحسب هو الغالب في استعمال الفقهاء لكلمة عرض .

وقد جاءت الشريعة أيضًا بالحفاظ على العرض ، والمقصود بالعرض هنا هو النفس المعنوية للشخص ، فكما حافظت الشريعة على النفس المادية وحرمت العدوان على الدم ، أي الجسد المادي ، فإنها جاءت أيضًا بالحفاظ على نفس الإنسان المعنوية وهي

(١) أخرجه البخاري (١٦٥٥ ، ٤١٤١) .

(٢) الحسب هو : الكرم والشرف الثابت في الآباء ، وقيل : هو الفعال الصالحة مثل الشجاعة ، والجود ، وحسن الخلق ، والوفاء ، وقال الأزهري : الحسب هو الشرف الثابت للشخص ولآبائه ، ويستعمل الفقهاء غالبًا الحسب بالمعنى الأول ، أي : مآثر الآباء والأجداد وشرف الثب .

(٣) أخرجه مسلم (٢٥٦٤) ، الترمذي (١٩٢٧) .

سمته ، وكرامته وعرضه ، فجعلت سباب المسلم فسوقاً ، وحرمت الغيبة والنميمة ، والغمز واللمز ، والطنين في الأنساب ، وتفاضل الناس في اللون أو الموطن أو الجنس ، وجعلت العقوبات على التعدي على هذه الأمور عقوبات تعزيرية متروكة لحكم الحاكم واجتهاده ، وذلك ليقرر فيها العقوبة المناسبة ، ولكن الشريعة فرضت عقوبة وحداً مقررًا منصوباً عليه في القرآن والسنة ، وهو حد القاذف وهو الذي يتهم غيره بالزنى .

قال تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴾ [النور : ٤] ، ولا شك أن حكم قذف المحصن كحكم قذف المحصنة ؛ لأن كلا من الرجل والمرأة يتضرر سمته بذلك . وقد قام الإجماع على أن المرأة والرجل سواء في هذا الحكم ، ولا شك أن الحكمة من مشروعية حد القذف هي الحفاظ على الأعراض ، حتى يعيش الفرد في مجتمعه المسلم آمناً على عرضه .

كما يجب أن يأمن أيضاً على دينه ، ونفسه ، وماله ، ولا ينافي ذلك أن حد القذف للحفاظ على النسل إذ هو للأمرين معاً ، وإن كان يمكن القول أن الحفاظ على النسل بحد القذف جاء سداً للذريعة ، والحفاظ على العرض بالأصالة .

واتفق الفقهاء على أن الدِّفاع عن العرض بمعنى البضع واجب ، فيأثم الإنسان بتركه ، قال الشَّريني الخطيب : لأنه لا سبيل إلى إباحته ، وسواء بضع أهله أو غيره ، ومثل البضع مقدّماته .

وقال الفقهاء : من وجد رجلاً يزني بامرأته فقتله فلا قصاص عليه ولا دية ، لقول عمر - لمن وجد رجلاً بين فخذي امرأته فقتله - : إن عادوا فعد .

وهكذا نرى أن الشريعة الإسلامية قد جاءت بما يحافظ على الأعراض ، ويصون كرامة الأشخاص رجالاً كانوا أو نساءً ، وكل ذلك من أجل إقامة الأمة الإسلامية ، والمجتمع المسلم النظيف الطاهر ، وبذل كل الجهود في محاربة تفشي الرذيلة فيهما .

فحرص الإسلام على بيان أن اللسان هو أهم أعضاء الجسد ، وأن الكلمة الطيبة صدقة ، كما حرص على تهذيب القول ، وتهذيب اللسان ، فنهى عن الفحش والجهر بالسوء من القول ، ونهى الإسلام عن الغيبة والنميمة : ﴿ يٰٓأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِّنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ

الَّذِينَ إِنَّمَا يَخْتَفُونَ بَيْنَ أَيْدِيكُمْ أَيُّهَا الْمُحْسِنُونَ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ رَّحِيمٌ ﴿١٢﴾ [الحجرات: ١٢]، ونهى عن قذف المحصنات الغافلات المؤمنات ، وإشاعة السوء والفحشاء ، وإثارة البلبلة ، والانتهاكات بغير الحق ، كل هذا صوتاً للأعراض وحفظاً لحياة الناس وسيرتهم .

وأن يقولوا للناس حسناً ﴿١٣﴾ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ وَيُلَاحِظُونَ إِحْسَانًا وَذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالسَّكِينِ وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا ﴿١٤﴾ [البقرة: ٨٢] . فالله أخذ العهد على بني إسرائيل في الكتاب وعلى ألسنة الرسل ، أن يعبدوا الله وحده ، ووصاهم بمكارم الأخلاق ، وحثهم على نظافة اللسان ، ولين الكلام ، ونهى القرآن عن السخرية والاستهزاء بالآخرين ، وعن الهمز واللمز والتنازع بالألقاب : ﴿ يَتَأْتِيهِمُ الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا يَخْشَوْنَ قَوْمًا مِّنْ قَوْمٍ عَشَىٰ أَن يَكُونُوا خَيْرًا مِنْهُمْ وَلَا يُنَاسِئُهُم مِّنْ نِّسَاءٍ عَشَىٰ أَن يَكُنَّ خَيْرًا مِنْهُمْ وَلَا يَلْمِزُوا أَنْفُسَهُمْ وَلَا يَنَابِرُوا بِأَلْسِنَتِهِم مِّنْ قَوْلٍ ءَلَا لَقَبٌ يَتَسَوَّىٰ الْإِيمَانُ الْفُسُوقُ بَعْدَ الْإِيمَانِ وَمَن لَّمْ يَتُبْ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴿١٥﴾ [الحجرات: ١١] .

كما جاء في الأثر ، « إنما المرء بأصغريه : قلبه ولسانه » ، « وهل يكب الناس على وجوههم في النار يوم القيامة إلا حصائد ألسنتهم ، ومن يضمن لي ما بين فكيه » والقذف ويسمى حد الفرية لا يعاقب عليه إلا إذا كان كذباً وافتراءً ومخالفاً للواقع ، فيرمي القاذف المقذوف بالزنى أو أن ينفي عنه نسبه دون إثبات ، أما خلاف ذلك من أوجه السب والعيب ، فلا يعاقب عليها بالحد وإنما بالتعزير .

وعلة التحريم هنا أن القاذف لا سبيل لعلم الناس بكذبه ، فجعل الحد تكديفاً له ، وتبرئة لمرض المقذوف ، وتعظيماً لشأن هذه الفاحشة ، لا سيما أن وقعت على امرأة . ولماذا لا يكون حد القذف للرمي بالكفر ؛ لأن حال المقذوف ، ومشاهدة الناس له وهو يؤدي الفروض والطاعات ، كاف في تكذيب القاذف ، فلا يلحق بالمقذوف العار . ولكي نعرف ما الذي فعله الإسلام للحفاظ على العرض يجب أن نتعرض بالتفصيل لحد القذف - وفقاً لما جاء بالموسوعة الفقهية الكويتية - :

حَدُّ الْقَذْفِ : الحفاظ على العرض من جانب العدم (الجانب السلبي)



القذف لغةً : الرمي مطلقاً ، والتَّقاْذِفُ التَّرامي ، ومنه الحديث عَنْ عَائِشَةَ : « أَنْ أَبَا بَكْرٍ دَخَلَ عَلَيْهَا وَالتَّبِيُّ ﷺ عِنْدَهَا وَعِنْدَهَا قَيْتَانِ تَغْنِيَانِ بِمَا تَقَاذَفَتْ الْأَنْصَارُ يَوْمَ بُعَاثٍ »^(١) ، أي : تشامت ، وفيه معنى الرمي ؛ لأنَّ الشُّتم رمي بما يعيبه ويشينه^(٢) .
واصطلاحاً : عرّفه الحنفية^(٣) ، والحنابلة^(٤) ، بأنه : الرمي بالزنى .
وزاد الشافعية^(٥) : « في معرض التعبير » ، وعرّفه المالكية^(٦) ، بأنه : رمي مكلف حرياً مسلم بنفي نسب^(٧) ، عن أب أو جد أو برزئ^(٨) .
وقذف المحصن والمحصنة حرام ، وهو من الكبائر ، والأصل في تحريمه الكتاب والسنة .

(١) أخرجه البخاري (٣٧١٦) .

(٢) نصت المادة (٥٥٤) من مشروع قانون العقوبات الإسلامي المصري على أن : القذف المعاقب عليه تعزيراً هو أن يسند شخص إلى غيره بإحدى طرق العلانية واقعة من شأنها أن تجعله محلاً للمعاقب أو الازدراء .

(٣) المبسوط ، السرخسي ، (١٠٦/٩) .

(٤) شرح منتهى الإرادات ، للبهوتي ، (٣٥٢/٣) .

(٥) إعانة الطالبين للعلامة أبي بكر (السيد البكري) ابن السيد محمد شطا الدمياطي ، (١٦٩/٤) .

(٦) حاشية الدسوقي ، (٣٢٦/٤) .

(٧) راجع فتوى دار الإفتاء المصرية التي أصدرها فضيلة الشيخ محمد عبده بتاريخ (١٦ ربيع الأول ١٣٢٢ هـ) .

(٨) نصت المادة (١٤٥) من مشروع قانون العقوبات الإسلامي المصري على أن : القذف المعاقب عليه حدّاً هو الرمي بالزنى أو نفي النسب بتعبير صريح قولاً أو كتابة .

أما الكتاب : فقوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴾ [النور: ٤] .

وقوله سبحانه : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ الْفَاضِلَاتِ الْمُسْلِمَاتِ لُعِنُوا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾ [النور: ٢٣] .

وأما السنة : فقول النبي ﷺ : « اجْتَنِبُوا السَّبْعَ الْمُوبِقَاتِ » ، قالوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ وَمَا هُنَّ ؟ قَالَ : « الشُّرْكُ بِاللَّهِ وَالسُّعْرُ وَقَتْلُ النَّفْسِ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَأَكْلُ الرِّبَا وَأَكْلُ مَالِ الْيَتِيمِ وَالتَّوَلَّى يَوْمَ الزُّحْفِ وَقَذْفُ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ الْفَافِلَاتِ » ^(١) .

صيغة القذف :

القذف على ثلاثة أضرب : صريح ، وكناية ، وتعريض .
فاللفظ الذي يقصد به القذف : إن لم يحتمل غيره فصريح ، وإلا فإن فهم منه القذف بوضعه فكناية ، وإلا فتعريض .

وأتفق الفقهاء على أن القذف بصريح الزنى يوجب الحد بشروطه .
وأما الكناية : فعند الشافعية ^(٢) ، والمالكية ^(٣) : إذا أنكر القذف صدق يمينه ، وعليه التعزير للإيذاء ، وقيدته الماوردي بما إذا خرج اللفظ مخرج الدَّمِ والنَّسَبِ ، فإن أبي أن يحلف ، حبس ، فإن طال حبسه ولم يحلف عُرِّرَ ^(٤) .

ولكنهم اختلفوا في بعض الألفاظ :

فعند الشافعية إذا قال لرجل : يا فاجر ، يا فاسق ، يا خبيث ، أو لامرأة : يا فاجرة ، يا فاسقة ، يا خبيثة ، أو أنت تحبين الخلوة ، أو لا ترددين يد لامس ، فإن أنكر إرادة القذف صدق يمينه ؛ لأنه أعرف بمراده ، فيحلف أنه ما أراد القذف ، ثم عليه التعزير ^(٥) .

وعند المالكية : إذا قال لآخر : يا فاجر ، يا فاسق ، أو يا ابن الفاجرة ، أو يا ابن الفاسقة ، يؤدَّب ، فإذا قال : يا خبيث ، أو يا ابن الخبيثة ، فإنه يحلف أنه ما أراد

(١) أخرجه البخاري (٢٦١٥) .

(٢) الحاوي الكبير ، الماوردي ، (٢٦٢/١٣) . (٣) الذخيرة (٩٣/١٢) .

(٤) الحاوي الكبير ، الماوردي ، (٢٦٣/١٣) . (٥) المرجع السابق .

قذفاً ، فإن أبى أن يحلف يحبس ، فإن طال حبسه ولم يحلف عزّر (١) .
وإذا قال : يا فاجر بفلانة ، ففيه قولان :

الأول : حكمه حكم من قال : يا خبيث ، أو يا ابن الخبيثة .

الثاني : أن يضرب حدّ القذف ، إلا أن تكون له يئنة على أمر صنعه من وجوه الفجور ، أو من أمر يدعيه ، فيكون فيه مخرج لقوله ، فإن لم يكن له يئنة ، فعليه الحدّ ، وإذا قال لآخر : يا مخثث ، فعند المالكية عليه الحدّ ، إلا أن يحلف بالله ، إنّه لم يرد بذلك قذفاً ، فإن حلف عفي عنه بعد الأدب ، ولا يضرب حدّ الفرية ، وإنما تقبل يمينه ، إذا كان المقدوف فيه تأنيث ولين واسترخاء ، فحيث يصدق ، ويحلف إنه لم يرد قذفاً ، وإنما أراد تأنيثه ذلك ، وأما إذا كان المقدوف ليس فيه شيء من ذلك ، ضرب الحدّ ، ولم تقبل يمينه ، إذا زعم أنه لم يرد بذلك قذفاً .

وعند الحنفية (٢) ، والحنابلة (٣) : لا حدّ إلا على من صرّح بالقذف ، فلو قال رجل لآخر : يا فاسق يا خبيث ، أو يا فاجر ، أو يا فاجر ابن الفاجر ، فالفجور قد يكون بالزنى وغير الزنى ، والفاجر من يكون منه هذا الفعل ، فلا يكون هذا قذفاً بصريح الزنى ، فلو أوجبنا الحدّ ، فقد أوجبناه بالقياس ، ولا مدخل للقياس في الحدّ ، لكنّه عليه التعزير ؛ لأنه ارتكب حراماً ، وليس فيه حدّ مقدّر ؛ ولأنّه ألحق به نوع شين بما نسبه إليه ، فيجب التعزير ، لدفع ذلك الشين عنه .

وإن قال زنى فرجك ، أو ذكرك ، فهو قذف ؛ لأن الزنى يقع بذلك ، وإن قال : زنت عينك ، أو يدك ، أو رجلك ، فليس بقذف فقد قال النبي ﷺ : « إِنَّ اللَّهَ كَتَبَ عَلَى ابْنِ آدَمَ حَظَّهُ مِنَ الزُّنَى أَدْرَكَ ذَلِكَ لَا مَحَالَةَ فَرَزْنَى الْعَيْنِ النَّظَرُ وَزُنَى اللِّسَانِ الْمَنْطِقُ وَالنَّفْسُ تَمْنَى وَتَشْتَهِي وَالْفَرْجُ يُصَدَّقُ ذَلِكَ كُلُّهُ وَيَكْذِبُهُ » (٤) .

حكم التعريض : وأما التعريض بالقذف : فقد اختلف الفقهاء في وجوب الحدّ به : فذهب مالك (٥) : إلى أنّه إذا عرّض بالقذف غير أب ، يجب عليه الحدّ إن فهم

(١) الذخيرة (٩٤/١٢) . (٢) المبسوط ، السرخسي ، (١١٩/٩) .

(٣) شرح منتهى الإرادات ، للبهوتي ، (٣٥٧/٣) .

(٤) أخرجه البخاري (٥٨٨٩) .

(٥) حاشية الدسوقي (٣٣١/٤) ، الذخيرة (٩٧/١٢) .

القذف بتعريضه بالقرائن ، كخصام بينهم ، ولا فرق في ذلك بين التظلم والنثر ، أمّا الأب إذا عّرض لولده ، فإنه لا يحّد ، لبعده عن التهمة .

لأن عمر رضي الله عنه استشار بعض الصّحابة في رجل قال لآخر : ما أنا بزّان ولا أمّي بزّانية ، فقالوا : إنّه قد مدح أباه وأمه ، فقال عمر : قد عّرض لصاحبه ، فجلده الحدّ ^(١) .

وذهب الحنفية ^(٢) : إلى أنّ التّعريض بالقذف قذف ، كقوله : ما أنا بزّان ، وأمّي ليست بزّانية ، ولكنه لا يحّد ؛ لأن الحدّ يسقط للشبهة ، ويعاقب بالتعزير ؛ لأنّ المعنى : بل أنت زان .

والتّعريض بالقذف عند الشافعية ، كقوله : يا ابن الحلال ، وأمّا أنا فلست بزّان ، وأمّي ليست بزّانية ، فهذا كلّه ليس بقذف وإن نواه ؛ لأنّ النية إمّا تؤثر إذا احتمل اللفظ المنويّ ، ولا احتمال هنا في اللفظ ، وما يفهم منه مستنده قرائن الأحوال ، وقيل : هو كناية ، أي عن القذف ، لحصول الفهم والإيذاء ، فإن أراد التّسبة إلى الزّنى فحذف ، وإلا فلا ^(٣) .

شروط حدّ القذف :

لحدّ القذف شروط في القاذف ، وشروط في المقدوف :

أ - شروط القاذف :

اتفق الفقهاء على أنّه يشترط في القاذف : البلوغ والعقل والاختيار ، وسواء أكان ذكراً أم أنثى ، حرّاً أو عبداً ، مسلماً أو غير مسلم ، وأن يكون القاذف غير أصل للمقدوف ^(٤) ، واختلف الفقهاء في شروط ، منها ^(٥) :

أولاً - الإقامة في دار العدل : وهو شرط عند الحنفية ، احترازاً عن المقيم في دار الحرب .

(١) شرح منتهى الإرادات ، للبهوتي ، (٣٥٧/٣) .

(٢) المبسوط ، السرخسي ، (١١٩/٩) .

(٣) الحاوي الكبير ، الماوردي ، (٢٦٢/١٣) .

(٤) نصت المادة (١٤٦) من مشروع قانون العقوبات الإسلامي المصري على أنّه : يشترط في القاذف أن يكون عاقلًا مختارًا وألا يكون أصلاً للمقدوف من جهة الأب أو الأم .

(٥) حاشية الدسوقي (٣٣١/٤) .

ثانياً - التُّطْق : وهو شرط عند الحنفية ، فلا حدٌ على الأخرس .
 ثالثاً - التزام أحكام الإسلام : وهو شرط عند الشافعية ، فلا حدٌ على حربيٍّ ، لعدم التزامه أحكام الإسلام .
 رابعاً - العلم بالتحريم : وهو شرط عند الشافعية ، فلا حدٌ على جاهل بالتحريم ؛ لقرب عهده بالإسلام ، أو بعده عن العلماء .
 خامساً - عدم إذن المقذوف : وهو شرط عند الشافعية ، فلا حدٌ على من قذف غيره بإذنه .

ب - شروط المقذوف ^(١) :

أولاً : كون المقذوف محصناً : يشترط في المقذوف - الذي يجب الحدُّ بقذفه من الرجال والنساء - أن يكون محصناً ، وشروط الإحصان في القذف : البلوغ ، والعقل ، والإسلام ، والحُرِّيَّة ، والعِفَّة عن الزَّنى ، فإن قذف صغيراً أو مجنوناً لم يجب عليه الحدُّ ؛ لأن ما رمي به الصغير والمجنون لو تحقَّق لم يجب به الحدُّ ، فلم يجب الحدُّ على القاذف ، كما لو قذف عاقلاً بما دون الوطء ، وإن قذف كافراً لم يجب عليه الحدُّ ، وإن قذف مملوكاً لم يجب عليه الحدُّ ؛ لأن نقص الرِّق يمنع كمال الحدُّ ، فيمنع وجوب الحدُّ على قاذفه ، وإن قذف زانياً لم يجب عليه الحدُّ ، لقوله ﷺ : ﴿ وَالَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً ﴾ [النور : ٤] ، فأسقط الحدُّ عنه إذا ثبت أنه زنى ، فدلَّ على أنه إذا قذفه وهو زان لم يجب عليه الحدُّ .

وقال مالك في الصُّبَّة التي يجامع مثلها : يحدُّ قاذفها ، خصوصاً إذا كانت مراهقةً ، فإنَّ الحدَّ بعلةٍ إلحاق العار ، ومثلها يلحقها ^(٢) .

ثانياً : وقوعه في دار الحرب أو دار الإسلام : ذهب المالكية ^(٣) ، والشافعية ^(٤) ،

(١) نصت المادة (١٤٧) من مشروع قانون العقوبات الإسلامي المصري على أنه : يشترط في المقذوف أن يكون بالغاً معيَّناً محصناً ، ويقصد بالإحصان العفة وهي البعد عن الزنا ظاهراً .

(٢) المدونة (٢٢٠/١٦) . (٣) المدونة (٢٢٢/١٦) .

(٤) الحاوي الكبير ، الماوردي ، (١٤٧/١٣) وَلَئِنْ حُكِمَ الْإِسْلَامَ جَارٍ عَلَى أَهْلِهِ أَنْ كَانُوا ، كَمَا أَنَّ حُكْمَ الشُّرُكِ جَارٍ عَلَى أَهْلِهِ حَيْثُ وُجِدُوا . وَلَئِنْ لَوْ جَازَ أَنْ تُغَيَّرَ الدَّارُ أَحْكَامُ الْمُسْلِمِينَ فِي الْحَقُوقِ وَالْحُدُودِ لَتَغَيَّرَتْ فِي الْعِبَادَاتِ مِنَ الصَّلَاةِ وَالصِّيَامِ ، فَيَلْتَزِمُونَهَا فِي دَارِ الْإِسْلَامِ ، وَلَا يَلْتَزِمُونَهَا فِي دَارِ الْحَرْبِ . فَلَمَّا بَطَلَ هَذَا ، وَاسْتَوَى إِلَازِمُهُمْ لَهَا فِي دَارِ الْإِسْلَامِ وَدَارِ الْحَرْبِ ، وَجَبَ أَنْ يَسْتَوِيَ فِي الْحُدُودِ وَالْحَقُوقِ .

والخنايلة ^(١) : إلى أنه يجب الحدُّ على القاذف في غير دار الإسلام ، كما يجب فيها ، لأنه لا فرق بين دار الحرب ودار الإسلام ، فيما أوجب الله على خلقه من الحدود ؛ لأن الله تعالى قال : ﴿ أَرْزَاقُهُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ ﴾ [النور : ٢] ، وقال تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ يُنْكِحْنَ مَا كَتَبَ اللَّهُ لَهُنَّ فَاجْلِدُوهُنَّ مِائَةَ جَلْدَةٍ ﴾ [النور : ٤] ، وقال : ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾ [المائدة : ٣٨] ، ولم يستثن من كان في دار الكفر ، والحرام في دار الإسلام حرام في دار الكفر ، ويقام الحدُّ في كل موضع ؛ لأن أمر الله تعالى بإقامته مطلق في كل مكان وزمان .

وقال الحنفية ^(٢) : لا حدُّ على القاذف في غير دار الإسلام ؛ لأنه في دار لا حدُّ على أهلها ؛ ولأنه ارتكب السب وهو ليس تحت ولاية الإمام ، وإنما ثبت للإمام ولاية الاستيفاء إذا ارتكب السبب وهو تحت ولايته ، وبدون المستوفي لا يجب الحدُّ ، ولو دخل الحربي دارنا بأمان فقفذ مسلمًا ، يحدُّ ؛ لأنه بقذف المسلم يستخف به ، وما أعطي الأمان على أن يستخفَّ بالمسلمين ، ولهذا يحدُّ بقذف المسلم .

ثبوت حدِّ القذف ^(٣) :

ثبوته بالشهادة :

يثبت القذف عند أبي حنيفة ^(٤) ، وأحمد ^(٥) ، بشهادة شاهدين عدلين ،

(١) شرح منتهى الإرادات ، للبهوتي ، (٣٥٧/٣) .

(٢) المبسوط ، السرخسي ، (١١٩/٩) .

(٣) نصت المادة (١٥٠) من مشروع قانون العقوبات الإسلامي المصري على أنه : إثبات جريمة القذف المعاقب عليها حدًّا يكون في مجلس القضاء بإحدى الويلتين الآتيتين :

الأولى : إقرار الجاني قولًا أو كتابة ولو لمرة واحدة ويشترط أن يكون الجاني بالغًا عاقلًا مختارًا وقت الإقرار غير متهم في إقراره وأن يكون صريحًا واضحًا منصبًا على ارتكاب الجريمة بشروطها .

الثانية : شهادة رجلين بالغين عدلين مختارين غير متهمين في شهادتهما مبصرين قادرين على التعبير قولًا أو كتابة وذلك عند تحمل الشهادة وعند أدائها ، وثبتت عند الضرورة بشهادة رجل وامرأتين أو أربع نسوة ، ويفترض في الشهادة العدالة ما لم يقم الدليل على غير ذلك قبل أداء الشهادة ، ويشترط أن تكون الشهادة بالمعانة لا نقلًا عن قول الغير وصريحة في الدلالة على وقوع الجريمة بشروطها ، ولا يعد المجني عليه شاهدًا إلا إذا شهد لغيره .

(٤) المبسوط ، السرخسي ، (١٢٤/٩) .

(٥) شرح منتهى الإرادات ، للبهوتي ، (٥٣٧/٣) .

ولا تقبل فيه شهادة النساء مع الرجال ، في قول عامة الفقهاء .
حيث جرت السنة على عهد رسول الله ﷺ والخليفين من بعده ، أن لا تقبل شهادة النساء في الحدود ، ولا تقبل فيه الشهادة على الشهادة ، ولا كتاب القاضي إلى القاضي ؛ لأن موجه حد يندرى بالشبهات ، وقال مالك ^(١) ، والشافعي ^(٢) :
تقبل فيه الشهادة على الشهادة ، وفي كل حق ؛ لأن ذلك يثبت بشهادة الأصل ، فيثبت بالشهادة على الشهادة ، وكتاب القاضي إلى القاضي .
ثبوته بالإقرار :

ويثبت بالإقرار كسائر الحقوق ، ويجب الحد بإقراره ، ومن أقر بالقذف ثم رجع لم يقبل رجوعه ؛ لأن للمقذوف فيه حقاً ، فيكذبه في الرجوع ، بخلاف ما هو خالص حق الله تعالى ؛ لأنه لا مكذب له فيه ، فيقبل رجوعه .
مقدار حد القذف :

حد القذف للحر ثمانون جلدة ، لقوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً ﴾ [النور : ٤] ، وينصف في حق العبد عند الجمهور ^(٣) .
ويشترط لإقامة الحد بعد تمام القذف بشروطه ^(٤) شرطان :

الأول : أن لا يأتي القاذف ببينة لقول الله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ﴾ ، فيشترط في جلدتهم عدم البينة ، وكذلك يشترط عدم

(١) المدونة (٢١٨/١٦) .

(٢) الحاوي الكبير ، الماوردي ، (٨/١٧) .

(٣) نصت المادة (١٥٣) من مشروع قانون العقوبات الإسلامي المصري على أنه : ويعاقب القاذف حداً بجلده ثمانين جلدة ولا يجوز إبدال هذه العقوبة ، كما لا يجوز لغير المقذوف العفو عنها وللمقذوف أن يوقف تنفيذ الحد إلى ما قبل إتمامه .

وترتب على تنفيذ الحد عدم قبول شهادة المحكوم عليه ما لم يتب وللمحكوم عليه بعد التنفيذ أن يطلب إلى المحكمة إثبات توبته في محضر الجلسة بتكذيبه نفسه في جلسة علنية يعلن بها الشاكي ويلحق هذا المحضر بالحكم .

(٤) نصت المادة (١٤٩) من مشروع قانون العقوبات الإسلامي المصري على أنه : لا تسمع الدعوى بطلب إقامة حد القذف بعد مضي ستة أشهر من يوم علم المقذوف بالجريمة وبمرتكبها مع تمكنه من الشكوى .

الإقرار من المذدوف ؛ لأنه في معنى البيّنة ، فإن كان القاذف زوجاً اشترط امتناعه من اللعان ، ولا نعلم في ذلك خلافاً .

الثاني : مطالبة المذدوف واستدانة مطالبته إلى إقامة الحد ؛ لأنه حقّه ، فلا يستوفى قبل طلبه ، كسائر حقوقه ، ومن قال : إنه من حقوق الله لم يشترط المطالبة ، بل على الإمام أن يقيمه بمجرد وصوله إليه ^(١) .

ما يسقط به حد القذف ^(٢) :

أولاً : عفو المذدوف عن القاذف : اختلف الفقهاء في عفو المذدوف عن القاذف ^(٣) ،

= وقد بررت المذكرة الإيضاحية للمشروع تقادم الدعوى في القذف بقولها « لما كان حد القذف فيه حق للعبد ، فإن الخصومة فيه والقضاء به واستيفاءه من القاذف تتوقف كلها على الادعاء به ممن له الحق فيه ، وإذا كانت المطالبة شرطاً لإقامة الحد على القاذف ، وكان المذدوف هو صاحب الحق فيه ، وكان في ترك هذا الحق له يستعمله متى شاء ، فيه إضرار بالقاذف الذي يقي هذا الحق شيئاً مسلطاً على عنقه ؛ لأنه قد يضر به ، ويلحق به من العار والشين ما يتعير به أيضاً ، مما يمكن تفاديه لو طرح على القضاء وثبت براءته ، وترك الحق للمذدوف لإقامة دعوى القذف متى شاء ، يحرم القاذف من الدفاع عن نفسه ، واثبات براءته في الوقت المناسب ، ومن ثم فإن اللجنة رأت قطعاً لإشاعة الفساد والسوء بين الناس أن تحدد زمناً يكون للمذدوف فيه الحق في إقامة دعوى القذف ، ولا تسمع بعد فواته دعواه ، حماية للمجتمع ، واتقاء الإضرار بالقاذف .

(١) نصت المادة (١٤٨) من مشروع قانون العقوبات الإسلامي المصري على أنه : لا يجوز رفع الدعوى إلا بناءً على شكوى بطلب إقامة الحد شفهيّة أو كتابيّة إلى النيابة العامة ، أو إلى أحد مأموري الضبط القضائي من المذدوف أو وكيله الخاص أو من أحد الورثة - عن غير طريق الزوجية ؟ إذا كان المذدوف ميتاً ، وترفع الدعوى من رئيس النيابة أو من يقوم مقامه بإحالتها إلى محكمة الجنايات مباشرة .

(٢) نصت المادة (١٥١) من مشروع قانون العقوبات الإسلامي المصري على أنه : ويسقط حد القذف عن القاذف في ثلاث حالات :

الأولى : ثبوت صحة الواقعة المذنوبة بها ويكون ذلك إما بتصديق المذدوف قاذفه فيما رماه به ، وإما بأن يقوم القاذف بإثبات صحة الواقعة بشهادة أربعة رجال .

الثانية : زوال إحصان المذدوف في أية حالة كانت عليها الدعوى .

الثالثة : إذا كان القاذف زوجاً وليس لديه شهود وطلب اللعان .

(٣) راجع المنشور الجنائي السوداني رقم (٩٩) لسنة (١٩٨٣) ، والصادر بتاريخ (١١/٢٤/١٩٨٣ م)

من رئيس القضاء .

فذهب الشافعية ^(١) ، والحنابلة ^(٢) ، إلى أنَّ للمقذوف أن يعفو عن القاذف ، سواء قبل الرفع إلى الإمام أو بعد الرفع إليه ؛ لأنه حقٌّ لا يستوفى إلا بعد مطالبة المقذوف باستيفائه ، فيسقط بعفوه ، كالقصاص ، وفارق سائر الحدود ، فإنه لا يعتبر في إقامتها طلب استيفائها .

وذهب الحنفية ^(٣) ، إلى : أنه لا يجوز العفو عن الحدِّ في القذف ، سواء رفع إلى الإمام أو لم يرفع .

وذهب المالكية ^(٤) ، إلى : أنه لا يجوز العفو بعد أن يرفع إلى الإمام ، إلا الابن في أبيه ، أو الذي يريد ستراً ، على أنه لا يقبل العفو من أصحاب الفضل المعروفين بالعفاف ؛ لأنهم ليسوا ممن يدارون بعفوهم ستراً عن أنفسهم .

والسبب في اختلافهم هل هو حقٌّ لله أو حقٌّ للآدميين أو حقٌّ لكليهما ؟ فمن قال : حقٌّ لله ، لم يجز العفو كالزنى ، ومن قال : حقٌّ للآدميين ، أجاز العفو ، ومن قال : حقٌّ لكليهما وغلب حقُّ الإمام إذا وصل إليه ، قال بالفرق بين أن يصل الإمام أو لا يصل ^(٥) .

وقياساً على الأثر الوارد في الشريعة في حديث صفوان بن أمية في قصة الذي سرق رداءه ثم أراد ألا يقطع ، فقال له النبي ﷺ : « فَهَلَّا قَبْلَ أَنْ تَأْتِي بِهِ » ^(٦) .

وحديث ابن مسعود ؓ في قصة الذي سرق فأمر النبي ﷺ بقطعه وكأَنَّما أُسِفَ وَجْهُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ : قَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ كَأَنَّكَ كَرِهْتَ قَطْعَهُ قَالَ : « وَمَا يَمْنَعُنِي ، لَا تَكُونُوا عَوْنًا لِلشَّيْطَانِ عَلَى أَخِيكُمْ ، إِنَّهُ يَنْبَغِي لِلْإِمَامِ إِذَا انْتَهَى إِلَيْهِ حَدٌّ أَنْ يَقِيَمَهُ ، إِنَّ اللَّهَ ﷻ عَفْوٌ يُحِبُّ الْعَفْوَ » ^(٧) .

وسند من قال : إنه حقٌّ للآدميين - وهو الراجح في رأينا - : أنَّ المقذوف إذا صدَّقه فيما قذفه به سقط عنه الحدُّ .

ثانياً : اللعان : وذلك إذا رمى الرجل زوجته بالزنى ، أو نفى حملها أو ولدها منه ، ولم يقم بينة على ما رماها به ، فإنَّ الحدَّ يسقط عنه إذا لاعن زوجته .

(١) الحاوي الكبير ، الماوردي ، (٢٥٩/١٣) .

(٢) شرح منتهى الإرادات ، للبهوتي ، (٣٥٢/٣) .

(٣) المبسوط ، السرخسي ، (١٢٤/٩) . (٤) الذخيرة (١٣٩/١١) .

(٥) ابن رشد القرطبي ، بداية المجتهد ونهاية المقتصد ج ٢ ، كتاب القذف .

(٦) سنن الدارمي (٢٢٩٩) ، النسائي (٤٨٨٢) .

(٧) حديث حسن ، أخرجه أحمد في مسنده (٤١٦٩) .

ثالثاً : البينة : إذا ثبت زنى المقدوف بشهادة ، أو إقرار ، حد المقدوف ، وسقط الحد عن القاذف ، وذلك لقوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شَهَدَةٍ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴾ [النور : ٤] .

رابعاً : زوال الإحصان : ذهب الحنفية ^(١) ، والمالكية ^(٢) ، إلى أنه : لو قذف محصناً ، ثم زال أحد أوصاف الإحصان عنه ، كأن زنى المقدوف ، أو ارتد ، أو جُن ، سقط الحد عن القاذف ؛ لأن الإحصان يشترط في ثبوت الحد ، وكذلك استمراره . وذهب الشافعية ^(٣) ، إلى أن : حد القذف يسقط بزنى المقدوف قبل إقامة الحد ؛ لأن الإحصان لا يستيقن بل يظن ، ولكن حد القذف لا يسقط برودة المقدوف ، والفرق بين الردة والزنا أن الزنا يكتم ما أمكن ، فإذا ظهر أشعر بسبق مثله ؛ لأن الله تعالى كريم لا يهتك الستر أول مرة - كما قاله عمر رضي الله عنه - والردة عقيدة ، والعقائد لا تخفى غالباً ، فإظهارها لا يدل على سبق الخفاء ، ولا يسقط كذلك بجنون المقدوف .

وذهب الحنابلة إلى أن القذف إذا ثبت لا يسقط بزوال شرط من شروط الإحصان بعد ذلك ، كما لو زنى المقدوف قبل إقامة الحد ، أو جُن ، فإنه لا يسقط الحد عن القاذف بذلك .

خامساً : رجوع الشهود أو بعضهم عن الشهادة : إذا ثبت الحد بشهادة الشهود ، ثم رجعوا عن شهادتهم قبل إقامة الحد ، سقط الحد باتفاق الفقهاء ، وكذلك إذا رجع بعضهم ولم يبق منهم ما يثبت الحد بشهادته منهم ؛ لأن رجوعهم شبهة ، والحدود تدرأ بالشبهات .

التعزير في القذف :

لا يقام حد القذف على القاذف إلا بشروطه ، فإذا انعدم واحد منها أو اختل ، فإن الجاني لا يحد ، ويعزّر عند طلب المقدوف ؛ لأنه ارتكب معصية لا حد فيها ^(٤) .

(١) المبسوط ، السرخسي ، (١٢٧/٩) . (٢) الذخيرة (١٠٤/١٢) .

(٣) الحاوي الكبير ، الماوردي ، (٢٦٤/١٣) .

(٤) نصت المادة (١٥٦) من مشروع قانون العقوبات الإسلامي المصري على أنه : إذا لم يتوافر أي من الشروط المنصوص عليها في المادتين (١٤٧ ، ١٥٠) أو زال إحصان المقدوف يعزّر الجاني بجلده من عشر جللات إلى خمسين .

ثبوت فسق القاذف وردُّ شهادته :

إذا قذف الرجل زوجته ، فحقَّق قذفه بيَّنة ، أو لعان ، أو قذف أجنبيةً أو أجنبيًّا ، فحقَّق قذفه بالبيَّنة ، أو بإقرار المذوف ، لم يتعلَّق بقذفة فسق ، ولا حدٌّ ، ولا ردُّ شهادة ، وإن لم يحقِّق قذفه بشيء من ذلك ، تعلَّق به وجوب الحدِّ عليه ، والحكم بنفسه ، وردُّ شهادته ، لقوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴾ [النور: ٤] .

فإن تاب القاذف لم يسقط عنه الحدُّ ، وزال الفسق بلا خلاف ، وتقبل شهادته عند الجمهور ، وذهب الحنفية إلى أنه : لا تقبل شهادته إذا جلد وإن تاب .

تكرار القذف :

إن قذف رجلًا مرَّات فلم يُحدِّ ، وجب عليه حدٌّ واحد ، سواء قذفه بزنى واحد أو بزنيات ؛ لأنهما حدان من جنس واحد لمستحقٍّ واحد ، فتداخلا ، كما لو زنى ثم زنى .

وإن قذفه فحدَّ ثم أعاد قذفه ، نظر : فإن قذفه بذلك الزنى الذي حدَّ من أجله لم يعد عليه الحدُّ ، وعزِّر للإيذاء ، فإنَّ أبا بكره لما حدَّ بقذف المغيرة ، أعاد قذفه ، فلم يروا عليه حدًّا ثانيًا .

فقد ورد عن ظبيان بن عمارة قال : شهد على المغيرة بن شعبة ثلاثة نفر أنه زان فبلغ ذلك عمر فكبر عليه وقال : شاط ثلاثة أرباع المغيرة بن شعبة ، وجاء زياد فقال : أما عندك فلم يثبت ، فأمر بهم فجلدوا ، وقال : شهود زور ، فقال أبو بكره : أليس ترضى إن أتاك رجل عدل يشهد برجمه ؟ قال : نعم والذي نفسي بيده ، فقال أبو بكره : وأنا أشهد أنه زان ، فأراد أن يعيد عليه الجلد ، فقال علي : يا أمير المؤمنين : إنك إن أعدت عليه الجلد أوجب عليه الرجم ، وفي حديث آخر : « فلا يعاد في فرية جلد مرَّتين » .

قذف ولد الزنى :

من قذف ولد الزنى في نفسه فعليه الحدُّ ؛ لأنه محصن عفيف ، وإنما الذنب لأبويه ، وفعلهما لا يسقط إحصانه .

قذف ولد الملاعة :

ومن قذف ولد الملاعة فقال : هو ولد زنى ، فعليه الحد ، لما رواه ابن عباس عن وَلَدِ الْمُلَاعَةِ : « هُوَ الَّذِي لَا أَبَ لَهُ تَرْتُهُ أُمُّهُ وَإِخْوَتُهُ مِنْ أُمِّهِ وَعَصْبَتُهُ أُمُّهُ فَإِنْ قَذَفَهُ قَازِفٌ جَلِدَ قَازِفُهُ » (١) ؛ ولأنه محصن عفيف .

وإذا قال القاذف : هو من الذي رميت به أُمُّه فعليه الحد ، أما إن قال : ليس هو ابن فلان يعني الملاعن ، وأراد أنه منفي عنه شرعاً فلا حد عليه لأنه صادق .
وقال المالكية : من قال لابن الملاعة : لست لأبيك الذي لاعن أملك ، فيجب عليه الحد (٢) .

قذف اللقيط :

ومن قذف اللقيط بعد بلوغه محصناً فعليه الحد ؛ لأن قذف المحصن موجب للحد .

ومن قال له : يا ابن الزنى ، فعند المالكية لا يحد ؛ لأن الغالب في المنبوذ أن يكون ابن زنى ، وهو قول للبخمي (٣) .
وأما لو قال له : يا ابن الزاني ، أو يا ابن الزانية ، فهذا قذف بزنا أبويه ، لا بنفي نسب ، فلا حد على القاذف اتفاقاً .

قذف المحلود في الزنى :

ومن ثبت زناه بيينة أو إقرار فلا حد على قاذفه ؛ لأنه صادق سواء قذفه بذلك الزنى بعينه ، أو بزنى آخر أو مبهماً ؛ لأنه رمى غير محصن ؛ لأن المحصن لا يكون زانياً ، ومن لا يجب عليه الحد لعدم إحصان المقدوف يعزر ؛ لأنه آذى من لا يجوز أذاه .
والحكم كذلك ولو تاب بعد زناه وصلاح حاله ، فلم يعد محصناً أبداً ، ولو لازم العدالة وصار من أورع خلق الله وأزهدهم ، فلا يحد قاذفه ، سواء أقذفه بذلك الزنى أم بزنى بعده ، أم أطلق ؛ لأن العرض إذا انخرم بالزنى لم يزل خلله بما يطرأ من العفة .

(١) رواه الدارمي (٢٩٦٤) . (٢) المدونة (٢٣٤/١٦) .

(٣) الذخيرة (١١٤/١٢) ، حاشية الدسوقي (٣٢٥/٤) وعلله ابن رشد بجهل أبويه وقد ذكر قبله الرأي الثاني لابن رشد بأنه يحد لاحتمال أن يكون نبذ مع كونه من نكاح صحيح .

ولا يرد حديث : « التَّائِبُ مِنَ الذَّنْبِ كَمَنْ لَا ذَنْبَ لَهُ » ^(١) لأن هذا بالنسبة إلى الآخرة .

قذف واحد لجماعة :

من قذف جماعة بكلمة واحدة أو بكلمات فعليه حد واحد ، سواء طالبوه دفعة واحدة أو طالبوه واحداً بعد واحد ، فإن حد للأول لم يحد لمن جاء بعده ؛ لأن حضور بعضهم للخصومة كحضور كلهم ، فلا يحد ثانياً إلا إذا كان بقذف آخر مستأنف ، وهو قول أبي حنيفة ومالك ^(٢) .

وأما إذا قذفهم بكلمة واحدة فعليه حد واحد ، لقوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً ﴾ [النور: ٤] ، ولم يفرق بين قذف واحد أو جماعة ؛ ولأن الذين شهدوا على المفيرة قذفوا امرأة ، فلم يحدهم عمر عليه السلام إلا حداً واحداً ؛ ولأنه قذف واحد فلم يجب إلا حداً واحداً كما لو قذف واحداً ؛ ولأن الحد إنما وجب بإدخال المرأة على المقدوف بقذفه ، وبحد واحد يظهر كذب هذا القاذف ، وتزول المعرة فوجب أن يكتفى به ، بخلاف ما إذا قذف كل واحد قذفاً مفرداً ، فإن كذبه في قذف لا يلزم منه كذبه في آخر ، ولا تزول المعرة عن أحد المقدوفين بحدّه للآخر .

قذف الرجل نفسه :

من قذف نفسه بأن قال : أنا ولد زنى ، حد لأنه قذف لأمره .

حكم قذف النبي ﷺ وأمره :

قذف النبي محمد ﷺ وقذف أمره ردة عن الإسلام ، وخروج عن الملة ، ومن قذف النبي ﷺ كفر وقتل ولو تاب أو كان كافراً فأسلم ، لا إن سبّه بغير القذف ثم أسلم .

حق الورثة في المطالبة بحد القذف :

لا يطالب غير المقدوف بالحد إلا عند اليأس عن مطالبته ، وذلك بأن يكون ميتاً ،

(١) أخرجه ابن ماجه (٤٢٥٠) .

(٢) الذخيرة (٨٢/١٢ ، ١٠٥ ، ١٠٦) ، حاشية الدسوقي (٣٢٧/٤) .

وعلى ذلك لو كان غائباً لم يكن لولده ولا لوالده المطالبة ؛ لأنه يجوز أن يصدّقه الغائب . فلا يطالب بحدّ القذف للميت إلا من يقع القذف في نسبه بقذفه ، وهو الوالد ، وإن علا والولد وإن سفل ؛ لأن العار يلتحق بهما للجزئية ، فيكون القذف متناولاً معنئ لهما ، فلذلك يثبت لهما حقّ المطالبة ، لكن حقوقه لهما بواسطة لحق المقذوف بالذات فهو الأصل في الخصومة ؛ لأن العار يلحقه مقصوداً ^(١) .

وذهب المالكية إلى أن : للوارث حق القيام بحقّ مورثه المقذوف قبل موته وبعد موته ، وهو ولد وولده وإن سفل ، وأب وأبوه وإن علا ، ثم الأخ فابنه ، فعم فابنه ، وهكذا ولكل من الورثة القيام بحقّ المورث وإن وجد من هو أقرب منه ، كابن الابن مع وجود الابن ؛ لأن المرة تلحق الجميع ، ولا سيما إذا كان المقذوف أنثى ^(٢) . وذهب الشافعية ^(٣) ، إلى أنه : إذا مات من له الحد أو التعزير وهو ممن يورث انتقل ذلك إلى الوارث ، وفيمن يرثه ثلاثة أوجه :

الأول : أنه يرثه جميع الورثة ؛ لأنه موروث فكان لجميع الورثة ، كالمال .
الثاني : أنه لجميع الورثة إلا لمن يرث بالزوجية ؛ لأن الحد يجب لدفع العار ، ولا يلحق الزوج عار بعد الموت ؛ لأنه لا تبقى زوجية .

الثالث : أنه يرثه العصبات دون غيرهم ؛ لأنه حقّ ثبت لدفع العار ، فاختص به العصبات كولاية النكاح ، وإن كان له وارثان فعفا أحدهما ثبت للآخر الحد ؛ لأنه

(١) نصت المادة (١٥٧) من مشروع قانون العقوبات الإسلامي المصري على أنه : لا تجوز المطالبة أمام المحاكم الجنائية أو المدنية بأي تعويض عن جرائم القذف .

وقد علقت المذكرة الإيضاحية للمشروع على حكم المادة بقولها : ولما كانت أحكام هذا القانون مستمدة كلها من الشريعة الإسلامية ، وقد وضعت عقوبة الجلد فيها على أساس محاربة الباعث الذي يدعو القاذف إلى إيلام المقذوف وتحقيره فكان جزاؤه الجلد ليؤلم إيلاماً بدنياً ؛ لأن الإيلام البدني هو الذي يقابل الإيلام النفسي فضلاً عن وصفه بالفسق ورد شهادته ما لم يتب ، ومن ثم لم يكن للغرامات أو التعويضات المالية في هذا المجال نصيب في الشريعة الإسلامية التي حاربت الدوافع النفسية الداعية إلى الجريمة بالعوامل النفسية المعتادة التي تستطيع وحدها التغلب على دوافع الجريمة وصرف الإنسان عنها ، ولم تجعل الشريعة تعويضاً مالياً في مقابل الاعتداء على العرض وقذف المحصنات وإشاعة الفاحشة والسوء في المجتمع ، وهذه الجرائم لا تعوز بالمال ، وإنما تستأصل بالعقوبات البدنية الرادعة .

(٢) حاشية الدسوقي (٣٣١/٤) . (٣) الحاوي الكبير ، الماوردي ، (٢٦٣/١٣) .

جعل للردع ، ولا يحصل الردع إلا بما جعله الله ﷻ للردع ، وإن لم يكن له وارث فهو للمسلمين ويستوفيه السلطان .

قذف المجهول :

من قذف مجهولاً لا حد عليه لعدم تعيين المعرة ، إذ لا يعرف من أراد والحد إنما هو للمعرة ، فإن اختلف رجلان في شيء ، فقال أحدهما : الكاذب هو ابن زانية ، فلا حد عليه ؛ لأنه لم يعين أحداً بالقذف .

وإذا سمع السلطان رجلاً يقول : زنى رجل ، لم يقم عليه الحد ؛ لأن المستحق مجهول ، ولا يطالبه بتعيينه لقول الله ﷻ : ﴿ لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ بُدِّ لَكُمْ سَأَلُكُمْ ﴾ [المائدة : ١٠١] ؛ ولأن الحد يدرأ بالشبهة ، ولهذا قال ﷺ : « يَا هَؤُلَاءِ ، لَوْ سَأَرْتُمْ بِقُرْبِكَ كَانَ خَيْرًا لَكَ » (١) .

وإن قال سمعت رجلاً يقول : إن فلاناً زنى ، لم يحد لأنه ليس بقاذف وإنما هو حاك ، ولا يسأله عن القاذف ؛ لأن الحد يدرأ بالشبهة ، وإن قال لجماعة : أحدكم زان أو ابن زانية فلا حد عليه ، ولو قاموا كلهم لعدم تعيينه المعرة لواحد منهم إذ لا يعرف من أراد ، وهذا إذا كثرت الجماعة بأن زادوا على ثلاثة ، فإن كانوا ثلاثة أو اثنين حد إن قاموا أو قام بعضهم وعفا البعض الباقي ، إلا أن يحلف أنه لم يرد القائم وإن لم يحلف حد ، وهذا عند المالكية (٢) .

حكم من قذف ولده :

ذهب الجمهور إلى أنه إذا قذف شخص ولده وإن نزل لم يجب عليه الحد ، سواء كان القاذف ذكراً أو أنثى (٣) .

ولا يقدح في ذلك إطلاق آية ﴿ فَأَجْلِدُوهُمْ ﴾ ، أو أنه حد هو حق لله فلا يمنع من إقامته قرابة الولادة كالزنى .

ذلك أن الإطلاق أو العموم مخرج منه الولد على سبيل المعارضة بقوله تعالى : ﴿ فَلَا تَقُلْ لِّمَنَّا أُنْثَى ﴾ [الإسراء : ٢٣] ، والمانع مقدم ؛ ولهذا لا يقاد والد بولده ،

(١) أخرجه أبو داود (٤٣٧٧) .

(٢) الذخيرة (١٠٣/١٢) ، حاشية الدسوقي (٣٢٧/٤ ، ٣٣٠) .

(٣) الذخيرة (٩٧/١٢) ، المدونة (٢٢٩/١٦) .

وإهدار جنائته على نفس الولد توجب إهدارها في عرضه بطريق أولى ، والفرق بين القذف والزنى : أنَّ حد الزنى خالص لحقَّ الله تعالى لا حق للآدمي فيه ، وحدُّ القذف حقُّ لآدمي ، فلا يثبت للابن على أبيه كالقصاص .

أَفْزَاكُمَا

مِنْ مَنظُورٍ مَّقَاصِدِ الشَّرِيعَةِ

الْبَابُ السَّادِسُ

الحفاظ على المال

ويشتمل على فصلين :

- الفَصْلُ الْأَوَّلُ : الحفاظ على المال من جانب الوجود (الجانب الإيجابي) .
- الفَصْلُ الثَّانِي : حد السرقة : الحفاظ على المال من جانب العدم (الجانب السلبي) .



الحفاظ على المال من جانب الوجود (الجانب الايجابي)



يطلق المال في اللغة على كل ما تملكه الإنسان من الأشياء ، ويعرفه فقهاء الشريعة الإسلامية في الاصطلاح بأنه « ما يجري فيه البذل والمنع » ، وبأنه ما يمكن ادخاره لوقت الحاجة ، مع بعض الخلاف بينهم ، وذلك على النحو التالي :

المراد بالمال ما يميل إليه الطبع ، ويمكن ادخاره لوقت الحاجة ، والمالئة تثبت بتمول الناس كافة أو بعضهم ^(١) .

وهو ما يقع عليه الملك ، ويستبد به المالك عن غيره إذا أخذه من وجهه ، وقال ابن العربي : هو ما تمتد إليه الأطماع ، ويصلح عادة وشرعاً للانتفاع به ^(٢) .

ولا يقع اسم المال إلا على ما له قيمة يباع بها ، وتلزم متلفه وإن قلت ، وما لا يطرحه الناس مثل الفلوس وما أشبه ذلك ^(٣) .

والأموال - حسب - تغيير القانون الفرنسي - : هي كل شيء نافع يصح أن يستأثر به دون غيره وتثبت فيه الحقوق .

والمال قوام الحياة ، ولا قيام لإنسان ولا بقاء له إلا به ، فهو الطعام والشراب والسكن والعدة والعتاد ، وقد وصفه الله بذلك فقال : ﴿ وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَمًا ﴾ [النساء: ٥] ، كما منع أيضًا ، من تمكين السفهية ، من

(٢) تعريف الشاطبي من فقهاء المالكية .

(١) تعريف ابن عابدين من فقهاء الحنفية .

(٣) تعريف السيوطي من فقهاء الشافعية .

التصرف في المال من أجل صغره أو من أجل عقله .

فالمال ضرورة من ضرورات الوجود البشري ، ولذا غُني به الشرع الإسلامي ووضح له من القواعد والأحكام ، لكسبه ، وتملكه ، وإنفاقه ، وتنميته ، أما الكسب فقد بين الله للإنسان طريق الحلال والحرام ، وأمره أن يسلك طريق الحلال ، وإذا سار في هذا الطريق لا يقيد سيره بأي سرعة ، بل يعطيه الحق في السير بأكبر جهد يستطيعه ، وأعطاه الحق في تملك ثمرات جهده وطاقته ، ولكنه يوجب عليه أن يمد يد العون ، لمن لا يستطيع السير بمقدار سرعته وجهده ، لظروف العجز ، أو لخيانة الحظ ، مع بذل الجهد ، كما أوجب عليه الجهاد بالمال لحماية الدين والوطن ، وإذا كان الإسلام أعطى الفرد حق تملك المال ، مع إلزامه بأداء ما عليه من واجبات ، فإنه لم يعطه حق حبس المال ، وتعطيله عن الحركة في داخل الشبكة الاجتماعية ؛ لأن حركة الأموال ، هذه حق للمجتمع .

وقد شرع الله ﷻ من التشريعات ما يكفل الحفاظ عليه ، وتنميته بكل وسيلة صالحة ، فأباح الله للمسلمين أن ينمو أموالهم بالزراعة ، والصناعة ، والرعي ، وإحياء الموات واستخراج المعادن ، والصيد ، والتجارة ، والإجارة ، والمشاركة والمقارضة ، ووضع التشريعات التي تكفل تنظيم كل ذلك حتى لا يطغى شريك على شريك ، ولا عامل على صاحب عمل ، والعكس ، ولا البائع على المشتري والعكس ، ولا المستأجر على المؤجر والعكس وكل ذلك في نظام تشريعي يكفل العدل وتوزيع الثروة ، وقيام الحافز وشحذ الهمة للربح والعمل .

كما جعل للفقراء نصيباً في مال الأغنياء بالصدقة والزكاة ، حتى يتم التكافل والتحابب والتعاون ، وتسد خلاات الناس جميعاً .

والإسلام يصل إلى تحقيق تداول المال بين الناس عن طريق تحريم الكنز ، والرِّبا ، والميسر والاحتكار ، وتحريم جعل المال دولة بين الأغنياء دون الفقراء ، وتحريم أكل أموال الناس بالباطل ، وشرع أنواع التعامل بينهم لتحقيق هذا المقصد العظيم ، وإذا كان المال محترماً في نظر الإسلام فإنه يحظى بحمايته من الاعتداء عليه بالخرابة ، أو السرقة أو الغصب ، وجميع أنواع أكل أموال الناس ظلماً .

كما حرم على الرجال لبس الحرير والتحلي بالذهب ، والمبالغة في الأناقة والتي

تنقلب إلى كبر وخيلاء في المسكن والملبس ، وحبب إلى المؤمنين التخشن ، حتى لا يفقدوا رجولتهم ، وحرّم الإفراط في اللذات ، حتى لا يستتبع ذلك الجشع في طلب المال والحرص على اكتنازه .

ولا يقصد إطلاقاً بحفظ المال مجرد المحافظة عليه من الضياع ، فهذا معنى سلبي ضيق ، وإنما يتسع ليشمل السعي في الأرض ، والمتاجرة مع الله ، وإقراضه القرض الحسن ، والتنمية ، والعمل بكل جهد ، ومعاونة المحتاج ، وإغاثة اللهفان ، وإعادة ضخ المال مرة أخرى في المجتمع ، للمساهمة في دوران عجلة الإنتاج ، والفرقة بين رأس المال الاستهلاكي والانفاقي ، في الحديث الشهير « لأن يأتي أحدكم بحزمة من حطب فيبيعها » ، وقد الإسلام الزكاة ، وهي كلمة ترمز إلى أن إخراج الزكاة تطهير للمال الباقي ، فكان المال المكتوز نجس ، لا تطهره إلا الزكاة : ﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا ﴾ [التوبة : ١٠٣] ، وهذا القدر من الزكاة وهو ٢,٥ ٪ قد يكون قدراً ضئيلاً ، ولكنه هو القدر القانوني ، الذي نلتزم به ، ونحاسب على تركه ، وبجانب ذلك ، القدر الكبير الأخلاقي ، وهو الذي سمي الإحسان ، وهذا لا حد له ، وإنما هو موكول إلى ضمير الشخص وخلقه وعطفه وميوله الدينية والخلقية ، التي يحاول الإسلام أن يفرسها فيه ، وينميها باستمرار .

وما أشد أسفنا عندما نجد الكتب الفقهية لا تتعرض لمقصد حفظ المال إلا من خلال الحفاظ عليه من السرقة ، أو أثناء بيانها لحد القطع .

فقد جاء الإسلام بدعوة عامة لإصلاح الدين والدنيا ، فاشتمل على إصلاح العقيدة والعبادة والأخلاق ، فالإسلام دين وسط ، ورسالة إنسانية ، راعت مطالب الروح والجسد ، فأباح للإنسان أن يتمتع بالطيبات المشروعة ، وأن يأخذ نصيبه من الدنيا ، وأن يكون سلوكه وسطاً بين الروحية المتطرفة ، والمادية المغالية ، فقال تعالى : ﴿ يٰٓأَيُّهَا آدَمُ خُذْ زِينَتَكَ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلُوا وَشَرِبُوا وَلَا تُشْرِكُوا إِنَّمَا لَا يَحِبُّ الْمُسْرِفِينَ ۝ قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةٌ يَوْمَ الْقِيَمَةِ كَذَلِكَ نَفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴾ [الأعراف : ٣١ - ٣٢] ، وقد حذر الإسلام من الاعتزاز بالدنيا ، والانغماس في الترف واللهو ، ونهى عن البخل بالمال والشح به : ﴿ وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ

حَصَاصَةً وَمَنْ يُوقِ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴿٩﴾ [الحشر: ٩] .

ودعا القرآن إلى التوسط في الإنفاق بين التقير والتبذير : ﴿ وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا ﴾ [الإسراء: ٢٩] ، ومدح عباد الرحمن المتوسطين في النفقة والاعتدال بين البخل والإسراف ﴿ وَالَّذِينَ إِذَا أَنفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا ﴾ [الفرقان: ٦٧] .

وأهم ما امتاز به التشريع الإسلامي : أنه لم ينظر إلى المشكلة الاقتصادية باعتبارها مشكلة قائمة بذاتها ، وإنما هي متصلة بغيرها من شؤون الحياة ، فأقامها على دعامة هامة هي الملكية الفردية ، فأقر الإسلام هذه الملكية وحماها ، كما ضمن تكافؤ الفرص على أساس أن المال كله مال الله ، آناه لعباده واستخلفهم فيه : ﴿ ءَامِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَأَنفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَخْلِفِينَ فِيهِ فَالَّذِينَ ءَامَنُوا مِنكُمْ وَأَنفَقُوا لَهُمْ أَجْرٌ كَبِيرٌ ﴾ [الحديد: ٧] ، ثم يجعل أصل المال وعائده مشتركاً بين جميع أفراد المجتمع ، بحكم كونه مملوكاً لله ، لكنه بمقتضى استخلاف الإنسان عليه ، يجعله أمانة بيده يربعاها ، طبقاً لمشيقة الله .

فالإطار العام له هو الصالح العام ، وخير المجتمع ، فحرم الربا تحريماً قطعياً مانعاً ، فحرم أن يكون المال وسيلة لاستغلال الضعيف : ﴿ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَرْبَاً لَا يُقِيمُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ أَرْبَاً وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ أَرْبَاً ﴾ [البقرة: ٢٧٥] ، كما حرم أكل مال اليتيم : ﴿ وَءَاتُوا الْيَتَامَىٰ أَمْوَالَهُمْ وَلَا تَتَبَدَّلُوا الْخَيْرَ بِالْظَلِيمِ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَىٰ أَمْوَالِكُمْ إِنَّهُ كَانَ حُوبًا كَبِيرًا ﴾ [النساء: ٢] ، ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَىٰ غُلَامًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا ﴾ [النساء: ١٠] ، وحرم الرشوة : ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتَذَلُّوا بِهَا إِلَىٰ الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِّنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ [البقرة: ١٨٨] .

وحرم استغلال النفوذ ، فكان الخلفاء يحاسبون الولاة وحكام الأقاليم والأمصار ، على ما يكتسبون من مال في فترة الولاية ، كما جاء بحديث ابن اللبية .

كما نهى عن تكديس المال : ﴿ وَبَلِّ لِكُلِّ هُمْزَةٍ لُّزْمَةً ۝ الَّذِي جَمَعَ مَالًا وَعَدَّدُوا ۝ يَحْسَبُ أَنَّ مَالَهُ أَخْلَدُوا ۝ ﴾ [الهمزة: ١ - ٣] ، وبعد ذلك أقر نظاماً خاصاً

للإرث ، يهدف إلى تفتيت المال ، وإعادة ضخه في المجتمع مرة أخرى ، وإلى إنصاف المرأة ، والحيلولة دون طغيان رأس المال ، فمنع توريث المال كله للابن الأكبر : ﴿لِرَجَالٍ نَّصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرُ نَصِيبًا مَّفْرُوضًا﴾ [النساء : ٧] .

ففرض الإسلام بعض الواجبات والأعباء على المالك للمال ، في مقابل تمتعه بحقوقه عليه ، وهي الزكاة والصدقة والخراج .

وقد بين القرآن أثر المال في النفوس خلقاً واعتقاداً ، ولم يغفل التصريح بأخذ الحذر منه ، وجعله في المرتبة الثانية ، ولعل أروع مظهر لذلك هو هذه المقارنة العجيبة الطريفة بين حب الله عز سلطانه ، وتعالى أسماؤه ، وبين حب المال : ﴿زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَالْبَنِينَ وَالْقَنَاطِيرِ الْمُقَنْطَرَةِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَالْخَيْلِ الْمُسَوَّمَةِ وَالْأَنْعَامِ وَالْحَرْثِ ذَلِكَ مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَاللَّهُ عِنْدَهُ حُسْنُ الْمَقَابِلِ ٥٠﴾ قُلْ أَزِينَتُكُمْ بِخَيْرٍ مِنْ ذَلِكَ لِّلَّذِينَ اتَّقَوْا عِنْدَ رَبِّهِمْ جَنَّتْ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَأَزْوَاجٌ مُّطَهَّرَةٌ وَرِضْوَانٌ مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ بِصِيرٍ بِأَلْوَسَافٍ﴾ [آل عمران : ١٤ - ١٥] .

وضرب لنا الكثير من القصص الهادف ؛ ليوضح أن المال نعمة من الله ، أنعم بها علينا ، وأن من شكر هذه النعمة استخدمها فيما خلقت من أجله ، من إخراج الزكاة ، وأداء الصدقة ، ومساعدة المحتاجين ، كما بين الأثر المدمر لاكتناز المال وعدم إنفاقه ، فضرب لنا الأمثال من خلال :

(١) قصة قارون : حيث خسف الله به وبداره ويكنوزه الأرض : ﴿إِنَّ قَارُونَ كَانَ مِنْ قَوْمِ مَوْسَى فَبَغَى عَلَيْهِمْ وَءَاتَيْنَاهُ مِنْ الْكُوزِ مَا إِنَّ مَفَاحِمَهُ لَسَمِئًا بِالْعُصْبَةِ أُولَى الْقُوَّةِ إِذْ قَالَ لَهُ قَوْمُهُ لَا تَفْرَحْ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْفَرِحِينَ ٥٠﴾ وَابْتَغَى فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ وَلَا تَنْسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا وَأَحْسِنْ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ وَلَا تَبْغِ الْفُسَادَ فِي الْأَرْضِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ ٥١﴾ قَالَ إِنَّمَا أُوتِيتُهُ عَلَى عِلْمٍ عِنْدِي أَوَلَمْ يَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ قَدْ أَهْلَكَ مِنْ قَبْلِهِ مِنَ الْقُرُونِ مَنْ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُ قُوَّةً وَأَكْثَرُ جَمْعًا وَلَا يُسْأَلُ عَنْ ذُنُوبِهِ الْمُجْرِمُونَ ٥٢﴾ فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ قَالَ الَّذِينَ يُرِيدُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا بَلِّغْ لَنَا مِثْلَ مَا أُوتِيَ قَارُونَ إِنَّهُ لَمَنْ حَفِظَ

عَظِيمٍ ❶ وَقَالَ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ وَيَلَكُمْ تَوَابُ اللَّهِ خَيْرٌ لِمَنْ ءَامَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا وَلَا يُلْقَاهَا إِلَّا الصَّابِرُونَ ❷ لَنَسْفَعْنَا بِهِ وَيُدَارِيهِ الْأَرْضَ فَمَا كَانَ لَهُ مِنْ فِئَةٍ يَنْصُرُوهُ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَمَا كَانَتْ مِنَ الْمُتَصَرِّينَ ❸ وَأَصْبَحَ الَّذِينَ تَمَنَّوْا مَكَانَهُ بِالْأَمْسِ يَقُولُونَ وَيَكَذِّبُ اللَّهُ بِسُطِّ الرِّزْقِ لِمَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَيَقْدِرُ لَوْلَا أَنْ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْنَا لَخَسَفَ بِنَا وَيَكَذَّبُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ ❹ تِلْكَ الدَّارُ الْآخِرَةُ جَعَلَهَا لِلَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِي الْأَرْضِ وَلَا فُسَادًا وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ ❺ [النقص: ٧٦ - ٨٣] .

(٢) قصة من عاهد الله على الإنفاق إذا ما أتاه الله المال ، ثم شح به وبخل ، فكتب الله عليه النفاق إلى يوم القيامة : ﴿ وَمِنْهُمْ مَنْ عَاهَدَ اللَّهُ لَبِئْسَ مَا تَكُنَّا مِنْ فَضْلِهِ لَنَصَّدَّقَنَّ وَلَنَكُونَنَّ مِنَ الصَّالِحِينَ ❶ فَلَمَّا أَتَتْهُمْ مِنْ فَضْلِهِ بَخِلُوا بِهِ وَتَوَلَّوْا وَهُمْ مُعْرِضُونَ ❷ فَأَعْقَبَهُمْ نِفَاقًا فِي قُلُوبِهِمْ إِلَى يَوْمِ يَلْقَوْنَهُ بِمَا أَخْلَفُوا اللَّهَ مَا وَعَدُوهُ وَبِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ ❸ أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ وَأَنَّ اللَّهَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ ❹ الَّذِينَ يَلْمِزُونَ الْمُطَّوِّعِينَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ فِي الصَّدَقَاتِ وَالَّذِينَ لَا يَجِدُونَ إِلَّا جُهْدَهُمْ فَيَسْخَرُونَ مِنْهُمْ سَخِرَ اللَّهُ مِنْهُمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ❺ اَسْتَغْفِرَ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرَ لَهُمْ إِنْ تَسْتَغْفِرَ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ ❻ [التوبة: ٧٥ - ٨٠] .

(٣) قصة الغني الكافر الذي اغتر بماله أمام أخيه المؤمن الفقير ، فظن أن القيامة لن تقوم ، ولن تهلك بساتنيه أبداً ، فأحرق الله بستانه ، فأخذ بعض بنان الندم ، وأخذ بقلب كفيه : ﴿ وَأَضْرِبْ لَهُمْ مَثَلًا رَجُلَيْنِ جَعَلْنَا لِأَحَدِهِمَا جَنَّتَيْنِ مِنْ أَعْنَابٍ وَحَفَفْنَاهُمَا بِنَخْلٍ وَجَعَلْنَا بَيْنَهُمَا زَرْعًا ❶ كُنَّا الْبُنَّيْنِ ءَانَتْ أَكْلُهُمَا وَلَمْ تُظِلِّهِ وَتَهُ شَيْئًا وَفَجَرْنَا خِلَالَهُمَا نَهْرًا ❷ وَكَانَ لَهُ ثَمَرٌ فَقَالَ لِصَاحِبِهِ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا ❸ وَدَخَلَ جَنَّتَهُ وَهُوَ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ قَالَ مَا أَظُنُّ أَنْ تَبِيدَ هَذِهِ أَبَدًا ❹ وَمَا أَظُنُّ السَّاعَةَ قَائِمَةً وَلَئِنْ رُودْتُ إِلَيَّ رَبِّي لَأَجِدَنَّ خَيْرًا مِنْهَا مُنْقَلَبًا ❺ قَالَ لَهُ صَاحِبُهُ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ أَكَفَرْتَ بِالَّذِي خَلَقَكَ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ ثُمَّ سَوَّكَ رَجُلًا ❻ لَيْكُنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي وَلَا أُشْرِكُ بِرَبِّي أَحَدًا ❼ وَلَوْلَا إِذْ دَخَلْتَ جَنَّتَكَ قُلْتَ مَا شَاءَ اللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلُّ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا ❽ فَعَسَى رَبِّي أَنْ يُؤْتِيَنِي خَيْرًا مِنْ جَنَّتِكَ وَيُرْسِلَ عَلَيْهَا حُسْبَانًا مِنَ السَّمَاءِ فَتُصْبِحَ صَعِيدًا زَلَقًا ❾ أَوْ يُصْبِحَ مَأْوَاهَا غَوْرًا فَلَنْ تَسْتَطِيعَ لَهُمْ طَلَبًا ❿

وَأُحِيطَ بِشَرِّهِ فَأَصْبَحَ يُقَلِّبُ كَفَّيْهِ عَلَى مَا أَفْقَى فِيهَا وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا وَيَقُولُ بَلِّغْنِي لِرَبِّكِ أَشْرَكَ بِرَبِّكَ أَحَدًا ﴿٤٢﴾ [الكهف: ٣٢ - ٤٢] .

٤) قصة أصحاب الجنة الذين منعوا الزكاة ، وأضاعوا حق المساكين ، فأرسل الله صاعقة أبادت بستانهم : ﴿ إِنَّا بَلَوْتَهُمْ كَمَا بَلَوْنَا أَصْحَابَ الْجَنَّةِ إِذْ أَقْبَمُوا لَيَصْرِمُنَّهَا مُصْبِحِينَ ﴿٣٩﴾ وَلَا يَسْتَنْوُونَ ﴿٤٠﴾ فَلَمَّا عَلِمَا طَائِفٌ مِّن رَّبِّكَ وَهُمْ نَائِمُونَ ﴿٤١﴾ فَأَصْبَحَتْ كَالصَّرِيمِ ﴿٤٢﴾ فَتَنَادُوا مُصْبِحِينَ ﴿٤٣﴾ أَنِ اغْدُوا عَلَى حَرْبِكُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ ﴿٤٤﴾ فَأَنطَلَقُوا وَهُمْ يَتَخَنَتُونَ ﴿٤٥﴾ أَن لَّا يَدْخُلَهَا الْيَوْمَ عَلَيْكُمْ مَسْكِينٌ ﴿٤٦﴾ وَغَدُوا عَلَى حَرٍِّ قَدِيدٍ ﴿٤٧﴾ فَلَمَّا رَأَوْهَا قَالُوا إِنَّا لَضَالُونَ ﴿٤٨﴾ بَلْ نَحْنُ مَحْرُومُونَ ﴿٤٩﴾ قَالَ أَوْسَلَكُمْ آلُكُمُ اللَّعْنَةُ وَلَوْلَا تَسْتَعِينُونَ ﴿٥٠﴾ قَالُوا سُبْحَنَ رَبِّنَا إِنَّا كُنَّا ظَالِمِينَ ﴿٥١﴾ فَأَقْبَلَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ يَتَلَامَىُونَ ﴿٥٢﴾ قَالُوا يَا بَنِيَّ إِنَّا كُنَّا طَائِفِينَ ﴿٥٣﴾ عَنِ رَبِّنَا إِنَّا إِذْ نُرَىٰ إِلَىٰ رَبِّنَا رُغِبُونَ ﴿٥٤﴾ [القلم: ١٧ - ٣٢] .

ونظام الإسلام المالي قد بني على أسس أخرى من أهمها : ربط الحياة الاقتصادية بالحياة الخلقية ، بالحياة الاجتماعية ، بالحياة الدينية ، فلم ينظر إلى الإنسان على أنه مجرد حيوان اقتصادي ، بل شرع في الأمور المالية بحيث يمتزج الاقتصاد بالقانون بالأخلاق ، واعترف الإسلام بالفرد وقيمته الذاتية ، وخط له الطريق في الحياة ، وأمنه فيه من أن ينحرف .

فرسم له كيف يقوي صلته بربه ، وكيف يعيش الخير لذاته عن طريق هذه الصلة ؛ لأنه إذا عرف ربه كمصدر للخير ، وللمعاني والقيم الرفيعة ، أدرك الخير الذي يتمثل في هذه المعاني والقيم ، وقرر في نفسه حبها ، وإذا أحب الإنسان الخير لذاته فعل الخير دون أن يترقب جزاء عليه وفعله لنفسه وغيره ومن هو قريب منه ، ومن هو بعيد عنه .

فلكي نعرف ما الذي فعله الإسلام للحفاظ على المال يجب أن نتعرض بالتفصيل لحد السرقة - وفقاً لما جاء بالموسوعة الفقهية الكويتية - ونتعرض للمذاهب المختلفة حوله :

حَدُّ السَّرِقَةِ : الحفاظ على المال في حالة الدم (الجانب السلبي)



السَّرِقَةُ فِي اللُّغَةِ : أَخَذَ الشَّيْءَ مِنَ الْغَيْرِ خَفِيَّةً .
يَقَالُ : سَرَقَ مِنْهُ مَالًا ، وَسَرَقَهُ مَالًا ، يَسْرِقُهُ سَرَقًا وَسَرِقَةً : أَخَذَ مَالَهُ خَفِيَّةً ، فَهُوَ سَارِقٌ .

وَيَقَالُ : سَرَقَ أَوْ اسْتَرَقَ السَّمْعَ وَالنَّظَرَ : سَمِعَ أَوْ نَظَرَ مُسْتَخْفِيًا .
وَفِي الْإِصْطِلَاحِ : هِيَ أَخَذَ الْعَاقِلُ الْبَالِغُ نَصَابًا مُحَرَّرًا ، أَوْ مَا قِيمَتُهُ نَصَابٌ ، مُلْكًا لِلغَيْرِ ، لَا شَبْهَةَ لَهُ فِيهِ ، عَلَى وَجْهِ الْخَفِيَّةِ .

أركان السَّرِقَةِ :

لِلسَّرِقَةِ أَرْبَعَةُ أَرْكَانٍ أَسَاسِيَّةٍ : السَّارِقُ ، وَالْمَسْرُوقُ مِنْهُ ، وَالْمَالُ الْمَسْرُوقُ ، وَالْأَخْذُ خَفِيَّةً ^(١) .

(١) نصت المادة (٨٥) من مشروع قانون العقوبات الإسلامي المصري على أنه : يكون مرتكبًا لجريمة السرقة المعاقب عليها حدًا كل من أخذ وحده أو مع غيره مَالًا لِلغَيْرِ مع اجتماع الشروط الآتية :
أ - أن يكون الجاني بالغًا عاقلًا مختارًا غير مضطر .
ب - أن يأخذ الجاني المال خَفِيَّةً .
ج - أن يكون المال المسروق منقولًا متحولًا محترقًا في حرز مثله لا تقل قيمته عن سبعة عشر جراثمًا من الذهب الخالص ويقوم جرام الذهب بالسعر المحدد وقت ارتكاب الجريمة من مصلحة دمج المصوغات والموازن .

• الركن الأول : السارق :

يجب أن تتوافر فيه خمسة شروط :

- ١ - أن يكون مكلفًا
 - ٢ - أن يقصد فعل السرقة
 - ٣ - ألا يكون مضطراً إلى الأخذ .
 - ٤ - أن تنتفي الجزئية بينه وبين المسروق منه .
 - ٥ - ألا تكون عنده شبهة في استحقاقه ما أخذ .
- الشرط الأول : التكليف :** لا يقام الحدُّ على السارق ذكراً كان أو أنثى إلا إذا كان مكلفاً ، أو بالغاً عاقلاً .
- أ - ويعتبر الشخص بالغاً إذا توافرت فيه إحدى علامات البلوغ ، أمّا من كان دون البلوغ ، فلا حدُّ عليه لقول النبي ﷺ : « رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثٍ : عَنْ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ ، وَعَنْ الصَّغِيرِ حَتَّى يَكْبُرَ ، وَعَنْ الْمَجْنُونِ حَتَّى يَفْقِلَ أَوْ يُفِيَقَ » ^(١) .
- فقد أجمع العلماء على أنَّ الاحتلام في الرجال والنساء يلزم به العبادات والحدود وسائر الأحكام الشرعية ^(٢) .
- ب - وأنفقوا كذلك على اشتراط العقل لإقامة الحدِّ على السارق ؛ إذ أنَّه مناط التكليف ، لقوله ﷺ في الحديث السابق : « وَعَنْ الْمَجْنُونِ حَتَّى يَفْقِلَ » .
- هذا إن كان المجنون مطبقاً ، فأما إن كان غير مطبق ، وجب الحدُّ إن سرق في

(١) صحيح النسائي (٣٤٣٢) ، أبو داود (٤٣٩٨) ابن ماجه (٢٠٤١) .

(٢) نصت المادة (٩١) من مشروع قانون العقوبات الإسلامي المصري على أنه : وإذا لم يكن الجاني بالغاً بالأمارات الطبيعية وقت ارتكاب الجريمة يعزر على الوجه الآتي :

أ - إذا كان الجاني قد أتم السابعة ولم يتم الثانية عشرة فللقاضي أن يوبخه في الجلسة أو أن يأمر بتسليمه إلى أحد والديه أو إلى ولي نفسه أو بإبداعه إحدى مؤسسات الرعاية الاجتماعية المبينة بالقانون رقم (٣١) لسنة (١٩٧٤ م) بشأن الأحداث ، (أصبح القانون رقم (١٢) لسنة (١٩٩٦ م) بشأن الطفولة) .

ب - وإذا كان قد أتم الثانية عشرة ولم يتم الخامسة عشرة يعاقب بضربه بعضاً رقيقة من عشر إلى خمسين .

ج - وإذا كان قد أتم الخامسة عشرة ولم يتم الثامنة عشرة يعاقب بالحبس من سنة إلى ثلاث سنوات .

حال الإفاقة ، ولا يجب إن سرق في حال الجنون .

ج - وقد ألحق الفقهاء المعتوه بالجنون ؛ لأن العته نوع جنون فيمنع أداء الحقوق .

د - ولا يجب إقامة الحد إذا صدرت السرقة من النائم ، لقوله ﷺ في الحديث المتقدم : « عَنْ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ » .

هـ - كذلك لا يقام الحد على المغمى عليه إذا سرق حال إغمائه .

و - أما من يسرق وهو سكران ، فقد اختلفت في حكمه أقوال الفقهاء : فبعضهم يرى أن عقله غير حاضر ، فلا يؤخذ بشيء مطلقاً إلا حد الشكر . سواء أكان متعدياً بسكره أم كان غير متعدي به .

غير أن جمهور الفقهاء يفرق بين حالتين : إذا كان السكران قد تعدى بسكره ، فإن حد السرقة يقام عليه ، سداً للذرائع ؛ حتى لا يقصد من يريد ارتكاب جريمة إلى الشرب درءاً لإقامة الحد عليه ، أما إذا لم يكن متعدياً بالشكر فيدراً عنه الحد ، لقيام عذره وانتفاء قصده .

ز - وما يلتحق بمسألة التكليف : اشتراط كون الشارق ملتزماً بأحكام الإسلام حتى تثبت ولاية الإمام عليه ؛ ولذا لا يقام حد السرقة على الحريري غير المستأمن لعدم التزامه أحكام الإسلام ، ويقام الحد على الذمي ؛ لأنه بعقد الذمة يلتزم بأحكام الإسلام وتثبت ولاية الإمام عليه .

أما الحريري المستأمن : فإن سرق من مستأمن آخر لا يقام عليه الحد ؛ لعدم التزام أي منهما أحكام الإسلام ، وإن سرق من مسلم أو ذمي ففي إقامة الحد عليه أقوال مختلفة : ذهب المالكية ^(١) ، والحنابلة ^(٢) ، إلى وجوب إقامة الحد عليه ؛ لأن دخوله في الأمان يجعله ملتزماً بالأحكام ، وذهب أبو حنيفة ^(٣) ، إلى عدم إقامة الحد عليه ؛ لأنه غير ملتزم بأحكام الإسلام ، قال تعالى : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلِمَ اللَّهِ ثُمَّ اتْلِفْهُ مَائِمَةً ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَمْلِكُونَ ﴾ [التوبة : ٦] .

(١) الذخيرة (١٤١/١٢) .

(٢) شرح منتهى الإرادات ، للبهوتي ، (٣٧٦/٣) .

(٣) المبسوط ، السرخسي ، (١٣٣/٩) .

وعند الشافعية ^(١) ، ثلاثة أقوال : أظهرها : أنه لا يقام عليه الحد كالحرابي .
والثاني : أن المستأمن يقام عليه حد السرقة كالذمي .
والثالث : يفصل بالنظر إلى عقد الأمان : فإن شرط فيه إقامة الحدود عليه وجب القطع ، وإلا فلا حد ولا قطع .

الشرط الثاني : القصد : لا يقام الحد على السارق إلا إذا كان يعلم بتحريم السرقة ، وأنه يأخذ مالاً مملوكاً لغيره دون علم مالكة وإرادته ، وأن تنصرف نيته إلى تملكه ، وأن يكون مختاراً فيما فعل ، وفيما يلي تفصيل ذلك :

أ - أن يعلم السارق بتحريم الفعل الذي اقترعه ، فالجهالة بالتحريم ممن يعذر بالجهل شبهة تدرأ الحد ، وقد روي عن عمر وعثمان رضي الله عنهما : لا حد إلا على من علمه ، أما عدم العلم بالعقوبة فلا يعد من الشبهات التي تدرأ الحد .

ب - أن يعلم السارق أن ما يأخذه مملوك لغيره ، وأنه قد أخذه دون علم مالكة ودون رضاه ، وعلى ذلك لا يقام الحد على من أخذ مالاً وهو يعتقد أنه مال مباح أو متروك .

ولا يقام الحد على المؤجر الذي يأخذ العين التي آجرها ، ولا على المودع الذي يأخذ الوديعة دون رضا المودع عنده .

ج - أن تنصرف نية الآخذ إلى تملك ما أخذه ؛ ولهذا لا يقام حد السرقة على من أخذ مالاً مملوكاً لغيره دون أن يقصد تملكه ، كأن أخذه ليستعمله ثم يرده ، أو أخذه على سبيل الدعابة ، أو أخذه لمجرد الاطلاع عليه ، أو أخذه معتقداً أن مالكة يرضى بأخذه ، ما دامت القرائن تدل على ذلك ، ومن القرائن التي تدل على نية التملك ، إخراج المال من الحرز لغير ما سبق ، بحيث يعتبر سارقاً لتوافر قصد التملك حينئذ ولو أتلغه بمجرود إخراج - أما لو أتلف داخل الحرز فلا تظهر نية التملك ؛ ولهذا لا يقام عليه الحد .

د - لا يقام الحد على السارق إلا إذا كان مختاراً فيما أقدم عليه ، فإن كان

(١) الحاوي الكبير ، الماوردي ، (٣٢٥ / ١٣ ، ٣٢٦) .

مكرهاً انعدم القصد وسقط الحد عند من يرى أن السرقة تباح بالإكراه ؛ لأن الإكراه شبهة ، والحدود تدرأ بالشبهات لقوله ﷺ : « إِنَّ اللَّهَ وَضَعَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأَ وَالتَّسْيَانَ وَمَا اسْتَكْرَهُوا عَلَيْهِ » .

وقد ذهب بعض الفقهاء إلى أن الإكراه الذي يرفع الإثم ولا يترتب عليه أثر هو ما يكون في جانب الأقوال .

الشرط الثالث : عدم الاضطرار أو الحاجة :

أ - الاضطرار شبهة تدرأ الحد ، والضرورة تبيح للأدمي أن يتناول من مال الغير بقدر الحاجة ليدفع الهلاك عن نفسه ، فمن سرق ليرد جوعاً أو عطشاً مهلكاً فلا عقاب عليه ، لقوله تعالى : ﴿ فَمَنْ أَضْطَرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ ﴾ [البقرة : ١٧٣] ، وما فعله عمر بن الخطاب مع غلمان حاطب بن أبي بلتعة .

ب - والحاجة أقل من الضرورة ، فهي كل حالة يترتب عليها حرج شديد وضيق يئ ، ولذا فإنها تصلح شبهة لدرء الحد ، ولكنها لا تمنع الضمان والتعزير .

من أجل ذلك أجمع الفقهاء على أنه لا قطع بالسرقة عام المجاعة ، وفي ذلك يقول ابن القيم : « وهذه شبهة قوية تدرأ الحد عن المحتاج ، وهي أقوى من كثير من الشبه التي يذكرها كثير من الفقهاء ، لا سيما وهو مأذون له في مغالبة صاحب المال على أخذ ما يسد به رمقه ، وعام المجاعة يكثر فيه المحاويع والمضطرون ، ولا يتميز المستغني منهم والشارق لغير حاجة من غيره ، فاشتبه من يجب عليه الحد بمن لا يجب عليه قدرئ » .

الشرط الرابع : انتفاء القرابة بين الشارق والمسروق منه : قد يكون الشارق أصلاً للمسروق منه ، كما قد يكون فرعاً له ، وقد تقوم بينهما صلة قرابة أخرى ، وقد تربط بينهما رابطة الزوجية ، وحكم إقامة الحد يختلف في كل من هذه الحالات :

أ - سرقة الأصل من الفرع : ذهب جمهور الفقهاء إلى أنه لا قطع في سرقة الوالد من مال ولده ، وإن سفل ؛ لأن للشارق شبهة حق في مال المسروق منه فدرئ الحد .

وذلك لقوله ﷺ لمن جاء يشتكى أباه ويسأله « إِنَّ لِي مَالاً وَوَلَدًا وَإِنْ أَبِي يُرِيدُ أَنْ

يَجْتَاحُ مَالِي ، فَقَالَ : أَنْتَ وَمَالُكَ لِأَيِّكَ ^(١) ، وَاللَّامُ هُنَا لِلإِبَاحَةِ لَا لِلتَّمْلِيكِ ، فَإِنَّ مَالَ الْوَلَدِ لَهُ ، وَزَكَاتُهُ عَلَيْهِ .

ب - سرقة الفرع من الأصل : ذهب جمهور الفقهاء إلى أنه لا قطع في سرقة الولد من مال أبيه وإن علا ؛ لوجوب نفقة الولد في مال والده ، ولأنه يرث ماله ، وله حق دخول بيته ، وهذه كلها شبهات تدرأ عنه الحد .

أما المالكية ^(٢) ، فإنهم لا يرون في علاقة الابن بأبيه شبهة تدرأ عنه حد السرقة ؛ ولذلك يوجبون إقامة الحد في سرقة الفروع من الأصول .

ج - سرقة الأقارب بعضهم من بعض : ذهب جمهور الفقهاء إلى أن سرقة الأقارب بعضهم من بعض ليست شبهة تدرأ الحد عن السارق ؛ ولهذا أوجبوا القطع على من سرق من مال أخيه أو أخته أو عمه أو عمته أو خاله أو خالته ، أو ابن أو بنت أحدهم ، أو أمه أو أخته من الرضاعة ، أو امرأة أبيه أو زوج أمه ، أو ابن امرأته أو بنتها أو أمها ، حيث لا يباح الإطلاع على الحرز .

ويرى الحنفية ^(٣) ، أنه لا قطع على من سرق من ذي رحم محرم ، كالأخ والأخت والعم والعمة والخال والخالة ؛ لأن دخول بعضهم على بعض دون إذن عادة يعتبر شبهة تسقط الحد ؛ ولأن قطع أحدهم بسبب سرقة من الآخر يفضي إلى قطع الرحم وهو حرام بناء على قاعدة : ما أفضى إلى الحرام فهو حرام .

أما من سرق من ذي رحم غير محرم كابن العم أو بنت العم ، وابن العمة أو بنت العمة ، وابن الخال أو بنت الخال ، وابن الخالة أو بنت الخالة ، فيقام عليه حد السرقة ؛ لأنهم لا يدخل بعضهم على بعض عادة ، فالحرز كامل في حقهم .

د - السرقة بين الأزواج : نتعرض لحكم السرقة بين الأزواج فيما يلي ما دامت الزوجية قائمة ، فلو وقع الطلاق وانقضت العدة صارا أجنبيين ووجب قطع السارق . وقد اتفق جمهور الفقهاء على عدم إقامة الحد إذا سرق أحد الزوجين من مال الآخر وكانت السرقة من حرز قد اشتركا في سكناه ؛ لاختلال شرط الحرز ،

(١) أخرجه ابن ماجه (٢٢٩١) . (٢) الذخيرة (١٤٢/١٢) .

(٣) المبسوط ، السرخسي ، (١٥١/٩ ، ١٥٢) .

وللانبساط بينهما في الأموال عادة ؛ ولأن بينهما سبباً يوجب التوارث بغير حجب .
 الشرط الخامس : انتفاء شبهة استحقاقه المال : إذا كان للشارق شبهة ملك
 أو استحقاق في المال المسروق ، فلا يقام عليه الحد ، كما لو كان شريكاً في المال
 المسروق ، أو سرق من بيت المال ، أو من مال موقوف عليه وعلى غيره ، أو سرق
 من مال مدينه ، أو ما شابه ذلك ^(١) .

أ - سرقة الشريك من مال الشركة : اختلف الفقهاء في حكم سرقة الشريك من
 المال المشترك : فذهب أغلب الفقهاء إلى عدم إقامة الحد ؛ لأن للشارق حقاً في هذا
 المال ، فكان هذا الحق شبهة تدرأ عنه الحد .

وذهب المالكية ^(٢) ، إلى إيجاب القطع إن تحقق شرطان ، أحدهما : أن يكون
 المال في غير الحرز المشترك ، كأن يكون الشريكان قد أودعاه عند غيرهما ، فإن لم
 يكن المال محجوباً عنهما وسرق أحدهما منه فلا يجوز القطع .

والشرط الآخر : أن يكون فيما سرق من حصّة صاحبه فضل عن جميع حصّته
 ربع دينار فصاعداً .

ب - السرقة من بيت المال : الراجح هو عدم إقامة الحد على من سرق من بيت
 المال ، إذا كان الشارق مسلماً ، غنياً كان أو فقيراً ؛ لأن لكلّ مسلم حقاً في بيت
 المال ، فيكون هذا الحق شبهة تدرأ الحد عنه ، كما لو سرق من مال له فيه شركة .
 وقد روي أن عبد الله بن مسعود كتب إلى عمر بن الخطاب يسأله عمّن سرق
 من بيت المال ، فقال : أرسله ، فما من أحد إلّا وله في هذا المال حق .

ويوجب المالكية ^(٣) ، إقامة الحد على الشارق من بيت المال ، لعموم نصّ الآية ،
 وضعف الشبهة ؛ لأنه سرق مالاً من حرز لا شبهة له فيه في عينه ، ولا حق له فيه
 قبل حاجته إليه .

(١) نصت المادة (٨٧) من مشروع قانون العقوبات الإسلامي المصري على أنه : ويطبق حد السرقة
 على كل من سرق مالاً مملوكاً للدولة ، أو لإحدى الهيئات أو المؤسسات العامة أو الشركات أو المنشآت
 إذا كانت الدولة أو إحدى الهيئات تساهم في مالها بنصيب متى اكتملت الشروط المبينة في المادة (٨٥) .

(٢) الذخيرة (١٤١/١٢) .

(٣) الذخيرة (١٥٤/١٢) .

ج - السرقة من المال الموقوف : اختلف الفقهاء في حكم سرقة المال الموقوف ، والراجح عدم إقامة الحد على من سرق من المال الموقوف ؛ لأنه إن كان وقفًا عامًا فإنه يأخذ حكم بيت المال ، وإن كان وقفًا خاصًا على قوم محصورين فلعدم المالك حقيقة ، سواء كان السارق منهم أو لا .

وصرح بعض الفقهاء بأن السارق إذا لم يكن داخلًا فيمن وقف المال عليهم فإنه يقطع بطلب متولي الوقف ، ووجهه : أن الوقف يبقى عندهم على ملك الواقف حقيقة .

د - السرقة من مال المدين : إذا سرق الدائن من مال مدينه ففي وجوب إقامة الحد عليه خلاف بين الفقهاء . يفرق الحنفية ^(١) ، بين حالتين : أن يكون المسروق من جنس الدين ، أو أن يكون من غير جنسه .

أ - فإن كان المسروق من جنس الدين ، فلا يقام الحد على السارق ؛ لأن للدائن أن يأخذ جنس دينه من مال المدين ، سواء كان الدين حالاً أم مؤجلاً ، وسواء كان المدين مقرًا بالدين باذلاً له ، أم كان جاحداً له مُماطلاً فيه .

وخالف في ذلك محمد بن الحسن ، إذ أطلق القطع بسرقة مال الغريم ؛ لأن السارق يأخذ مالاً لا يملكه ، والغريم وغيره في ذلك سواء .

ب - وإن لم يكن المسروق من جنس الدين ، بأن كان الدين دنائير فسرق عروضاً ، وجب إقامة الحد ؛ لضرورة التراضي في المعاوضات ، واختلاف القيم باختلاف الأغراض ، إلا إذا ادعى السارق أنه أخذه رهناً بحقه ، فلا يقطع ؛ لوجود شبهة تدرك منه الحد ، حيث أنه اعتبر المعنى - وهي المالئة لا الصورة - والأموال كلها في معنى المالئة متجانسة ، فكان أخذًا عن تأويل فلا يقطع .

• الركن الثاني : المسروق منه ^(٢) :

الركن الثاني من أركان السرقة وجود مسروق منه ، لأن المسروق إذا لم يكن

(١) الميسوط ، المرخسي ، (١٧٨/٩) .

(٢) نصت المادة (٨٨) من مشروع قانون العقوبات الإسلامي المصري على أنه : ولا يطبق حد السرقة عند قيام الشبهة كما لا يطبق في الأحوال الآتية :

مملوكًا ، بأن كان مباحًا أو متروكًا ، فلا يعاقب من يأخذه .

ولكنَّ الفقهاء يشترطون في المسروق منه لكي تكتمل السرقة :

١ - أن يكون معلومًا ^(١) .

٢ - أن تكون يده صحيحةً على المال المسروق .

٣ - أن يكون معصوم المال .

وفيما يلي بيان هذه الشروط :

الشَّرْطُ الْأَوَّلُ : أن يكون المسروق منه معلومًا : ذهب جمهور الفقهاء إلى درء الحدِّ عن السَّارِق إذا كان المسروق منه مجهولًا ، بأن ثبتت السرقة ولم يعرف من هو صاحب المال المسروق ؛ لأن إقامة الحدِّ تتوقَّف على دعوى المالك أو من في حكمه ، ولا تتحقَّق الدَّعوى مع الجهالة .

١ - إذا حصلت السرقة من مكان عام أثناء العمل فيه ولا حافظ للمكان أو من مكان خاص مأذون للجاني من دخوله ولم يكن المال المسروق محرَّرًا .

٢ - إذا كان المسروق ثمارًا على الشجر أو ما شابهها كالنبات غير المحصود وأكلها الجاني من غير أن يخرج بها .

٣ - إذا حصلت السرقة بين الأصول والفروع أو بين الزوجين أو بين ذوي الأرحام (المحارم) .

٤ - إذا كان للجاني شبهة ملك في المال المسروق .

٥ - إذا كان مالك المسروق مجهولًا .

٦ - إذا كان المال المسروق ضائعًا .

٧ - إذا كان الجاني دائئًا لمالك المال المسروق وكان المالك ماطلاً أو جاحدًا أو حلَّ أجل الدين قبل السرقة وكان ما استولى عليه الجاني يساوي في اعتقاده حقه أو أكثر من حقه مما لا يصل إلى النصاب المبين بالبند ج من المادة ٨٥ .

٨ - إذا تملك الجاني المال المسروق بعد السرقة .

٩ - إذا قام السارق برد المسروق قبل الحكم عليه .

١٠ - إذا صفح المجني عليه عن السارق قبل صدور الحكم بالعقوبة .

١١ - إذا كان المساهم في السرقة مجرد شريك بالتسبب لا المباشر .

وتطبق العقوبات التعزيرية الواردة في هذا القانون أو أي قانون آخر إذا كون الفعل جريمة معاقبة عليها .

(١) راجع حكم المحكمة العليا السودانية في القضية رقم م/ع/ف ج/٣١/١٤٠٦ هـ بتاريخ (١٦/٢/١٤٠٦ هـ) ،

وفيه اعتبرت المحكمة أن عدم اختصام المسروق منه المعلوم للسارق شبهة دائرة للحد .

غير أن هذا لا يمنع من حبس السارق حتى يحضر من له حق الخصومة ويدّعي ملكية المال .

وذهب المالكية ^(١) ، إلى إقامة الحدّ على السارق متى ثبتت السرقة ، دون تفرقة بين ما إذا كان المسروق منه معلوماً أو مجهولاً ؛ لأن إقامة الحدّ عندهم لا تتوقف على خصومة المسروق منه .

الشرط الثاني : أن يكون للمسروق منه يد صحيحة على المسروق : بأن يكون مالكاً له أو وكيل المالك أو مضارباً أو مودعاً أو مستعيراً أو دائئاً مرتهناً أو مستأجراً أو عامل قراض أو قابضاً على سوم الشراء ؛ لأن هؤلاء ينوبون مناب المالك في حفظ المال وإحرازه ، وأيديهم كيده .

فأما إن كانت يد المسروق منه غير صحيحة على المال المسروق ، كما لو سرق من غاصب أو سارق ، فقد ذهب الحنفية ^(٢) ، إلى التفرقة بين السارق من الغاصب والسارق من السارق ، فقالوا بإقامة الحدّ على السارق من الغاصب ؛ لأن يده يد ضمان ، فهي يد صحيحة ، وعدم إقامة الحدّ على السارق من السارق ؛ لأن يده ليست يد ملك ، ولا يد أمانة ، ولا يد ضمان ، فلا تكون يداً صحيحة .

الشرط الثالث : أن يكون المسروق منه معصوم المال : بأن يكون مسلماً أو ذمياً ، فأما إذا كان مستأماً أو حريئاً فلا يقطع سارقه .

فقد اتفق الفقهاء على أن مال المسلم معصوم ، لقوله ﷺ : « لَا يَجْلُ لِأَمْرِي مِنْ قَالَ أَخِيهِ شَيْءٌ إِلَّا بِطَيْبِ نَفْسٍ مِنْهُ » ^(٣) ، ولهذا وجب إقامة الحدّ على سارق مال المسلم سواء أكان السارق مسلماً أم ذمياً .

كما اتفق الفقهاء على إقامة الحدّ على الذمّي الذي يسرق مال ذمّي آخر ؛ لأن ماله معصوم لإزاءه .

ويرى جمهور الفقهاء إقامة الحدّ كذلك على المسلم إذا سرق من مال الذمّي ، لقوله ﷺ : « لَهُمْ مَا لَنَا وَعَلَيْنِهِمْ مَا عَلَيْنَا » .

(١) الذخيرة (١٨٠/١٢) .

(٢) المبسوط ، السرخسي ، (١٤٤/٩) مع تفصيلات أكثر عند حديثهم عن الوديعة .

(٣) مسند أحمد (٢٣٠٩٤) .

• الرُّكْنُ الثَّالِثُ : المَالُ الْمَسْرُوقُ :

لا يُقَامُ حَدُّ الشَّرْقَةِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْمَالُ الْمَسْرُوقُ :

١ - مَتَقَوِّمًا .

٢ - أَنْ يَبْلُغَ نَصَابًا .

٣ - أَنْ يَكُونَ مُحَرَّرًا .

أ - أَنْ يَكُونَ مَالًا مَتَقَوِّمًا : لِلْفُقَهَاءِ فِي تَحْدِيدِ مَالِيَّةِ الشَّيْءِ الْمَسْرُوقِ آرَاءٌ تَتَضَعُ فِيمَا يَأْتِي :

أَوَّلًا - الْحَنْفِيَّةُ ^(١) : بِشَرْطِ الْحَنْفِيَّةِ ، لِإِقَامَةِ حَدِّ الشَّرْقَةِ ، أَنْ يَكُونَ الْمَسْرُوقُ مَالًا ، مَتَقَوِّمًا ، مَتَمَوَّلًا ، غَيْرَ مَبَاحِ الْأَصْلِ .

أ - أَنْ يَكُونَ الْمَسْرُوقُ مَالًا : فَلَوْ سَرَقَ مَا لَيْسَ بِمَالٍ ، كَالْإِنْسَانِ الْحُرِّ ، فَلَا يُقَامُ عَلَيْهِ حَدُّ الشَّرْقَةِ ، سَوَاءً كَانَ الْمَسْرُوقُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا ، حَتَّى لَوْ كَانَ يَرْتَدِي ثِيَابًا غَالِيَةَ الثَّمَنِ أَوْ يَحْمِلُ حَلِيَّةً تَسَاوِي نَصَابًا ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ تَابِعٌ لِلصَّبِيِّ وَلَا يَنْفَرِدُ بِحُكْمٍ خَاصٍّ .

ب - أَنْ يَكُونَ الْمَسْرُوقُ مَتَقَوِّمًا ، أَيْ لَهُ قِيَمَةٌ يَضُمُّهَا مِنْ يَتْلَفُهُ ، فَلَوْ سَرَقَ مَا لَا قِيَمَةَ لَهُ فِي نَظَرِ الشَّرْعِ ، كَالْخَنْزِيرِ وَالْخَمْرِ وَالْمَيْتَةِ وَأَلَاتِ اللَّهْوِ وَالْكَتَبِ الْحَرَمَةِ وَالصُّلَيْبِ وَالصَّنَمِ ، فَلَا قَطْعَ عَلَيْهِ .

ج - أَنْ يَكُونَ الْمَسْرُوقُ مَتَمَوَّلًا ، بِأَنْ يَكُونَ غَيْرَ تَافِهِ وَيُمْكِنُ ادِّخَارُهُ : فَأَمَّا إِنْ كَانَ تَافَهُ لَا يَتِمُّوْلُهُ النَّاسُ لِعَدَمِ عَزَّتِهِ وَقَلَّةِ خَطَرِهِ ، كَالثَّرَابِ وَالطِّينِ وَالتَّبَنِ وَالْقَصَبِ وَالْحَطَبِ وَنَحْوِهَا ، فَلَا قَطْعَ فِيهِ ؛ لِأَنَّ النَّاسَ لَا يَضُنُّونَ بِهِ عَادَةً ، إِلَّا إِذَا أَخْرَجَتْهُ الصَّنَاعَةُ عَنْ تَفَاهَتِهِ ، كَالْقَصَبِ يَصْنَعُ مِنْهُ النَّشَابُ ، فَفِي سَرَقَتِهِ الْقَطْعُ .

وَلَا يُقَامُ الْحَدُّ كَذَلِكَ إِنْ كَانَ الْمَسْرُوقُ مِمَّا لَا يُمْكِنُ ادِّخَارُهُ ، بِأَنْ كَانَ مِمَّا يَتَسَارَعُ إِلَيْهِ الْفَسَادُ ، وَمِثَالُهُ لَدَيْهِمُ الثَّمَارُ الْمَعْلُوقَةُ فِي أَشْجَارِهَا .

وَلَا يَجِبُ إِقَامَةُ الْحَدِّ عَلَى مَنْ يَسْرِقُ الْمُصْحَفَ ، وَلَوْ كَانَ عَلَيْهِ حَلِيَّةٌ تَبْلُغُ

(١) الْمَبْسُوطُ ، السَّرْحَسِيُّ ، (١٤٢/٩) .

النَّصاب ، ولا على من يسرق كتب التفسير والحديث والفقه ونحوها من العلوم النافعة ؛ لأن أخذها يتأوّل في أخذه القراءة والتعلّم .

د - أن يكون المسروق غير مباح الأصل بالألا يكون جنسه مباحاً : فلا يقام الحدّ على سارق الماء أو الكلاً أو النار أو الصيد ، بريّاً كان أو بحرّيّاً ، ولو دخلت في ملك مالك وأحرزها ، لأنها : إما شركة بين النَّاس وإما تافهة أو على وشك الانفلات .
ثانياً - المالكية ^(١) : يشترط المالكية لإقامة الحدّ أن يكون المسروق مالاً محترماً شرعاً .

لذلك لا يقيمون الحدّ على من يسرق الخمر أو الخنزير ، ولو كانا لغير مسلم ، ولا على من يسرق الكلب ولو معلّماً ، أو كلب حراسة ؛ لنهي النبي ﷺ عن ثمنه ، ولا على من يسرق آلات اللّهُو كالدفّ والطبل والمزمار ، أو أدوات القمار كالترّد أو ما يحرم اقتناؤه كالصليب والصنم ونحوها ، ولكنه لو كسرهما داخل الحرز ، ثم خرج من مكسرها ما قيمته نصاب ، أقيم عليه الحدّ لسرقته نصاباً محرّزاً .

ولو سرق آنية فيها خمر ، وكانت قيمة الآنية بدون الخمر تبلغ النَّصاب ، أقيم عليه الحدّ ، ولكنه لو سرق كتباً غير محترمة شرعاً ، ككتب السحر والزندقة ، فلا حدّ عليه ، إلّا إذا كانت قيمة الورق والجلد تبلغ نصاباً .

وفيما عدا ذلك فإنّ الحدّ يقام على من سرق مالاً محترماً شرعاً ، سواء أكان تافهها أم ثميناً ، يمكن ادّخاره أو لا ، مباح الأصل أو غير مباح ، كما يقام الحدّ على من سرق المصحف أو الكتب النافعة ، ما دامت قيمتها تبلغ النَّصاب .

ولا يرى المالكية لإقامة الحدّ على من يسرق من الثمر المعلق في شجره ، أو من الزّرع قبل حصده .

ورغم اشتراطهم المالكية ، فقد أوجبوا القطع على من سرق حرّاً صغيراً غير ممير (أي يقوم بخطف الأطفال) ، إذا أخذه من حرز ، بأن كان في بيت مغلق مثلاً ، سواء أكانت ثيابه رثة أم جديدة .

ثالثاً - الشافعية ^(٢) : يشترط الشافعية ، لإقامة حدّ السرقة ، أن يكون المسروق

(١) التذخيرة (١٤١/١٢) .

(٢) الحاوي الكبير ، الماوردي ، (٢٠٤/١٣) وما بعدها .

مالاً محترماً شرعاً .

وعلى ذلك فإنهم لا يقيمون الحُدَّ على من يسرق الحرَّ ، صغيراً كان أو كبيراً ؛ لأنه ليس بمال ، فأما إن سرق صغيراً لا يميّز أو مجنوناً أو أعرجاً أو أعمى ، وعليه ثياب أو حلية أو معه مال يلقى بمثله ، فلا يقام عليه الحُدُّ ؛ لأنَّ للحرِّ يدًا على ما معه فصار كمن سرق جملاً وصاحبه راكبه .

فإن كان ما معه من مال أو ما عليه من ثياب أو حلية فوق ما يلقى به ، وأخذ السارق منه نصيباً من حرز مثله ، أقيم عليه الحُدُّ بلا خلاف .
كما أنهم لا يقيمون الحُدَّ على من يسرق الخمر أو الخنزير أو الكلب أو جلد الميتة قبل دبهه .

فأما إذا سرق آلات اللُّهُو أو أدوات القمار أو آنية الذهب والفضة أو الصُّنم أو الصُّليب أو الكتب غير المحترمة شرعاً ، فلا يقام عليه الحُدُّ إلا إذا بلغت قيمة ما سرقه نصيباً بعد كسره أو إفساده .

ويقام الحُدُّ عندهم على من يسرق المصحف أو الكتب المباحة ، إذا بلغت قيمة المسروق نصيباً ، ويقام الحُدُّ أيضاً إذا سرق مالاً قطع فيه ، وكان متصلاً بما فيه القطع ، كإتاء فيه خمر أو آلة لهُو عليها حليّة ، ما دامت قيمة ما فيه القطع تبلغ النُّصاب .

رابعاً - الحنابلة ^(١) : يشترط الحنابلة ، لإقامة حدِّ السرقة ، أن يكون المسروق مالاً محترماً شرعاً ، وعلى ذلك : فلا يقام الحُدُّ على سارق الحرِّ ، صغيراً كان أو كبيراً ؛ لأنه ليس بمال ، فإن كان معه مال أو عليه ثياب أو حلية تبلغ النُّصاب ، فعندهم روايتان : الأولى : إيجاب الحُدِّ على السارق لأنه قصد المال ، والأخرى : عدم إقامة الحُدِّ عليه ؛ لأنَّ ما معه تابع لما لا قطع فيه ، ولا يقام الحُدُّ عندهم على من يسرق شيئاً محرماً ، كالخمر والخنزير والميتة ، سواء أكان مسلماً أم ذميّاً ، ولا على من يسرق آلات اللُّهُو أو أدوات القمار وإن بلغت بعد إتلافها نصيباً ؛ لأنها تعين على المعصية فكان له الحقُّ في أخذها وكسرها ، وفي ذلك شبهة تدرأ الحُدَّ .

وإذا سرق صليباً من ذهب أو فضة ، فلا يقام الحُدُّ عليه .

(١) شرح منتهى الإرادات ، للبهوتي ، (٣٦٨/٣) وما بعدها .

ومن يسرق آنية الذهب أو الفضة يُقام عليه الحدُّ إن بلغت قيمتها نصابًا بعد كسرها .
الشرط الثاني - أن يبلغ المسروق نصابًا : ذهب جمهور الفقهاء إلى عدم إقامة الحدِّ إلا إذا بلغ المال المسروق نصابًا .

ولكنهم اختلفوا في تحديد مقدار النصاب ، وفي وقت هذا التحديد ، وفي أثر اختلاف المقومين لما يسرق ، وفي وجوب علم السارق بقيمة المال المسروق على النحو التالي :

أولاً - الحنفية (١) :

أ - تحديد مقدار النصاب : ذهب الحنفية إلى أن النصاب الذي يجب القطع بسرقة هو عشرة دراهم مضروبة ، أو ما قيمته عشرة ، وذلك حيث قُطِعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : يَدَ رَجُلٍ فِي مِجَنٍّ قِيمَتُهُ دِينَارٌ أَوْ عَشْرَةُ دَرَاهِمٍ (٢) .
ولقوله أيضًا : « لَا تَقْطَعُ الْيَدَ إِلَّا فِي الْمِجَنِّ أَوْ ثَمَنِهِ » (٣) . والمعتبر قيمة المسروق وقت إخراجه من الحرز .

وأنه إذا اختلف المقومون في تحديد قيمة المسروق ، فقدَّرها بعضهم بعشرة دراهم ، وقدَّرها البعض الآخر بأقل من عشرة ، فإن العبرة تكون بالأقل ؛ لأن هذا الاختلاف يورث شبهةً تدرأ الحدَّ ، واستدلوا على ما ذهبوا إليه بأن عمر ﷺ هم بقطع يد سارق ، فقال له عثمان ﷺ : إنَّ ما سرقه لا يساوي نصابًا ، فدرأ عنه الحدَّ .

ثانيًا - المالكية (٤) : ذهب المالكية إلى أن النصاب الذي يجب القطع بسرقة هو ربع دينار أو ثلاثة دراهم شرعية خالصة من الغش أو ناقصة تروج رواج الكاملة ، أو ما قيمته ذلك .

ودليلهم على ذلك ما روي عن ابن عمر من أنه ﷺ : « قطع في مجنٍّ قيمته ثلاثة دراهم » ، وما روي عن عائشة أن النبي ﷺ قال : « لا تقطع يد السارق إلا في ربع دينار فصاعدًا » ، فأخذوا بحديث عائشة فيما إذا كان المسروق من الذهب ، وبحديث ابن عمر فيما إذا كان المسروق فضةً أو شيئًا آخر غير الذهب والفضة .
وعند اختلاف المقومين في تحديد قيمة المسروق يقدم المثبت على النافي ، فإذا شهد

(١) المبسوط ، السرخسي ، (١٤٢/٩) . (٢) أخرجه أبو داود (٤٣٨٧) .

(٣) أخرجه النسائي (٤٩٣٨) . (٤) الذخيرة (١٤١/١٢) .

عدلان بأن قيمة المسروق نصاباً ، أخذ بالشهادة ، وأقيم الحد ولو عارضتها شهادات أخرى .
ثالثاً - الشافعية ^(١) : ذهب الشافعية إلى تحديد مقدار النصاب بربع دينار من الذهب ، أو ما قيمته ذلك ؛ لأن الأصل في تقويم الأشياء : الذهب ، والمعتبر لديهم قيمة النصاب وقت إخراجهم من الحرز .

والقاعدة عندهم : أن شهادة المقومين إن قامت على أساس القطع أخذ بها ، وإن قامت على أساس الظن أخذ بالتحديد الأقل ، وذلك لتعارض البيّنات .

رابعاً - الحنابلة ^(٢) : اختلفت الروايات في مقدار النصاب الذي يجب القطع بسرقته ، فذهب أكثر الحنابلة إلى تحديده بثلاثة دراهم ، أو ربع دينار ، أو عرض قيمته كأحدهما .

وتحدد الرواية الأخرى النصاب بربع دينار ، إن كان المسروق ذهباً ، وبثلاثة دراهم إن كان المسروق من الفضة ، وبما قيمته ثلاثة دراهم ، إن كان المسروق من غيرهما . وإذا قدر بعض المقومين قيمة المسروق بنصاب ، وقدره بعضهم بأقل من نصاب ، فلا يقام الحد على الشارق ؛ لأنه في حالة تعارض البيّنات في القيمة يؤخذ بالأقل .
الشرط الثالث - أن يكون المسروق محرراً : الحرز عند الفقهاء : الموضع الحصين الذي يحفظ فيه المال عادة ، بحيث لا يعدّ صاحبه مضيقاً له بوضعه فيه ^(٣) ، وقد ذهب جمهور الفقهاء إلى أن حدّ السرقة لا يقام إلا إذا أخذ السارق النصاب من حرزه ؛ لأن المال غير المحرز ضائع بتقصير من صاحبه .

واستدل الجمهور بما رواه أصحاب الشن عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدّه ، قال : سمعت رجلاً من مزينة يسأل رسول الله ﷺ عن الحرّيسة التي توجد في مرائعها قال : « فِيهَا لَمَنْهَا مَرَّتَيْنِ وَصَرَبُ نَكَالٍ ، وَمَا أُخِذَ مِنْ عَطِيَّةٍ فِيهِ الْقَطْعُ إِذَا بَلَغَ مَا يُؤْخَذُ مِنْ ذَلِكَ ثَمَنُ الْخِنْجِ » قَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ فَالْثَمَارُ وَمَا أُخِذَ مِنْهَا فِي أَكْمَامِهَا

(١) الحاوي الكبير ، الماوردي ، (٢٠٤/١٣) وما بعدها .

(٢) شرح منتهى الإرادات ، للبهوتي ، (٣٦٨/٣) وما بعدها .

(٣) راجع حكم المحكمة العليا السودانية رقم (م ع / فحص ج / ١٧١ / ١٩٨٣) ، (مكرر/حدي / ١٩٨٣/٥) بتاريخ (١٩٨٣/١١/٨) ، وفيه اعتبرت السرقة من حافلة عامة سرقة من حرز رغم أن مالكيها تركها وغادر الحافلة .

قَالَ : « مَنْ أَخَذَ بِغَيْبِهِ وَلَمْ يَتَّخِذْ حُجَّتَهُ فَلَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ وَمَنْ اخْتَمَلَ فَعَلَيْهِ ثَمَنُهُ مَرَّتَيْنِ وَضَرْبًا وَتَكْلًا وَمَا أَخَذَ مِنْ أَجْرَائِهِ فِيهِ الْقَطْعُ إِذَا بَلَغَ مَا يُؤْخَذُ مِنْ ذَلِكَ لَمَنْ أَجْرُهُ » (١) .

وذهب رأي مرجوح إلى عدم اشتراط الحرز لإقامة حد السرقة ، لعموم قوله تعالى : ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾ [المائدة : ٣٨] .

والحرز نوعان :

أولاً - حرز بنفسه ، ويسمى حرزاً بالمكان : وهو كل بقعة معدة للإحراز ، يمنع الدخول فيها إلا بإذن ، كالدار والبيت .

ثانياً - وحرز بغيره ، ويسمى حرزاً بالحفاظ : وهو كل مكان غير معد للإحراز ، لا يمنع أحد من دخوله ، كالمسجد والسوق .

ولما كان ضابط الحرز وتحديد مفهومه يرجع إلى العرف ، فهو يختلف باختلاف الزمان والمكان ونوع المال المراد حفظه .

• الركن الرابع : الأخذ خفية :

يشترط لإقامة الحد أن يأخذ السارق المسروق خفية ، وأن يخرج من الحرز ، فإذا شرع في الأخذ ولم يتمه ، فلا يقطع ويعزر ، وقد يقام الحد على الشريك إذا بلغ فعله حداً .

أ - الأخذ : لا يعتبر مجرّد الأخذ سرقةً عند جمهور الفقهاء ، إلا إذا نتج عن هتك الحرز ، كأن يفتح السارق إغلاقه ويدخل ، أو يكسر بابه أو شباكاً ، أو ينقب في سطحه أو جداره ، أو يدخل يده في الجيب لأخذ ما به ، أو يأخذ ثوباً توسده شخص نائم ، أو نحو ذلك ، ولكنهم اختلفوا في طريقة الأخذ التي تؤدي إلى إقامة الحد .

ب - الخفية : يشترط لإقامة حد السرقة أن يؤخذ الشيء خفية واستتاراً ، بأن يكون ذلك دون علم المأخوذ منه ، ودون رضاه ، فإن أخذ الشيء على سبيل المجاهرة ، سمي : مغالبةً (٢) .

(١) أخرجه أحمد في مسنده (٦٦٨٣) ، وابن ماجه (٢٥٩٦) ، ومسلم (٤٩٥٧) .

(٢) الحراية : البروز لأخذ مال أو لقتل أو لإرعاب على سبيل المجاهرة مكابرة اعتماداً على القوة مع البعد عن الغوث ، فالحرابة تكتمل وإن لم يؤخذ مال ، أمّا السرقة فلا بد فيها من أخذ المال على وجه الخفية .

أو نهباً ^(١) أو خلصة ^(٢) أو اغتصاباً ^(٣) أو جحداً ^(٤) أو نبشاً ^(٥) .
لكن لا يسمى سرقة ، ولا نشلاً ^(٦) .

وإن حدث الأخذ دون علم المالك أو من يقوم مقامه ، ثم رضي فلا سرقة .
ج - الإخراج : لا تكتمل صورة الأخذ خفية إلا إذا أخرج السارق الشيء المسروق من حرزه ، ومن حيازة المسروق منه ، وأدخله في حيازة نفسه .

١ - الإخراج من الحوز : أتفق جمهور الفقهاء على وجوب إخراج المسروق من الحوز لكي يقام حد السرقة ، فإن كانت السرقة من حرز بالحفاظ فيكفي مجرد الأخذ ، حيث لا اعتبار للمكان في الحوز بالحفاظ ، وإن كانت السرقة من حرز

(١) نهب الشيء نهباً : أخذه قهراً . والنهب : الغارة : والغنيمة : والشيء المنهوب وهو الغلبة على المال والقهر ، والنهب : ما انتهب من المال بلا عوض ، ولا يكون نهباً حتى تنتهب الجماعة ، فيأخذ كل واحد شيئاً ، ومن هذا يظهر أن الفرق بينهما يعود إلى شبه الخفية ، وهو لا يتوافر في النهب .

(٢) يقال خلس الشيء أو اختلسه ، أي : استلبه في نهضة ومخاتلة ، واختلس : هو الذي يأخذ المال جهرة معتمداً على الشرعة في الهرب ، فالفرق بين السرقة والاختلاس : أن الأولى عمادها الخفية ، والاختلاس يعتمد المجاهرة ؛ ولذا ورد في الحديث : « ليس على خائن ولا متتهب ولا مختلس قطع » .
(٣) الغصب في اللغة : أخذ الشيء ظلماً مجاهرة ، وفي الاصطلاح : هو الاستيلاء على حق الغير عدواناً ، فالفرق بين الغصب والسرقة : أن الأول يتحقق بالمجاهرة ، في حين يشترط في السرقة أن يكون الأخذ سراً من حرز مثله .

(٤) جحد الأمانة ، أو خيانتها : الجحد أو المجهود : الإنكار ، ولا يكون إلا على علم من المجاهد به ، والجاحد أو الخائن : هو الذي يؤتمن على شيء بطريق العارية أو الوديعة فيأخذه ويُدعي ضياعه ، أو ينكر أنه كان عنده وديعة أو عارية ، فالفرق بين السرقة والخيانة يرجع إلى قصور في الحرز عند الخنفة والمالكية والشافعية ورواية عند الحنابلة .

(٥) يقال : نبشته نبشاً ، أي استخرجته من الأرض ، ونبشت الأرض : كشفتها ، ومنه : نبش الرجل القبر ، والنباش : هو الذي يسرق أكفان الموتى بعد دفنهم في قبورهم .

(٦) نشل الشيء نشلاً : أسرع نزعاً . يقال : نشل اللحم من القدر ، ونشل الحاتم من اليد . والنشال : المختلس الخفيف اليد من اللصوص ، يشق ثوب الرجل ويسل ما فيه على غفلة من صاحبه ، ويعبر عنه بالطوار ، من طررته طوا : إذا شققته ، وفي الاصطلاح هو الذي يسرق الناس في يقطعتهم بنوع من المهارة وخفة اليد ، فالفرق بين النشل أو الطر بين السرقة يتمثل في تمام الحرز ، والطوار : هو الذي يطر الهيمان وهو كيس تجعل فيه الثقفة ويشد على الوسط ، أو الجيب أو الصرة ويقطعها ويسل ما فيه على غفلة من صاحبه ، وعلة من يعتبر أن الطوار سارقاً تقطع يده ، لأنه مبالغ في السرقة بزيادة حذق منه في فعله فيلزمه القطع .

بنفسه فلا بد من إخراج المسروق من المكان المعد لحفظه ، فإذا ضبط الشارق داخل الحرز ، قبل أن يخرج بما سرقه ، فلا يقطع بل يعزّر .

والإخراج من الحرز إما أن يكون مباشراً ، بأن يقوم الشارق بأخذ المسروق خفية من الحرز ويخرج به منه ، أو بأن يؤدي فعله مباشرة إلى إخراجهم ، كأن يدخل الحرز ويأخذ المسروق ثم يرمي به خارج الحرز ، وإما أن يكون غير مباشر ويطلق عليه الفقهاء الأخذ بالتسبب ، بأن يؤدي فعل الشارق - بطريق غير مباشر - إلى إخراج المسروق من الحرز ، كأن يضعه على ظهر دابة ويقودها خارج الحرز ، أو يلقيه في ماء راكد ثم يفتح مصدر الماء فيخرجه التيار من الحرز ، وسواء كان الإخراج مباشراً أو غير مباشر فإن شروط الأخذ خفية تكون تامة ويقام الحد على الشارق ؛ لأنه هو المخرج للشيء : إما بنفسه وإما بآلته .

٢ - إخراج المسروق من حيازة مالكه أو من يقوم مقامه : يترتب على إخراج المسروق من الحرز أن يخرج كذلك من حيازة المسروق منه ، ذلك أن الشارق إذا أخرج المسروق من البيت أو الحانوت أو الحظيرة أو الجيب فإنه يكون بذلك قد أخرجهم من حيازة المسروق منه ، حيث إنه قد أزال يد الحائز عن الشيء المسروق . ولكن إخراج المسروق من حيازة مالكه أو من يقوم مقامه لا يتوقف على خروج الشارق به من الحرز ، فقد تزول يد الحائز عن المسروق رغم بقاء الشارق في الحرز وعدم إخراج المسروق من ذلك الحرز ، كما إذا ابتلع الشارق ما سرقه دون أن يغادر الحرز ، ففي هذه الصورة ونحوها يخرج المسروق من حيازة المسروق منه ، من غير أن يخرج به الشارق من الحرز .

٣ - دخول المسروق في حيازة الشارق : فمجرد إخراج المسروق من حرزه ، ومن حيازة المسروق منه ، لا يستتبع حتماً دخوله في حيازة الشارق ، ومن ثم لا يقام عليه الحد . مثال ذلك : أن يهتك الشارق الحرز ، ويدخله ، ويأخذ الشيء خفية ، ثم يرمي به خارج الحرز ، وبعد ذلك لا يتمكن من الخروج لأخذه ، أو يخرج من الحرز ليأخذه فيجد غيره قد عثر عليه وأخذه ، وهنا يعتبر المسروق قد أخرج من الحرز ، ومن حيازة المسروق منه ، ولكنه لم يدخل في حيازة الشارق .

لأنه إذا لم يتمكن من الخروج فلا تثبت يده على المسروق ولا يعتبر في حيازته فعلاً ، وإن خرج ولم يجد المسروق ، تكون يد الآخذ قد اعترضت يد الشارق ، فدخل المسروق في حيازة من أخذه ، ولم يدخل في حيازة من سرقه ، وحيث تحول هذه اليد المعترضة ، دون إقامة الحد على الشارق ، وإن كان يعزّر .

حكم الشروع في السرقة :

من المقرر في الشرع الإسلامي : أن كل معصية ينجم عنها عدوان على حق إنسان أو على حق الأمة فإن مرتكبها يخضع للحد أو للتعزير أو للكفارة ، وحيث أن الحدود والكفارات محدّدة شرعاً ، فكل معصية لا حد فيها ولا كفارة يمكن أن يعاقب مرتكبها على وجه التعزير باعتبار أنه أتى جريمة كاملة ، بغض النظر عن كون فعله يعتبر شروغاً في جريمة أخرى .

وعلى ذلك جمهور الفقهاء ، فإنهم ينعون إقامة الحد إذا لم تتم السرقة ، ولكنهم يوجبون التعزير على من يبدأ في الأفعال التي تكون بمجموعها جريمة السرقة .

ليس باعتباره شارباً في السرقة ، ولكن باعتباره مرتكباً لمعصية تستوجب التعزير ^(١) .

وقد روي عن عمرو بن شعيب : أن سارقاً نقب خزانة المطلب بن أبي وداعة ، فوجد بها ، وقد جمع المتاع ولم يخرج به ، فأتي به إلى ابن الزبير ، فجلده ، وأمر به أن يقطع ، فمرّ بابن عمر ، فسأل فأخبر ، فأتي ابن الزبير ، فقال : أمرت به أن يقطع ؟ فقال : نعم ، فقال : فما شأن الجلد ؟ قال : غضبت ، فقال ابن عمر : ليس عليه قطع حتى يخرج من البيت ، أرأيت لو رأيت رجلاً بين رجلتي امرأة لم يصبها ، ألأنت حادّه ؟ قال : لا .

وجمهور الفقهاء على أن الشروع في السرقة ليس له عقوبة مقدّرة ، وإنما تطبق فيه قواعد التعزير العامة .

الاشتراك في الأخذ :

يفرق الفقهاء في مسائل الاشتراك في السرقة بين الشريك المباشر والشريك

(١) نصت المادة (٢٤) من مشروع قانون العقوبات الإسلامي المصري على أنه : لا عقاب إذا عدل الجاني عن إتمام الجريمة التي شرع في ارتكابها متى توقف من تلقاء نفسه عن المضي في تنفيذها .

كما نصت المادة (٩٠) من ذات المشروع على أنه : ويعاقب على الشروع في هذه الجريمة بالعقوبة التعزيرية المقررة في هذا القانون أو في أي قانون آخر .

بالتسبب ، فأما الشريك المباشر فهو الذي يباشر أحد الأفعال التي تكون الأخذ الثام ، وهي : إخراج المسروق من حرزه ومن حيازة المسروق منه وإدخاله في حيازة السارق ^(١) . وأما الشريك بالتسبب فهو الذي لا يباشر أحد هذه الأفعال المكونة للأخذ المتكامل ، وإنما تقتصر فعله على مد يد العون للسارق ، بأن يرشده إلى مكان المسروقات ، أو بأن يقف خارج الحرز ليمنع استغاثة الجيران ، أو لينقل المسروقات بعد أن يخرجها السارق من الحرز .

ولا يقام الحد إلا على المباشر ، أما المتسبب فإنه يعزّر .

ويبدو من كلام الفقهاء في الاشتراك : أنهم يميزون بين الشريك والمعين فيعتبرون الشريك هو الذي يقوم مع غيره بعمل من الأعمال المكونة للسرقة ، وخاصة : هتك الحرز ، وإخراج المسروق من حيازة المسروق منه ، وإدخاله في حيازة السارق ، أما المعين فهو من يساعد السارق ، في داخل الحرز أو في خارجه ، ولكن عمله لا يصل إلى درجة يمكن معها نسبة السرقة إليه .

مقدار حد السرقة :

اتفق الفقهاء على أن عقوبة السارق قطع يده لقوله تعالى : ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ [المائدة : ٣٨] . وهو الحد الذي أقامه النبي ﷺ على من سرق في عهده ، كما تواترت الأخبار بذلك .

وجرى عليه عمل الخلفاء الراشدين دون اعتراض عليهم ، وأجمعت عليه الأمة ^(٢) .

محل القطع :

من المتفق عليه - عند الفقهاء - وجوب قطع اليد اليمنى ، إذا ثبتت السرقة الأولى ،

(١) راجع حكم المحكمة العليا السودانية رقم م ع / ف ج / ١٤٠٧/٥٣ هـ ، بتاريخ (١/٣٠ / ١٩٩٠ م) .
(٢) نصت المادة (٨٦) من مشروع قانون العقوبات الإسلامي المصري على أنه : ويعاقب السارق حداً بقطع يده اليمنى فإن كانت هذه مقطوعة قبل السرقة عوقب تعزيراً بالسجن لمدة لا تقل عن خمس سنوات ولا تزيد على عشر سنوات .

وفي جميع الأحوال يحكم عليه برد المسروق إن وجد ، وإلا فبقيته وقت السرقة .

لما روي من « أَنَّ النبي ﷺ قطع اليد اليمنى » ، وكذلك فعل الأئمة من بعده ، ولقراءة عبد الله بن مسعود : « فاقطعوا أيماهما » ، وهي قراءة مشهورة عنه ، ولم يجمع على أنها قرآن لمخالفتها لمصحف الإمام ، فكانت خبراً مشهوراً ، فيقيّد إطلاق النص .

ولو كان الإطلاق مراداً ، والامثال للأمر في الآية يحصل بقطع اليمين أو الشمال ، لما قطع النبي ﷺ إلا اليسار ؛ لأنه ﷺ ما خيّر بين أمرين إلا أخذ أيسرهما ما لم يكن إثماً ، فإذا كانت يد الشارق اليمنى غير صحيحة ، بأن كانت شلاء أو ذهب أكثر أصابعها ، فقد اختلف الفقهاء في محل القطع ^(١) .

إثبات السرقة :

اتفق الفقهاء على أَنَّ السرقة تثبت بالإقرار أو بالبيّنة ، وعند بعضهم أَنَّ السرقة تثبت باليمين المردودة وعند غيرهم يجوز إثباتها بالقرائن ^(٢) .

(١) نصت المادة (٩٩) من مشروع قانون العقوبات الإسلامي المصري على أنه : وتقطع يمين المحكوم عليه ولو كانت شلاء أو مقطوعة الإبهام أو الأصابع إذا لم يخشى عليه من الهلاك في حالة الشلل ، ويمتنع تنفيذ القطع في الحالات الآتية :

أ - إذا كانت يده اليسرى مقطوعة أو شلاء أو مقطوعة الإبهام أو إصبعين غير الإبهام .

ب - إذا كانت رجله اليمنى مقطوعة أو شلاء أو بها عجز يمنح المشي عليها .

ج - إذا ذهبت يمينه لسبب وقع بعد ارتكابه جريمة السرقة .

د - إذا تملك الجاني المال المسروق قبل القطع .

وإذا امتنع القطع في الحالات الثلاث الأولى يستبدل به السجن مدة لا تقل على خمس سنوات ولا تزيد عن عشر سنوات .

(٢) نصت المادة (٩٢) من مشروع قانون العقوبات الإسلامي المصري على أنه : إثبات جريمة السرقة المعاقب عليها حداً يكون في مجلس القضاء بإحدى الويلتين الآتيتين :

الأولى : إقرار الجاني قولاً أو كتابة ولو مرة واحدة ويشترط أن يكون الجاني بالغاً عاقلًا مختارًا وقت الإقرار غير متهم في إقراره وأن يكون صريحاً واضحاً منصّباً على ارتكاب الجريمة بشروطها .

الثانية : شهادة رجلين بالغين عدلين مختارين غير متهمين في شهادتهما مبصرين قادرين على التعبير قولاً أو كتابة ، وذلك عند تحمل الشهادة وعند أدائها .

وتثبت عند الضرورة بشهادة رجل وامرأتين أو أربع نسوة .

وبفترض في الشهادة العدالة ما لم يقم الدليل على غير ذلك قبل أداء الشهادة .

ويشترط أن تكون الشهادة بالمعانة لا نقلاً عن قول الغير وصريحة في الدلالة على وقوع الجريمة بشروطها .

ولا يعد المجني عليه شاهداً إلا إذا شهد لغيره .

أولاً - الإقرار : تثبت السرقة بإقرار الشارِق إذا كان مكلفاً بأن كان بالغاً عاقلًا ، على أن يكون الشارِق مختارًا في إقراره ، فإن أكره على الإقرار بحبس أو ضرب أو نحوهما ، فلا يعتد بهذا الإقرار .

واشترط جمهور الفقهاء أن يصدر الإقرار عند من له ولاية إقامة الحد ، فلا يعتد بالإقرار الصادر عند غيره ، ولا بالإقرار قبل الدَّعوى .

ولا يشترط أن يكون المقرُّ بالسرقة ناطقاً ، فيرى الجمهور صحة إقرار الأخرس ، ولا يكون الإقرار كافياً لإقامة الحد ، إلا إذا كان صريحاً وتبين القاضي منه توافر أركان السرقة ، بحيث ينفي الشبهة ^(١) .

ثانياً - البيّنة : تثبت السرقة بشهادة رجلين تتوافر فيهما شروط تحمّل الشهادة وشروط أدائها ، وعلى ذلك يجب أن يكون الشاهد وقت الأداء ذكراً ، مسلماً ، بالغاً ، عاقلًا ، حرّاً بصيراً ، عدلاً ، مختارًا .

فلا يقام حدُّ السرقة بشهادة النساء منفردات أو مع رجال ، ولا بدُّ من شهادة رجلين ، فلا تقبل شهادة رجل واحد ولو مع يمين المسروق منه .

ثالثاً : اليمين المردودة : يرى جمهور الفقهاء أن حدَّ السرقة لا يقام باليمين المردودة ، فإن ادّعى شخص على آخر سرقةً يجب فيها القطع ، فأنكر المدّعى عليه السرقة ، فطلب المدّعي منه أن يحلف لإثبات براءته ، فنكل عن اليمين ، ردّت اليمين على المدّعي ، فإن حلف أن المدّعى عليه سرق ما ادّعاه ، ثبت المال المسروق بهذه اليمين المردودة ، ولا يقام الحدُّ إلا بالإقرار أو بالبيّنة .

رابعاً - القرائن : اتفق جمهور الفقهاء على أن حدَّ السرقة لا يثبت إلا بالإقرار أو البيّنة ، ويرى بعضهم جواز ثبوت السرقة ، ومن ثمَّ إقامة الحدِّ وضمان المال ، بالقرائن والأمارات إذا كانت ظاهرة الدلالة باعتبارها من السياسة الشرعية ، التي تخرج الحقَّ من الظالم الفاجر .

قال ابن القيم : « لم يزل الأئمة والخلفاء يحكمون بالقطع إذا وجد المال المسروق

(١) حكم المحكمة العليا السودانية في القضية رقم م ع / فحص جنائي / ١٠ / ١٩٨٤ م ، مكرر / حدي / ٣ / ١٩٨٤ م بتاريخ (١٥ / ٣ / ١٩٨٤ م) ، منشور في الموسوعة السودانية للسوابق والأحكام القضائية ، العدد (١٩٨٤) .

مع المثلهم ، وهذه القرينة أقوى من البينة والإقرار فإنهما خبران يتطرق إليهما الصديق والكذب ، ووجود المال معه قرينة لا تتطرق إليها شبهة .

تكرر القطع بتكرر السرقة / تداخل الحد :

من القواعد العامة المستقرة في الفقه الإسلامي على اختلاف مذاهبه : أن مبنى الحدود على التداخل ، إذا اتحد موجبها ولم يتعلق بالحد حق لآدمي .

وبناء على ذلك : إذا تكررت السرقة ، قبل إقامة الحد ؛ وكانت في كل مرة توجب القطع ، قطع السارق لجميعها قطعاً واحداً ، لأن الحدود تدرأ بالشبهة فيتداخل بعضها في بعض ؛ ولأن المقصود هو الردع والزجر ، فيحصل بإقامة الحد الواحد ^(١) .

السرقة بعد القطع :

اختلف الفقهاء في حكم السارق ، إذا قطعت يمينه ثم عاد للسرقة ، على النحو التالي : ذهب عطاء بن أبي رباح إلى أن : من قطعت يمينه في السرقة الأولى ، ثم سرق بعد ذلك ، فإنه يضرب ويحبس ، إذ لا قطع إلا في السرقة الأولى .

لقول الله تبارك وتعالى : ﴿ فَأَقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾ [المائدة : ٣٨] أي اليد اليمنى ، كما جاء في قراءة ابن مسعود : « فاقطعوا أيماهما » ولو شاء الله لأمر بقطع الرجل ﴿ وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا ﴾ [مريم : ٦٤] .

وقد روي أن علياً كرم الله وجهه قال : إذا سرق الرجل قطعت يده اليمنى ، فإن عاد قطعت رجله اليسرى ، فإن عاد ضمنت السجن حتى يحدث خيراً ، إنني لأستحيي من الله أن أدعه ليس له يد يأكل بها ويستنجي بها ، ورجل يمشي عليها ^(٢) .

(١) نصت المادة (٨٩) من مشروع قانون العقوبات الإسلامي المصري على أنه : لا يجوز إبدال عقوبة القطع ولا العفو عنها .

(٢) نصت المادة (٩٥) من مشروع قانون العقوبات الإسلامي المصري على أنه : وإذا عاد الجاني إلى ارتكاب جريمة السرقة المعاقب عليها حداً في أي وقت بعد تنفيذ القطع عن السرقة الأولى عوقب حداً بقطع رجله اليسرى فإن كانت مقطوعة أو تكرر العود في أي وقت عوقب تعزيراً بالسجن لمدة لا تقل عن عشر سنوات .

الخاتمة



أحمد الله ﷻ الذي وفقني إلى إتمام هذا البحث ، والذي لا أدعي الكمال فيه - فسبحان من تفرد بالكمال - وأستغفر الله عما يكون قد بدر مني من خطأ فيه ، وإن كان هذا هو أفضل ما استطعت الوصول إليه ، ولعل أن يأتي من بعدي من يتم هذا الجهد المتواضع ، فأنا لا أدعي أنني وفيت البحث حقه ، أو استقصيته وأتمته من جميع جوانبه ، فهو جهد مقل ، ويد الكاتب قصيرة ، وعين الناقد بصيرة .

وبعد :

فقد اعتاد الباحثون أن يختتموا بحوثهم بأهم النتائج التي توصلوا إليها ، من خلال رحلتهم مع البحث ، ويقدموا توصياتهم ومقترحاتهم بشأنه ، ولما كان بحثنا هذا لا يخلو من طول بحكم طبيعته ، فإنه من الصعب بمكان أن أذكر نتائجه كلها ، وعليه : فإنني سأكتفي بذكر بعض الأمور العامة .

فهذه الصفحات بين يديك - أخي القارئ الكريم - ما هي إلا محاولة يسيرة لرسم صورة عامة للمقاصد ، حاولت فيها أن أبين أهمية هذا العلم ، أي فقه المقاصد بصفة عامة ، ومقاصد العقوبة بصفة خاصة .

ولعل نتيجة بحثي تتلخص في أن :

- العقوبة قديمة قدم البشرية ، وأنها أزلية باقية إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها .
- وجدت العقوبة في كل المجتمعات ، أيًا كان مصدر الحق فيها ، سواء كانت

- القوة المجردة أو التقاليد الدينية والعرفية ، أو حتى التقنيات والمدونات .
- لكنها اتسمت في كل هؤلاء بالقوة المفرطة ، والجسامة الشديدة ، وعدم التناسب مع الجريمة ، وعدم وضوح الغاية ، أو ابتغاء تحقيق مقصد معين ، وعدم الشخصية ، فجاز عقاب غير المعتدي .
- كما وجدت العقوبة في كل الشرائع الدينية والرسالات السماوية .
- والعقوبة في الشريعة الإسلامية لم تخترع أية عقوبة ، فكل ما ورد فيها من قتل أو رجم أو جلد أو نفي أو حبس سبق أن ورد في التوراة ، كما أهدا الإنجيل فيما بعد ، فكلها رسائل سماوية ، مصدرها واحد ، وهدفها واحد ، لكن نظمها الشريعة الإسلامية ، وقتنتها ، وحثنت من أسلوب وكيفية تنفيذها .
- والعقوبة في الشريعة الإسلامية اتسمت بالشخصية ، وبالرحمة ، فلا عقاب إلا على المعتدي ، مع بيان المقاصد التي من أجلها شرعت العقوبة ، فهي تبغي إرضاء الله ، وحماية المجتمع ، وعمارة الأرض ، وحرية الأديان ، وحماية الأنفس ، وإعمال العقول ، وحياة النسل ، وصيانة الأعراض ، وحفظ الأموال ، وتكفير الذنوب ، وإطفاء غل الصدور .
- وذلك بعد تمام المرحلة الكفيلة بإيقاظ الضمائر ، وتنشئة المجتمع الصالح ، المعتمد أصلاً على الفرد المؤمن الصالح كوحدة لبنائه ، وتوضيح أن الأصل في الإسلام أن العقوبة أخروية عند الواحد القهار الذي لا يظلم الناس شيئاً ، وأن الأصل هو عدم الاعتراف وعدم الإقرار ، فلا يجاهر المرء بذنبه وإنما يتوب ويستغفر ، وأن الأصل هو الستر على المسلم ونصحه وإرشاده عسى أن ينزجر وينصلح حاله .
- وبعد الدخول في سلسلة طويلة من الإجراءات وطرق الإثبات تجعله صعباً إن لم يكن مستحيلاً ، مع مراعاة أن خطأ الإمام في العفو خير من خطئه في العقوبة .
- والعقوبات الإسلامية ليست قاسية إلا بالمستوى المطلوب لتحقيق الردع والزجر ، فليس المقصود منها تدليل الجناة ، وإنما إرهابهم ليكفوا عن الأذى لعامة البشر .

التوصيات :

وعلى الرغم من كثرة الكتب المؤلفة في مجال العقوبات الشرعية ، فإنه لا يزال هناك مجال واسع للكتابة في هذا الموضوع ، سواء كان في مجال التأصيل ، أو مجال التطبيق ، وقد وجدت ، من خلال بحثي ، مدى الحاجة إلى ما أشرت إليه ؛ ولهذا فإنني أذكر فيما يأتي بعض المقترحات التي أتصور أنها مفيدة في هذا المجال ، والتي من الممكن أن تساعد في تحريك عجلة الدراسات المعاصرة في هذا المجال ، ودفعها إلى الأمام ، وأن تؤدي إلى تطوير الاستفادة منها في المجالات المختلفة :

١ - وجوب تدوين مدونة إسلامية في القانون الجنائي الإسلامي على غرار المدونات القانونية المعهودة ، تتفق عليها الدول التي طبقت الشريعة الإسلامية ، وتلك الساعية إلى تطبيقها ، ثم تترجم هذه المدونة إلى مختلف اللغات العالمية ، وتوضع هذه المدونة في مكتبات الجامعات ومؤسسات هيئة الأمم ، فذلك أجدى بكثير من ترديدنا القول بأن الإسلام لا يعرف الإرهاب ، ولكي يقف غير المسلمين على موقف الإسلام في وضوح لا غموض فيه .

٢ - إعادة النظر ، أو تعديل المنهج المتبع في عرض بعض القواعد العقابية ، أو الدراسات التي تبحث في القانون الجنائي الإسلامي ، فهذه الدراسات تعيد ما هو مكتوب في كتب القواعد الفقهية ، باستثناء بعض التغيرات في الشكل الخارجي ، عن طريق تنظيم المعلومات ، وترتيبها بالأبواب والفصول والمباحث ، ولا نجد منها ما تحدث عن المقاصد والأهداف .

٣ - إصدار فتوى رسمية من رابطة العالم الإسلامي ، والجامع الفقهية العالمية ، حول العقوبات بصفة عامة ، وحول حد الردة وعقوبة الرجم بصفة خاصة ، فهما أكثر العقوبات المثار بشأنها شبهات تستوجب الرد وتوضيح الصورة .

٤ - العمل المكثف على النهوض باللغة العربية ، لغة القرآن والسنة ؛ ضماناً لتواصل الأجيال سواء في البلاد العربية أو البلاد الإسلامية غير الناطقة بالعربية ، بحيث تكون اللغة العربية هي لغة الخطاب الرسمي والتعبير الثقافي ، ولغة التعليم في جميع مؤسسات التعليم بما فيها التعليم العالي والجامعي ، بحيث تكون هي اللغة

- الأساسية الثانية بعد اللغة الوطنية المحلية في البلاد الإسلامية غير الناطقة بالعربية .
- ٥ - زيادة الدراسات فيما يقابل القسم العام من القانون الإسلامي والعناية بها .
- ٦ - إخضاع مسألة السياسة العقابية إلى دراسة يشارك فيها كل المعنيين بالأمر من قانونيين وأطباء شرعيين ونفسيين وباحثين اجتماعيين وعلماء الدين وقضاة ورجال شرطة وسجون ليضعوا أطراً لسياسة عقابية تنبني على أسس علمية وشرعية واضحة .
- ٧ - زيادة الاهتمام بالدراسات الخاصة بمقاصد الشريعة .
- ٨ - التأكيد على أن مبادئ الشريعة الإسلامية ينبغي أن تكون المصدر الأساسي للتشريع في المجتمعات الإسلامية ، وأن تكون هناك مجالس فقهية متخصصة يرجع إليها فيما يصدر من تشريعات .
- ٩ - ضرورة الالتزام بأحكام السنة النبوية الصحيحة ، بوصفها الأصل الثاني للإسلام ، ورفض كل دعاوى التشكيك في حجتها .
- ١٠ - العمل على إبراز جوانب الوسطية الإسلامية القائمة على الخير والرحمة والعدل والمساواة وتطبيقاته في التشريع الإسلامي ، وخاصة مبدأ التكافل والتضامن الاجتماعي ؛ ضماناً ل تماسك الأسرة المسلمة ، وتربية الأجيال على أسس سوية ، وتحقيقاً للتوازن الاقتصادي بين صالح الفرد وصالح الجماعة .
- ١١ - ضرورة الرجوع إلى الأدلة الفقهية الاجتهادية ، وخاصة المصالح المرسلة والعرف ؛ لاستنباط الأحكام حتى يتمكن المسلمون من مواجهة مستجدات العصر .
- ١٢ - على المنظمات الإسلامية أن تقوم بجمع وتصنيف القواعد الكلية التي استنبطها الفقهاء من الكتاب والسنة ؛ لكي نفيدها منها في استنباط الأحكام اللازمة للمستجدات .
- ١٣ - توحيد الجهود الدولية بشأن الموسوعات الفقهية ، منعاً من تبديد الجهود بدون مبرر .
- ١٤ - ضرورة التزام كل من يتصدى لتفسير القرآن الكريم بالمعايير والضوابط التي اعتمدها علماء المسلمين ، ونبذ التفسيرات الشاذة التي تخالف إجماع الأمة وتقبح في ثوابها ، مع جواز الإفادة من الحقائق العلمية المستقرة .

١٥ - على علماء المسلمين ضرورة الإفادة بما استجد من حقائق علمية مستقرة في مجالات الطب والاقتصاد والعلوم والتكنولوجيا ما دامت لا تخالف حكماً قطعياً ، ولا تؤدي إلى فساد خلقي ، خاصة علم النفس وعلم الاجتماع .

١٦ - تشكيل لجنة عليا لوضع ميثاق إسلامي يبين في جلاء التصور الإسلامي للعلاقة مع غير المسلمين ، وترجمة هذا الميثاق إلى اللغات العالمية مع نشره بمختلف وسائل الإعلام المعاصرة ، فهذا سبيل لدحض كثير من المفتربات ، وتوضيح الحقائق الإسلامية لغير المسلمين .

١٧ - توسيع دراسة الفقه المقارن بين المذاهب الإسلامية على الأسس التالية :
 - تكون الدراسة على مختلف المذاهب ، لا فرق بين سنة وشيعة ، مع استعراض المذاهب الستة وهي : الأربعة السنية المعروفة ، والإمامية الاثنا عشرية ، والزيدية .
 - استخلاص الحكم الذي يرشد إليه الدليل ، دون التفات إلى كونه موافقاً أو مخالفاً لمذهب الأستاذ أو الطالب ؛ حتى تتحقق الفائدة من المقارنة ، وهي وضوح الرأي الراجح من بين الآراء المتعددة ، وتبطل العصبية المذهبية المذمومة ، مع بيان المواضع الأصولية التي وقع الاختلاف فيها بين المذاهب ، وبيان أسباب الخلاف .
 - العمل على جمع كلمة أرباب المذاهب الإسلامية « الطوائف الإسلامية » الذي باعدت بينهم آراء لا تمس العقائد التي يجب الإيمان بها .
 - التوسع في نشر المبادئ الإسلامية باللغات المختلفة ، وبيان حاجة المجتمع إلى الأخذ بها .

- السعي إلى إزالة ما يكون من نزاع بين طائفتين من المسلمين ، والتوفيق بينهما .

١٨ - إصدار الفتاوى المكثفة خاصة بين الشباب ، والتنبيه على الامتناع عن الاتصال الجنسي الغير مشروع ، والزنى وعدم مخالطة المصايين ، والابتعاد عن الأماكن المشبوهة .

١٩ - التوجيه السليم المقنع للشباب من الصغر ، فأغلب العادات السيئة التي يكتسبها الأطفال تكون بسبب إهمال الوالدين ، وسوء التوجيه مع انعدام القدوة

- الحسنة لهم ، وتركهم بلا رعاية ^(١) .
- ٢٠ - ترسيخ العقيدة وتعميق القيم الروحية في نفوس الشباب ، بطرق محبة إلى عقلية وإدراكه ، حتى لا يمل ، وإعطائه الجرعة المناسبة في الوقت المناسب .
- ٢١ - التوعية خاصة بين الشباب عن مخاطر الأمراض الجنسية ، وذلك دورياً في المجلات والجرائد والمدارس ، والبرامج الموجهة بالوسائل الإعلامية المختلفة .
- ٢٢ - تشجيع الزواج المبكر ، وتسهيل ذلك على المعسرین .
- ٢٣ - التنبيه على موثقي عقود الزواج بطلب شهادة خلو من الأمراض الجنسية التناسلية من الزوجين أو من الزوج خاصة .
- ٢٤ - محاربة الأفلام والصور الإباحية ، وكل ما يشجع على الفحشاء ، أو يسيء إلى القيم الخلقية والعفاف .
- ٢٥ - الاهتمام بأسباب ورود الحديث ، فإنه - على عكس ما هو واقع في أسباب النزول التي لقيت حظها من البحث - لم يجد العناية الكافية على أهميته في فهم نصوص السنة النبوية .
- ٢٦ - التأكيد على أن حقوق الإنسان مكفولة في الشريعة الإسلامية ، التي هي مصدر جميع الحقوق والواجبات ، وليس من التجديد في شيء الدعوة إلى تعديل الأحكام القطعية الخاصة بالأحوال الشخصية ، مثل : الموارث ، أو حقوق الطفل ، أو حقوق المرأة ، أو غير ذلك من أحكام مقررّة في الشريعة الإسلامية ؛ فكل ما خالف الشرع ليس من هذه الحقوق ، وليس من حق أي منظمة أو جماعة في الخارج أو في الداخل أن تتدخل في أي أمر يتعلق بالأحكام الشرعية المطبقة في العالم الإسلامي .
- ٢٧ - على الدول التي تعيش فيها أقليات إسلامية احترام العقيدة الإسلامية ، وما يرتبط بها من شعائر دينية ، كما يناشد الأقليات الإسلامية في هذه الدول الالتزام بأحكام الإسلام مع احترام النظام العام السائد في هذه الدول .
-
- (١) ولا بد أن أشير هنا إلى أن إناطة رعاية الأطفال للمريبات الأجنبية ، خاصة من لا دين ولا خلق لها أو ذوات المنبت السيئ لا بد وأن تؤدي إلى انحراف الأطفال في كثير من الأحيان .

٢٨ - على علماء المسلمين وضع القواعد الشرعية التي تنظم حياة الأقليات الإسلامية في ضوء ظروف البلاد التي يعيشون فيها ، بما يكفل تيسير حياتهم ورفع الحرج عنهم ، ويضمن في الوقت نفسه حسن الجوار مع أبناء هذه البلاد .

٢٩ - أهمية أن تضم الهيئات والمجامع الفقهية متخصصين في الأمور الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والعلمية بجانب الفقهاء ؛ حتى تأتي التشريعات مواكبة للتطورات في جميع هذه الأمور ، ملتزمة بأحكام الشريعة ، ومستجيبة لحاجات الناس المتغيرة .

٣٠ - قيام طائفة من الكتاب والمؤلفين المحدثين بشرح قواعد أصول الفقه شرحاً بسيطاً يكون في متناول الجميع ، دون نبذ كتب السلف والخروج عن عباراتهم ؛ وذلك لتسهيل الفهم والاستنباط على العامة والكافة .

٣١ - مواصلة المجامع الفقهية الأبحاث والدراسات المتعمقة في الجوانب المختلفة لموضوع تطبيق الشريعة الإسلامية ، ومتابعة ما يتم تنفيذه بهذا الشأن في البلاد الإسلامية .

٣٢ - التنسيق بين المجامع وبين المؤسسات العلمية الأخرى ، التي تهتم بموضوع تطبيق الشريعة الإسلامية وتُعَدُّ الخطط والوسائل والدراسات الكفيلة بإزالة العقبات والشبهات التي تُعيق تطبيق الشريعة في البلاد الإسلامية .

٣٣ - تجميع مشروعات القوانين الإسلامية التي تم إعدادها في مختلف البلاد الإسلامية ودراساتها للاستفادة منها ، وتمهيداً لتوحيدها فيما بعد .

٣٤ - الدعوة إلى إصلاح مناهج التربية والتعليم ووسائل الإعلام المختلفة ، وتوظيفها للعمل على تطبيق الشريعة الإسلامية ، وإعداد جيل مسلم يحتكم إلى شرع الله تعالى .

٣٥ - التوسع في تأهيل الدارسين والخريجين من قضاة ووكلاء نيابة ومحامين لإعداد الطاقات والكوادر اللازمة لتطبيق الشريعة الإسلامية .

وفي النهاية يكفيني أن يكون هذا البحث محاولة على الطريق إذ لم يرد في خاطري أن ما كتبه كان كافياً ، أو أنني جئت بجديد يذكر .

وكل ما في الأمر أنني أرجو أن أكون قد وضعت قدمي على الطريق الصحيح ، وإنني لأرجو من الله العليّ القدير أن يستفيد إخواني المسلمون من هذا البحث ، وأن يقيض الله لهذه الأمة من يجدد لها أمر دينها ، ويحيي نضارة شرعها ، ويدفع عنها كيد الكائدين .

وأخيراً أدعو الله تعالى مخلصاً ، وأسأله سبحانه بأسمائه الحسنى ، وصفاته العليا ، وباسمه الأعظم الذي إذا سئل به أعطى ، وإذا دعي به أجاب : أن يوفق الجميع لما فيه خدمة الإسلام والمسلمين ، وأن يكلأ الدين ومعلمينا وأساتذتنا وشيوخنا ، وجميع أصحاب الحقوق علينا بواسع رحمته في الدنيا والآخرة ، وأن يغفر لي زلاتي ، وخطيئتي وجرأتي على ما لا أحسن ولا أطيق ، والله ولي التوفيق ، ولا حول ولا قوة إلا بالله العليّ العظيم ، وهو حسبنا ونعم الوكيل ، وآخر دعوانا ﴿ اِنَّ لِّلْحَمْدِ لِلّٰهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ .

المصادر والمراجع

أولاً : كتب التفسير وعلوم القرآن :

- ١ - أحكام القرآن : أبو بكر أحمد بن علي الرزاي الجصاص ، المطبعة البهية ، مصر - (١٣٤٧ هـ) .
- ٢ - أحكام القرآن : أبو بكر محمد بن عبد الله بن العربي ، دار إحياء الكتب العربية - (١٣٧٦ هـ ١٩٥٧ م) .
- ٣ - تفسير القرآن العظيم : أبو الفداء إسماعيل بن كثير ، دار المعرفة ، بيروت ، (١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م) .
- ٤ - جامع البيان في تفسير القرآن : أبو جعفر محمد بن جرير الطبري ، دار المعارف - مصر - (١٩٦٩ م) .
- ٥ - الجامع لأحكام القرآن : أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، (١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م) .

ثانياً : كتب الحديث :

- ٦ - سبل السلام شرح بلوغ المرام من أدلة الأحكام : محمد بن إسماعيل الصنعاني - مكتبة الرسالة الحديثة - الأردن - (١٣٩١ هـ - ١٩٧١ م) .
- ٧ - السنن الكبرى أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي ، دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت .

- ٨ - السنن الكبرى : أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي ، دار الكتب العلمية - بيروت (١٩٩١ م) .
- ٩ - سنن ابن ماجه : أبو عبد الله محمد ابن ماجه القزويني ، إحياء التراث العربي - (١٩٧٥ م) .
- ١٠ - فتح الباري شرح صحيح البخاري : أحمد بن حجر العسقلاني - المكتبة السلفية .
- ١١ - المسند : أحمد بن حنبل ، طبعة أحمد البايي الحلبي بمصر سنة (١٣١٣ هـ) .
- ١٢ - المسند : أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، (١٤٠٠ هـ ، ١٩٨٠ م) .
- ١٣ - المعجم الكبير : أبو القاسم الطبراني - مكتبة ابن تيمية - والتوعية الإسلامية - مصر - (١٩٨٥ م) .
- ١٤ - نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار : محمد بن علي الشوكاني ، دار الحديث ، القاهرة .

ثالثاً : كتب الفقه :

- ١ - الموسوعة الفقهية الكويتية
أ - الفقه المالكي :
- ٢ - بداية المجتهد ونهاية المقتصد : أبو الوليد محمد بن رشد - دار المعرفة - بيروت (١٩٨٢ م) .
- التلقين في الفقه المالكي : القاضي عبد الوهاب البغدادي - طبعة وزارة الأوقاف - (١٩٩٣ م) .
- حاشية الدسوقي على شرح الدردير : شمس الدين محمد بن عرفة الدسوقي - مطبعة التقدم العلمية - مصر - (١٣٣٠ هـ - ١٩١٢ م) .
- الذخيرة : شهاب الدين أحمد القرافي ، دار الغرب الإسلامي ، (١٩٩٤ م) .
- المدونة الكبرى : مالك بن أنس ، برواية سحنون ، مطبعة دار الفكر .

مذاهب الحكماء في نوازل لأحكام : القاضي أبو الفضل عياض وولده محمد ،
تحقيق : محمد بن شريفة ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، (١٩٩٠ م) .

ب - الفقه الحنفي :

البحر الرائق شرح كنز الدقائق : زين العابدين بن نجيم - المطبعة العلمية -
القاهرة - (١٣١١ هـ) .

بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ، علاء الدين أبو بكر بن مسعود الكاساني -
مطبعة الجمالية - مصر - (١٣٢٨ هـ - ١٩١٠ م) .

تبين الحقائق شرح كنز الدقائق : فخر الدين عثمان بن علي الزيلعي ، مطبعة
الأميرية ، بولاق ، (١٣١٥ هـ) .

الجامع الكبير : أبو عبد الله محمد بن الحسن الشيباني ، مطبعة الاستقامة ، مصر ،
(١٣٥٦ هـ) .

الدر المختار شرح تنوير الأبصار : محمد علاء الدين الحصكفي ، دار المعرفة ،
بيروت ، (١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م) .

فتح القدير : كمال الدين محمد بن عبد الواحد المعروف بابن الهمام ، المطبعة
الأميرية ، بولاق ، (١٣١٦ هـ) .

ج - الفقه الشافعي :

روضة الطالبين : أبو زكريا يحيى بن شرف النووي ، المكتب الإسلامي ، دمشق ،
(١٣٨٨ هـ - ١٩٨٦ م) .

الفتاوى الفقهية الكبرى : ابن حجر الهيتمي ، دار الكتب العلمية - بيروت ،
(١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م) .

المجموع شرح المذهب : أبو زكريا يحيى بن شرف النووي - مطبعة التضامن -
إدارة الطباعة المنيرة .

مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج : محمد الخطيب الشربيني - مطبعة
دار الكتب العربية - (١٣٢٩ هـ) .

الأُم : للشافعي

المهذب في فقه الإمام الشافعي : أبو اسحاق إبراهيم الشيرازي - دار المعرفة - بيروت (١٩٥٩ م) .

نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج : شمس الدين محمد الرملي - مطبعة مصطفى افندي - مصر - (١٣٠٤ هـ) .

الوجيز في فقه الإمام الشافعي : أبو حامد الغزالي - مطبعة الآداب والمؤيد - مصر - (١٣١٧ هـ) .

د - الفقه الحنبلي :

الاختيارات الفقهية : تقي الدين بن تيمية - اختارها علاء الدين أبو الحسن على البعلبي الدمشقي ، دار المعرفة - بيروت .

الإقناع في فقه أحمد بن حنبل : أبو النجا شرف الدين موسى المقدسي ، دار المعرفة ، بيروت .

الكافي في فقه الإمام أحمد : موفق الدين عبد الله بن قدامة المقدسي ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، (١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م) .

كشاف القناع عن متن الإقناع : منصور بن إدريس الحنبلي - المطبعة الشرفية ، مصر ، (١٣١٩ هـ) .

المبدع في شرح المقنع : أبو إسحاق برهان الدين إبراهيم بن مفلح - المكتب الإسلامي ، بيروت ، (١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م) .

مجموعة فتاوى ابن تيمية : ابن تيمية الحراني - جمع وترتيب : عبد الرحمن بن قاسم - مكتبة المعارف ، الرباط ، (١٣٨٣ هـ) .

هـ - فقه الظاهرية :

المحلى : أبو محمد علي بن حزم - تحقيق : لجنة إحياء التراث العربي - طبعة دار الآفاق الجديدة - بيروت .

و - الفقه العام والسياسة الشرعية :

إعلام الموقعين عن رب العالمين : ابن قيم الجوزية - تعليق : عبد الرؤوف طه - دار الجليل - (١٩٧٣ م) .

إغاثة اللفهان من مصايد الشيطان : ابن قيم الجوزية - دار المعرفة - بيروت .
بدائع الفوائد : ابن قيم الجوزية - دار الكتاب العربي - بيروت .

تبصرة الأحكام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام : برهان الدين بن علي بن فرحون - مطبعة التقدم العلمية ، مصر ، (١٣٢٠ هـ) .

الطرق الحكمية في السياسة الشرعية : ابن قيم الجوزية، دار الكتب العلمية - بيروت .

رابعًا : كتب الأصول والقواعد والفروق :

الإحكام في أصول الأحكام : علي بن محمد أبو الحسن الآمدي - دار الكتب العلمية - بيروت - (١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م) .

الإحكام في أصول الأحكام : أبو محمد علي بن حزم - دار الآفاق الجديدة - (١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م) .

إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول : محمد بن علي الشوكاني - مطبعة السعادة - مصر .

الأشباه والنظائر في الفروع : عبد الرحمن السيوطي - مطبعة الحاج مصطفى محمد - مصر .

الأشباه والنظائر : زين العابدين بن نجم - دار الكتب العربية - بيروت - (١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م) .

البرهان في أصول الفقه : أبو المعالي عبد الملك الجويني - تحقيق : عبد العظيم محمود الديب - دار الوفاء المنصورة - مصر - (١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م) .

التبصرة في أصول الفقه : أبو إسحاق إبراهيم الشيرازي، دار الفكر - دمشق - (١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م) .

التمهيد في تخريج الفروع على الأصول : جمال الدين عبد الرحيم الأسنوي ،

- مؤسسة الرسالة - بيروت (١٤٠١هـ - ١٩٨١م) .
- الرسالة : محمد بن إدريس الشافعي - تحقيق : أحمد محمد شاكر - دار التراث - القاهرة (١٩٧٩م) .
- روضة الناظر وجنة المناظر : موفق الدين بن قدامة - دار الكتب العلمية - بيروت - (١٩٨١م) .
- شرح تنقيح الفصول في اختصار المحصول في الأصول : أبو العباس أحمد بن إدريس القرافي ، دار الفكر - مصر - (١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م) .
- شفاء الغليل في بيان الشبه واخيل ومسالك التعليل : أبو حامد الغزالي - مطبعة الإرشاد - بغداد (١٣٩٠هـ - ١٩٧١م) .
- الفروق : أبو العباس أحمد القرافي - عالم الكتب - بيروت .
- القواعد الفقهية : أبو عبد الله محمد المقرئ - تحقيق : أحمد بن عبد الله بن حميد - معهد البحوث وإحياء التراث الإسلامي - جامعة أم القرى - مكة المكرمة - قواعد الأحكام في مصالح الأنعام : أبو محمد عز الدين بن عبد السلام - مطبعة الاستقامة - مصر .
- المحصول في علم الأصول : فخر الدين محمد بن عمر الرازي ، مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - (١٤٠١هـ - ١٩٨٠م) .
- المستصفى من علم الأصول : أبو حامد الغزالي - دار الكتب العلمية - بيروت - (١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م) .
- الموافقات في أصول الشريعة : أبو إسحاق إبراهيم الشاطبي - شرح : عبد الله دراز - المطبعة الرحمانية - مصر .
- شَرْحُ الْوَرَقَاتِ فِي أَصُولِ الْفَقْهِ : للعلامة جلال الدين محمد بن أحمد المحلي الشافعي المتوفى سنة (٨٦٤هـ) قدم له وحققه وعلق عليه الدكتور حسام الدين بن موسى عفانة الطبعة الثانية (١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م) .
- خامساً : الدراسات الفقهية والقانونية الحديثة :

أصول قانون العقوبات في الدول العربية : محمود مصطفى - القاهرة -
(١٩٧٠ م) .

الجريمة والعقوبة في الشريعة الإسلامية : عبد الرحيم صدقي - مكتبة النهضة
المصرية - (١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ م) .

الجريمة والعقوبة في الشريعة الإسلامية : محمود إبراهيم إسماعيل - دار الفكر
العربي - مطابع دار الهنا - القاهرة .

الجريمة : محمد أبو زهرة .

العقوبة : محمد أبو زهرة .

العقوبة في الفقه الإسلامي : أحمد فتحي بهنسي - دار الشرق - بيروت -
(١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م) .

في أصول النظام الجنائي الإسلامي : محمد سليم العوا - دار المعارف - القاهرة .
القانون الجنائي - المدخل وأصول النظرية العامة : علي راشد - مطبعة المدني -
القاهرة - (١٩٧٠ م) .

محاضرات في التشريع الجنائي في الدول العربية : تطبيق الشريعة الإسلامية في
البلاد العربية ، الدكتور صوفي أبو طالب ، الطبعة الرابعة ، دار النهضة العربية .
الفكر الأصولي وإشكالية السلطة العلمية في الإسلام : عبد المجيد الصغير ، ط ١ ،
دار المنتخب العربي ، بيروت ، (١٩٩٤ م) .

مدخل إلى مقاصد الشريعة : أحمد الريسوني المكتبة السلفية الطبعة الأولى
(١٩٩٦ م - ١٤١٧ هـ) .

مواقع على شبكة الإنترنت



وصف الموقع	اسم الموقع
www. kfcris. Com	مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية بالرياض .
www. Ahlaldeeth. Com	ملتقى أهل الحديث .
www. Islamonline. net	موقع إسلام أون لاين .
www. Islam-for-everyone. Com	موقع الإسلام للجميع .
www. Islampedia. Com	موقع الإعجاز العلمي في القرآن .
www. Islamdoor. Com	موقع الباب الإسلامي .
http:// Islam. gov. kw	موقع البوابة الإسلامية .
www. Islamweb. net	موقع الشبكة الإسلامية .
http:// www. Salafi. net	موقع الشبكة السلفية .
www. Binbaz. org. sa	موقع الشيخ عبد العزيز بن باز .
http:// Islam- Qa. Com	موقع الشيخ محمد بن صالح المنجد .
www. Ibnothaimeen. Com	موقع الشيخ محمد صالح بن عثيمين .
www. Zuhayli. Com	موقع الشيخ وهبة الزحيلي .

موقع المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية البحرين .	www. moia. gov. bh
موقع المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية .	www. Islamicfi. net
موقع المجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الإسلامية .	www. Taghrib. org/arabic
موقع المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم .	www. qurancomplex. Com
موقع المكتبة الفقهية المختصة .	www. lankarani. org
موقع المنبر - وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية (قطر) .	www. Islam. gov. qa
موقع المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة .	www. Isesco. org. ma
موقع الوراق .	www. Alwaraq. Com
موقع أم الكتاب للأبحاث والدراسات الإلكترونية .	www. Omelketab. net
موقع دائرة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدبي .	www. Muslimweb. gov. ae
موقع دائرة معارف الفقه الإسلامي طبقاً لمذهب أهل البيت .	www. Islamicfeqh. org
موقع رابطة العالم الإسلامي .	www. Muslimworldleague. org
موقع رسالة الإسلام .	www. Islammessage. Com
موقع شبكة التفسير والدراسات القرآنية .	www. Tafsir. net
موقع شبكة الحديث .	www. Hadith. net
موقع شبكة أنا المسلم للحوار الإسلامي .	www. Muslm. org
موقع شبكة منار الإسلام .	www. Manaralislam. net
موقع شمس الإسلام .	www. Islamsun. Com

موقع صوت الإسلام .	www. Islamicvoice. Com
موقع ضياء الإسلام .	www. Deyaa. Com
موقع طريق الإسلام .	www. Islamway. Com
موقع طريق الإيمان .	www. Emanway. Com
موقع طريق القرآن .	www. Quranway. net
موقع مجلة البحوث الفقهية المعاصرة .	www. Fiqhia. Com
موقع مشروع وقف الوقت موقع شبكة التطوع الكويتية .	www. waqfalwaqt. net
موقع مكتبة صيد الفوائد .	http:// Saaid. net/rasael
موقع منظمة المؤتمر الإسلامي .	www. Oic- oci. org
موقع واحة الإسلام .	www. wahaweb. Com
موقع واحة الإنترنت الإسلامية .	www. khayma. Comfwaha
موقع وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في دولة الكويت .	www. Awkaf. net
موقع وزارة الأوقاف والمؤسسات الدينية بمصر .	www. Alazhr. Com
موقع وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف المدينة المنورة .	www. Shounislamiamadinah. gov. sa
موقع وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة .	www. Islam. org. sa

السيرة الذاتية للمؤلف



هو أحمد محمد عبد العظيم الجمل من مواليد محافظة الجيزة في يوم الجمعة (١٠ شعبان ١٣٩٦ هـ الموافق ٦ أغسطس ١٩٧٦ م) ، تخرج في كلية الحقوق جامعة عين شمس عام (١٩٩٨ م) ، وعمل عقب تخرجه كوكيل للنائب العام في محافظات قنا ودمايط والقاهرة ، ثم درج في سلك القضاة بالمحكمة الابتدائية ، وقد حصل على :

- * دبلومة فخرية من مركز البحوث الاجتماعية والجنائية (مايو ٢٠٠٢ م) .
- * جائزة شباب القانونيين من المجلس الأعلى للثقافة (مايو ٢٠٠٦ م) .
- * جائزة المسابقة العلمية السابعة في الإعجاز العلمي للقرآن والسنة ، والتي تمنحها جمعية الإعجاز العلمي للقرآن والسنة بمصر (يناير ٢٠٠٧ م) .
- * له مؤلفات متعددة ، فقد أعد - بتوفيق الله - بحوث عن :
 - دور نظام الوقف الإسلامي في التنمية الاقتصادية المعاصرة .
 - التشريع الجنائي في الإسلام .
 - العمل الإغاثي في الإسلام .
 - البصمة الوراثية واستعمالها في الإثبات الجنائي والاستعراف على الجثث .

- البصمة الوراثية واستعمالها في إثبات النسب .
- استرقاق أسرى الحرب بين القانون الدولي الإنساني والشرعية الإسلامية .
- (فن التحقيق) دليل العمل لمعاوني النيابة الجدد .
- جرائم بطاقات الائتمان .
- الشريعة الإسلامية كمصدر أساسي للتشريع .
- دور المحكمة الدستورية في تطبيق الشريعة الإسلامية .
- جريمة الإضراب بين القانون الدولي العام والقانون الجنائي .
- الجريمة والعقوبة في شريعتي اليهود والنصارى .
- الحماية الجنائية للعرض في الفقه الإسلامي .

رقم الإيداع

٢٠٠٨ / ١٤٧٩٢

الترقيم الدولي I . S . B . N

977 - 342 - 657 - 2

هذا الكتاب

بحث متعمق في الأمن الاجتماعي للأمة، وفق
ثوابت الشرع، ومعطيات الحاضر، ومتطلبات المستقبل.
وهو يتضمن تعريف الأمن والأمة، وعناصر كل منهما،
والأسباب المخلة بذلك الأمن، وما اتخذته الإسلام في مواجهتها
من الجوانب الإيجابية والسلبية؛ بالتعرض لكيفية محافظة
الإسلام على الضروريات اللازمة لحياة الإنسان، وبيان كيف
حافظ الإسلام للإنسان على دينه ونفسه وعقله وعرضه
ونسله وماله، والحالات التي قام فيها بتطبيق الحدود
الشرعية للمحافظة على هذا الأمن.

دار السلام للنشر والتوزيع

الناشر

دار السلام للنشر والتوزيع والتوزيع

القاهرة - مصر - ١٢٠ شارع الأزهر - ص.ب ١٦١ القومية
هاتف : ٢٢٧٠٤٢٨٠ - ٢٢٧٤١٥٧٨ - ٢٥٩٢٢٨٢٠ - ٢٤٠٥٤٦٤٢

فاكس : ٢٢٧٤١٧٥٠ (+٢٠٢)

الإسكندرية - هاتف : ٥٩٢٢٢٠٥ - فاكس : ٥٩٢٢٢٠٤ (+٢٠٢)

www.dar-alsalam.com info@dar-alsalam.com

ISBN: 977-342-657-2



9 789773 426576 >